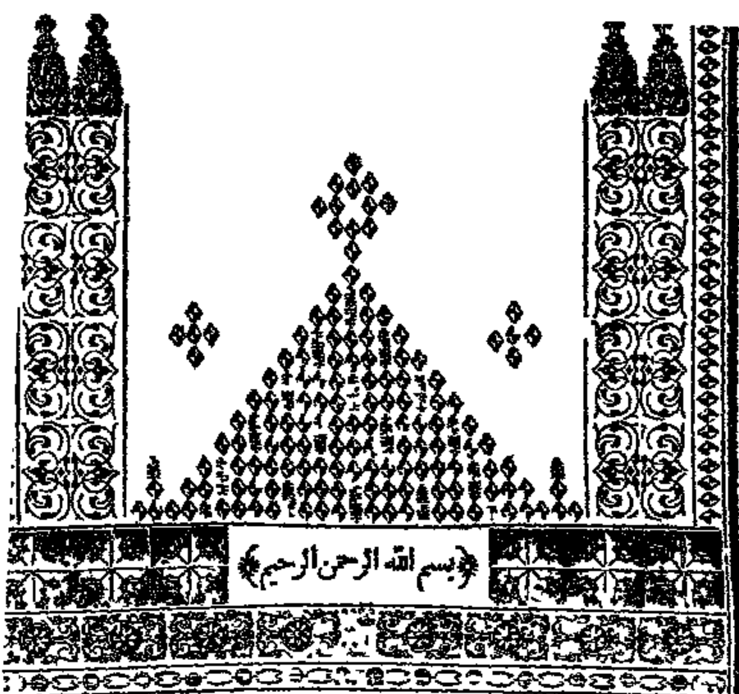
﴿فهرست الجزء الثاني من حاشية الشيخ عباده على الشذور﴾

الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ محمد
عبادة العدوي على شذور الذهب
لسيبويه زمانه أبي محمد عبد الله
ابن هشام الأنصاري
رحمهما الله
ونفع بهما
آمين



الثالث من المرفوعات المبتدا

اعلم ان المشهور عند النحاة التعبير بالمبتدا والخبر وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه والمناطقة يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعانى يقولون المسند والمسند اليه * واعلم ان الخبر لازم للمبتدا وقد يوجد مبتدأ بدون خبر نحو أقائم الزيدان ونحو أقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى كل رجل يقول ذلك ويقول صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين يقولان ذلك وأقل رجال يقولون ذلك وقيل ان يقول خبر انتهى مدابغى وقوله الثالث أى بجعل المصنف له ثالثا أى ان المصنف رأى ان اللائق بهذا النوع أن تكون مرتبته ثالثة والا فالمرفوعات لا ترتيب بينها حتى يكون هذا ثالثا (قوله وهو المجرد) أى الاسم المجرد خلافا لما قاله فى الشرح والاسم يشمل الصريح والمؤول ويصح أن يقدر اللفظ واللفظ يشمل الاسم والفعل وسيأتى ان الفعل وان دخل فى المجرد لكنه خرج بقوله مخبرا عنه الخ فتقديرا لفظ صحيح أيضا كتقدير الاسم فمن منع تقدير اللفظ أو تقدير الاسم فكلامه لا يسلم * واعلم ان الصريح لغة الخالص من كل شئ واصطلاحا الاسم الظاهر الذى لا يحتاج فى كونه اسما الى تأويل والمؤول لغة اسم مفعول من أول الحديث اذا فسره واصطلاحا خلاف الصريح وليس المراد بالصريح ما قابل الكناية والمؤول ما قابل الظاهر فان ذلك اصطلاح أهل الأصول ثم شمول الاسم للصريح والمؤول من باب المجاز المشهور أو الحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذه فى التعريف (قوله

المجرد) أى الخالى ان قيل التجرد من العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما فى زيد مجرد عن ثيابه ولم يوجد فى المبتدا عامل قط قلنا قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولهم للحفار ضيق فم البئر ووسع أسفلها وسبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر وعكسه وانما المراد الانشاء على هذه الصفة اه من شراح الأزهرية وقوله المجرد أى من حيث رفعه بالابتداء فلا يرد نعت اسم لا والعطف على محل اسم ان بالرفع (قوله عن العوامل اللفظية) قيد بذلك لان المبتدا لم يتجرد عن العامل المعنوى بل عن اللفظى فقط انتهى شنوانى على الأزهرية واللفظية نسبة للفظ من نسبة الجزئى للكلى قال الفيشى كان ينبغى أن يقول غير الزائدة وشبهها أى ليدخل بحسبك درهم وقوله * لعل أبى المغوار منك قريب * والمجرور برب نحو رب رجل صالح لقيته ولولاك لكان كذا ولولاه لكان كذا فان المجرور فى هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله فى المغنى مع أنه ليس مجردا عن العوامل غير الزائدة ويجاب بأن أل فى العوامل للكمال أى العوامل الكاملة فى العمل التى عملها بطريق الاصالة فخرج الزائدة وشبهها والزائدة هى التى دخولها فى الكلام كخروجها وشبهها التى لا يكون دخولها فى الكلام كخروجها وانما شبهها فى عدم التعلق بشئ فالزائدة لا تغير المعنى وشبهها يغير المعنى (قوله العوامل) ظاهره أنه يكون مبتدأ وان اقترن بعامل أو عاملين وليس كذلك وجوابه ان أل للجنس مع ملاحظة الكمال كما تقدم أو انه من مقابلة الجمع بالجمع فان المجرد جمع فى المعنى ويقابله العوامل وهو جمع فى اللفظ فكأنه قال كل اسم مجرد عن كل عامل لفظى (قوله مخبرا عنه) خرجت الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان فانها ليست مخبرا عنها وان تجردت عن العوامل اللفظية لفظا وخرج اسماء الأفعال كنزال ودراك اذ ليست مخبرا عنها وان تجردت عن العوامل على الصحيح ودخل نحو أقائم أبواه زيد فانه وان كان وصفا رافعا الاسم وهو أبواه لكنه لا يكتفى به بل زيد مبتدأ وقائم خبر وأبواه فاعله والفائدة لا تحصل بقائم مع المرفوع بعده لا سيما على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة لان القصد الاخبار عن زيد بقيام أبويه وخرج الفعل المضارع على القول بأن رافعه التجرد وهو الصحيح فانه ليس مخبرا عنه ولا يقال انه خرج بالاسم لان المصنف لم يذكر الاسم ﴿تنبيه﴾ ان أراد بقوله مخبرا عنه مسندا اليه على وجه الاخبار خرج عن الحد مثل هل زيد قائم وان أراد به مجعولا له خبر لزم الدور فانه أخذ المبتدا فيما يأتى فى تعريف الخبر اه حفيد (قوله أو وصفا) عطف على مخبرا عنه كأنه قال وهو المجرد الخ حال كونه مخبرا عنه أو حال كونه وصفا الخ فان المخبر عنه والوصف نفس المبتدا والخبر (قوله مخبرا عنه أو وصفا) مقتضاه حصر المبتدا فى القسمين ويرد عليه أقل رجل يقول كذا ويجاب بأن هذا التعريف للمبتدا بحسب الكثير الغالب المشهور والا فقولنا أقل الخ ليس من القسم الأول لانه لا خبر له لا ثابتا ولا محذوفا

لأن يقول نعت لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل فى تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين يقولان كذا وأقل رجال يقولون كذا ولا من القسم الثانى لأنه لا فاعل له إلا أن يقال المراد بالخبر ما تحصل به الفائدة فيدخل ذلك فى القسم الأول فان الفائدة هنا حاصلة لأنهم أجروه مجرى أقل رجل يقول كذا ومثل أقل رجل الخ بقرة تكلمت فالصفة أغنت عن الخبر ويحتمل أن يكون جملة تكلمت خبرا عن بقرة والمسوغ للابتداء التعجب فيكون من القسم الأول ﴿فائدة﴾ حكى انه ورد بعض علماء العجم على مصر فقال ما رأيت بها من يعرف المبتدأ الذى لا خبر له فأجابه بعض الظرفاء بقوله أقل رجل يقول ذلك ومما يقرب من ذلك ان بعض الأعاجم أيضا قال لبعض المصريين لم أجد فى القرآن الخبر الموطئ للاخبار بالجملة فأجابه بقوله بل أنتم قوم تجهلون فكان فيها جوابه والتبكيت عليه (قوله أو وصفا) فهم منه ان الاسم المجرد الواقع فى القسم الأول مقابل الوصف فيكون جامدا ويرد عليه لا تولك أن تفعل كذا فانه ليس من القسم الأول لأنه قد عمل الرفع والقسم الأول لا يعمل لأنه جامد ولا من القسم الثانى لان الوصف ما دل على حدث وصاحبه وهو اما اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو افعل تفضيل أو أمثلة المبالغة ولا تولك ليس واحدا منها ويجاب بأنه من القسم الثانى ويعمم فى الوصف بكونه حقيقة أو حكما ولا تولك فى معنى لا منولك تفعل كذا أى لا ينبغى لك أن تفعل كذا وما تقدم للمصنف من ان الوصف لا يكون مؤولا أى من ان والفعل فلا ينافى هذا فتأمل (قوله رافعا لمكتفى به) شرط صحة وقوع الوصف مبتدأ وقوله لمكتفى به اسم مفعول وبه نائب الفاعل أى لما يكتفى به فى حصول الفائدة سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا ولا يجوز أن يرفع ضميرا متصلا فهو محصور فى قسمين ويستثنى من الضمير المتصل صورتان الأولى اذا الوصف معطوفا على وصف قبله رافع لمكتفى به نحو أقائم زيد أم ذاهب فان ذا مبتدأ لعطفه على قائم وفيه ضمير مستتر سد مسد الخبر والثانية اذا تنازع وصفان مرفوع وأعملت أحدهما وأضمرت فى الآخر مرفوعه نحو أقائم أم راحل زيد فاذا اذا أعملت الأول على طريقة الكوفيين وأضمرت فى الثانى مرفوعه أعربت راحل مبتدأ لعطفه على المبتدا الذى هو قائم والضمير المستتر فيه العائد على زيد فاعل سد مسد الخبر وان أعملت الثانى على طريقة البصريين وأضمرت فى الأول مرفوعه أعربت قائم مبتدأ والضمير المستتر فيه العائد الى زيد فاعل سد مسد الخبر وأعربت راحل مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر وأما الضمير البارز المتصل فلا يوجد فى الأسماء بل فى الأفعال وقول المصنف فى الشرح وفيه رد على الكوفيين الخ فيه نظر لان خلافهم انما هو فى الضمير المنفصل اذا اتصل بالوصف وأما المستتر فى مسئلة التنازع أو العطف كما سبق فيتفقان على وقوع المستتر فاعلا سد مسد الخبر ومفاد قوله أوجبوا أن يكون ظاهرا بعيدا انهم يمنعون المستتر فتأمل الا أن يريد بالظاهر ما قابل البارز المنفصل (قوله فالأول) أى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية (قوله

كزيد قائم) الغرض منه التمثيل للمبتدا وانما أتى بالخبر لانه لا يتضح المبتدأ الا به ولانه لما قال مخبرا عنه كأن قائلا قال له ما مثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه فقال كزيد قائم (قوله وهل من خالق الخ) قال البرماوى أشار به الى أن المبتدأ قد يكون فيه حرف جر زائد ولا يقدح ذلك فى كونه مجردا والتقدير هل خالق بدليل انك لو اتبعت مثل ذلك لجاز فيه الرفع نحو هل من أحد ظريف عندك وبهذا تعلم ان قوله المجرد عن العوامل اللفظية أراد غير الزائدة نعم كان ينبغى للمصنف أن يجعل هذا المثال للوصف المكتفى بمرفوعه ويمثل للنوع الاول بحسبك درهم وبقوله ما لكم من اله غيره اذ لم يؤول اله بمعبود اه وقال الحفيد اشعر تمثيل المصنف بما مر أن العامل اللفظى الزائد لا يدخل الا على النوع الأول دون الثانى وبه صرح هو وغيره وعلل ذلك بأنه فى معنى الفعل وحرف الجر لا يدخل على الفعل وبذلك رد على الزمخشرى فى اعرابه هل من خالق غير الله مبتدأ وفاعلا أغنى عن الخبر وصوب كونه من باب المبتدا والخبر انتهى كلامه وعليه فقوله وهل من خالق غير الله مثال للمجرور بحرف زائد وهل حرف استفهام ومن صلة وخالق مبتدأ وغير الله نعت له باعتبار محله والخبر محذوف تقديره لكم (قوله نفى أو استفهام) أى تقدم نفى أو استفهام ولا تقع الأسماء بعد أدوات النهى ولا بعد أدوات الدعاء وهذا شرط فى رفعه ما يكتفى به فى ابتدائيته والقاعدة ان شرط الشرط شرط فحينئذ فتقدم النفى والاستفهام شرط فى الابتدائية بواسطة وقيل ان تقدم النفى شرط فى ابتدائيته بدون واسطة ﴿فائدة﴾ ذكر بعضهم ان النفى هنا قد يكون بالفعل نحو ليس قائم الزيدان وفيه مسامحة فان الكلام فى المبتدا وقائم ليس مبتدأ بل اسم ليس والزيدان فاعل أغنى عن خبرها نص على ذلك غير واحد وهو غير ظاهر ومثلها فى ذلك ما الحجازية كما قاله ابن مالك وغيره نحو ما قائم الزيدان وعدى العصام هذا الحكم الى لا التى لنفى الجنس وخرج عليه ما يقع فى كلام العلماء من قولهم لا جائز أن يكون كذا (قوله نحو أقائم الخ) لف ونشر مشوش وقوله العمران يحتمل تثنية عمرو بفتح العين على ما هو الظاهر ويحتمل انه تثنية عمر بضم العين اذ الصحيح جواز تثنية المعدول (قوله وهو الغالب) أى الكثير (قوله يغنى عن الخبر) أى فى حصول الفائدة وليس المراد أن هناك خبرا حذف وأقيم هذا مقامه (قوله ونعنى به) أى بالابتداء (قوله للاسناد) أى اسناد غيره اليه فى القسم الأول أو اسناده الى غيره فى القسم الثانى (قوله وان تصوموا خير) مبتدأ وخبر (قوله تسمع) مبتدأ وهو فى تأويل سماعك والفرق بينهما ان السبك فى الثانى شاذ وفى الأول مطرد لان السبك بدون وجود سابك شاذ الا فى باب التسوية ويحتمل أن تسمع مبتدأ أريد منه الحدث فهو اسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها صورة المضارع (قوله ولذلك قلت الخ) أى لان الاسم حقيقة فى الصريح ولا ينصرف عند الاطلاق الا اليه (قوله بل ولا كل اسم الخ) أى

كزيد قائم ... وان تصوموا خير لكم و[هل من] خالق غير الله والثا[نى] شرطه نفى أو استفهام نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران ﴾ وأقول الثالث من المرفوعات المبتدأ وهو نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر ولكن له مرفوع يغنى عن الخبر ويشترك النوعان فى أمرين أحدهما انهما مجردان عن العوامل اللفظية والثانى ان لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعنى به كونهما على هذه الصورة من التجرد للاسناد ويفترقان فى أمرين أحدهما ان المبتدأ الذى له خبر يكون اسما صريحا نحو الله ربنا ومحمد نبينا ومؤولا بالاسم نحو وأن تصوموا خير لكم أى وصيامكم خير لكم ومثله قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البتة بل ولا كل اسم بل اسما هو صفة نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران والثانى ان المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج الى شىء يعتمد عليه

خليلى ماواف بعهدى أنتما
اذا لم تكونا لى على من أقاطع
وكقوله
أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا
ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا
وقوله فاعل المكتفى به أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهرا كقوم سلمى فى البيت الثانى أو ضميرا منفصلا كأنتما فى البيت الاول وفيه رد على الكوفيين والزمخشرى وابن الحاجب اذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا وأوجبوا فى قوله تعالى أراغب أنت أن يكون محمولا على التقديم والتأخير وذلك لا يمكنهم فى البيت اذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد وأعم من ان يكون ذلك المرفوع فاعلا كما فى البيتين أو نائبا عن الفاعل كما فى قولك أو مضروب الزيدان وخرج عن قولى مكتفى به نحو أقائم أبواه زيد فليس لك أن تعرب أقائم مبتدأ أو أبواه فاعلا أغنى عن الخبر لانه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدأ وقائم خبر مقدم وأبواه فاعل به ثم قال ﴿ولا يبتدأ بنكرة الا ان عمت نحو ما رجل فى الدار أو خصت نحو رجل صالح جاءنى

بل ولا يكون للمبتدأ المستغنى عن الخبر كل اسم (قوله خليلى ماواف الخ) هو من الطويل خليلى منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأدغمت ياء المتكلم فى ياء التثنية وحذفت اللام للتخفيف والنون اللازمة للاضافة وما نافية وواف مبتدأ وحذفت منه الضمة استثقالا وعوض التنوين عن الياء وانتما فاعل سد مسد الخبر وبعهدى متعلق بواف واذا شرطية ولم تكونا جازم ومجزوم وعلامة الجزم حذف النون ولى خبر تكون وعلى حرف جر ومن موصولة مجرورة بها وأقاطع صلتها والعائد محذوف أى على الذى أقاطعه من قطع أخاه وقاطعه أى هجره والمعنى يا صاحباى ما أنتما وافيان بعهدى وبحبى اذا لم تكونا لاجلى على من أقاطعه وأهجره والشاهد فى انتما فانه فاعل سد مسد الخبر لاعتماده على النفى واختلف هل النفى شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أصحهما الثانى (قوله أقاطن قوم سلمى الخ) من البسيط والهمزة للاستفهام وقاطن من قطن بالمكان أقام به وهو مبتدأ وقوم فاعل سد مسد الخبر وسلمى علم امرأة مضاف اليه أم حرف عطف نووا فعل وفاعل ظعنا بفتحتين ويجوز تسكين العين مصدر ظعن يظعن بالفتح فيهما اذا سار وهو مفعول وان حرف شرط ويظعنوا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والفاء رابطة وعجيب خبر مقدم وعيش مبتدأ مؤخر ومن موصولة مضاف اليه وقطنا فعل وفاعل صلة الموصول والالف للاطلاق والشاهد فى قوله سلمى فانه فاعل سد مسد الخبر لاعتماده على الاستفهام والمعنى هل قوم سلمى التى هى المحبوبة مقيمون أم نووا الرحيل فان نووه فعيش من يقيم بعدهم ويتخلف عنهم يكون عجيبا (قوله اذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا) وأجاب فى التصريح بأن المراد بالظاهر ما قابل المستتر قال فى المغنى ومما يقطع به على بطلان مذهبهم أى الكوفيين الآية وقول الشاعر خليلى الخ فان القول بأن الضمير فيهما مبتدأ كما زعم الزمخشرى مؤد الى فصل العامل من معموله بالاجنبى والقول بذلك فى البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد وبه ظهر فساد قول التصريح المراد بالظاهر غير المستتر لانه يشمل المنفصل مع أنهم خالفوا فيه تأمل وبكلام المغنى تعلم ان قول الشارح وذلك لا يمكنهم فى البيت أى ولا فى الآية أيضا ومن كلام الشارح ههنا يؤخذ الرد على التصريح لانهم أوجبوا التقديم والتأخير فى البارز فلو أريد بالظاهر ما قابل المستتر لشمل البارز مع انهم يخالفون فيه بدليل حمل الآية على التقديم والتأخير فتأمل (قوله ولا يبتدأ بنكرة) أى لا يجوز ذلك لان النكرة المحضة مجهولة ولا يصح الحكم على مجهول فلا يصح وقوعها مبتدأ الذى هو محكوم عليه (قوله الا ان عمت) أى لان النكرة اذا عمت كانت متناولة جميع افراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الجنسية واذا خصت كانت بمنزلة علم الشخص وقوله الا ان عمت أو خصت وأما قولك تمرة خير من جرادة فمقصور على السماع وقوله الا ان عمت أى بنفسها أو بغيرها وكذا قوله ان خصت ومعنى عمت افادت العموم الشمولى وهو تناول جميع الافراد دفعة واحدة لا العموم البدلى وهو تناول الافراد

واحدا

واحدا بعد واحد فعمومها مظنة لصحة الابتداء بالنكرة وكذا خصوصها أفاده الفيشي (قوله وعليهما ولعبد الخ) وقيل المسوغ لام الابتداء وقوله وعليهما أي ويتخرج على العموم والخصوص قوله تعالى ولعبد الخ فالعموم من حيث انه لم يرد فرد معين من افراد المؤمنين والخصوص من جهة الوصف بمؤمن وأنت خبير بأن [تسمية ما فيه] من العموم الشمولي فيه نظر لانه نكرة في سياق الاثبات وحينئذ فلا يعم بل [هو] ابهام وحينئذ فما قاله الفيشي من ان المراد العموم الشمولي فيه نظر ثم بعد كتبي هذا رأيت الطبلاوي قال ولا فرق بين العموم الشمولي أو البدلي كالنكرة في سياق الاستفهام غير الانكاري لا يقال يلزم عليه صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لانا نقول ذاك متوهم بخلافه بعد الاستفهام فمحقق وقال البرماوي قوله وعليهما أي وعلى انحصار المسوغات في التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها اليهما صح الابتداء في قوله تعالى ولعبد مؤمن الخ لما في ذلك من التخصيص بالوصف هذا ما ظهر لي (قوله بعض المتأخرين) وهو ابن عقيل وقوله وانهاها أي بلغها نهايته وهو نيف وثلاثون والنيف ما زاد على العقد وقد بلغها ابن عقيل ستا وثلاثين فالمراد بالنيف هنا ستة وأنهاها ابن مالك الى أربع وستين (قوله وزعم) أي قال بعضهم انها ترجع الخ والمراد بالبعض ابن مالك (قوله موصوفة بصفة الخ) يرد عليه اشكال وهو انه يقتضي جواز حيوان آدمي في الدار وحيوان ناطق في الدار لوصف المبتدا وامتناع آدمي في الدار وانسان في الدار لعدم وصف المبتدا مع انهما بمعنى واحد ولا فرق الا بتعدد اللفظ واتحاده والجواب ان العرب اعتبرت التعريف والتخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكمت باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم تظهر ذلك في بعض المواضع فمنع انسان في الدار لقاعدة حكموا بها لنكتة تظهر في بعض المواضع واشتراط التخصيص مذهب بعض وقيل المدار على الفائدة انتهى طبلاوي على الازهرية (قوله أي منوان منه) فيه مسامحة لان الصفة المقدرة هي منه لا منوان منه والمنوان تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصا والمنا آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات ويقال من كضب تثنيته منان كضبان انتهى تصريح وفي عبارة بعضهم المنا رطلان تأمل (قوله ومنها) أي من الصفة المقدرة أن تكون مصغرة (قوله خمس صلوات كتبهن الله الخ) فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا في المضاف اليه ويشترط أن يكون المضاف اليه نكرة كغلام رجل جاءني أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود انتهى حفيد (قوله ما تعلق بهما) أي لأن امر ونهي عاملان في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ﴿تنبيه﴾ لابد في المسوغات التي ذكرها العلماء من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد عند الناس درهم فانه وجد تقدم الظرف وفي الدنيا رجل لانه وجد تقدم الجار والمجرور المعدود من المسوغات وما حمار ناطق فانه وجد النفي وهل امرأة على الارض فانه وجد الاستفهام ورجل ذكر واضح فانه وجد الوصف

وعليهما ولعبد مؤمن خير ﴿

وأقول الأصل في المبتدا أن يكون معرفة ولا يكون نكرة الا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين وأنهاها الى نيف وثلاثين وزعم بعضهم انها ترجع الى الخصوص والعموم فمن امثلة الخصوص أن تكون موصوفة اما بصفة مذكورة نحو ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولعبد مؤمن خير من مشرك أو بصفة مقدرة كقولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبره والمبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الأول والمسوغ للابتداء بمنوان انه موصوف بصفة مقدرة اي منوان منه ومنها ان تكون مصغرة نحو رجيل جاءني لان التصغير وصف في المعنى بالصغر فكانك قلت رجل صغير جاءني ومنها ان تكون مضافة كقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد ومنها ان يتعلق بها معمول كقوله صلى الله عليه وسلم أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فأمر ونهي مبتدآن نكرتان وسوغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور

وشرب الماء نافع فانه وجد العمل وغلام انسان موجود فانه وجد الاضافة فهذه كلها لا تصلح للابتداء لعدم الفائدة مع وجود المسوغات اهـ من التصريح (قوله أفضل منك جاءني) اعترضه الدماميني بأن المصنف قال في المغني الصواب ان المبتدأ هو الموصوف المحذوف ولا شك ان أفضل صفة لمحذوف فهو المبتدأ والجواب ان المصنف هنا بنى المثال على ماقاله النحاة من ان المبتدأ هو المذكور لا المحذوف والمسوغ العمل وان شئت قلت المسوغ هو الموصوف المحذوف ولم يبن المثال على ماصوّبه هو وقوله كل الخ نبه الدماميني على ان كل عند التجرد عن الاضافة نكرة وهو قول الأخفش والفارسي وابن درستويه والذي عليه سيبويه والجمهور انها معرفة حينئذ (قوله من يقم الخ) قيل الخبر فعل الشرط وقيل جوابه وقيل هما معا وصحح في المغني الأول وقوله مارجل الخ ماهنا مهملة ولم يبال المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قرينة على اهمالها (قوله ثم قلت الرابع خبره) أي خبر المبتدا ونبهوا بهذا الاسم على أنه مناط الفائدة حتى كأنه الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله مع مبتدا بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لانها لم يحصل بها الفائدة مع مبتدا وعلى بعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ماتحصل به الفائدة مع مبتدا الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس أجيب بأن المراد منه الخبر اللغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم ضرورة ونحو شعري شعري مما المبتدأ فيه عين الخبر أجيب بصدقه على الاول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو شعري الذي تعهد وقال بعض التعريف منتقض بنحو قائم من قولك زيد أبوه قائم اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدئه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد ﴿تنبيه﴾ لم يجمع المصنف بين المبتدا والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقل وقول الفيشي جمع المصنف بين المبتدا والخبر لتلازمهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدأ ويحذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب أيضا وجود مبتدا بدون خبر وماقاله الفيشي غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو ماتحصل الخ تعريف للخبران وجد والا فقد يوجد مبتدا بدون خبر كما تقدم لك (قوله ماتحصل به الفائدة) أي حصولا قصديا أوليا فخرج نعت الخبر نحو هذا رجل عاقل (قوله مع مبتدا) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة مع الفاعل أو نائبه كأقائم الزيدان وما مضروب العمران انتهى كلام الفيشي والأحسن ماقاله الحفيد من أنه خرج به بقية المرفوعات ماعدا مرفوع الوصف وحينئذ فقول الشارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف ولو قال لمرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل الا أن يقال انه ماش على قول الزمخشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا يكون زمانا) أي

كقولك أفضل منك جاءني ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو كل له قانتون ومن يقم أقم معه ومن جاءك أجئ معه أو يقع في سياق النفي نحو مارجل في الدار وعلى هذه الامثلة قس ما أشبهها ثم قلت ﴿الرابع خبره وهو ماتحصل به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور﴾ وأقول الرابع من المرفوعات خبر المبتدا وقولي مع مبتدا فصل أول مخرج لفاعل الفعل وقولي غير الوصف المذكور فصل ثان مخرج لفاعل الوصف في نحو أقائم الزيدان وماقائم الزيدان والمراد بالوصف المذكور ماتقدم ذكره في حد المبتدا ثم قلت ﴿ولا يكون زمانا

اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بفى وإذا لم يقل ظرف زمان وفهم منه أنه يكون مكانا وإذا أخبر بالمكان عن الذات فأحرى عن المعنى وفهم من قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا وإذا المبتدأ اسم معنى فالمسئلة رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما إذا لم يكن المعنى مستمرا نحو طلوع الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات) مساو لمن عبر بالجثة ولمن عبر بالعين ولمن عبر بالجوهر (قوله ونحو الليلة الهلال متأول) مفاد المصنف ان الخبر هو الليلة وهو قول وقيل الخبر المتعلق وهو الصحيح قال فى الهمع ذهب ابن كيسان الى أن الخبر فى الحقيقة هو العامل وان تسمية الظرف خبرا مجاز وقيل الخبر مجموع العامل والظرف ويجرى الخلاف فى الجار والمجرور وقال الحفيد والاكثر على ان الخبر الظرف (قوله فى حد المبتدا) أى بعد حد المبتدا ولو عبر به كان أولى (قوله لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وانما يخبر به الخ) والفرق ان الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذات فان نسبتها الى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها والمراد بالذات ما يقوم بنفسه وبالاحداث ما عداها بدليل مقابلتها بها فشمل نحو البياض (قوله فمؤول) التأويل صرف اللفظ عن ظاهره بأن يقدر مضاف قبل المبتدا فرجع الى الاخبار بالزمان عن المعنى (قوله اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر) انما أول اليوم خمر ولم يؤول قوله وغدا أمر لان الامر حدث فيخبر عنه بالزمان بخلاف الخمر وقال الفيشى أى الزام أمر (قوله فى المثل) بفتح الميم والثاء وهو ما شبه مضربه بمورده فهو من باب الاستعارة التمثيلية فاذا كنت فى سرور وفرح وقيل لك أم تخشى عاقبة ذلك فتقول اليوم خمر وغدا أمر فشبهت حالتك بحالة الذى قال المثل استعارة تمثيلية تأمل ﴿تنبيه﴾ ما مشى عليه المصنف من منع الاخبار بالزمان عن الذات سواء أفاد أم لا هو الصحيح وقول ابن مالك

ولا يكون اسم زمان خبرا ✱ عن جثة وان يفد فأخبرا

خلاف الصحيح ومثال المفيد ان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن فى شهر كذا أو فى زمان طيب فنحن عام لصلاحيته فى نفسه لكل متكلم والزمان خصص بالاضافة أو بالصفة انتهى من التصريح وقال الحفيد وعلى القول بجواز مقصد الافادة يكون قوله الليلة الهلال جائزا بدون تأويل وبه صرح العصام وبعضهم خالفه ولم يختم باب المبتدا والخبر واسم كان بآية من آيات التنزيل اشارة الى انه ليس فى القرآن آيات صعبة من هذه الابواب وتقدم ان التزامه الختم بالآيات غالب (قوله ثم قلت اسم كان وأخواتها الخ) اعلم ان الكون وما اشتق منه ما داخل تحت ما أريد بكان أو داخل فى قوله وأخواتها وكان على ظاهرها والمراد بما قاله المصنف اسم لواحد من كان وأخواتها وتسمى بالأفعال الناقصة لنقصها بسبب افتقارها الى المنصوب وأما تسميتها بالنواسخ فمن باب اطلاق اسم الأعم على الأخص لصدقه على غيرها أيضا اذ هو اسم لما ينسخ حكم المبتدا والخبر وكان وأخواتها بهذه المثابة (قوله اسم كان الخ)

والمبتدا اسم ذات ونحو الليلة الهلال متأول﴾ وأقول لما بينت فى حد المبتدا ما لا يكون مبتدأ وهو النكرة التى ليست عامة ولا خاصة بينت بعد حد الخبر ما لا يكون خبرا فى بعض الاحيان وذلك اسم الزمان فانه لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وانما يخبر به عن أسماء الاحداث تقول الصوم اليوم والسفر غدا ولا تقول زيد اليوم ولا عمرو غدا فأما الليلة الهلال بنصب الليلة على انها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه فمؤول وتأويله على ان أصله الليلة رؤية الهلال والرؤية حدث لا ذات ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ومثله قولهم فى المثل اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر وغدا حدوث أمر ثم قلت ﴿الخامس اسم كان وأخواتها

وهي أمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس مطلقا وتالية لنفي أو شبهه زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك

لم يفد أكثر من كون اسم كان وأخواتها من المرفوعات فكان اللائق أن يأتي بعبارة صريحة تدل على بيان عملها فيه فإن عملها فيه مختلف والصحيح انها عاملة فيه وقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو الابتداء وانما عملت في الخبر فقط ورد بأنه ليس لنا عامل يعمل النصب ولا يعمل الرفع لكن يؤخذ من اعمالها فيما سيأتي بيان انها عاملة فيه (قوله وهي) أي الاخوات أمسى الخ الحصر اضافي بالنسبة للافعال المشهورة المتفق عليها أو التي يقاس عليها وغيرها قليل أو غير متفق عليه أو مقصور على السماع وبيانه الحصر ان الجملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر أما تعريف المبتدا فلانه ضمير وأما تعريف الخبر فلان كل كلمة أريد لفظها صارت علم جنس على نفسها أي وهي هذه الالفاظ وحينئذ فيرد عليه أفعال أخر تعمل عملها كآض وعاد وآل ورجع وتحول وارتد واستحال وغدا وراح وقعد وحار ونحو ذلك فيجاب بما تقدم ولم يبين المصنف معاني الافعال التي ذكرها وحاصله انها ان كانت ناقصة فمعناها اتصاف اسمها بخبرها بحسب ما يقتضيه الحال وان كانت تامة فمعانيها مختلفة فمعنى كان وجد كقوله تعالى وان كان ذو عسرة وظل أقام نهارا وبات أقام ليلا وأضحى وأصبح وأمسى دخل في الضحى والصباح والمساء وبرح وانفك انفصل ودام بقي * واعلم ان كان الناقصة لثبوت خبرها لاسمها فيما مضى مع الانقطاع عند الاكثر كما قاله أبو حيان أو مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك نحو كان قائما وقد يكون كان وأمسى وأصبح وأضحى وبات وظل بمعنى صار نحو قوله تعالى فكانت هباء منثورا فأصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقوله

*أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * وقوله * أبيت كأني أطوي بحبل *

وأما ليس فهي لنفي خبرها عن اسمها حالا وهذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه ومن تبعه الى انها لنفيه حالا وماضيا ومستقبلا وبهذا جزم المغني وقال الشلوبين لا تناقض بين القولين لان كونها للحال انما هو عند الاطلاق وكونها لغيره اذا قيدت به واستحسنه الرضي قال العصام وفيه نظر لان المراد بكونها للحال أو كونها للمطلق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق فهي للحال البتة انتهى حفيد (قوله مطلقا) مفعول مطلق أو حال ولم يطابق لانه مصدر بحسب الاصل ومعنى مطلقا أي غير مقيدة بكونها تالية لنفي أو شبهه أو لما الوقتية فلا ينافي كون المصنف وغيره ذكرها شروطا لما سيأتي (قوله فتئ) بكسر التاء وفتحها وضمها مهموزة (قوله وتالية) حال من المبتدا وهو زال وما عطف عليه أو من الضمير المستتر في خبر زال المحذوف أي ومنها زال الخ حال كونها تالية وعلى هذا يكون من عطف الجمل فجملة ومنها زال عطف على جملة وهي أمسى وجعله من عطف الجمل لا يفوت كونها من اخواتها الا ان قدرنا ومنها زال الخ والضمير المجرور عائد على اخواتها وانما يفوت ذلك لو قدرنا الضمير وهي وما تقدم من جعله حالا من المبتدا هو مذهب سيبويه وهو مرجوح كما هو معلوم (قوله تالية) أي والية لنفي ولو تقديرا لان المقدر عنا هم

بمنزلة الملفوظ لكن لا يطرد حذف النفي معها الا اذا كان النافي لا والفعل المضارع واقعا في جواب قسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ وقوله فقلت يمين الله أبرح قاعدا * أي لا أبرح ثم ان كان الفعل ماضيا اشترط في النفي ان يكون ما أو لا أو ان وان كان مضارعا فبأي ناف كان حتى ليس خلافا الظاهر لفظه من أن النافي بأي اداة مع أي فعل وقوله تالية النفي أي اصالة أي وأما الفصل بين النافي ومنفيه بجملة معترضة فهو نادر وخلاف الأصل (قوله وصلة لما الخ) شرط للجواز ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما يأتي ويعرب وصلة بمثل ما اعرب به تالية (قوله الوقتية) ويلزم من ذلك ان تكون مصدرية بخلاف العكس فلذا اقتصر على الوقتية ولو قال المصدريه لاحتاج الى ان يقول الوقتية فتأمل (قوله المذكورة) أي الكلمة المذكورة والا فلتناسب المذكورات (قوله وأخواتها) أي نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة (قوله الاثنتي عشرة) صفة للاخوات فتضم لكان (قوله ويسمى اسمهن) وهي تسمية اصطلاحية فلا يقال الاسم ليس اسما لهن بل اسم لمدلوله الذي وضع له (قوله مجازا) أي بالاستعارة لمشابهته للفاعل في كونه اسما مرفوعا بعد فعل وعند سيبويه فاعل حقيقة ورد بان فاعلها هو مصدر خبرها مضافا لاسمها (قوله وتنصب الخبر) هذا متفق عليه وأما رفع الاسم فهو مذهب البصريين وقال الكوفيون لا عمل لها والاسم المنصوب بعدها حال ورد بانه يلزم عليه كونها ناصبة لا رافعة وباتصال الاسم اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقرار انما يتصل بعامله وقال الفراء عاملة في الاسم الرفع لكن على التشبيه بالفاعل وان المنصوب حال ورد باتصاله اذا كان ضميرا (قوله ويسمى خبرهن حقيقة) وهي تسمية اصلاحية والا فهو خبر عن اسمها فلا حاجة لتقدير مضاف أي خبر اسمهن (قوله ومفعولهن مجازا) أي بالاستعارة نظير ما تقدم (قوله بلا شرط) أي من الشروط الآتية وهي النفي وما معه وما الظرفية فلا ينافي انه يشترط فيه شروط عامة والحاصل ان الافعال الثلاثة عشر لا تعمل الا بشروط خمسة ان لا يلزم المبتدأ التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني المخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس مصحوب اذا الفجائية ويشترط في الخبر ان لا يكون طلبا ولا انشاء (قوله وما يشترط ان يتقدم عليه الخ) انما اشترط ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى انتهى تصريح (قوله ان يتقدم عليه نفي) بحرف كما مثل أو اسم نحو

غير منفك اسير هوى * كل وان ليس يعتبر * أو بفعل موضوع للنفي نحو * ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * أو بفعل عار من النفي نحو قوله

قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيبا * فان قلما خلع منه معنى التقليل وصار بمعنى ما النافية أو بفعل مستلزم للنفي نحو قوله أبيت ازال استغفر

وصلة لما الوقتية دام نحو مادمت حيا وأقول الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها الاثنتي عشرة المذكورة فانهن يدخلن على المبتدا والخبر فيرفعن المبتدا ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازا وتنصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازا ثم هن في ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي ثمانية كان وليس وما بينهما وما يشترط أن يتقدم عليه نفي

الله أى لا أزال قاله الفراء ووجهه ان من أبى شيأ لم يفعله والاباء مستلزم للنفى ولهذا ساغ بعدأبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح فى الحواشى اه (قوله أو شبهه وهو النهى والدعاء) انما كانا كالنفى لان المطلوب بهما فى غير متحقق فهو غير موجود فهو نفى داخل على نفى فصح قولهم ان الاربعة ملازمة الخبر للمخبر عنه واندفع ما يقال ان الملازمة متظاهرة فى النفى دون النهى والدعاء انتهى تقرير شيخنا الدردير وقال بعض حواشى الأزهرية انما كانا مشبهين للنفى لان فيهما عموما وقوله وهو النهى والدعاء والاستفهام أى الانكارى نحو أتزال عاصيا ولعله تركه للاستغناء عنه بكونه أشبه النفى (قوله والدعاء) أى بلا فى الماضى وبلن فى المضارع قاله المحلى فى شرح جمع الجوامع وفاقا لابن عصفور كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

ومنعه ابن مالك وغيره وقالوا لا حجة فى البيت لاحتمال ان يكون خبرا ولذا خص فى الارتشاف الدعاء بلا وهو ما يفيده الرضى (قوله ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره انتهى تصريح (قوله لن نبرح عليه عاكفين) فنبرح فعل مضارع برح واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثانى لكفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها انتهى تصريح (قوله لا تزل ذا كرا لله) لا ناهية وتزل مجزوم بها وأصله تزال فحذفت الالف لالتقاء الساكنين واسمها ضمير وذا كرا لله خبرها (قوله ولا برح الخ) مثال للدعاء وربما يؤخذ من المصنف ان الدعاء خاص بلا وازبيع الديار (قوله ماضى يزال) وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر ولا امر عند الجمهور وحكى الكسائى والفراء ان زال الناقصة لها مضارع ثان وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء ميزت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كان فعل بفتحها فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز ان تكون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينها ياء (قوله فان ماضى يزول الخ) الحاصل ان زال الذى مضارعه يزول وزنه فعل بفتح العين من باب نصر ينصر وعينه واو وله مصدر وأمر وهما الزوال وزل بضم الزاى وان زال الذى مضارعه يزيل بفتح الباء بمعنى ماز وله مصدر وأمر وهما الزيل وزل بكسر الزاى وماضيه فعل بفتح العين من باب ضرب يضرب وعينه ياء (قوله فعل تام) أى غير ناقص وقاصر أى غير متعد كقوله زال الشر بمعنى انتقل (قوله الذهاب) بفتح الذال وقوله والانتقال تفسير له ولو اقتصر على الانتقال كان أولى (قوله أن تزولا) أى تنتقلا ولئن زالتا أى انتقلتا واللام موطئة للقسم وان حرف شرط وزال فعل الشرط وان نافية وأمسك فعل ماض ومن زائدة وأحد مجرور بمن ومحله رفع على انه فاعل وجملة امسكهما جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لانه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم ويقدر للمتأخر (قوله أى ميزه) ومنه قوله تعالى

أو شبهه وهو النهى والدعاء وهى أربعة زال وبرح وفتئ وانفك نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وتقول لا تزل ذا كراالله ولا برح ربعك مأنوسا ولا زال جنابك محروسا ويشترط فى زال شرط آخر وهو أن يكون ماضى يزال فان ماضى يزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد من بعده وان الاولى فى الآية شرطية والثانية نافية وماضى يزيل فعل تام متعد بمعنى ماز عين يقال زال زيد ضأنه من معز فلان أى ميزه منه

قز بلنا بينهم أى فرقنا بينهم (قوله وما يشترط أن يتقدم عليه ما المصدرية الخ) هذا
شرط لجواز العمل لا لوجوبه فلا يرد نحو ما دامت السموات فانها بمعنى بقى ولم تعمل
هذا العمل مع وجود الشرط وبعبارة ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية وجود
العمل لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (تنبيه) لا توجد الظرفية
بدون المصدرية ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية واما قوله تعالى كلما أضاء لهم
مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت أضاء لهم والزمان المخصوص
لا يسمى ظرفا اصطلاحا ولما كانت ما هذه لا يشملها قولهم ظرفية عبر فى المغنى بدله
بزمانية انتهى حلبي (قوله النائبة عن ظرف الزمان) ولذا سماها المصنف الوقتية
لنيابتها عن الوقت ومعنى كونها وقتية انها للتوقيت أى جعله بثبوت خبرها لاسمها
وسميت مصدرية لانها تؤول مع صلتها بمصدر وهو الدوام ووقتية لنيابتها مع صلتها عن
الوقت وهو المدة لا الدالة لانها حرف فتكون اسما خلافا لبعضهم اهـ حفيد (قوله دام زيد
صحيحا) بلا تقدم ما (قوله عجبت من دوامه صحيحا) أى لا من وقت دوامه لانه لا يعجب
من الوقت ولذا قال المصنف لان ما هذه مصدرية لا ظرفية قال الفيشى لان المتعجب
منه دوام صحته لا مدة صحته (قوله ويجب حذف كان) عبر بالوجوب ردا على من قال
ليس الحذف واجبا وردا على من قال لا يتصف الحذف بوجوب ولا جواز وقول
المصنف بعد أما متعلق بيجب لا بقوله حذف كان لان حذف كان قبل أما وفى العبارة
حذف مضاف أى يجب حذف كان بعد تحقق أما (قوله وحدها) أى لا مع اسمها ولا
مع خبرها ولا معهما ودون افعال الباب (قوله بعد اما) أى بعد ان معوضا عنها
ما كما صرح به فى القطر ولا بد منه (قوله فى نحو أما انت ذا نفر) ظاهره اختصاص
حذفها بهذا الموضع بما اذا كان ضميرا وهو قول ابن مالك فانه قال يشترط فى حذف
كان بعد ان أن يكون اسمها ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب معلوم مرجعه من
المقام لكن الذى مشى عليه الناس عدم اختصاص حذفها بما اذا كان اسمها
ضميرا فقد مثل سيبويه بأما زيد ذاهبا والتقدير لان كان زيد ذاهبا لكن الاكثر
حذفها حال كون اسمها ضميرا (قوله فى نحو) شمل تعبيره بنحو ضمير المتكلم
والغائب نحو أما انا وأما هو (قوله مع اسمها) ظاهره كان ضميرا أو لا وهو كذلك
ويشهد له ان خبرا نظير كما يأتى (قوله بعد ان ولو الشرطيتين) هذا قيد للكثرة (قوله
مضارعها) أى مضارع كان الناقصة وهذا القيد للكثرة فلا يرد حذف نون كان
التامة (قوله المجزوم) أى بالسكون لان الشئ اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه
(قوله الا الخ) استثناء فى قوة الشرط فكأنه قال ان لم يلقه ساكن كما عبر به فى القطر
(قوله ان تقع صلة لان) معنى وقوعها صلة لان ان تكون ان داخلة عليها (قوله اما انت
ذا نفر) المعلول محذوف من تأخير وان حرف مصدرى ونصب وكان صلتها والاصل
افتخرت لان كنت ذا نفر فأخر افتخرت ثم حذف لضيق النظم او للاختصار كما يؤخذ
من المصنف فى الشرح وقوله فان قومى الخ ليس علة لافتخرت ولا لان كنت وانما هو

وما يشترط أن يتقدمه
عليه ما المصدرية النائبة
عن ظرف الزمان وهو دام
والى ذلك أشرت بالتمثيل
بالآية الكريمة كقوله
سبحانه وتعالى وأوصانى
بالصلاة والزكاة ما دمت
حيا أى مدة دوامى حيا فلو
قلت دام زيد صحيحا كان
قولك صحيحا الا خبرا
وكذلك عجبت من ما دام
زيد صحيحا لان ما هذه
مصدرية لا ظرفية والمعنى
عجبت من دوامه صحيحا:
قلت ويجب حذف كان
وحدها بعد أما فى نحو أما
أنت ذا نفر ويجوز حذفها
مع اسمها بعد ان ولو
الشرطيتين وحذف نون
مضارعها المجزوم الا قبل
ساكن أو مضمر متصل
وأقول هذه ثلاث مسائل
مهمة تتعلق بكان بالنظر
الى الحذف احداها حذفها
وجوبا دون اسمها وخبرها
وذلك

مشروطا بخمسة أمور أحدها ان تقدم علة لان الثانى أن يدخل على ان حرف
التعليل الثالث أن تتقدم
العلة على المعلول الرابع
أن يحذف الجار الخامس
أن يؤتى بما كقولهم أما
أنت منطلقا انطلقت
وأصل هذا الكلام
انطلقت لان كنت منطلقا
أى انطلقت لاجل انطلاقك
ثم دخل هذا الكلام تغيير
من وجوه أحدها تقديم
العلة وهى لان كنت
منطلقا على المعلول وهى
انطلقت وفائدة ذلك الدلالة
على الاختصاص والثانى
حذف لام العلة وفائدة ذلك
الاختصار والثالث حذف
كان وفائدته أيضا الاختصار
والرابع انفصال الضمير
وذلك لازم عن حذف كان
والخامس وجوب زيادة ما
وذلك لارادة التعويض
والسادس ادغام النون فى
الميم وذلك لتقارب الحرفين
مع سكون الأول وكونهما
فى كلمتين ومن شواهد هذه
المسئلة قول العباس بن
مرداس رضى الله عنه
أباخراشة أما أنت ذا نفر
فان قومى لم تأكلهم الضبع
أبا منادى بتقدير يا أبا
وخراشة بضم الخاء المعجمة
واما أنت ذا نفر أصله لان
كنت ذا نفر فعمل فيه
ما ذكرنا والذى يتعلق به
اللام محذوف اى لان كنت ذا نفر افتخرت على والمراد بالضبع السنة المجدبة

علة المعلول محذوف أى لانك افتخرت فان قومى الخ (قوله مشروط بخمسة أمور الخ) انت
خبير بان الشرط الثالث والرابع والخامس جعلها هنا شروطا وسيأتى بعدها من
التغييرات الستة فان التغيير الاول والثانى والخامس هو عين الشرط الثالث والرابع
والخامس فهو تكرار بحسب المعنى فيكون الموجود ثمانية أمورا لا انها احد عشر أمرا
فكان المناسب ان يضم الثمانية أمور ويجعلها من قبيل واحد (قوله لأجل انطلاقك)
المناسب لأجل كونك منطلقا (قوله هذه ثلاث مسائل الخ) ترك رابعة وهو حذف
كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير
برفعهما أى ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير (قوله حذفها وجوبا دون اسمها الخ)
انما وجب لان ما عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعوض وجوزه المبرد وجرى
عليه الفاكهى (قوله أما أنت منطلقا انطلقت) ان حرف مصدرى وما عوض عن كان
وأنت اسمها ومنطلقا خبرها (قوله زيادة ما) وخصت بذلك لانها تعمل عملها اذا كانت
نافية فكان بينهما مشابهة (قوله ادغام النون فى الميم) بعد قلب النون ميما (قوله
العباس) هو صحابى وهو من المؤلفة قلوبهم (قوله أباخراشة الخ) من البسيط وخراشة
بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها والنفر بفتح الفاء والنون عدة رجال من ثلاثة لعشرة
والنفر الرهط وهو المراد هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة والضبع فى
الاصل انثى الضبعان والذكر ضبعان ففيه تورية وأباخراشة اسم مخفاف بضم الخاء
المعجمة وفاء بين خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهى أمه أحد فرسان
قيس وشعرائها * الاعراب أبا منادى وخراشة مضاف اليه وان حرف مصدرى وما
زائدة عوض عن كان وأنت اسمها وذا نفر خبرها فان حرف توكيد قومى اسمها
ودخلت الفاء لان الثانى متحقق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه
الشرط والجزاء هذا قول البصريين وقال بعضهم الفاء زائدة وصوب بعضهم انها رابطة
لما بعدها بالأمر المقدر المستفاد من النداء السابق أى تنبه فان قومى لم تأكلهم
الضبع وقال الدماميني يحتمل ان تكون الفاء جوابا لشرط مقدر والمعنى لا تتعزز
على لان كنت ذا نفر فان فخرت بذلك فخرت انا عليك بمثله فان قومى باقون لم
تستأصلهم الازمان فحذف المسبب الذى هو الجواب فى الحقيقة وأقيم السبب مقامه
فأطلق عليه جواب انتهى وذهب الكوفيون الى ان أن المفتوحة الهمزة شرطية ولذلك
دخلت الفاء فى جوابها والمعنى ان كنت ذا نفر فخرت على والاول أشهر ونقل أبو الفتح
عن أبى على الفارسى ان ما العوض عن كان عاملة فى الجزأين عمل كان المعوض عنه
وحجته ان ما نائبة فى اللفظ نابت فى العمل وزعم انه مذهب سيبويه لم تأكلهم جازم
ومجزوم والضبع فاعل والشاهد فى حذف كان بعد ان المصدرية (قوله والمراد
بالضبع السنين المجدبة) بالدال المهملة وهى التى لا مطر فيها وفيه تورية وهى ان يكون
اللفظ له معنيان قريب وبعيد فيراد البعيد فان القريب الضبع انثى الضبعان كما
تقدم والبعيد السنين المجدبة ورشحها بقوله لم تأكلهم والا فلا كل مجاز عن الشدة التى

فحصل من جذب المنة شبها بالأكل واستعار الأكل لها استعارة تبعية انتهى تصريح ويجوز ان يكون الأكل حقيقة واثباته للضبع تخييل قرينة استعارة مكنية (قوله وشرطه ان يتقدمها ان ولو الخ) هذا شرط في الكثرة والا فيوجد قليلا بدونهما وانما كثر بعدهما لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية الشروط لان لو أم باب الشروط غير الجازمة وان أم الشروط الجازمة كما ان كان أم باب النواسخ الرافعة للمبتدا وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها ومثال حذف كان واسمها بدون لو وان الشرطيتين الذى هو قليل من لد شولا أى من لدن أن كانت شولا بفتح الشين وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي جف لبنها وأتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية وانما قدره لدن ان كانت ولم يقل لدن كانت لان لدن لا تضاف للجمل عند سيبويه ويرد عليه انه لا يجوز حذف الحرف المصدرى (قوله مجزيون الخ) رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا قاله السيوطي في الدر المنثور (قوله ان خيرا فخير الخ) خير الأول منصوب على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها وخير الثاني مرفوع على الخبرية لمبتدا محذوف كما قدره المؤلف (قوله ان كان عملهم خيرا الخ) فيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفرداته (قوله ارجح الأوجه) الحاصل ان الاوجه اربعة الاول وهو أرجحها ما ذكره المصنف وانما كان أرجح لان فيه حذف كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد الثاني وهو أضعفها رفع خير الأول ونصب الثاني عكس الوجه الأول وتقديره ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا فرفع خير الاول لانه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب خير الثاني بفعل محذوف وانما كان أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل ناصبا بعد فاء الجزاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذا لم يذكره سيبويه الثالث رفعهما بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والرابع نصبهما أى ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا وهذان الوجهان متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما على حد سواء لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي رفعهما قوة برفع الثاني وضعف برفع الأول وفي نصبهما قوة بنصب الاول وضعف بنصب الثاني وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما والاوجه الاربعة المتقدمة في ان خيرا فخير تجرى في وان شرا فشر واذا ضربت أحدها في أربعة الآخر حصل ستة عشر صورة أرجحها ما مشى عليه المصنف (قوله التمس ولو خاتما الخ) رواه الشيخان والامام أحمد وأبو داود عن ابن مسعود (قوله ولو كان الذى الخ) الاظهر ان التقدير ولو كان هو خاتما من حديد على ان اسم كان ضمير يعود على الشيء المقدر انتهى حفيد (قوله المسئلة الثالثة حذف نون كان) أى للتخفيف وصلا لا وقفا نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله حذف حتى بقى على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يلك بمنزلة لم

* المسئلة الثانية حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها وذلك جائز لا واجب وشرطه ان يتقدمها ان أو لو الشرطيتان فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فتقديره ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وهذا أرجح الاوجه في مثل هذا التركيب وفيه وجوه أخر والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الذى تلتمسه خاتما من حديد * المسئلة الثالثة حذف نون كان وذلك مشروط بأمور أحدها أن تكون بلفظ المضارع والثاني أن يكون المضارع

مجزوما والثالث أن لا يقع
بعد النون ساكن والرابع
أن لا يقع بعده ضمير متصل
وذلك نحو ولم يك من
المشركين ولم أك بغيا
ولا يجوز في قولك كان وكن
لانتفاء المضارع ولا في نحو
هو يكون ولن يكون لانتفاء
الجزم ولا في نحو لم يكن
الذين كفروا لوجود
الساكن ولا في نحو قوله
صلى الله عليه وسلم أن يكنه
فلن تسلط عليه وان لا يكنه
فلا خير لك في قتله لوجود
الضمير ثم قلت ‌(السادس
اسم أفعال المقاربة وهي
كاد وكرب وأوشك

يسع فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال يلزم مثله في لم يسع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا النون كما بينا انتهى من شرح الجامع وكأن المصنف لم يذكر هذا الشرط هنا لان الذى ترجح عنده عدم اعتباره قال في التوضيح تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه قاله ابن مالك وهو مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم أك ولم تق بترك الهاء انتهى حفيد (قوله مجزوما) أى بالسكون (قوله ولم يك الخ) أصل يك يكون وأصل أك أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (قوله هو يكون ولن يكون) فان الاول مرفوع والثاني منصوب ونحو تكونوا من بعده قوما صالحين فانه مجزوم بحذف النون لعطفه على محل لكم وجه ابيكم المجزوم في جواب الامر وانما تحذف النون في حالة الرفع والنصب والجزم بغير السكون لانها متحركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتتعاصى على الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بأحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما تحذفن جامع انهما تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (قوله لم يكن الذين كفروا لوجود الساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لتقويها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا يونس فأجاز حذف النون ولم يعتد بالحركة العارضة لاجل التقاء الساكنين تمسكا بنحو قول الخنجر بن صخر الاسدى

فان لم تك المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتمدون في المنع بطلاق الحركة على الضرورة كقول النجاشي

فلست بآتيه ولا أستطيعه * ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل

فحذف نون لكن ضرورة وقبل هذا أبيات تتضمن ان النجاشي عرض له ذئب في سفر فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في أخ يعني نفسه يواسيك بطعامه من غير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤا كلة بني آدم ولست بآتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذى معك فضل عما تحتاج فاسقني منه (قوله ان يكنه فلن تسلط عليه الخ) فلا تحذف النون لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا تحذف معها بعض الاصول وحاصل القصة مذكور في البخاري ﴿تنبيه﴾ سكت المؤلف عن محترز ضمير نصب متصل وهو الاسم الظاهر والضمير المنفصل والمرفوع نحو لم يك زيد قائما (قوله لوجود الضمير) أى المتصل المنصوب * (السادس من المرفوعات اسم افعال المقاربة) لم

يقـل اسم كاد واخواتها انه لم يثبت ان كاد أم الباب والمقاربة معاعـلة ليست على بابها كـافر وعافاه الله فان المعافاة من الله وحده لا من العبد لربه قال بعض المشايخ والظاهر ان المعاملة على بابها الا ان اسمها اقرب من خبرها او بالعكس فتأمل الا ان يقال ان الواضع وضعها لقرب مدلول اسمها من مدلول خبرها وان كان العكس لازما لكن لم يوضع له فصح ان المفاعلة ليست على بابها وهـذا يؤخـذ من التفيد وتسمى أيضا النواسخ والنواقص قال شيخ الاسـلام وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشيء باسم جزئه تغليبا كتسميتهم الكلام بالكلمة انتهى رقال المحشي قوله أفعال المقاربة من باب التغليب أى لا من باب تسمية الكل باسم جزئه كما قال بعضهم والفرق بينهما ان باب تسمية الكل باسم جزئه يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية ثم يؤخذ جزء منها ويسمى ذلك الكل باسمه وهنا لا يصح ذلك لان كل واحد من الاقسام الثلاثة منظور اليه والتغليب لا يعتبر فيه ذلك وانما يعتبر فيه الفرد الاشهر أو الاكثر أو الاخف أو كونه أصلا وحكمة التغليب هنا اما الاشهرية لان أفعال المقاربة عندهم أشهر أفعال الباب في الاستعمال أو الأصل ولهذا تسمعهم يقولون باب كاد ثم يقولون قدمها لانها الأصل وفي كلام شيخ الاسلام نظر لان باب تسمية الكل باسم جزئه وباب التغليب بابان متضادان (قوله لدنو الخبر) أى قربه ولا يتعين كونه خبر المبتدا المحذوف بل جعله حالا أولى لا فادته حينئذ ان كاد وكرب وأوشك لا تكون أفعال مقاربة الا في هذه الحالة أى حالة كونها مستعملة لدنو الخبر واما اذا ضمنت أو جردت فلا (قوله لترجيه) أى الخبر وهو من اضافة المصدر لمعموله أى لترجي المتكلم الخبر في الاستقبال انتهى تصريح (قوله على مقاربة المسمى باسمها) كان ينبغي أن يقول على مقاربة مدلول مسمى اسمها لان مسمى اسمها هو اللفظ وهي لا تدل عليه والجواب ان قوله المسمى باسمها أى بواسطة أو على حذف مضاف أى المسمى بمدلول اسمها (قوله وكرب) بفتح الراء من باب نصر ينصر وبكسرها ولعل الفتح أفصح لقول شيخ الاسلام وحكى كسرها وقيل ان كرب من أفعال الشروع (قوله وهي ثلاثة أيضا) من تقسيم الكلي الى جزئياته وأما قوله اولا وهي تنقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام فمعناه انها تنحصر في ذلك بمعنى لا تخرج عن ذلك لا من باب تقسيم الكلي ولا الكل (قوله وحرى) بفتح الحاء والراء نص عليها أبو طريف في كتاب الأفعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها في مختصره انتهى تصريح وقال الرضي قد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناه صار حريا أى خليقا وجديرا ويقال هو حرى أن يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاذا قلت هو حرى أن يفعل كذا على فعيل أو حر ثنيت وجمعت وانثت انتهى قال بعض وهو مؤذن بان حرى بفتح الراء فعلا ماضيا غير ثابت وقد جزم العصام في شرح الكافية بان حرى المعدودة من الافعال بكسر الراء لا غير انتهى حفيد (قوله واخلولق) بخاء وقاف ووقع في السلك

لدنو الخبر وعسى واخلولق وحرى لترجيه وطفق وعلق وأنشأ وأخـذ وجعل وهب وهلهل للشروع فيه ويكون خبرها مضارعا ﴾ وأقول السادس من المرفوعات اسم الافعال المذكورة وهي تنقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر وهي ثلاثة كاد وكرب وأوشك وما يدل على ترجي المتكلم للخبر وهي ثلاثة أيضا عسى وحرى واخلولق وما يدل عـلى شروع المسمى باسمها في خبرها

المنظوم لابن مالك ان اخلولق من أفعال المقاربة ككاد قال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما في سائر كتبه انتهى حفيد (قوله وهي كثيرة) انهاها بعضهم الى نيف وعشرين وذكر منها قام نحو قام زيد ينظم (قوله لا يكون الا فعلا الخ) وندر كونه اسما مفردا كقوله * فأبت الى فهم وما كدت آيبا * او جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

او جملة ماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا انتهى أشموني (قوله لا يكون الا فعلا مضارعا) فيه تسمح لان الخبر هو الجملة لا الفعل المضارع وحده الا أن يقال نظر الظاهر (قوله ما يقترن) أى جوازا أو وجوبا وكذا قوله يتجرد وقوله كما يأتي تفصيله حاصله انه يجب الاقتران بأن في حرى واخلولق واستشكل الاقتران بأن لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل ويجب التجرد من أن في أفعال الشروع ويكثر الاقتران بأن بعد عسى وأوشك ويكثر التجرد بعد كاد وكرب *(فائدة)* حكى ثعلب عسى زيد قائم فيخرج على أن عسى ناقصة واسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية خبرها قاله في المغنى وقد تأتى عسى للاشفاق والترجى وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم قاله المصنف قال العصام بعد نقله لا يخفى ان كراهة الخير ومحبة الشر كلاهما مما يشفق منه انتهى حفيد (قوله يكاد زيتها يضيء) اى يقرب زيتها من الاضاءة بلا نار (قوله وقد جعلت اذا ما قمت الخ) قائلها أبو حية بالياء آخر الحروف وهما من البسيط والسكر بفتح السين وكسر الكاف بمعنى السكران واعرابهما قد حرف تحقيق وجعلت جعل واسمها التاء اذا ظرف للمستقبل وما زائدة وقمت فعل وفاعل يثقلني خبر جعل وثوبي بدل من التاء في جعلت بدل اشتمال لا فاعل يثقل بل فاعله ضمير والتقدير وقد جعلت ثوبي يثقلني وأعاد الضمير على المبدل دون المبدل منه ولا يصح أن يكون ثوبي فاعل يثقل لانه يجب في المضارع الواقع خبرا لافعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما عسى فيجوز في المضارع بعدها خاصة ان يرفع السببي كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير سببي وأما قوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

فان في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر فأنهض مضارع مرفوع وفاعله مستتر ونهض مفعول والشارب مضاف اليه والسكر صفة للشارب وكنت كان واسمها أمشى مضارع مرفوع فاعله مستتر على رجلين متعلق بأمشى معتدلا حال من فاعل امشى والجملة في محل نصب خبر كان فصرت فعل وفاعل امشى مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره متعلق بامشى من الشجر صفة لأخرى والشاهد في قوله جعل وبعد البيتين

أمشى قليلا قليلا وهى تسعفنى * كأننى قوس رام وهى لى وتر

وهي كثيرة ذكرت منها هنا سبعة فتكملت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر كما أن الافعال في باب كان كذلك فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان فترفع المبتدا وتنصب الخبر الا أن خبرها لا يكون الا فعلا مضارعا ثم منه ما يقترن بأن ومنه ما يتجرد عنها كما يأتي تفصيله ان شاء الله تعالى في باب المنصوبات ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان واخواتها لم تفرد بباب على حدة قال الله سبحانه يكاد زيتها يضيء * عسى ربكم أن يرحمكم قال الشاعر

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني
ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر
وكنت امشي على رجلين معتدلا
فصرت أمشي على أخرى من الشجر

معاشر الناس من كان الزمان له * مساعدا فليكن منه على حذر

(قوله هببت ألوم القلب فى طاعة الهوى) تمامه * فلج كأنى كنت باللوم مغريا * واللوم العذل والقلب الجارحة الصنوبرية التى فى الجهة اليسرى وسمى قلبا لان الله يقلبه الى ما أراد بعد جزم العبد على خلافه بذلك والحكمة فى جعل القلب فى الجهة اليسرى ان حرارة الكبد فى الجانب الايمن ولو اجتمعا فى جانب واحد لاشتدت الحرارة هناك واستولى البرد على الجانب الذى يقابله فيكون البدن مفلوجا بالطبع والحكمة تأبى ذلك والهوى ميل النفس وقد يطلق على المحبوب والاهواء الاشلاء (الاعراب) هببت هب واسمها وألوم خبرها وفاعله مستتر وجوبا وفى طاعة جار ومجرور متعلق بألوم فلج فعل ماض وفاعله مستتر جوازا وكأنى كان واسمها وكنت كان واسمها ومغريا خبرها وباللوم متعلق بمغريا والجملة خبر كان والشاهد فى هببت فانه من أفعال الشروع (قوله وطفقت ديار الخ) من الطوء ل وطفقا من الوط وهو المشى والمعتدين الجائرين فهلهلت أى شرعت نفوس جمع نفس وهى الروح وتطلق على الدم يقال سالت نفسه أى دمه وتطلق على الجسد وعلى العين يقال أصابت فلانا نفس أى عين والامانة ضد الاحياء وترهق تذهب بسرعة * واعلم أن ما ذكره المصنف من أن هلهل للشروع لم أقف عليه لأحد فى النصوص للنحويين بل وللمصنف نفسه فى الجامع وغيره من كتبه انه الدنو الخبر اه حفيد * الاعراب وطفقت ديار فعل وفاعل ومفعول والمعتدين مضاف اليه فهلهلت الفاء للعطف والتاء علامة التأنيث ونفوسهم اسمها وقيل الامانة متعلق بترهق الذى هو خبر هلهل والشاهد فى هلهلت (قوله أغرب أفعال الشروع) أفعل التفضيل ليس على بابه أى غريبان من بينها وكذا قوله أشهرها (قوله وطفق) من باب ضرب أو من باب علم ومصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا على وزن فرح فرحا (قوله وطفقا) أى آدم وحواء (قوله كما تخصف) بضم التاء وفتح الصاد أى تخيط النعال وهى مؤنثة (قوله أبو السمال) بفتح السين المهملة مشددة وبميم مشددة آخره لام أما ابن السماك بالكاف فهو واعظ لا مقرى وقال بعض الاشياخ قاعدة اذا كان أبو فالسمال باللام واذا كان ابن فالسماك بالكاف (قوله وهى لغة الخ) أى والأفصح كسر الفاء كما فى التصريح وقوله بياء مكسورة أى ولم يسمع فتحها وهذه الياء بدل الفاء (قوله أى شرع يمسح الخ) أشار به الى أن خبرها محذوف لانه لا يكون الا مضارعا وان مسحا مفعول مطلق لا خبرها (قوله سوقها) أى الخيل جمع ساق أى رجلها * (خاتمة) * قد اشتهر ان كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات وألغزبه بعضهم بقوله

أنحوى هــذا العصر ما هى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود

اذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

وهذا ليس بصواب بل حكمها حكم سائر الأفعال وان معناها منفى اذا صحبها حرف نفى وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال القائل كاد زيد يبكى فمعناه قارب البكاء فمقاربة البكاء

وقال آخر

هببت ألوم القلب فى طاعة الهوى

وقال آخر

وطفقت ديار المعتدين فهلهلت

نفوسهم قبل الامانة ترهق

وهذان الفعلان أغرب افعال الشروع وطفق أشهرها وهى التى وقعت فى التنزيل وذلك فى موضعين أحدهما وطفقا يخصفان أى شرعا يخيطان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها وقرأ أبو السمال العدوى وطفقا بالفتح وهى لغة حكاها الأخفش وفيها لغة ثالثة طبق بياء مكسورة مكان الفاء والثانى فطفق مسحا أى شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحا أى يقطعها قطعا ثم قلت

* السابع اسم ما حمل على ليس وهى أربعة لات فى لغة الجميع ولا تعمل الا فى الحين بكثرة والساعة أو الأوان بقلة ولا يجمع بين جزأيها والاكثر كون المحذوف اسمها نحو ولات حين مناص وما ولا النافيات

ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قيل لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فهو متضمن لكلامين * (قوله السابع اسم ما حمل على ليس) انما حملت على ليس دون كان التى هى أم الباب لان هذه الأربعة مشابهة لليس فى نفى الحال والجمود والدخول على الجمل الاسمية وقوله ما حمل أى الألفاظ التى حملت على ليس لكنه راعى اللفظ فأفرد الفعل وجرده من علامة التأنيث ولو راعى المعنى لقال حملت والمراد بالحمل اعطاؤها أحكامها الا القياس لان اللغة لا تثبت بالقياس (قوله وهو أربعة) ذكر الضمير مراعاة للفظ ما ولو قال وهى مراعاة للخبر كان أولى (قوله لات) قدمها لان اعمالها اجماع من العرب ولا اعتداد بمن خالف قاله فى توضيحه وعبارته هنا مساوية لعبارته فى توضيحه لان قوله فى لغة الجميع أى جميع العرب ولا يرد النقض على دعواه الاجماع بمخالفة الأخفش فانه أعملها تارة وأعملها عمل ان تارة أخرى لانه ان كان رأيا له فلا نقض وان كان نقلا عن العرب فلا نقض أيضا لان نقله أعمالها عمل ليس انما هو مبنى على ما اعتقده وذهب اليه لا على سماع ما يكون نصا فى العمل لانه كغيره معترف بعدم سماع مرفوع ومنصوب مذكورين بعدها اه حفيد وقال الفيشى لأن قاعدة المصنف وابن مالك انهما لا يعتدان بالخلاف الضعيف ويحكون الاجماع والاتفاق مع وجوده واعتراض أبى حيان على ابن مالك فى كتبه دعواه الاجماع والاتفاق غفلة عن اصطلاحه وانما أخر الشارح لات فى الشرح لانها بحذف أحد جزئيها ضعفت تأمل (قوله لات) ويشترط فى عملها أن لا تدخل على معرفة ظاهرة ولم ينبه عليه المصنف فى الشرح كما نبه على نظيره من بقية الحروف بل يجب أن يكون المذكور من الجزأين نكرة وان كان أحدهما معرفة فلا بد أن يكون مقدرا (قوله فى لغة الجميع) أى جميع العرب وسيأتى ايضاحه (قوله بكثرة) مثلث الكاف وما ذكره المصنف توسط بين قولين أحدهما انها تعمل فى أسماء الزمان مطلقا وعليه جماعة منهم ابن مالك والثانى انها لا تعمل الا فى الحين خاصة وعليها سيبويه اتباعا للوارد (قوله ولا يجمع بين جزأيها) أى فى الذكر بل يقتصر على أحدهما فيه هذا هو المراد والا فالعبارة مشكلة لانها تصدق بحذفهما والمراد بجزأيها اسمها وخبرها واضافة الجزأين لها لأدنى ملابسة من حيث كونهما معمولين لها انتهى حفيد (قوله والأكثر الخ) أى لان الخبر محط الفائدة فينبغى الاعتناء به فيذكر ولما كان قوله ولا يجمع بين جزأيها لا يدل على أكثرية أحد جزأيها بالحذف دون الآخر صرح به فقال والأكثر الخ (قوله النافيات) وصفها بالنفى لبيان الواقع ووصفه لا بالنفى للاحتراز عن لا الصفة والزائدة والناهية واسناد النفى اليها حقيقة عرفية فلا يقال انه مجاز والنافى حقيقة انما هو المتكلم اه فيشى وأنت خبير بان ما قد تكون زائدة وموصولة واستفهامية وغير ذلك فحينئذ الوصف بالنفى للاحتراز عن ذلك لا انه لبيان الواقع

خلافا للفيشي (قوله في لغة الحجاز) فيه حذف أي أهل الحجاز فهو مجاز بالحذف أو مجاز مرسل علاقته المحلية والحالية أي أطلق الحجاز الذي هو محل وأراد أهله أو استعارة وفيه من المبالغة ما لا يخفى اهـ فيشي والظاهر أنها استعارة بالكناية حيث شبه الحجاز بالأهل وإثبات اللغة تخييل وما قاله من أن علاقة المجاز المرسل الحالية والمحلية قول ضعيف والراجح أنه المحلية وما قيل في قوله لغة الحجاز يقال في قوله لغة العالية على ما في بعض النسخ من إسقاط أهل وما ذكره المصنف من أنه لغة الحجاز فيه قصور بل لغة نجد وتهامة أيضا (قوله نفي الخبر) أي انتفاؤه أي بقاء النفي فعبارته أحسن من قول ابن مالك مع بقاء النفي لأن هذه تشمل صورتين يجب الإعمال فيهما باتفاق الحجازيين وهما نحو ما زيد قائما إلا في الدار ونحو ما زيد غير قائم وعبارة ابن مالك لا تشملها (قوله وتأخيره) أي تأخره ولو عبر به كان أخصر وأظهر لأنه ليس المراد أنه كان مقدما ثم أخر وليس الواو للحال وكان القياس منع تقديم المعمول ولو ظرفا أو جارا ومجرورا إلا أن القاعدة أنه لا يجوز تقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل اهـ من الفيشي (قوله حمل) ليس المراد بالحمل هنا القياس لأن اللغة لا تثبت بالقياس على الصحيح وتفصيل بعضهم فيه نظر وإنما المراد به إعطاؤها أحكامها وسبب ذلك أن الشرط وجد في ليس وهو الفعلية والأصل في العمل للأفعال ولم يوجد في هذه الألفاظ (قوله وهي أحرف أربعة) أنث الضمير مراعاة للخبر وهو الأفصح عما ارتكبه المصنف كما سبق لأن أحرف جمع تكسير والأرجح فيه التأنيث كقامت الرجال (قوله ما ولا الخ) لم يرتبها على ترتيب المصنف (قوله أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا الخ) أما لو كان ظرفا أو جارا كما في قوله

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا * فما كل حين من توالي مواليا

والأصل فما من توالي مواليا كل حين فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف لمواليا (فائدة) إنما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والجار والمجرور لأن كل شيء من الأحداث لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الأجنبي وأجرى الجار والمجرور مجراه في ذلك للمناسبة بينهما إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار والمجرور محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف قاله الرضي وغيره اهـ حفيد وما قاله المصنف من عدم جواز تقديم الخبر الظرفي بخلاف معموله هو المشهور وقيل لا يمتنع قياسا على المعمول وقال بعض وما قاله المصنف من منع تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فإن تقدم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس كان أولى فإن المعمول قد يمتنع حيث يجوز تقدم العامل كما في معمول خبر كان (قوله ويحتمل أن أحدا فاعل الخ) وعليه فليست عاملة عمل ليس (قوله فما منكم من أحد عنه) أي عن القتل أو المقتول حاجزين أي دافعين والخطاب في منكم للناس انتهى بيضاوي (قوله وحاجزين نعت له) أي لأحد على لفظه أي فحاجزين مجرور بالياء لأنه نعت لمجرور

في لغة الحجاز وإن النافية في لغة أهل العالية وشرط إعمالهن نفي الخبر وتأخيره وأن لا يليهن معموله وليس ظرفا ولا مجرورا وتنكير معمولي لا وإن لا يقترن اسم ما بإن الزائدة نحو ما هذا بشرا * ولا وزر مما قضى الله واقيا * وإن ذلك نافعك ولا ضارك (ش) وأقول السابع من المرفوعات اسم ما حمل في رفع الاسم ونصب الخبر على ليس وهي أحرف أربعة نافية وهي ما ولا ولات وإن فأما ما فإنها تعمل هذا العمل بأربعة شروط أحدها أن يكون اسمها مقدما وخبرها مؤخرا والثاني أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة والثالث أن لا يقترن الخبر بإلا والرابع أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة فالمعرفتان كقوله تعالى ما هن أمهاتهم والنكرتان كقوله تعالى فما منكم من أحد عنه حاجزين فأحد اسمها وحاجزين خبرها ومنكم متعلق بمحذوف تقديره أعني ويحتمل أن أحد فاعل منكم لاعتماده على النفي وحاجزين نعت له على لفظه

لانه على الاحتمال الأول فهو خبرها منصوب بالياء فتنبه (قوله فان قلت كيف يصف الواحد بالجمع قلت وكيف يخبر به عنه وجوابهما الخ) المناسب في عبارته تأخير قلت عن قوله كيف يخبر به وأصل التركيب فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه قلت وجوابهما الخ وحينئذ فقوله كيف يوصف راجع للاحتمال الثاني وقوله وكيف يخبر به راجع للاحتمال الأول فهو لف ونشر مشوش وقوله قلت وجوابهما الخ هو جواب ان قلت ثم رأيت في بعض النسخ تأخير قوله قلت عند قوله وجوابهما بعد وكيف يخبر به عنه فهو مؤيد لما قلناه ولله الحمد وبهذا استقامت عبارته واندفع قول العيني قوله قلت الخ جواب بالمصادرة وهو أخذ الدعوى دليلا انتهى بان كلامه مبني على ان قوله قلت وكيف الخ جواب الشرط وليس كذلك كما علمت على ان قوله أخذ الدعوى دليلا فيه نظر لانه لم يأخذ الدعوى دليلا بل أخذ نظير الدعوى دليلا لان الدعوى صحة وصف المفرد بالجمع والدليل صحة الاخبار بالجمع عن المفرد الا أن يقال قوله جواب بالمصادرة أي يشبه المصادرة في عدم الافادة وقوله وهو أخذ الدعوى أي نظير الدعوى والاستفهام في المحلين تقريري للاثبات وحاصله انه استدل بصحة الاخبار بالجمع عن المفرد على صحة وصف المفرد بالجمع وكلاهما دعوى تحتاج لدليل وهذا كله على تسليم ما قاله العيني من ان قلت وكيف الخ جواب وقد علمت ما فيه تأمل وهما يرد على فهم العيني قوله وجوابهما الخ فان هذا يؤيد ما قلناه وعلى ما قررنا يكون قوله في المحلين استفهام انكاري معناه النفي كأنه قال فان قلت لا يصح وصف المفرد بالجمع ولا يصح الاخبار عن المفرد بالجمع وحاصل الجواب أن هذا مفرد لفظا وهو جمع في المعنى فوصفه بالجمع أو الاخبار بالجمع منظور به للمعنى لا للفظ هذا ما فتح به المولى على الذهن الفاتر (قوله ولهذا جاء لا نفرق بين أحد) أي لأجل عمومه جاء الخ ووجه عمومه ان بين لا تضاف الا الى متعدد فلما أضيفت بين الى أحد علم ان أحدا عام ... له وغيره قدر في الآية معطوفا أي بين أحد وأحد وعليه فلا شاهد في الآية (قوله بني غدانة الخ) هو من البسيط وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل تاء التأنيث حي من بربوع والذهب معلوم والصريف الفضة وتسمى الورق واللجين والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين والفاء وهو الآجر وقيل كل ما عمل من طين وسوى بالنار حتى يكون فخارا والاعراب بني منادى مضاف بحذف حرف النداء وغدانة مضاف اليه وما نافية مهملة وان زائدة مؤكدة لما وأنتم مبتدأ وذهب خبر ولا صريف عطف عليه ولكن حرف استدراك أنتم مبتدأ والخزف خبر والشاهد في البيت ابطال عمل ما النافية لاقترانها بان الزائدة وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس وهي لا يقترن اسمها بان وروى يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب وخرجه المؤلف في التوضيح على أن ان نافية مؤكدة لا مؤسسة لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة كافة قال شارحه انما يمشي على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما النافية يجاء بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة

فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه وجوابهما انه اسم عام ولهذا جاء لا نفرق بين أحد من رسله والمختلفان كقوله تعالى ما هذا بشرا ولم يقع في القرآن اعمال ما صريحا في غير هذه المواضع الثلاثة على الاحتمال المذكور في الثاني واعمالها لغة أهل الحجاز ولا يجيزونه في نحو قوله

بني غدانة ما ان أنتم ذهب
ولا صريف ولكن أنتم الخزف

لاقتران الاسم بان ولا في نحو قوله سبحانه

الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادى فى كتبه انتهى وقد رد القول بأن ان فى مثل ذلك نافية بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفق المعنى الا مفصولا بينهما كما فى نحو ان زيدا القائم وأما الجمع بين اللام وقد فى نحو لقد فعل مع ان فيهما معنى التحقيق وفى ألا ان مع ان فى ألا معنى التحقيق أيضا فلان قد يشوبها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن لمحض التحقيق وكذا فى ألا معنى التنبيه أيضا كذا فى شرح الكافية للرضى (قوله لاقتران الاسم بان) أى فهذا محترز الشرط الثانى وأما اقتران الاسم بما الزائدة فمنعه بعض والمرضى ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا أثر لها قال ويشهد له السماع فلا يرد على المصنف انتهى حفيد (قوله وما محمد الا رسول وما أمرنا الا واحدة) برفع رسول وواحدة على انهما خبران للمبتدا الا بنصبهما لاقتران الخبر بالا وهذا محترز الشرط الثالث وأما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

فن باب المفعول المطلق الذى عامله محذوف خبرا عن اسم عين مبتدا على حد ما زيد الا سيرا أى وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذفا وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنونا على هذا التقدير كونه لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التى يسقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس واسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة للمخوض به سوطا وكذا يقال فى قوله

* وما صاحب الحاجات الا يعذب * معذبا أى تعذيبا الا ان معذب اسم مفعول لا يصح أن يكون مفعولا مطلقا وهذا على رأى الاخفش وأما مذهب سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر وأجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له وقوله ولا فى نحو وما محمد الخ ما ذكره من وجوب الرفع مطلقا هو قول الجمهور والثانى جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (قوله ما مسىء من أعتب) فمسىء خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمى ما مسيأ من أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذى عاد الى مسرتك بعد ما ساءك (قوله لتقدم خبرها) فضعفت عن العمل وكذا يقال فيما بعده أى فهو محترز الشرط الاول فكان المناسب تقديمه أول المحترزات تأمل (قوله لتقدم خبرها) واما قوله * واذا ما مثلهم بشر * فقال سيبويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل مثلهم مبتدأ ولكن بنى لابهامه مع اضافته للمبنى وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أى ما فى الوجود بشر مثلهم قاله فى التوضيح (قوله وقالوا تعرفها المنازل الخ) قاله مزاحم بن الحارث العقيلى وقيل مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث قيل وهو الاقرب الى الصواب وهو من الطويل يقال تعرفت ما عندك أى

وما محمد الا رسول وما أمرنا الا واحدة لاقتران الخبر بالا ولا فى نحو قولهم فى المثل ما مسىء من أعتب لتقدم خبرها ولا فى نحو قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور ولا يعملها بنو تميم ولو استوفت الشروط الاربعة بل يقولون ما زيد قائم وقرئ على لغتهم ما هذا بشر وما هن أمهاتهم بالرفع وقرئ أيضا بأمهاتهم بالجر بباء زائدة وتحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابى على والزمخشرى زعما أن الباء تختص بلغة النصب وأما الا فانها تعمل

تطلبته حتى عرفته ومنى قرية تكثر فيها الهدايا والامه بامن مليت الشيء اذا قدرته سميت بذلك لان الله قدر فيها الشعائر ومنى تؤنث وتذكر والأغلب التذكير وهي تصرف ولا تصرف واقتصر ابن قتيبة على انها لا تصرف وقيل سميت بذلك لما يمنى فيها من الدماء أى يراق ويصب وقيل سميت بذلك لان آدم لما أراد مفارقته جبريل قال له تمن فقال له انما أتمنى الجنة ﴿ الاعراب قالوا فعل وفاعل تعرفها فعل أمر وفاعله مستتر فيه والهاء مفعول والضمير للمحبوبة والمنازل منصوب على الظرفية ومن منى يتعلق بمحذوف حال من المنازل وما نافية كل معمول عارف وأنا مبتدأ وعارف خبر ومن موصولة وقوله وافى فعل وفاعل صلة والموصول وصلته مضاف لكل والشاهد فى البيت ابطال عمل ما الا يلائها معمول الخبر ومعنى وافى منى أتاها والمعنى ان من احبا لما اجتمع بمحبوبته فى الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا له تعرفها فى منازل منى فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها ﴿فائدة﴾ قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا اعمالها قليل لم يرد اعمالها صريحا الا فى قوله تعز فلا شىء الخ وصرح غير واحد ان اعمالها أى لا خاص بالشعر وجزم به فى القطر وقد جرى المصنف هنا على التعميم (قوله بالشروط المذكورة) وهى ان لا يقترن اسمها بان الزائدة وان لا ينتقض النفى بالا وان لا يتقدم الخبر على الاسم وان لا يتقدم معمول خبرها (قوله فلا حاجة له) أى لذكره (قوله تعز الخ) هو من الطويل وتعز من العزاء وهو الصبر والتسلى والوزر الملجأ والواقى الحافظ وتعز فعل أمر وفاعله مستتر والفاء للتعليل ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه فى المغنى وشىء اسمها وعلى الارض متعلق بباقيا وباقيا خبر لا ولا نافية عاملة عمل ليس ووزر اسمها ومن جارة وما موصولة مجرورة بها وقضى فعل ماض والله فاعل والعائد محذوف والجملة صلة والموصول وصلته متعلق بواقيا وواقيا خبر لا والغالب فى لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل يلزم ذلك انتهى واعمال لا عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وقيل لا شاهد فى الاول لان قوله على الارض خبر وباقيا حال وقال فى الشواهد والشاهد فى البيت ان لا عاملة عمل ليس فى الموضعين (قوله وربما عملت الخ) وهو نادر فان قلت كيف يكون نادرا ومن أمثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمولى ما انتهى تصريح (قوله انكرتها بعد أعوام مضين الخ) النكر ضد المعرفة والاعوام جمع عام ومضين تأكيد والدار المحل يجمع البناء والعرصة كالدارة والبلد ومدينة الرسول والجار اسم لمن قرب داره من دارك وانكرتها أى الدار فعل وفاعل ومفعول وبعد متعلق به وأعوام مضاف اليه ومضين فعل فاعل وهما متعلق به لا نافية عاملة عمل ليس والدار اسمها ودارا خبرها الا نافية عاملة عمل

بالشروط المذكورة الا الشرط انتفاء اقتران ان بالاسم فلا حاجة له لان ان لا تزاد بعد لا ويضاف الى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله

تعز فلا شىء على الأرض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا

وربما عملت فى اسم معرفة كقوله

أنكرتها بعد أعوام مضين لها
لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

وعلى ذلك قول المتنبى

ليس الجيران اسمها وجيرانا خبرها والشاهد فيه عمل لا فى المعرفة فى الموضعين وهو قليل وجعله فى القطر خاصا بالشعر (قوله اذا الجود الخ) قاله أبو الطيب المتنبي الجود هو المطر الغزير ثم استعير للبذل فى العطاء وسمى المال مالا لانه مال بأهله عن الطاعة وقيل لانه يميل عن صاحبه ويزول عنه بسرعة وقيل لانه يميل القلوب لشدة حبها الى جمعه والمعنى ان صاحب الجود اذا شاب جوده بأذى لم يكسب حمدا (قوله اذا الجود الخ) قال المصنف فى شرح القطر وهو لحن ويمكن الجواب عنه بان التقدير ولا يرى الحمد مكسوبا فالحمد مرفوع على انه نائب فاعل ومكسوبا مفعول ثان ليرى (الاعراب) اذا ظرف مستقبل والجود فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ولم يرزق جازم ومجزوم خلاصا مفعول من الاذى متعلق بمحذوف صفة لخلاصا والفاء عاطفة ولا نافية والحمد اسمها ومكسوبا خبرها وكذا قوله ولا المال باقيا والشاهد فى لا حيث دخلت على المعرفة لتكررها وهى لا تدخل الا على النكرة (قوله وعمل لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا) لكن اعمال لا اعمال ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه * واعلم ان الغالب فى خبرها ان يكون محذوفا حتى قيل بلزومه كقوله

* من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح * أى لا براح لى والصحيح جواز ذكره كقوله تعز فلا شىء الخ (قوله وأما بنو تميم فيهملونها او يوجبون تكريرها) جبرا لما فاتها من نفى الجنس الذى لا يمكن اثباته فى المعرفة لان نفى الجنس هو تنكير المنفى فى الحقيقة سواء كان نفى الجنس الفائت على سبيل التنصيص كما فى العاملة عمل ان أو لا على سبيل التنصيص كما فى العاملة عمل ليس (قوله ان الذين الخ) والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم فى الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم فعبدتموهم لكنتم مخطئين ضالين فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك انتهى اشمونى وقول الاشمونى فى الاتصاف بالعقل أى وان كانوا امثالكم من حيث انهم عبيد لله ومخلوقون له وهو محمل القراءة الثانية المثبتة وقصد بذلك دفع التنافى بين القراءتين المثبتة والنافية فالنفى من حيث الاتصاف بالعقل والاثبات من حيث المخلوقية انتهى تقرير شيخنا دردير وقال بعض لا شاهد فى الآية لان ان مخففة من الثقيلة ناصبة الجزأين كقوله

* ان حراسنا أسدا * وهو تخريج على شاذ (قوله نافعك ولا ضارك) اما صفة مشبهة أو اسم فاعل ان اريد به الثبوت واما ان أريد به الحدوث فهو باق على تنكيره (قوله واعمال ان هذه لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهو ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالى وعلوى على غير قياس واختلف فى جواز اعمالها فذهب الكسائى وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى

فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

واعمال لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا وأما بنو تميم فيهملونها او يوجبون تكريرها وأما ان فتعمل بالشروط المذكورة الا ان اقتران اسمها بان ممتنع فلا حاجة لاشتراط انتفائه وتعمل فى اسم معرفة وخبر نكرة قرأ سعيد بن جبير رحمه الله ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا على الخبرية وأمثالكم على انه صفة لعبادا وفى نكرتين سمع ان احد خيرا من احد الا بالعافية وفى معرفتين سمع ان ذلك نافعك ولا ضارك واعمال ان هذه لغة أهل العالية وأما لات فانها تعمل هذا العمل أيضا ولكنها تختص عن اخواتها بأمرين أحدهما انها لا تعمل الا فى ثلاث كلمات وهى الحين بكثرة والساعة والاوان بقلة والثانى أن اسمها وخبرها لا يجتمعان والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها وقد يعكس فالاول كقوله تعالى كم أهلكنا من قبلهم من قرن

فنادوا ولات حين مناص الواو للحال لا نافية بمعنى ليس والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه كالتاء في رواية أو لتأنيث الحرف واسمها محذوف وحين مناص خبرها ومضاف اليه فنادوا والحالة انه ليس الحين حين مناص أي فرار وتأخير والثاني كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع أي وليس حين مناص حينا موجود الهم عند تناديهم ونزول مانزل بهم من العذاب ومن اعمالها في الساعة قول الشاعر

النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية انتهى تصريح وعلى ذلك تعرف ان قائما أى ما أنا قائما واصله ان انا قائما نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت فاجتمع مثلان سكن الاول وادغم في الثاني وتقول على الاهمال ان قائم (قوله كالتاء في رواية) تشبيه في زيادة التاء للمبالغة الا انها في لات للمبالغة في النفي وفي رواية للمبالغة في الاثبات وماذكر من ان التاء في رواية للمبالغة فيه نظر بل هي لتوكيد المبالغة وان المبالغة من صيغة فعال (قوله راوية) أى كثير الرواية للحديث كعبد الله بن وهب مثلا (قوله اولتأنيث الحرف) أو مانعة خلو فتجوز الجمع وحركت التاء للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس تحريكها لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت مع تحريك ماقبلها والتاء متحركة بالفتح على المشهور لانه أخف الحركات وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما فاتها بحذف أحد معموليها الخ وما وزيادة التاء في لات أحسن منها في ثمت وربت لان لات محمولة على ليس وليس يتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء الزائدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي يليت بمعنى ينقص استعملت للنفي أوهي ليس بكسر الياء فقلبت الياء ألفا وابدلت السين تاء كما قاله أبو الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها باجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيأ وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه أيضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وبهذا اتضح قول المصنف لات في لغة الجميع أى جميع العرب وان كان للنحاة خلاف (قوله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر في الشواذ (قوله بالرفع) أى برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف كما قدره المؤلف وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا في اصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل جارة للحين خاصة كمنذ ومذ فتحصل في الحين ثلاث قراآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول لمحذوف أى لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وقال الحفيد وقرئ لات حين بالجر على اضمار من الزائدة وهو يحتمل لحذف الاسم وحذف الخبر لكن الأولى حمله على حذف الاسم لما

تقرر

تقرر من ان الغالب حذف الاسم وعلى كل حال لا تعمل الا فى أسماء الزمان وأما قوله
لهفى عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك حين لات مجير
فارتفاع مجير على الابتداء أو على الفاعلية أى لات يحصل لهم أو لات لهم مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان (قوله ندم البغاة الخ) قاله محمد بن عيسى التيمى وهو من الكامل والبغاة جمع باغ وقوله وخيم أى عاقبته سيئة وندم فعل ماض والبغاة فاعله وساعة خبر لات واسمها محذوف أى وليس الساعة ساعة ومندم مضاف اليه والبغى مبتدأ ومرتع مبتدأ ثان ومبتغيه مضاف اليه ووخيم خبر الثانى والجملة خبر الأول (قوله طلبوا صلحنا الخ) قاله أبو زيد الطائى مات على دين النصرانية وقد ادرك الاسلام وهو من الخفيف وطلبوا صلحنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه واسم لات محذوف أى وليس الاوان وأوان خبرها فأجبنا فعل وفاعل وان مخففة من الثقيلة وليس من أخوات كان واسمها محذوف وحين خبرها و بقاء مضاف اليه والتقدير وليس الاوان أوان صلح ولا يشترط التنكير فى معمولى لات بخلاف لا انتهى (قوله أصله ليس الحين الخ) أى أصل لات أو ان ليس الخ ويؤخذ منه أن أصله ليس لان لات انما عملت بطريق الحمل على ليس (قوله وقدر ثبوته) أى معنى أى نوى معناه لا لفظه فلذا بنى (قوله شبيه الخ) وقال الرضى وأوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الأصل الى جملة والأصل أوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى أوان على السكون ثم عوض التنوين عن المضاف اليه كما فى يومئذ فكسرت النون لثلاث سواكن وتقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لالتقاء الساكنين ولا يعوض التنوين فى المبنيات الا اذا كان جملة فلا يعترض بنحو من قبل ومن بعد وذكر فى المغنى ان جعل التنوين عوضا مردود لانه لو كان للعوض لاعرب أوان لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه وذكر فى توجيه الكسر فى أوان وجهان أحدهما انه أعرب على اضمار من الزائدة والثانى انه كسر تخلصا من التقاء الساكنين والبناء على سكون مقدر اه حفيد ﴿قوله الثامن خبر ان وأخواتها﴾ وتسمى بالحروف المشبهة بالفعل ووجه الشبه اما لفظا فلانقسامها الى الثلاثى والرباعى والخماسى وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلأن معانيها معانى الافعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وتسمى أيضا بالنواسخ اطلاقا للاسم الأعم على الاخص لانها تنصب المبتدأ اتفاقا وترفع الخبر على الصحيح اه حفيد (قوله أن ولكن الخ) التعرض لمعانى هذه الحروف من وظيفة أهل المعانى لا من وظيفة النحوى فلذلك تركه المصنف وتعرض له صاحب الآجرومية وما كان ينبغى له ذلك الا أن يقال ذكره تتميما للفائدة وقوله ان الخ فى محل جر بدل من أخواتها بدل مفصل من مجمل أو بدل بعض من كل ولا يختص بدل المفصل على الصحيح بالفاء والمجموع بدل كل من كل (قوله ولا يجوز تقدمه مطلقا) أى سواء كان ظرفا وجارا ومجرورا أم لا (قوله نحو ان فى ذلك الخ) لف ونشر مشوش وفى الشارح مرتب (قوله وأخواتها الخمسة) جملة

ندم البغاة ولات ساعة مندم
والبغى مرتع مبتغيه وخيم
وفى الاوان قوله
طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبنا أن ليس حين بقاء
أصله ليس الحين أوان صلح
أو ليس الاوان أوان صلح
فحذف اسمها على القاعدة
وحذف ما أضيف اليه
خبرها وقدر ثبوته فبناه
كما بنى قبل وبعد الا أن أوانا
شبيه بنزال وزنا فبناه
على الكسر ونونه للضرورة
ثم قال ﴿الثامن خبر ان
وأخواتها ان وأن ولكن وكأن
وليت ولعل نحو ان الساعة
آتية ولا يجوز تقدمه مطلقا
ولا توسطه الا ان كان ظرفا
أو مجرورا نحو ان فى ذلك
لعبرة ان لدينا أنكالا﴾
وأقول الثامن من المرفوعات
خبر ان وأخواتها الخمسة

فانهن يدخلن على المبتدا والخبر فينصبن المبتدأ كما سيأتى فى باب المنصوبات ويسمى اسمها ويرفعن خبره كما ذكر الآن ويسمى خبرها نحو ان الساعة آتية اعلموا ان الله شديد العقاب كأنهم خشب مسندة لعل الساعة قريب ولا يتقدم اخبارهن عليهن مطلقا وقد أشار الى ذلك الشيخ شرف الدين بن عيسى حيث قال

كأنى من أخبار ان ولم يجز ✽ له احد فى النحو أن يتقدما

عسى حرف جزم من ندا الهجر فى اليك فانى من وصالك معدما

ولا على اسمائهن فان الحروف محمولة فى الاعمال على الأفعال فلكونها فرعا فى العمل لا يليق التوسع فى معمولاتها بالتقديم والتأخير اللهم الا ان كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز توسطه بينها وبين اسمائها كقوله تعالى ان لدينا أنكالا ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى وفى الحديث

الحروف ستة وعدها سيبويه خمسة باسقاط المفتوحة لانها فرع المكسورة وعبر بالاخوات دون الاخوة لملاحظتها بعنوان الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعى فقد اخرف لان المؤنث حرف الهجاء وكم من اشتباه نشأ من اشتراك قاله العصام فى شرح الكافية (قوله فينصبن المبتدأ) اتفاقا بشرط أن يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى اسمها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتدا محذوف أو كان واجب الابتداء كأين أو واجب التصدير غير ضمير الشان كأى وكم لم تنصبه هذه الاحرف (قوله ويرفعن خبره) على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا فلو كان الخبر طلبيا نحو زيدا اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا أن يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان فى موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل فى الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخولهن وهو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان هذه الاحرف شبيهة بكان الناقصة فى لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لها لجاز أن يليها وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى جواز العطف بالرفع قبل مجىء الخبر (قوله نحو ان الساعة الخ) وترك مثال لكن وهى بتشديد النون حرف بسيط خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لما قبلها فلا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك أو ضد نحو ما هذا أبيض لكنه أسود وقيل أو خلاف نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك قاله المصنف فى المغنى وصحح أبو حيان فى النكت الحسان الجواز وكأن بتشديد النون وهى حرف مركب عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل فى كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جنى ما بعد الكاف مجرور بها قال ابن جنى وهى حرف لا تتعلق بشىء لمفارقته الموضع الذى يتعلق به الاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه ولا تأتى كأن للتحقيق خلافا للكوفيين والزجاجى ولا للتقريب خلافا لهم ولأبى الحسين الانصارى ولا للنفى خلافا للفارسى (قوله لعل الساعة قريب) ذكر الخبر اما لان الساعة بمعنى الوقت أو لان فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله ولا يتقدم اخبارهن عليهن مطلقا) وجاء على هذا المعنى قول بعضهم

كأنى من أخبار ان ولم يجز ✽ له أحد فى النحو أن يتقدما

(قوله فلكونها الخ) الفاء داخلة على قوله لا يليق وقوله لكونها علة قدمت على المعلول الذى هو قوله لا يليق (قوله ان لدينا أنكالا) ان حرف توكيد ونصب ورفع

ولدينا مبنى على السكون فى محل رفع ولدا مضاف ونا مضاف اليه وأشكالا اسمها منصوب ومعنى أشكالا قيودا ثقيلة قال البيضاوى والشكل القيد الثقيل (قوله لشغلا) أى اشتغالا بالله عن أمور الدنيا ﴿تنبيه﴾ قيل نصب الجزأين فى جميع هذه الحروف لغة كحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا * ان حراسنا أسدا * كان اذنيه اذا تشرفا * قادمة أو قلما محرفا * ياليت أيام الصبا رواجعا * لعل أباك منطلقا ولا يرد على المصنف هنا لانه قليل على ان المصنف كالجمهور على انكار ذلك وتأويل شواهدها فالقعر فى الحديث مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف أى ان مدة بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاما وباقى المنصوبات حال ومفعول أى تلقاهم أسدا ويحكيان قادمة وأقبلن رواجعا أو يوجد منطلقا قال المصنف ولا يقدر فى هذين يكون ويكون كما ذهب اليه الكسائى لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ﴿فائدة﴾ تعمل عسى عمل ان فى لغة ولا يكون اسمها حينئذ الا ضميرا كقوله

* فقلت عساها نار كاس وعلها * كذا قال المصنف فى التوضيح تبعا للسيرافى ولا يرد ذلك على المصنف لشذوذه أو لذهابه الى ما قاله المبرد من انها باقية على أصلها من رفع الاسم ونصب الخبر ككان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا (قوله وتكسران) قال المصنف فى الاوضح تتعين المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوز الأمران ان صح الاعتباران اه وذكر سيبويه لذلك قاعدة فقال كل موضع هو للجمل ويمتنع المفرد فيه يجب فيه كسر ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة والمفرد يجوز فيها الفتح والكسر قال أبو حيان وينخرم ذلك بنحو لو ان زيدا قائم لقمت قال الله تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لوقوعها موقع الجملة الفعلية ومع هذا فهى مفتوحة على مذهب سيبويه اه قاله الدنجوى على القطر (قوله فى الابتداء) المراد ابتداء الكلام أى افتتاح الجملة التى هى فيها أى انها فى صدر جملتها سواء كانت مرتبطة بما قبلها فى المعنى أم لا وحينئذ فقوله وفى أول الصلة الخ عطف تفسير وليست هذه الأمور تمام المفسر لانها تكسر فى غير هذه الأمور كالواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام بدون تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وليس المراد بالابتداء التجرد للاسناد لان الابتداء بهذا المعنى يوجب فتحها ولو قال فى ابتداء الكلام بدل قوله فى الابتداء كان أولى لان الابتداء متى أطلق انصرف للتجرد للاسناد هذا حاصل ما فى الفيشى بايضاح من التصريح لكن كلام شارحنا يقتضى ان قوله وفى أول الصلة الخ مغاير لقوله فى الابتداء تأمل وان المراد بابتداء الكلام الذى لم يسبقه غيره حقيقة وقوله وقبل اللام المعلقة هى التاسعة فى المتن وجعلها فى الشرح سادسة (قوله اللام المعلقة) أفهم كلامه ان المعلق هو اللام وهو ما عليه ابن مالك ومذهب الجمهور ان المعلق هو ان الواقع فى خبرها اللام (قوله

ان فى الصلاة لشغلا وان من الشعر لحكما ويروى لحكمة فأما تقديمه عليها فلا سبيل اليه لا تقول فى الدار ان زيدا قائم (قلت) (وتكسر ان فى الابتداء وفى أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل والمحكية بالقول وجواب القسم والمخبر بها عن اسم وقبل اللام المعلقة وتكسر أو تفتح بعد اذا الفجائية والفاء الجزائية وفى نحو أول قولى انى احمد الله

وتفتح في الباقي﴾ وأقول لان ثلاث حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الأمرين فيجب الكسر في تسع مسائل احداها في ابتداء الكلام نحو انا أعطيناك الكوثر انا أنزلناه في ليلة القدر الثانية أن تقع في أول الصلة كقوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء ما مفعول ثان لآتيناه وهي موصول بمعنى الذي وان وما بعدها صلة واحترزت بقولي أول الصلة من نحو جاء الذي عندي انه فاضل فان واجبة الفتح وان كانت في الصلة لكنها ليست في أولها الثالثة ان تقع في أول الصفة كمررت برجل انه فاضل ولو قلت مررت برجل عندي أنه فاضل لم تكسر لانها ليست في ابتداء الصفة الرابعة أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون واحترزت بقيد الأولية عن نحو أقبل زيد وعندي انه ذاهب الخامسة أن تقع في أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش لأنه لا تضاف الا الى الجملة وأن المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد واحترزت بقيد الأولية من نحو جاءت

الاضافة

وتفتح في الباقي) أي باقي مواضع ان مما لم يجب فيه الكسر ولم يجز فيه الامران (قوله لان) أي باعتبار كسر همزتها وفتحها (قوله في ابتداء الكلام) أي حقيقة أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان أولياء الله وانما كسرت في هذه المواضع لانها لو فتحت لكانت مع صلتها في تأويل مصدر مبتدأ فيحتاج الى تقدير خبر والأصل عدم ذلك وأشار بقوله في ابتداء الكلام الى انه ليس المراد بالابتداء التجرد كما تقدم (قوله انا أنزلناه في ليلة القدر) وجه وجوب الكسر فيه ان المقصود الاخبار عن المتكلم بالانزال في ليلة القدر ولو فتح لكان المعنى على الاخبار بأن الانزال حصل في ليلة القدر وحاصله الاخبار بظرف الانزال أولا وبالذات وان كان الاخبار بالانزال يحصل تبعا وأيضا فالمفتوحة يجب تقديم خبرها نحو عندي انك كذا كما ذكره ابن عقيل (قوله الثانية ان تقع في أول الصلة) وانما وجب الكسر لان صلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (قوله لتنوء) أي تثقل (قوله عندي انه فاضل) أي عندي فضله وانما وجب الكسر في قولك أعجبني الذي أبوه انه منطلق مع انها واقعة في اثناء الصلة لأنها خبر عن اسم عين وسيأتي في كلامه وجوب كسرها اذا وقعت كذلك فهذه الصورة مستثناة من مفهوم كلامه هنا بقرينة كلامه ثم اه (قوله لكنها ليست في أولها) أي في اللفظ والا فهي واقعة في محل المبتدا وله الصدر (قوله في أول الجملة الحالية) سواء كانت مقترنة بالواو كما مثل أم لا نحو جاء زيد انه فاضل وانما لم تفتح ان فيهما وان كان الأصل في الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فانما كسرت ان لأجل اللام لا لوقوعها حالا اه تصريح على ان ابن الخباز قال في النهاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القرآن ﴿فائدة﴾ ليس في الأحرف الستة ما يكون هو ومعمولاه حالا الا حرفين ان المكسورة كما ذكر وكان نحو وان فريقا من المؤمنين لكارهون كأنهم لا يعلمون وسبب ذلك ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرف وشرط الحال التنكير وليت ولعل طلبيان وشرط الجملة الحالية أن تكون خبرية وأما لكن فهي مستدعية لكلام قبلها فلهذا لا تقع جملتها صفة ولا صلة ولا خبرا ولا حالا قاله المصنف في شرح بانت سعاد (قوله وهو اذ واذا الخ) بيان لما يختص بالجمل بقطع النظر عما لحن فيه لان اذا خاصة بجملة الافعال وجملة ان ومعمولاها اسمية فلا تضاف الى اذا (قوله أولع) بالبناء للفاعل أي اشتغلوا بذلك وأكثروا منه (قوله وهو لحن فاحش) اعلم ان شراح ابن الحاجب أوجبوا الفتح نظرا الى ان الأصل في المضاف اليه الافراد وقد وجه المصنف ما اختاره بقوله لانها الخ والحق جواز الأمرين لانه ورد اضافة حيث الى مفرد نحو حيث سهيل طالعا واذا فتحت ان فهي مبتدأ مع ما بعدها ويقدر لذلك خبرا وقال الغنيمي قوله وهو لحن فاحش فيه نظر لانه مذهب الكسائي واختار ابن الحاجب جواز الأمرين وهو الصواب (قوله بقيد الاولية)

الاضافة للبيان (قوله حيث اعتقاد زيد انه مكان) أراد بالاعتقاد المعتقد لان الاعتقاد ليس نفس المكان الحسن (قوله فاللام من لرسوله الخ) اى ان اللام لها الصدر وماله الصدر يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة فى اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت فى علمت ان زيدا لقعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الماضى وسيأتى انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدرة اه تصريح (قوله لفعلى العلم والشهادة) انما مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق بين القلبى وغيره فان قلت التعليق من خواص أفعال القلوب والشهادة ليست كذلك أجيب بأن الشهادة مستلزمة للعلم عرفا فنزلت منزلته فعلقت تعليقه أو ان المراد بالشهادة المضافة لله العلم (قوله انما غنمتم) هو محل الشاهد دون قوله فان لله خمسه (قوله السابعة أن تقع محكية بالقول) أى تقع فى أول الجملة المحكية بالقول احترازا من نحو قلت اعتقادى ان زيدا فاضل فيجب الفتح واحترز بالمحكية عما اذا أجرى القول مجرى الظن فتفتح ومن ثم روى قوله أتقول انك بالحياة ممتع بالوجهين ومعنى حكايتها بالقول أن تكون ان ومعمولاها صدرت أولا مكسورة ثم تحكيها على حالها كما اذا تكلم انسان بقوله ان زيدا قائم فأراد انسان آخر أن يحكيه فيقول قال ان زيدا قائم وانما وجب الكسر لان القول لا يعمل الا فى الجمل أو مفرد فى معنى الجملة أو أريد لفظه كما هو مقرر بخلاف الواقعة فى اثنائها نحو قلت اعتقادى ان زيدا فاضل فلو وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول انك فاضل فهى مجرورة بلام التعليل مقدرة (قوله الثامنة أن تقع جوابا للقسم) أى سواء اقترن خبرها باللام كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفى خسر أم لا كما مثل وانما وجب الكسر لان جواب القسم لا يكون الا جملة ولو وقعت فى أثناء الجواب وجب الفتح نحو والله اعتقادى ان زيدا فاضل ومن الواقعة فى أثنائه تقديرا نحو قوله

أوتحلفى بربك العلى * انى أبوذيالك الصبى

على ان التقدير أو تحلفى على انى أما اذا لم يقدر ذلك فهى فى أول الجواب فتكسر قاله شيخ الاسلام مع بعض تغيير وفى كلام الحفيد ان المذهب المنصور وهو مذهب البصريين منع جواز الوجهين وعلى تسليمه فالكسر على انه جواب والفتح على اسقاط الخافض لا على انه جواب (قوله ان تقع خبرا عن اسم عين) هى الثامنة فى المتن وجعلها الشارح تاسعة (قوله ان تقع خبرا عن اسم العين) أى تقع أول الجملة الواقعة خبرا عن اسم العين سواء كان هناك ناسخ أم لا ولذا مثل المؤلف بمثالين وانما وجب الكسر لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان قاله فى التصريح وقال الحفيد ان قلت هلا جاز فتح ان اذا وقعت خبرا عن اسم عين ويجعل من باب الاخبار بالمعنى عن العين مبالغة قلت الحرف المصدرى أضعف من صريح المصدر اه واحترز بانه ولنا أول الجملة الواقعة الخ من قولك زيد اعتقادى

حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن ولم أر احدا من النحويين يشترط الاولية فى مسئلتى الحال وحيث ولا بد من ذلك السادسة أن تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام من لرسوله ومن لكاذبون معلقان لفعلى العلم والشهادة أى مانعان لهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شىء فان لله خمسه وشهد الله انه لا اله الا هو السابعة ان تقع محكية بالقول نحو قال انى عبد الله ومن يقل منهم انى اله من دونه فذلك نجزيه جهنم قل ان ربى يقذف بالحق الثامنة ان تقع جوابا للقسم كقوله تعالى حم والكتاب المبين انا انزلناه التاسعة ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا

انه فضل الخ ومن قولك اعتقادى انه فاضل فانه خبر عن اسم معنى فى الثانى ووقعت فى الاثناء لا فى الاول (قوله ان الله يفصل الخ) هذه الجملة خبر عن الذين آمنوا وما عطف عليه وهى أسماء ذوات (قوله بما لم أسبق اليه) أى الى جمعه فى شكل واحد والا فهو مفرق فى كلامهم (قوله فى ثمان مسائل أيضا) الاولى حذف أيضا لان الكسر فى تسع مسائل لا فى ثمانية ثم ان جعل قوله وفى أول الصلة تفسير القوله فى الابتداء ولم يعد قوله فى الابتداء قسما مستقلا صح قوله هنا أيضا والجواب ان قوله أيضا راجع لقوله يجب أى يجب أيضا كما وجب الكسر (قوله انه لن يؤمن) أى عدم الايمان من قومك فنائب الفاعل هو المصدر المؤول لا نفس ان وكذا يقال فيما يأتى (قوله انه استمع نفر الخ) النفر ما بين الثلاثة والعشرة والجن أجسام عاقلة خفية يغلب عليها الهوائية والنارية وقيل نوع من الارواح المجردة اه بيضاوى (قوله انه استمع نفر) أى استماع نفر (قوله لغير القول) اما لو كان مفعولا للقول فقد تقدم وجوب الكسر فيه (قوله انكم أشركتم) أى اشراككم بالله (قوله انك ترى الارض) أى رؤيتك الارض خاشعة ككائن من آياته ومعنى خاشعة يابسة اه بيضاوى (قوله الخامسة أن تقع الخ) قال الاشمونى أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى انك فاضل اه فاعتقادى اسم معنى غير قول ولا شك ان فاضل غير صادق عليه الا بمعنى المعتقد وانما وجب الفتح لانها لو كسرت لكانت جملة والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط عائد على المبتدا ولا رابط هنا والمعنى اعتقادى فضلك أى معتقدى فضلك فهى مؤولة بمصدر اما لو كان قولا نحو قولى انك فاضل فيجب الكسر وكذا اذا كان صادقا عليه نحو اعتقاد زيد انه حق فهو بالكسر والجملة فيها عائد وانما لم يصح فى الاخير الفتح لانه لا يحل المصدر محلها لانه يجعل المعنى اعتقاد زيد كون الاعتقاد حق وهو لا يصح لأن الاعتقاد بمعنى المعتقد وجودى وكون الاعتقاد حقا أمر اعتبارى والاحسن ان عدم الصحة لعدم الفائدة وانما أولناه بالكون لان خبرها مصدر وهو جامد فتؤول بالكون (قوله ان تقع فى موضع خبر اسم الخ) المناسب حذف موضع ويقول ان تقع خبر الاسم الخ كما قال ان تقع فاعلة الخ أو انه يأتى بموضع فى الجميع (قوله ان تقع مجرورة بالحرف) لان الحرف لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله بأن الله هو الحق) أى بكون الله هو الحق (قوله مثل ما أنكم تنطقون) فمثل حال من الضمير المستكن فى حق أو صفة لمحذوف أى حقا مثل الخ أو صفة لحق لا ضافته لغير معرب لان مثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وما صلة أى زائدة لا أنها موصول اسمى لفتح ان ولو كانت موصولا اسميا لكان قوله انكم تنطقون صلة فيجب كسرها ولا موصولا حرفيا لأن ان موصول حرفى وهو لا يدخل على مثله وانما وجب الفتح لان المضاف اليه فى غير المضاف للجمل لا يكون الا اسما صريحا أو تأويلا (قوله تابعة) اى عطف نسق او بدل كما مثل واما النعت فتقدم انها تكسر والتوكيد لا يعقل لانه بألفاظ مخصوصة وأما البيان فالظاهر

ن الله يفصل بينهم
م القيامة وقد اثبت
شرح هذا الموضع بما لم
سبق فيه فتأملوه ويجب
فتح فى ثمان مسائل
ضا احداها ان تقع فاعلة
و أولم يكفهم انا أنزلنا الى
زلنا الثانية ان تقع
بة عن الفاعل نحو وأوحى
لى نوح انه لن يؤمن من
ومك الا من قد آمن قل
وحى الى انه استمع نفر من
لجن الثالثة ان تقع مفعولا
غير القول نحو ولا تخافون
انكم أشركتم بالله الرابعة
ن تقع فى موضع رفع
بالابتداء نحو ومن آياته انك
ترى الارض خاشعة
الخامسة ان تقع فى موضع
خبر اسم معنى نحو اعتقادى
انك فاضل السادسة ان
تقع مجرورة بالحرف نحو
ذلك بأن الله هو الحق
السابعة ان تقع مجرورة
بالاضافة نحو انه لحق مثل
ما أنكم تنطقون الثامنة
أن تقع تابعة لشئ

أنه كالبدل فقوله تابعة ليس المراد التوابع الخمسة (قوله مما ذكرنا) أى من الفاعل ونائبه والمفعول والمبتدا اوالخبر والمجرور بالحرف والاضافة (قوله بدل منه) الظاهر بدل اشتمال وبعد كتبي هذا رأيت البيضاوى صرح به ولله الحمد واحدى مفعولى ثان ليعدكم وأصل يعد يوعد (قوله فى ثلاث مسائل فى الاشهر) ومن غير الاشهر الواقعة للتعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالكسر على انه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أى لأنه هو البر الخ والواقعة بعد حتى فتكسر ان كانت ابتدائية كقولهم مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح ان كانت عاطفة أو جارة نحو عرفت احوالك حتى انك فاضل أى حتى فضلك على العطف او حتى فضلك على الجر بها والواقعة بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وشعبة بالكسر على الاستئناف أو عطف جمل وقرأ الباقون بفتحها من عطف المفردات والواقعة بعد اما نحو اما انك فاضل فتكسر ان كانت استفتاحية بمنزلة ألا الاستفتاحية لأنها وقعت فى ابتداء الكلام حكما وان كانت بمعنى حقا فتحت كقولك أحقا انك ذاهب (قوله الفجائية) نسبة للفجأة وهى البغتة وقال الخبيصى نسبة الى الفجاءة بالمد وضم الفاء وهى ملاقاة الشيء بغتة (قوله فاذا ان زيدا بالباب) الفاء عاطفة وقيل زائدة وقيل استئنافية فالفتح على التأويل بمصدر واذا ظرف زمان خبر أى ففى الوقت حضور زيد بالباب أو مكان خبر أى ففى الحضرة حضور زيد بالباب أو حرف مفاجأة أى فحضور زيد بالباب حاصل فالمصدر مبتدأ خبره محذوف وأما على كسر ان فاذا حرف لا انها ظرف لانها لو كانت ظرفا فاما معمول لخرجت أو لما بعد ان وكلاهما ممنوع أما الأول فلان ما بعد الفاء لا يكون معمولا لما قبلها وأما الثانى فلان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها قال فى المغنى واذا المفاجأة حرف عند الأخفش ورجحه ابن مالك ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقال المبرد ظرف زمان واختاره ابن عصفور وقال الزجاج ظرف مكان واختاره الزمخشرى اه المراد منه (قوله وكنت أرى زيدا الخ) أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد وهو من الطويل وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاى وهى طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لى عبوديته وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز (الاعراب) كنت كان واسمها أرى بمعنى أظن تتعدى لثلاث مفاعيل كما قاله المرادى الأول نائب الفاعل والثانى زيدا والثالث سيدا والذى يظهر ان الضمير المستتر نائب فاعل لأرى بحسب اللفظ وهو فاعل بحسب المعنى حيث فسر أرى بأظن تأمل وكما الكاف جارة وما مصدرية أى كقول الناس فيه وهو معترضة بين مفاعيل أرى اذا الفجائية انه بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى الجملة أى فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد أى واذا العبودية أى حاصلة على

عما ذكرنا نحو اذكروا نعمتى التى انعمت عليكم وانى فضلتكم على العالمين ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها فى الاولى معطوفة على المفعول وهو نعمتى وفى الثانية بدل منه وهو احدى ويجوز الوجهان فى ثلاث مسائل فى الأشهر احداها بعد اذا الفجائية كقولك خرجت فاذا ان زيدا بالباب قال الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم

يروى بفتح ان وبكسرها الثانية بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح

جعلها مبتدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد أى حاضر وجملة أرى الخ خبر كان وحيد خبران وأنما مضاف اليه واللهازم معطوف عليه والشاهد فى كسران وفتحها والكسر أولى لانه لا يحوج الى تقدير لكن ذهب قوم الى ان اذا هى الخبر والتقدير فاذا العبودية أى ففى الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح فيستوى الوجهان اه أشمونى (قوله فانه غفور رحيم) أى فالغفران والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة فالمصدر المؤول خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف قال العصام وفيه ان تقدم الخبر هنا واجب فيتعين الوجه الثانى ثم قال وههنا بحث وهو انه حيث كان تقديم الخبر فى ذلك واجبا دفعا للالتباس بين المكسورة والمفتوحة فينبغى ان لا يجوز حذفه لانه مفوت لهذا الغرض اه حفيد وأما على الكسر فهى جملة مستقلة (قوله قرئ الخ) فالذى قرأ بالفتح عاصم وابن عامر وقرأ الباقون بالكسر (قوله وضابط ذلك الخ) فلو لم تقع خبرا عن قول نحو على انى أحمد الله وجب فتحها ولا يجوز الكسر لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقاد زيد انه حق أو لم يخبر عنها بقول نحو قولى انى مؤمن فالايمان قلبى أو اختلف القائل نحو قولى ان زيدا يحمد الله وجب الكسر فيها ولا يجوز فتحها لفساد المعنى لان المعنى قولى حمد زيد وهو لا يصح لان حمد زيد ليس قولا للمتكلم (قوله فالفتح على معنى أول قولى حمد الله) والقول على حقيقته (قوله والكسر الخ) والقول بمعنى المقول (قوله جملة أخبر الخ) وعلى الأول فالخبر مفرد ونوقش فى ذلك بأن الصواب العكس لأن الخبر على الأول مجموع انى أحمد الله مرادا به أحمد ولا شك انه جملة والخبر على الثانى مجموع ذلك مرادا به اللفظ دون المعنى وهو مفرد قطعا لان كل ما أريد به لفظه فهو اسم وكل اسم مفرد لا محالة اه أفاده حفيد وقد سبق للشارح فى باب الفاعل ونائبه ما يفيده (قوله كأحمد ونحوه) الكاف أدخلت الأفراد الذهنية ونحوه أدخلت الافراد الخارجية وبالعكس أو ان ونحو توكيد للكاف (قوله ونظير ذلك) أى فى كون الخبر جملة هى نفس المبتدا فى المعنى (قوله سبحانك اللهم) أى هذا اللفظ ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدا فى المعنى (قوله لا اله الا الله) أى هذا اللفظ (قوله التاسع خبر لا) ظاهره سواء كان اسمها معربا أو مبنيا وهو مذهب الاخفش وأما سيبويه فيقول لا تعمل فى الخبر الا اذا كان الاسم معربا وكلام المؤلف ظاهر فى كلام الاخفش ويحتمل حمله على مذهب سيبويه بأن يقال قوله خبر لا أى فى بعض أحوالها وهو ما اذا كان الاسم معربا (قوله لنفى الجنس) أى صفة الجنس وحكمه أى المحكوم به عليه فاذا قلت لا رجل فى الدار كان معناه لا كينونة لرجل فى الدار فهى فى الكينونة التى هى صفة الجنس لا انها نفت الجنس من أصله بل هو ثابت وكان المناسب للمصنف أن يقول لنفى الجنس نصا ليخرج لا العاملة عمل ليس فانها لنفى الجنس احتمالا أو لنفى الوحدة وقد اعترض المصنف فى ترك ابن مالك هذا القيد وقد وقع فى الاعتراض هنا (قوله ويجب تنكيره كالاسم) انما لم يقل ويجب تنكيره

فانه غفور رحيم قرئ بكسر ان وفتحها الثالثة فى نحو اول قولى انى احمد الله وضابط ذلك ان تقع خبرا عن قول وخبرها قولا كاحمد ونحوه وفاعل القولين واحد فاستوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى اول قولى حمد الله والكسر على جعل اول قولى مبتدأ وانى احمد الله جملة أخبر بها عن هذا المبتدا وهى مستغنية عن عائد يعود على المبتدا لانها نفس المبتدا فى المعنى فكأنه قيل اول قولى هذا الكلام المفتتح بانى ونظير ذلك قوله سبحانه دعواهم فيها سبحانك اللهم وقول النبى صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله (فصل) التاسع خبر لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل افضل من زيد ويجب تنكيره كالاسم

الاسم لان الخبر هو المحدث عنه واراد تشبيهه بالاسم الذى قد سبق ذكره فى باب المبنيات ولم يقل وتنكيرهما الان الاسم ليس مذكورا واشتراط تنكير الاسم ليدل على عمومه بوقوعه فى سياق النفى وتنكير الخبر لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة قاله شيخ الاسلام قال بعض واشتراط تنكير معموليها لانها موضوعة للدلالة على التعدد بخلاف المعرفة فان مدلولها جزئى فلو دخلت على المعرفة ادى الى خروجها عن موضوعها واذا لم يرد نفى المتعدد يؤتى بما فيه كالما زيد فى الدار لان ما موضوعة لنفى المتعدد والواحد (قوله وتأخيره) أى عن الاسم وكذا تأخير معمول الخبر [illegible] انه لم يذكر معمول الخبر فى ان التى هى الأصل (قوله ولو ظرفا) أراد به الجار والمجرور لانهما كالفقير والمسكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا [illegible] الظرف على الامرين من باب استعمال اللفظ فى حقيقته [illegible] وانما وجب تأخير الخبر عن اسمها لضعفها فى العمل لانها فرع ان وان فرع الفعل فهى فرع [illegible] فلم يتوسعوا فيها بتقديم ولا تأخير ولان عملها على غير [illegible] لانها من الحروف الغير المختصة بالاسم أو الفعل وما لا يختص حقه ان لا يعمل (قوله ويكثر حذفه ان علم) سكت عن ذلك فى الاسم وهو مثل الخبر فيما ذكره الرضى يحذف اسم لا فى لا عليك أى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر قال لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز أن يكون كزيد خبرا أى لا أحد مثل زيد وجاز ان يكون اسما أى لا مثل زيد كائن وان جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف أى لا أحد كزيد موجود (قوله وتميم) هو أبو قبيلة وهو تميم بن مرة بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر قاله الشيخ خالد فى شرح التوضيح (قوله لا تذكره حينئذ) أى لا تذكر الخبر حين العلم به بل يجب حذفه كما صرح به فى الشرح وان كان ظاهر قوله لا تذكره لا يقتضى وجوب الحذف أفاده شيخ الاسلام (قوله ولا تمش) لا ناهية وتمش مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء وفى الأرض متعلق به ومرحا حال اى حال كونك ذا مرح أى فرح والمعنى تمرح مرحا أو لأجل المرح أى البطر (قوله فلا يسرف) أى القاتل فى القتل بان لا يقتل من لا يحق قتله (قوله لا تحزن ان الله معنا) أى بالعصمة والمعونة روى ان المشركين طلعوا فوق الغار فاشفق أبو بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام ما ظنك باثنين الله ثالثهما فأعماهم الله عن الغار فجعلوا يترددون فلم يروه وقيل لما دخلا الغار بعث الله حمامتين فباضتا فى أسفله والعنكبوت فنسجت عليه اه بيضاوى (قوله وتستعار للدعاء) أى تستعمل فى الدعاء وهو طلب الادنى من الاعلى قال القيشى ولا الناهية هى لا الدعائية بعينها وسميت دعائية تأدبا فلا استعارة خلافا للمؤلف فى الشرح اه وتوجيه كلام المصنف انه أراد بالنهى طلب الأعلى من الأدنى الكف وأراد بالدعاء طلب الأدنى من الأعلى الكف فهما أمران متغايران وأصل وضع لا هو القسم الأول ونقلت للثانى أى استعملت فيه

وتأخيره ولو ظرفا ويكثر حذفه ان علم وتميم لا تذكره حينئذ وأقول التاسع من المرفوعات خبر لا التى لنفى الجنس * اعلم ان لا على ثلاثة اقسام احدها ان تكون ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه نحو ولا تمش فى الارض مرحا فلا يسرف فى القتل لا تحزن ان الله معنا وتستعار للدعاء فتجزم ايضا نحو ولا تؤاخذنا الثانى ان تكون زائدة دخولها فى الكلام كخروجها فلا تعمل شيأ

نحو ما منعك أن لا تسجد اى ان تسجد بدليل انه قد جاء فى مكان آخر بغير لا وقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب ٣٦

أن لا يقدرون على شىء من فضل الله وقوله تعالى وحرام على قرية اهلكناها أنهم لا يرجعون الثالث ان تكون نافية وهى نوعان داخلة على معرفة فيجب اهمالها وتكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو وداخلة على نكرة وهى ضربان عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم وهو قليل وعاملة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر والكلام الآن فيها وهى التى اريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال وشرط اعمالها هذا العمل امران احدهما ان يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بينا والثانى ان يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا وذلك كقولك لا صاحب علم ممقوت ولا طالع جبلا حاضر فلو دخلت على معرفة او على خبر مقدم وجب اهمالها وتكرارها فالاول كما تقدم من قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وأما قول العرب لا بصرة لكم وقول عمر قضية ولا أبا حسن لها يريد على بن أبى طالب رضى الله عنه وقول أبى سفيان يوم فتح مكة لا قريش بعد اليوم وقول الشاعر أرى الحاجات عند أبى خبيب * نكدن ولا أمية فى البلاد الازدى

تأمل (قوله ما منعك أن لا تسجد) فى سورة الأعراف قال البيضاوى أى أن تسجد ولا صلة مثلها فى لئلا يعلم مؤكدة معنى الفعل الذى دخلت عليه ومنبهة على أن الموبخ عليه ترك السجود وقيل الممنوع عن الشىء مضطر الى خلافه وكأنه قيل ما اضطرك الى أن لا تسجد (قوله بدليل انه قد جاء فى مكان آخر) وهو سورة ص (قوله فلا تعمل) وقد يعمل الحرف الزائد نحو ما جاءنا من بشير (قوله دخولها فى الكلام الخ) يعنى باعتبار اصل المعنى والا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد ونحوه فيخل بهذه الفائدة فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار (قوله لئلا يعلم) أى ليعلم أهل الكتاب انه أى الشأن لا ينالون شيأ مما ذكر من فضله لانهم لم يؤمنوا برسوله وهو شرط وقيل لا غير زائدة والمعنى لئلا يعتقد أهل الكتاب أن لا يقدر النبى والمؤمنون على شىء من فضل الله ولا ينالونه اه بيضاوى (قوله وحرام) أى ممتنع عادة رجوع قرية اهلكناها أى الى التوبة او الى الدنيا فليس المراد بالحرام المعلوم شرعا بل المراد به الممتنع عادة والشاهد فى قوله لا يرجعون اى انهم لا يرجعون ويحتمل ان لا نافية اى عدم رجوعهم للجزاء حرام اى ممتنع اه بيضاوى (قوله وتكرارها) بكسر التاء كما قاله شيخنا العدوى (قوله وعاملة عمل ان) اى لمناسبتها فى افادة المبالغة فانها للمبالغة فى النفى كما ان ان للمبالغة فى الاثبات فتكون من باب الحمل على النظير او النقيض كذا قال غير واحد واعترض بأن اختصاص ان بالاثبات غير صحيح لصحة قولنا ان زيدا ليس بقائم (قوله وشرط اعمالها هذا العمل امران) شرط مفرد مضاف فيعم فصح الاخبار بقوله امران ويشترط ايضا ان لا تقترن بحرف جر فان اقترنت بحرف جر اهملت و كان زائدة بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شىء وشذ جئت بلا شىء قال الفيشى وانما اسقط هذا الشرط لانه فرض الكلام فى اسمها وخبرها ومع دخول الجار لا يكون ما بعدها اسما لها ولا خبرا لها فلم يحتج الى اشتراطه (قوله كما بينا) أى فى قول المصنف ويجب تنكيره كالاسم (قوله لا صاحب علم) فهو نكرة لان المضاف للنكرة نكرة وانما يكون معرفة اذا أضيف لواحد من المعارف (قوله لا بصرة لكم) فبصرة بضم الباء علم على مدينة من مدن الشام وهى غير البصرة بفتح الباء اه فيشى وبه تعلم أن قول بعض المشايخ انه بضم الباء وفتحها وكسرها وهى قبة الاسلام وخزانة العرب والمنسوب اليها بصرى بالفتح اه غير مناسب لما فى المؤلف لان البصرة المثلثة الباء هى المقابلة للكوفة تأمل (قوله قضية) أى هذه قضية (قوله ولا أبا حسن) هو كنية لسيدنا على بن أبى طالب والكنية من أقسام العلم فهو معرفة فقد دخلت لا على معرفة (قوله يريد على الخ) أى يريد عمر بقوله ولا أبا حسن لها على الخ (قوله وقول أبى سفيان) واسمه صخر بن حرب وهو أبو معاوية أمير المؤمنين أسلم يوم فتح مكة وكذا العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لا قريش) اعلم أن قريشا تصغير قرش وهذا التصغير للتعظيم وقريش هو ولد النضر منقول من تصغير قرش وهو دابة عظيمة فى البحر تعبث بالسفن فشبهوا بها لانها تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا يعلى عليها اه بيضاوى (قوله أرى الحاجات الخ) قاله أبو الزبير

الأسدى وهو بفتح الزاى وكسر الباء وقيل بكسر الزاى وفتح الباء كنية عبد الله بن الزبير بن العوام وهذا الشاعر قصد أبا خبيب فى طلب صلة فلم يعطه شيأ فأنشد فيه أبياتا منها هذا البيت وقوله يكدن أى يصيرن شبه مقضية من الكيد قال تعالى انهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا وأمية مروان بن عبد الحكم وأولاده وكانوا كرماء ❊ الاعراب أرى قلبية وفاعلها مستتر فيها والحاجات مفعولها الأول منصوب بالكسرة وعند ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات وأبى مضاف اليه وخبيب مضاف اليه ويكدن فعل وفاعل والجملة فى محل نصب مفعول ثان لأرى ولا نافية عاملة عمل ان واسمها محذوف تقديره مثل وأمية مضاف اليه وفى البلاد متعلق بمحذوف خبر لا أى ولا أمية موجودون والشاهد فى لا أمية قال العينى قوله ولا أمية هو أمية بن عبد شمس والمراد بنى أمية (قوله فمؤول) أو أنه شاذ (قوله لا مثل أبى حسن) ومثل متوغلة فى الابهام فلا تتعرف بالاضافة لمعرفة فاندفع ما يقال ان مثل اضيفت لمعرفة فتتعرف فلم ينفع التأويل (قوله والثانى) أى تقديم الخبر (قوله لا فيها غول) أى افساد للعقل والضمير للكاس أى الاناء من خمر وقوله ينزفون أى يسكرون (قوله فلا فوت) أى فلا يفوتون الله بهرب أو تحصن (قوله لا ضير) أى لا ضرر علينا اهـ بيضاوى (قوله فضلا عن أن يجب) أى زيادة على الوجوب فوجوب الحذف معلوم نفيه وعدم جواز الحذف أمر زائد عليه وفضلا مصدر فضل بمعنى زاد وعن بمعنى على قال ابن مالك ومن نسب لتميم وجوب الحذف مطلقا فقد غلط لان حذفه لغير دليل يلزم عليه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه يشير بذلك للزمخشرى والجزولى قاله فى الهمع اهـ حفيد (قوله لا أحد أغير) لا نافية للجنس وأحد اسمها وأغير خبرها وهو مرفوع ❊ (تنبيه) ❊ ذكر بعض انه يجوز حذف الاسم والخبر معا عند العلم كقوله

❊ اذا الداعى المثوب قال يالا ❊ أى يا فلان لا براح لى بحذف الاسم وهو براح والخبر وهو لى قرره بعض الأشياخ وهو مخالف لما سبق عن الشنوانى من انه لا يجوز حذفهما لان فيه اجحافا ❊ (قوله العاشر من المرفوعات المضارع اذا تجرد الخ) ❊ اختلفوا فى رافع المضارع فقال الفراء وأصحابه هو تجرده من ناصب وجازم والبصريون حلوله محل الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو أن ولن امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم وقال الكسائى انما رفع حروف المضارعة وقال ثعلب المضارعة قال المصنف وغيره وأصح الأقوال الأول وهو الجارى على ألسنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويرد قول الكسائى أن جزء الشئ لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه فى الجملة ثم يحتاج فى كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد لو وأدوات التحضيض نحو هلا يقوم زيد مع انه لم يحل محل الاسم وبارتفاعه فى نحو الذى يقوم وسيقوم وسوف يقوم وفيما اذا وقع خبر الباب كاد اذ الاسم لا يقع فى هذه المواضع لا يقال التجرد عدمى لانه

فمؤول بتقدير مثل أى ولا مثل أبى حسن ولا مثل البصرة ولا مثل قريش ولا مثل أمية والثانى كقول الله سبحانه وتعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ويكثر حذف هذا الخبر اذا علم كقول الله سبحانه وتعالى ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت أى فلا فوت لهم وقوله تعالى لا ضير أى لا ضير علينا وبنو تميم يوجبون حذفه اذا كان معلوما وأما اذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد فضلا عن ان يجب وذلك نحو لا أحد أغير من الله عز وجل ثم قلت ❊ والعاشر المضارع

الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمى ولوسلم انه عدمى فلانسلم انه لايعمل فى الوجودى بل يعمل لانه علامة لامؤثر قال أبوحيان ولاطائل للخلاف السابق اه حفيد من أول القولة الى هنا وقول المصنف اذا تجرد أى وقت تجرده يحتمل الأقوال لكن يتبادر منه القول الذى رجحه المؤلف فى بعض كتبه (قوله اذا تجرد) أى لفظا أوتقديرا فخرج نحو وتقدو يدخل نحو أشرب غيرا الخ فان أشرب مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض للتخفيف (قوله من ناصب) أى متصف بالنصب وكذا قوله جازم ليدخل فى ذلك قوله * لم يوفون بالجار * وقوله * أن تقرآن على أسماء ويحكما * (قوله يقوم ويقعد) لافرق بين الصحيح والمعتل ولوقال يقوم ويخشى كان أولى ليكون مثالا للظاهر والمقدر (قوله فأما قول أبى طالب) الذى فى شيخ الاسلام وأما قول على رضى الله عنه مخاطبا النبى صلى الله عليه وسلم ولعله هو الظاهر (قوله محمد تفد الخ) هو من أبيات الكتاب من الوافر ومحمد علم منقول من اسم مفعول حمد سمى به نبينا لكثرة خصاله الحميدة وتقدم من المفاداة أى كل نفس تلاقى الهلاك الذى يقصدك فهى به أولى دونك واعرابه محمد منادى مفرد علم مبنى على الضم حذف منه حرف النداء والعلم المنادى قيل معرفة بالعلمية التى كانت قبل النداء وقيل سلبت العلمية وعرف بالاقبال والاول مذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك والثانى مذهب المبرد والفارسى ورد بنداء اسم الله واسم الاشارة فانهما لايمكن سلب تعريفهما لانهما لايقبلان التنكير وتفد بضم التاء من أفدى مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وكل فاعل ونفس مضاف اليه اذا شرطية وما زائدة وخفت فعل وفاعل مضاف لاذا ومن شئ متعلق بخفت وتبالا مفعول خفت وقول الشواهد صفة لشئ أى باعتبار محله اى اذا خفت شيأ مهلكا وعلى ما قلنا فالمعنى اذا خفت هلاكا من شئ والشاهد فى تفد (قوله فهو مقرون بجازم مقدر) قال فى المغنى ومنع المبرد حذف اللام وابقاء عملها حتى فى الشعر وقال فى البيت انه لايعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذف الياء تخفيفا واجترى عنها بالكسرة وهذا الذى منعه المبرد أجازه الكسائى حتى فى النثر بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة أى ليقيموها ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله

قلت لبواب لديه دارها * تأذن فانى حموها وجارها

أى لتأذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف ضرورة لتمكنه من ان يقول ائذن اه (قوله تبالا أصله الخ) قال فى الشواهد والتبال بفتح التاء المثناة من فوق وبعده باء موحدة هو الفساد وقيل الحقد والعداوة وقيل التبال الوبال أى الهلاك أبدلت واوه تاء مثل تقوى وفى الصحاح تبله الحب وأتبله اى أسقمه وأفسده انتهى كلام الشواهد فعلم منه أن قول المصنف أصله الخ على أحد الأقوال وكلام الصحاح مؤيد للقول بأن التاء اصلية وان معناه الفساد (قوله وراث)

اذا تجرد من ناصب وجازم﴾ وأقول العاشر من المرفوعات وهو خاتمتها الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو فأما قول أبى طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم

محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من شئ تبالا

فهو مقرون بجازم مقدر وهو لام الدعاء وقوله تبالا أصله وبالا فأبدل الواو تاء كما قالوا فى وراث وتراث ووجاه وتجاه

بضم الواو وقوله ووجاء بكسر الواو الثانية وقوله وتجاه بكسر التاء كما رأيته فى نسخة صحيحة (قوله وأما قول امرئ القيس) أى ابن حجر الكندى قال فى الشواهد وامرؤ الرجل والقيس الصنم ولذا كان الأصمعى رحمه الله يقول فيه امرؤ الله وقيل هو الشدة أى عبد الصنم أو عبد الشدة (قوله فاليوم الخ) هذا البيت من الكامل من قصيدة قالها امرؤ القيس حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب خمرا حتى يأخذ بثاره فلما أدرك ثاره حلت له بزعمه فلا يأثم بشربها لوفائه بنذره واليوم يطلق على أربعة أمور ذكرها المؤلف فى شرح بانت سعاد أحدها مقابل الليلة ومنه سبع ليال وثمانية أيام الثانى مطلق الزمان كقوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره وآتوا حقه يوم حصاده الى ربك يومئذ المساق والمراد ساعة الاحتضار الثالث مدة القتال نحو ويوم حنين الرابع الدولة ومنه قوله تعالى وتلك الأيام نداولها بين الناس والمراد به هنا فى البيت القسم الثانى أى مطلق الزمان وقوله اشرب مصدره الشرب بالحركات الثلاث فى الشين وبهن قرئ شرب الهيم وقال أبو عبيدة الشرب بالفتح جمع شارب كصحب جمع صاحب وبالكسر المشروب كالطحن بمعنى المطحون وبالضم المصدر والمستحقب المكتسب وأصله جمع الشئ فى الحقيبة وهى الخرج والاسم الذنب والواغل الداخل على القوم فى طعامهم وشرابهم من غير دعوة والفاء عاطفة واليوم منصوب على الظرفية متعلق بأشرب وأشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وغير منصوب على الحال من فاعل اشرب والمفعول محذوف تقديره خمرا ومستحقب مضاف اليه وإثما منصوب بمستحقب لاعتماده على صاحب الحال والجار والمجرور فى محل نصب صفة لاثم ولا واغل معطوف على إثما لكن كسره لمناسبة القافية قال فى الشواهد والصواب ان واغل عطف على مستحقب أى وغير واغل والشاهد فيه جزم تشرب من غير جازم وأجيب بما ذكره المؤلف وقبل هذا البيت قوله

حلت لى الخمر وكنت امرأ * من قبلها فى شغل شاغل

(قوله ولكن حذفت الخ) واختلف فى حذف الحركة على أقوال أحدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان أبا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن بسكون التاء ورسلنا وبارئكم ويأمركم والثانى المنع مطلقا فى الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية فى البيت اسقى والثالث الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار وعليه الجمهور اهـ حفيد قال أبو حيان واذا ثبت نقل أبى عمرو كان حجة وعليه فيكون اشرب مرفوعا بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل التخفيف كما قاله الشنوانى فى حاشية الفاكهى وقول الشارح للضرورة يناسب القول الثالث وقوله أو على تنزيل الخ يناسب القول الأول وحرر (قوله ربغ من قوله الخ) أى الراء والباء من اشرب والغين من غير وهى كلمة ملفقة من كلمتين (قوله ربغ بالضم) أى ضم الباء وقوله منزلة مفعول تنزيل (قوله المنفصل) اى المركب من كلمتين وقوله المتصل اى فى كلمة واحدة (قوله عضد بالضم) أى للضاد وقوله بالسكون اى

وأما قول امرئ القيس
فاليوم أشرب غير مستحقب
إثما من الله ولا واغل
فليس قوله أشرب مجزوما
وإنما هو مرفوع ولكن
حذفت الضمة للضرورة
أو على تنزيل ربغ بالضم
من قوله اشرب غير منزلة
عضد فإنهم قد يجرون
المنفصل مجرى المتصل
فكما يقال فى عضد بالضم
عضد بالسكون كذلك قيل
فى ربغ بالضم ربغ
بالاسكان ولما أنهيت القول
فى المرفوعات شرعت فى
المنصوبات فقلت

للضادوقوله ربيغ بالضم اى الباء وكذاقوله بالاسكان اى الباء

﴿باب المنصوبات﴾

بالتنوين أى هـذا باب فى بيان المنصوبات جمع منصوب أومنصوبة كما تقـدم فى المرفوعات وقوله المنصوبات أى بالاصالة لا بالتبعية فانها أكثر من خمسة عشر (قوله المفـعول به) قيل الضمير فى به راجع لأل وفيـه نظر لان ال لاتكون اسما الا اذا دخلت عـلى وصف قصد به الحدوث وهذا مفقود هنا وقيل انه راجع الى الاسم الذى بعـدها والوجه انه لامرجع له لان الكلمة كلها صارت علما على الكلمة المخصوصة والباء فى به اما للالصاق أو للآلة وقال الفيشى قوله المفعول به أى ما يصـدق عليه المفعول به والا فالمفهوم الكلى لا يتأتى نصبه وكذا بقية المفاعيل والذى ينبغى أن أل ومفعول والباء والهاء فى المفعول به لا معنى لها لان المفعول به صار علما فى الاصطلاح على هـذا النوع من الكلم وكذا بقية المفاعيل وعلى أن لها معنى تكون أل موصولة ومفعول صلته وبه متعلق بمفـعول والهـاء عائدة الى أل ومعنى الباء الملاصقة أى الذى لصق به فعـل وقال الرضى معناه المقابلة وينبغى أن يكون معنى المقابلة المقابلة اللغوية وهى الدفـع والدرء اى الذى دفع ودرئ به فعـل لا الاصـطلاحية وهى العوض لانه لا معنى له هنا اه فيشى (قوله المفعول به) ويقال المفعول بحذف الصلة قال المصـنف فى المغنى جرى اصطلاحهم على أنه اذا قيـل مفـعول وأطلق لم يرد الا المفـعول به لما كان أكثر دورانا فى الكلام خففوا اسمـه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الا على المفـعول المطلق ولكنهم لا يطلقون عـلى ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق اه حفيد (قوله وهو ما وقع) أى اسم بقرينة أن الكلام فى المفعول به والمفـعول به لا يكون الا اسما ولا تقل منصوب بقرينة ان الكلام فى المنصوبات لان المنصوب أعم من الاسماء والمراد بالوقوع التعقل أى ما توقف تعقل الفعل على تعقله (قوله فعل الفاعل) واعلم أن المفعول به ينصبه الفعل المتعدى ووصفه ومصدره واسم فعـله فان حمل قوله فعـل على ظاهره يكون اقتصر عليه لانه الاصـل والأولى أن يحمـل قوله فعل على الاثر فيعم الجميع (قوله كضربت زيدا) فان زيدا وقع عليه فعل الفاعل الذى هو ضمير المتكلم بلا واسطة حرف اه حفيد (قوله لانها الاصل) اى فى المنصوبات (قوله وغيرها) أى غير المفاعيل (قوله محمول عليها) كالحال والتمييز وقوله ومشـبه بها كمعمول الصـفة المشبهة اه فيشى فالعطف مغاير والاحسـن انه عطف تقسيم وقرر بعض الاشياخ انه عطف علة على معلول (قوله صاحبا) بالتثنية وقوله المقـرب بضم الميم وفتح القاف وتشـديد الراء مفتوحة اسم كتاب فى النحو لابن عصفور وأما التسهيل فهو لابن مالك (قوله كما فعل الزمخشرى) راجع للنفى وهو البداءة بالمفعول المطلق [illegible] الزمخشرى وابن الحاجب أن المفعول المطلق هو المفعول [illegible] لا [illegible] منه فكان هو الأولى بالتقديم على بقية المفاعيل (قوله الالتباس) أى لولا النصب كضرب موسى عيسى أو هـذا هـذا

﴿باب المنصوبات خمسة عشر أحـدها المفـعول به وهو ما وقع عليـه فعـل الفاعل كضربت زيدا﴾

وأقول المنصوبات محصورة فى خمسة عشر نوعا وبدأت منها بالمفاعيل لأنها الأصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها وبدأت من المفاعيـل بالمفعول به كما فعل الفارسى وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسـهيل لا بالمفـعول المطلق كما فعل الزمخشرى وابن الحاجب ووجه ما اخترناه ان المفعول به أحوج الى الاعـراب لانه الذى يقع بينه وبين الفاعـل الالتباس والمراد بالوقوع التعلق المعنوى

أو الاى قام الذى فى الدار وانما أعطى الرفع الفاعل لأنه عمدة والرفع يناسب العمدة والنصب يناسب الفضلة (قوله لا المباشرة) أى التعلق الحسى (قوله أعنى تعلقه الخ) أى أعنى بالتعلق المعنوى (قوله أعنى تعلقه بما لا يعقل الا به) أورد عليه أن كل واحد من المشخصات مثل زيد وعمرو لا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به فى مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما وأجيب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه والمراد بالفعل المصدر وهو لا يتوقف تعقله على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحيا بل اسنادا وقال الحفيد والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بدون واسطة حرف ولولا هذا التفسير لخرج عنه مفعول أردت المذكور لانه لا وقوع لها على شئ ويخرج مفعول الافعال التى لا تحس بحاسة البصر لأن وقوع الشئ على الشئ من مدركات البصر كما قاله العصام وقولنا وقوع الفعل به أى فى العبارة فيدخل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا ذلك لم يفد دخول النفى نفى الوقوع ويخرج عنه نحو زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده وانما أفادت كونه محكوما عليه بالمضروبية ولزم من ذلك فهم كونه وقع عليه الفعل ويدخل فى التعريف ما دخلت عليه لام التقوية لضعف عامله بحذف أو تأخر أو فرعية فى العمل نحو لزيد ولزيدا ضربت وأنا ضارب لزيد لان اللام لزيادتها كالعدم اه حفيد (قوله بما) أى بمفعول فخرج اشترك زيد وعمرو لأنه فاعل لا مفعول (قوله لا يعقل) أى الفعل أى على الوجه الاكمل (قوله لم يكن) أى المفعول به (قوله أردت السفر) هو قطع المسافة لا نفس المسافة فهو غير محسوس (قوله ومنه ما أضمر الخ) أى من المفعول به ما أضمر الخ ويفهم من قوله ومنه الخ أن الأصل فى عامل المفعول به أن يكون مذكورا وحذفه على خلاف الأصل (قوله أضمر) فى تعبيره تسامح اذ لا يقال ذلك الا فى الضمائر اذا استترت لا ما حذف (قوله جوازا) صفة لمفعول مطلق محذوف أى اضمارا جوازا أى جائزا أو صفة له على حذف مضاف أى اضمارا ذا جواز لان الاضمار ذا الجواز لا الجواز أى اضمارا متصفا بالجواز (قوله نحو قالوا خيرا) أى نحو خيرا من قوله تعالى قالوا خيرا ولا يصح نصب خيرا بقالوا لان القول لا ينصب المفرد الا اذا كان فى معنى الجملة أو أريد به لفظه مثال ما فى معنى الجملة قلت قصيدة أو قلت شعرا ومثال ما أريد لفظه قلت زيدا أى قلت هذا اللفظ (قوله منها باب الاشتغال) أى الاسم المنصوب فى باب الاشتغال والضمير فى قوله منها عائد على المواضع وذكر المصنف منها ستة ولم تنحصر فيها بل هى كثيرة فأولها باب الاشتغال (قوله وكل انسان ألزمناه طائره) أى صحيفته المكتوب فيها العمل سميت بذلك لتطايرها من خزانة تحت العرش فتلتصق بعنق صاحبها ولا تتجاوزه وطائره مفعول لألزمناه المذكور على الظاهر لا المحذوف وحرر (قوله أربعة أفعل الخ) وأما اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان من متعد كما يأتى فى كلامه وكذا الصفة

لا المباشرة أعنى تعلقه بما لا يعقل الا به ولذا لم يكن الا الفعل المتعدى ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو أردت السفر لعدم المباشرة وخرج بقولنا ما وقع عليه المفعول المطلق فانه نفس الفعل الواقع والظرف فان الفعل يقع فيه والمفعول له فان الفعل يقع لأجله والمفعول معه فان الفعل معه لا عليه ثم قلت ﴿ ومنه ما أضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا ووجوبا فى مواضع منها باب الاشتغال نحو وكل انسان ألزمناه ﴾ وأقول الذى ينصب المفعول به واحد من أربعة الفعل المتعدى ووصفه ومصدره

المشبهة لانها لاتشتق الامن لازم اه حفيد وقوله ووصفه أراد به مايعم أمثلة المبالغة نحو أما العسل فأنا شراب ويعم اسم المفعول نحو زيد معطى غلامه درهما (قوله فالفعل المتعدى) وهو الذى يصل للمفعول به بدون واسطة كمثال الشرح ويسمى غير قاصر ويسمى متجاوزا بخلاف اللازم وهو الذى يصل للمفعول بواسطة ويسمى قاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر (قوله ولولا دفع الله الناس) أى باستيلاء المسلمين على الكفار لخربت باستيلاء المشركين على أهل الملل صوامع الخ (قوله عليكم) اسم فعل بمعنى الزموا وأنفسكم مفعول (قوله قالوا خيرا أى أنزل الخ) وقرأ زيد بن على قالوا خير بالرفع على جعله خبر المبتدا المحذوف أى المنزل خير فماذا مبتدا وأنزل ربكم خبره والمعنى أى شىء أنزله ربكم وعلى قراءة النصب يكون ماذا مفعول أنزل مقدم عليه (قوله باضمار تريد) أى تريد مكة وهو على حذف همزة الاستفهام أى أتريد مكة (قوله لمن سدد) أى صوب سهما أى لمن يريد رميه (قوله القرطاس) وهو كل أديم ينصب للنصال وقال بعض المشايخ هو المسمى الآن بالهدف (قوله باضمار تصيب) أى وهى جملة دعائية كأنه قال اللهم اجعلك مصيبا القرطاس ولو جعل الأصل ارم القرطاس أو صب القرطاس كان أوضح من المضارع (قوله أن يتقدم اسم) أراد به الجنس ليشمل الواحد والأكثر قال الرضى وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين أو أكثر نحو زيدا أخاه ضربته أى أهنت زيدا ضربت أخاه أو زيدا أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه اه وعلم منه أن محل الجواز اذا كان الناصب المقدر متعددا بتعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للأكثر فعلا واحدا مقدرا امتنع الا عند الأخفش كما بينه الشاطبى اه يس على الفاكهى (قوله ويتأخر الخ) خرج نحو ضربته زيدا لان العامل لم يتأخر والاسم الذى عاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدا أخبر عنه ماقبله (قوله أو وصف) وهو هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها فخرج الصفة المشبهة كما خرج المصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر فى هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله قاله شيخ الاسلام فى حاشية ابن الناظم (قوله صالح للعمل الخ) أى بحيث لو فرغ عن الضمير أو ملابسه عمل فى الاسم المتقدم فخرج ما يمتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وافعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فانها لاتصلح أن تطلب المتقدم وقضيته أن الاشتغال لا يجرى فى المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل المتأخر فيه أدنى ويؤيده ماقاله فى المغنى فى بحث اذا وما لا يعمل فى هذا الباب لا يفسر عاملا قال الدمامينى المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال اه فأفاد ان المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده قول التوضيح الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا اشتغل الخ كما فى المنصوبات لكن كلام السيوطى والتسهيل يفيد أن الاشتغال يجرى فى المرفوعات فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغال فى المنصوبات وقوله صالح اى كل من الفعل والوصف

واسم فعل فالفعل المتعدى نحو وورث سليمان داود ووصفه نحو ان الله بالغ أمره ومصدره نحو ولولا دفع الله الناس واسم فعله نحو عليكم أنفسكم وكونه مذكورا هو الأصل كما فى هذه الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل مقالى أو حالى فالاول نحو قالوا خيرا أى أنزل ربنا خيرا بدليل ماذا أنزل ربكم والثانى نحو قولك لمن تأهب لسفر مكة باضمار تريد ولمن سدد سهما القرطاس باضمار تصيب وقد يضمر وجوبا فى مواضع منها باب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل فى ضميره

أو ملابسه فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق زيدا ضربته ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق زيدا أنا ضاربه الآن أو غدا وكل انسان ألزمناه ومثال اشتغال الوصف زيدا ضربت غلامه وزيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا فالنصب فى ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبا تقديره ضربت زيدا ضربته وألزمنا كل انسان ألزمناه وانما كان الحذف هنا واجبا لان العامل المؤخر مفسر له فلم يجمع بينهما هذا رأى الجمهور وزعم الكسائى أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على الغاء العائد وقال الفراء الفعل عامل فى الظاهر المتقدم وفى الضمير المتأخر ورد على الفراء بأن الفعل الذى يتعدى لواحد يصير متعديا لاثنين وعلى الكسائى بان الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضربت غلامه فلا يستقيم الغاؤه ثم قلت ﴿ومنه المنادى وانما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبهه أو نكرة مجهولة نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقول الأعمى يا رجلا خذ بيدى﴾ وأقول المنادى نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولا به ان قولك يا عبد الله أصله يا أدعو عبد الله فيا حرف تنبيه وأدعو فعل مضارع قصد به الانشاء لا الاخبار وفاعله مستتر وعبد الله مفعول ومضاف اليه ولما علموا ان الضرورة داعية الى استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثانى الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه

فأفرد لان العطف بأو (قوله أو ملابسه) اى ملابس الضمير سواء كان مضافا للضمير أو كان موصوفا بالمتصل بالضمير اما اذا كان مجرورا بالحرف نحو زيدا مررت به فهو من قبيل المشتغل بالضمير بواسطة الحرف لا من قبيل الملابس (قوله زيدا انا ضاربه) انما فصل بقوله انا لان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد وكان بمعنى الحال أو الاستقبال وقول بعضهم يشترط أن لا يكون هناك فصل فلا تقول زيدا أنا ضاربه محمول على ما اذا لم يحتج للفاصل كما فى الفعل (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك ليكون الوصف عاملا (قوله زيدا ضربت غلامه) اى اهنت زيدا ضربت غلامه ولا تقل ضربت زيدا لانك لم تضربه بل ضربت غلامه فقوله بعامل اى موافق ولو معنى (قوله فلم يجمع بينهما) لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المنوى ولا يجمع بين البدل والمبدل منه واعترض بانه ان أريد لا يجمع على سبيل التأسيس فمسلم وان أريد على وجه التأكيد فلا يسلم وبانه كيف يصح عدم الجمع بين البدل والمبدل منه والواقع الجمع بينهما النحو بلا فتحو ورد الاول بأن الحذف ينافى التأكيد والثانى بأن المستشكل التبس عليه البدل للتعويض عما حذف بالبدل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الأول لا الثانى انظر حاشية شيخ الاسلام على ابن الناظم (قوله فلم يجمع بينهما) لا يرد النقض بقوله تعالى انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتى بها للتبيين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له وقال ابن غازى ان رأيت الثانى تأكيد للاول وأما فى هذا الباب فالثانى أصل تأسيس وتقدير آخر قبله أمر صناعى ويؤخذ من كلامهم ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندى عسجد اى ذهب انتهى يس على الفاكهى بتصرف (قوله فلا يستقيم الغاؤه) وايضا الكسائى لا يقول بزيادة الأسماء (قوله ومنه المنادى) هو ثانى المواضع المحذوف عاملها وجوبا وعند المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل وفى كلام أبى على ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون المنادى من قبيل ما اضمر عامله وجوبا وهو المطلوب اقباله بحرف مخصوص وهو عطف على الاشتغال فيكون من قبيل الذى حذف عامله وجوبا (قوله وانما يظهر الخ) ظاهره كان صالحا للاعلام لا وهو مذهب الجمهور وفيه رد على ثعلب القائل بانه ان كان صالحا للاعلام جاز نصبه ورفعه والا وجب نصبه ووجه الرد انه اطلق فى النصب (قوله أو نكرة) ظاهره ان المنادى فيه نكرة وقال المازنى لا يكون المنادى نكرة لان الشخص لا يمكن ان ينادى ما لا يقصد ففهم ان المنادى لابد ان يكون لاشخاص معينة وغفل عن كون المنادى قد يقصد به الجنس وقوله نكرة يتبادر من النكرة انها نكرة لفظا ومعنى فلا يحتاج الى تقييدها

بكونها غير مقصودة لانها مع القصد لا تكون نكرة انتهى فيشى (قوله وهو يا واخواتها) الحاصل انها ثمانية فالأول الهمزة للقريب عند الجمهور والثانى اى بالفتح والقصر والسكون قيل للقريب وقيل للبعيد وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط الثالث يا وهى ام الباب ولهذا قيل انها اعم الحروف وانها للقريب والبعيد مطلقا وقيل القريب حقيقة أو حكما كالنائم والساهى وقيل مشتركة بينهما اوبين المتوسط وهى حرف اجماعا الرابع ايا وهى للبعيد وفى الصحاح انها للنداء القريب والبعيد قال فى المغنى وليس كذلك الخامس هيا وهى للبعيد وهاؤها أصل وقيل بدل من همزة أيا انتهى السادس آى بالمد والسكون السابع آيا بالمد وهما للبعيد وذكر الاخفش آ وجعلها ابن عصفور للقريب الثامن وا للندبة عند الجمهور وقيل تستعمل فى غيرها ايضا (قوله اشبه الضمير) وهو الكاف فى أدعوك وبنى على ما يرفع به جبرا لما فاته حالة الاعراب لأنه حالة الاعراب ينصب بالفتحة (قوله ويا زيدان ويا زيدون) لم يدخل ال لانه لا يجمع بين يا وأل وقولهم العلم اذا ثنى أو جمع يدخل عليه أل جبرا لما فاته من التعريف محمول على غير النداء كما تقدم (قوله والمضاف) سواء كانت الاضافة محضة كما مثل المتن أو غير محضة كيا حسن الوجه والشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شىء من تمام معناه اما بنصب أو برفع أو بخفض نحو يا طالعا جبلا وانما عمل طالعا النصب فى جبلا لاعتماده على يا أو على وصف مقدر أى يا شخصا طالعا قرره بعض الاشياخ (قوله المنصوب بأخص) هو ثالث المواضع الستة التى يحذف فيها العامل وجوبا والمنصوب فى الاختصاص يشارك المنادى فى ثلاثة أحكام افادة الاختصاص بالمتكلم كما ان النداء فيه الاختصاص بالمخاطب وانهما للحاضر وافادتهما التأكيد ويفارق المنادى فى أحكام لفظية ومعنوية فأما اللفظية فهو انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى وانه لا يقع فى أول الكلام بل فى وسطه أو بعد تمامه نحو أنا افعل كذا أيها الرجل وانه لا بد ان يتقدم عليه اسم بمعناه فى التكلم والخطاب وانه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما فى بك الله نرجو الفضل بخلاف المنادى فيكثر كونه علما ويبنى على الضم وانه يكون بأل قياسا وانه لا يكون نكرة فلا يكون اسم شرط ولا استفهام ولا تعجب لأن هذه نكرات ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وان أيا هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به فى النداء وان صفة أى هنا واجبة الرفع بلا خلاف وفى النداء أجاز المازنى نصبها وانه هنا اختلف فى ضم أى هل اعراب أو بناء وفى النداء بناء باتفاق وان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وانه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم وانه لا يستغاث به ولا يندب واما الأحكام المعنوية فأمور أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء (قوله بعد ضمير الخ)

وهو يا واخواتها وقد تبين بهذا ان حق المناديات كلها أن تكون منصوبة لانها مفعولات ولكن النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادى مبنيا وانما يكون مبنيا اذا أشبه الضمير بكونه مفردا معرفة فانه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبها نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فانهن يستوجبن ظهور النصب وقد مضى ذلك كله مشروحا مفصلا فى باب البناء فمن أحب الوقوف عليه فليرجع اليه ثم قلت ﴿و﴾ المنصوب بأخص بعد ضمير متكلم

هو قيد لا خص لا للنصوب لأنه لا يلزم من تأخير الاسم المنصوب تأخير عامله بخلاف
العكس لان رتبة المعمول التأخير عن عامله فلا يقع فى ابتداء الكلام أبدا ولا بعد
غائب ويقل بعد المخاطب كما تقدم (قوله ويكون بأل) كان المناسب تقديم المضاف لانه
أكثر استعمالا من المقرون بال ومن ايا واية ولعل المصنف انما قدم المقرون بال بناء
على معتقده من ان الاقسام الثلاثة مستوية فى الاستعمال مع ان الواو لا تقتضى
ترتيبا (قوله بأل) أى الجنسية اصالة فلا ينافى كونها للعهد لان الجنسية أعم من
العهدية (قوله أقرى الناس) خبر نحن (قوله لا نورث) خبر نحن (قوله وايا) معطوف
على بأل (قوله فيلزمها ما يلزمها) فتضم لفظا وتنصب محلا وتتصل بها ها التنبيه
وتوصف باسم لازم الرفع محلى بال (قوله انا افعل الخ) فانا أفعل مبتدأ وخبر وأيها فى
موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت أى على
اللفظ (قوله والمنصوب بالزم الخ) هذا هو الرابع (قوله بالزم) هو من الاغراء وقوله
واتق من التحذير وقوله ان كرر او عطف اى فى البابين ولذا مثل المصنف بأربعة أمثلة
وقوله أو كان اياك اى فى التحذير فقط ولا يكون الاغراء بلفظ اياك والحاصل ان اياك
للتحذير وعامله محذوف وجوبا سواء كان هنا عطف أو تكرار أم لا وأما اذا فقدت
ايا فلا يحذف العامل وجوبا فى البابين الامع العطف او التكرار والمراد العطف
بالواو خاصة اتفاقا ولم ينبه عليه المصنف وعاقلناه يعلم الرد على ابن مالك القائل بجواز
الحذف اذا أفردت ايا واما اياى واياه فهو شاذ (قوله ونحو الاسد الاسد) تحذير باسم
المحذر منه مكررا وأولى باسم المحذر نحو رأسك رأسك أى باعد رأسك (قوله او كان
اياك) عطف على كرر ومعلوم ان عامل اياك احذر او باعد لا انه الزم ولا اتق ففى
العطف مسامحة (قوله اياك من الاسد) الاصل باعد نفسك من الاسد فحذف باعد
وفاعله والمضاف وقيل التقدير احذرك من الأسد فنحو اياك الأسد ممتنع على الأول
وهو قول الجمهور وجائز على الثانى (قوله ناقة الله وسقياها) تحذير باسم المحذر منه
والتقدير احذروا ناقة الله فلا تقربوها بعقر ولا غيره واحذروا المحل الذى تسقى منه وهو
[illegible] المعروفة وأولى باسم المحذر نحو لسانك وبدك فالمعنى عطف فى المحذر منه فأولى
المحذر (قوله واياك من الأسد) اذا جىء بالمحذر منه بعد اياك يجب جره بمن أو عطفه بالواو
خاصة وفى جر المصنف له بمن رد على رواية اياك اياك المراء فانها شاذة عند المصنف ولا
يجوز نصبه اذا لم يعطف (قوله والمحذوف عامله الواقع فى مثل الخ) هذا هو الصواب
بغير واو عاطفة للواقع وان تمحل شيخ الاسلام بحمل قوله والمحذوف على المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بفعله كسقيا ورعيا وعلى الحال المؤكدة لمضمون جملة نحو زيد أبوك عطوفا
وهذا هو الخامس والسادس الواقع فى مثل وعلى نسخة اسقاط الواو يجعل لاغراء
والتحذير قسمين لتكميل الستة وانما قيد المحذوف بالمصدر والحال لانه ليس كل
ما حذف عامله يكون حذفه واجبا وابقاؤه على عمومه وجعله مما حذف وجوبا فاسد
ويكون خارجا عن المفعول به (قوله مثل) بفتحتين قول مركب مشهور شبه مضربه

ويكون بأل نحو نحن العرب
أقرى الناس للضيف ومضافا
نحو نحن معاشر الانبياء
لا نورث ما تركناه صدقة وأيا
فيلزمها ما يلزم فى النداء
نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل
وعلماقليلا نحو بك الله
نرجو الفضل شاذ من
وجهين والمنصوب بالزم أو
باتق ان تكرر أو عطف
عليه أو كان اياك نحو السلاح
السلاح الاخ الاخ ونحو
السيف والرمح ونحو الاسد
الاسد او نفسك نفسك ونحو
ناقة الله وسقياها واياك من
الاسد والمحذوف عامله
والواقع فى مثل

بورده أى المحل الذى ضرب فيه ما لمحل الذى ورد فيه أولا أى شبه المحل الذى استعمل فيه بالمحل الذى ورد فيه أولا (قوله أو شبهه) وهو كل كلام اشتهر وحذف عامله (قوله الكلاب على البقر) اى ارسل الكلاب على البقر اى بقر الوحش ومعناه كما فى المجمع خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم انت طريق السلامة فاسلكها وهو راجع للمثل ويقول تمرا اى اعطنى تمرا وقوله الكلاب على البقر أى فى رواية النصب اما على الرفع فمبتدأ وخبر فلا شاهد فيه وقوله انته خيرا الخ راجع لشبه المثل أى انته وائت خيرا (قوله على الاختصاص) هو فى الاصل مصدر اختصصته بكذا أى خصصته به وفى الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف (قوله الشارح وحقيقته) أى تعريفه أى تعريف المنصوب على الاختصاص لما علمت (قوله اسم ظاهر معرفة) أراد به ما يعم اياً وان قوله فيما يأتى ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ اى مقابل لقوله هنا اسم ظاهر معرفة (قوله قصد تخصيصه بحكم ضميره قبله) يعنى قصر حكم الضمير عليه ففى نحن العرب أقرى الناس الخ قصد تخصيصه باقراء الضيف وفى قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث قصد تخصيصهم بعدم الميراث فقوله بحكم ضمير اى بالمحكوم به على الضمير أى بالمخبر به عن الضمير والحاصل ان الاسم المنصوب يختص بما اتصف به الضمير الذى قبله أى الفخر (قوله فالاول وقوله الثانى) أى التواضع والثالث زيادة البيان (قوله لنا معشر الخ) هو من بحر الطويل ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره والمعشر الجماعة ولنا خبر مقدم ومجد مبتدأ مؤخر ومعشر منصوب على الاختصاص والانصار مضاف اليه وقد اختص معشر الانصار بالمجد والشرف الذى اتصف به ضميرنا ومؤثل صفة لمجد وبارضائنا جار ومجرور والباء سببية وخير مفعول ارضائنا لانه مصدر مضاف للفاعل وأحمد بدل من خير او عطف بيان والشاهد فى معشر الانصار فان القصد منه الفخر (قوله جد بعفو الخ) من بحر الخفيف ونصف البيت الباء من العبد ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره وجد فعل امر وفاعله مستتر فيه وجوبا وبعفو متعلق به فانى ان حرف توكيد ونصب ورفع والياء اسمها فى محل نصب وفقير خبرها والى العفو متعلق بفقير وأيها مبنى على الضم فى محل نصب باخص والهاء للتنبيه والعبد نعت لاى مرفوع بضمة ظاهرة ويا الهى يا حرف نداء والهى منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة واله مضاف وياء المتكلم مضاف اليه والشاهد فى أيها العبد فان القصد منه التواضع (قوله انا بنى نهشل لا ندعى لاب) هو من بحر البسيط ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره ان حرف توكيد ونصب ورفع ونا اسمها فى محل نصب وجملة لا ندعى بتشديد الدال فى محل رفع خبر ولاب جار ومجرور متعلق به وبنى منصوب على الاختصاص وعلامة نصبه الياء وبنى مضاف ونهشل مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة والشاهد فى بنى نهشل فان القصد منه زيادة البيان وتمام البيت * عنه ولا هو بالابناء يشرينا *

(قوله

أو شبهه نحو الكلاب على البقر وانته خيرا لك) * وأقول من المفعولات التى التزم معها حذف العامل المنصوب على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر لانه خبر بلفظ النداء وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم نحو أنا ونحن ويقل كونه لمخاطب ويمتنع كونه لغائب والباعث على هذا الاختصاص فخر أو تواضع أو بيان فالاول كقول بعض الانصار

لنا معشر الانصار مجد مؤثل
بارضائنا خير البرية أحمدا

المؤثل الذى له أصل ومثال الثانى قوله

جد بعفو فاننى أيها العبد
الى العفو يا الهى فقير

ومثال الثالث

انا بنى نهشل لا ندعى لأب

وتعريفه بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف التقدير نحن أخص العرب وتعريفه بالاضافة كقوله

(قوله نحن بني ضبة الخ) من الرجز ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ونحن مبتدأ وأصحاب الجمل خبر وهو مضاف اليه وبني ضبة منصوب بالياء على الاختصاص وهو معرفة بالاضافة فهو محل الشاهد والقصد منه الافتخار وكذا ما بعده من الحديثين ونبغي فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله مستتر تقديره نحن وابن مفعوله وفيه حذف أي نبغي ثار ابن عفان أي نأخذ بثاره وعفان مضاف اليه يجوز صرفه ان اخذ من العفن ومنعه من الصرف ان اخذ من العفة ولذا قيل ان ذممته صرفته وان مدحته منعته من الصرف وبأطراف جار ومجرور متعلق بنبغي واطراف مضاف والاسل مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل القافية (قوله وتعريفه بأل الخ) مرتبط في المعنى بقوله معرفة من قوله وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة وكأنه قال وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة اما باللام أو بالاضافة ومثل تعريفه باللام الخ فتأمل (قوله انا آل محمد لا تحل لنا الخ) أي لانها أوساخ الناس وآل محمد أشراف فلا يسوغ لهم أخذ الصدقة لكن افتى أئمة المالكية اعطاءهم من الزكاة اذا حرموا نصيبهم من بيت المال وكانوا فقراء (قوله نحن معاشر الأنبياء لا نورث) قال الحفاظ لم يوجد الحديث بلفظ نحن وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الأنبياء انتهى تصريح (قوله لا نورث) أي لئلا يتمنى وارثهم موتهم فيكفر (قوله على ما يقتضي الكشف عنه) أي على اعراب يطلب ذلك الاعراب أن يكشف عنه أي عن ذلك الاعراب ونسبة الاقتضاء الى اعراب مجاز عقلي والكشف مفعول يقتضي أي ان الحديث احتوى على الاعراب يطلب ذلك الاعراب ان يكشف عنه تأمل او المعنى وقد اشتمل الحديث على لفظ يطلب ذلك اللفظ الكشف عنه أي عن اعرابه (قوله الرفع) أي رفع صدقة (قوله ما تركنا مبذول صدقة) ولو لم يقدر ذلك لاختل المعنى ما تركنا صدقة أي لم نترك صدقة مع انهم تركوها (قوله ونحن عصبة) بالنصب أي ونحن نرى حال كوننا عصبة فحذف الخبر لسد الحال مسده واما على قراءة الرفع فهو خبر نحن ولا شاهد فيه (قوله ويجوز في ما ان تكون الخ) اعلم انه على رواية صدقة بالرفع بدون فهو ورواية فهو صدقة باثبات هو فيجوز في ما ان تكون موصولة وان تكون شرطية فعلى الموصولة يكون فهو صدقة خبره وقرن بالفاء لما في المبتدا من العموم هذا على رواية فهو صدقة وأما على رواية صدقة فالأمر ظاهر وعلى الشرطية يكون فهو صدقة جوابه ويكون صدقة المحذوف والجملة جوابه واما على رواية صدقة بالنصب فما موصولة بدليل تقدير الشارح مبذول صدقة ويصح أن تكون شرطية والتقدير فهو مبذول صدقة اذا علمت ذلك فجملة الأوجه ستة فقول الشارح ويجوز الخ الظاهر انه متعلق برواية صدقة بالرفع بدون هو بدليل قوله كما تقدم ولك ان تجريه في رواية صدقة بالنصب ورواية فهو صدقة (قوله أيتها العصابة) بكسر العين بمعنى الجماعة (قوله المعنى الخ) الحاصل ان أيها مبني على الضم في محل نصب بأخص والجملة

الاسل الرماح ومن تعريفه بالاضافة قوله صلى الله عليه وسلم انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ونحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضي الكشف عنه وهو أن ما من قوله ما تركنا موصول بمعنى الذي محله رفع بالابتداء وتركنا صلته والعائد محذوف أي تركناه وصدقة خبر ما هذا على رواية الرفع وهو أجود لموافقته لرواية ما تركناه فهو صدقة وأما النصب فتقديره ما تركنا مبذول صدقة فحذف الخبر لسد الحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز في ما ان تكون موصولا اسميا كما تقدم وان تكون شرطية فما على الاول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أي شيء تركناه فهو صدقة ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ أي فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء من التزام بنائها على الضمة وتأنيثها مع المؤنث والتزام افرادها فلا تثنى ولا تجمع باتفاق ومفارقتها للاضافة لفظا وتقديرا ولزوم ها التنبيه بعدها ومن وصفها باسم معرف بأل لازم الرفع مثال ذلك أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة المعنى أنا أفعل

حالية فقوله مخصوصا بيان للحالية والاحسن أن يقول أى اخص أيها الرجل وهو نفسه أى حال كونه مختصا وأيها مبنى على الضم فى محل نصب والجملة حالية أى أخص أيها أى مختصين من بين العصائب والقصد من المثالين الافتخار وما قلناه من ان أيها وأيتها مبنيان على الضم فى محل نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منادى ولا ينكر ان الانسان ينادى نفسه ألا ترى الى قول عمر كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافى الى ان أيا فى الاختصاص معربة وانها خبر لمحذوف أى هو أيها الرجل أو مبتدأ خبره محذوف أى أيها الرجل المخصوص أنا المذكور (قوله أخاك أخاك الخ) تقدم الكلام على هذا البيت (قوله المروءة والنجدة) المروءة بفتح الميم وضمها وهى تخلق الشخص بخلق أمثاله فى زمانه ومكانه والنجدة بكسر النون الشجاعة (قوله الصلاة جامعة) فيه أوجه أربعة رفعهما على جعل الصلاة مبتدأ خبره جامعة ونصبهما على جعل الصلاة مفعولا لمحذوف اى احضروا الصلاة ونصب جامعة حالا ورفع الأول ونصب الثانى على جعل الصلاة مبتدأ خبره محذوف وجامعة حال ورفع الثانى ونصب الاول على جعل الصلاة مفعولا لمحذوف وجامعة خبر لمحذوف انتهى شراح خليل (قوله من هذا النوع) أى الذى حذف عامله جوازا (قوله أخاك الذى ان تدعه الخ) لم يتكلم عليه ما فى الشواهد الذى صفة لأخاك ان شرطية تدعه فعل الشرط الله متعلق به يجبك جواب الشرط كما لكاف حرف جر وما اسم موصول والعائد محذوف وتبغى صلته اى على الوجه الذى تطلبه ويكفيك بالرفع ومن يبغى فاعله والجملة عطف على جواب الشرط (قوله كقولهم مكره اخاك لا بطل) عبارة الموضح كقول بعضهم قال شارحه وهو أبو حنش حين قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من أشجع فى غار يشربون وهم قاتلوا اخوته هل لك فى غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه فقال ضربا يا أبا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال له ابو حنش مكره اخاك لا بطل فصار مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل ان اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة على فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل فأعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فأخاك مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعله سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفى أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازه الأخفش والكوفيون اه تصريح (قوله الثانى المفعول المطلق) هذه التسمية للبصريين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول فى غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح فى الحواشى وقوله المطلق هذا قيد أى فالمصدر المؤكد أو المبين للنوع يسمى مفعولا مطلقا أى مفعولا مقيدا بالاطلاق وأما اذا قيل مفعول بدون قولنا مطلقا فينصرف للمفعول به لانه لما كان كثير الدوران فى الكلام خفف بحذف صلته قاله فى المغنى وقال الرضى قوله المطلق اشارة الى عدم

كذا مخصوصا من بين الرجال والّلهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب ويقل تعريفه بالعلمية فى بك الله نرجو الفضل شذوذا لكونه بعد ضمير مخاطب وكونه علما ومن المحذوف عامله المنصوب بلزوم ويسمى اغراء والاغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه نحو قوله أخاك أخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح وانما يلزم حذف عامله اذا تكرر كما سبق فى البيت أو عطف عليه نحو المروءة والنجدة فان فقد التكرار أو العطف جاز ذكر العامل وحذفه نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضروا مقدرا وجامعة منصوب على الحال ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر

أخاك الذى ان تدعه لملمة يجبك كما تبغى ويكفيك من يبغى

وان تجفه يوما فليس مكافئا فيطمع ذو التزوير والوشى أن يصغى

على تقدير الزم أخاك الذى من صفته كذا ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره وجاء على لغة من يستعمل الاخ بالالف فى كل حال ويسمى لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل ثم قلت ص الثانى المفعول المطلق

التقييد لا التقييد بالاطلاق فعلى هذا يقال للمصدر المذكور مفعول بدون قولنا مطلق (قوله وهو المصدر الخ) اعلم أن المستفاد من قوله وما بمعنى المصدر مثله ان النائب عن المصدر يسمى مفعولا مطلقا وبه صرح فى التوضيح وحينئذ فبين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى ضربت ضربا وينفرد المصدر فى أعجبنى ضربك والمفعول المطلق فى ضربته سوطا ومشى على ذلك المرادى أيضا وحينئذ فقوله وهو المصدر الخ تعريف للمفعول المطلق بحسب الأصالة فهو تعريف لنوع منه وهو الأصلى ولو أراد تعريفه بجميع أنواعه لقال وهو الاسم الفضلة كما قال الموضح ومشى الأشمونى على ان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى ان ما يقوم مقامه خلف عنه وانه الأصل وحينئذ فبين المصدر والمفعول المطلق عموم مطلق فيجتمعان فى ضربت ضربا وينفرد المصدر فى ضربك ضرب حسن فالمصدر أعم من المفعول المطلق والمفعول المطلق أخص لانه لا يكون الا مصدرا وهذا هو المتبادر من قول المصنف هنا وهو المصدر فيكون أول كلامه على قول وآخر كلامه على قول آخر تأمل (قوله الفضلة) المناسب أن يقول غير الخبر والحال ليخرج ضربك ضربتان وضربك ضرب أليم فانه وان تبين العدد فى الاول والنوع فى الثانى فهو خبر وخرج طلع زيد بغتة فانه مصدر فضلة وهو حال وخرج بقوله مصدر ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر فى عامله فلا يكون مفعولا مطلقا الا انه خرج بقوله المصدر لان مدبرا اسم فاعل وأما قوله الفضلة فيشمل ولى مدبرا (قوله المؤكد الخ) تقسيم لافراد المعرف ولا يتم التعريف الا به ليخرج قت احلالا ثم وكرهت ضربك لعدم التأكيد وبيان النوع وليخرج كرهت الفجور الفجور لان الفجور الثانى توكيد لما قبله لا لعامله (قوله لعامله) ان كان مصدرا او لجزء عامله وهو الحدث ان كان فعلا * واعلم أن العامل اما فعل تام على غير مذهب الأخفش أما الأخفش فلا يشترط التمام فيقال عنده كان زيد قائما كونا أو وصف بشرط أن يراد به الحدث أو مصدر من غير شرط وخرج بقولنا بشرط الخ اسم التفضيل والصفة المشبهة فلا يجوز زيد أفضل منك فضلا ولا زيد حسن وجهه حسنا لان اسم التفضيل والصفة المشبهة للثبوت ولا يكون الا للحال ولا ينتصب باسم الفعل لا تقول نزال نزولا ولا صه سكوتا وزعم ثعلب فى أنت الرجل علما ان علما مفعول مطلق منتصب بالرجل على تأويله بالعالم والوجه انه تمييز محول عن الفاعل بتأويل الرجل بالكامل أى أنت الكامل علمه (قوله وما بمعنى المصدر مثله) أى فى كونه منصوبا على انه مفعول مطلق وقوله وما بمعنى المصدر قضيته انه جار فى الاقسام الثلاثة وكلام الأشمونى يفيده فالنائب عن المؤكد ثلاثة والنائب عن المبين للنوع اثنا عشر والنائب عن العدد واحد فالجملة ستة عشر * الأول الكلية نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل فلا تميلوا ميلا كل الميل * الثانى بعضيته كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل ضربته ضربا بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع

وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده كضربت ضربا أو ضرب الامير أو ضربتين وما بمعنى المصدر مثله نحو فلا تميلوا كل الميل ولا تضروه شيأ فاجلدوهم ثمانين جلدة * وأقول الثانى من المنصوبات المفعول المطلق

القهقرى وقعد القرفصاء والأصل رجع الرجوع القهقرى وقعد القعدة القرفصاء
فحذف المصدر وأنيب عنه ما يدل على نوع منه وإنما كان القهقرى والقرفصاء من
النائب مع أنهما مصدران لكونهما تابعا لعاملهما لفظا فعدا من النائب والقرفصاء
بالمد والقصر أن يجلس على أليتيه ويرفع ركبتيه ويلصقهما ببطنه بيديه مثلا
والقهقرى بالقصر ليس إلا وهى الرجوع للخلف وهما منصوبان بفتحة مقدرة على
الألف للتعذر هذا إن قصر القرفصاء وإلا كانت الفتحة ظاهرة * الرابع صفته نحو
سرت أحسن السير والأصل سرت السير أحسن السير * الخامس هيئته نحو يموت
الكافر ميتة سوء بكسر الميم لأن فعلة بالكسر للهيئة والأصل ميتة بالفتح مصدر
فأنيب عنه فعلة بالكسر الدال على الهيئة والفرق بين ميتة سوء وبين القرفصاء
والقهقرى مع أن الجميع مبين لحالة مخصوصة أن ميتة مبين للهيئة المصطلح عليها وهى
ما كانت على وزن فعلة بخلاف القرفصاء والقهقرى فليسا على وزن فعلة * السادس
مرادفه نحو مقت الوقوف وأفرح الجذل بناء على أن الوقوف منصوب بقمت ومذهب
الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه وصحح أبو حيان الأول معللا بأن المنصوبات فى
غير المرادف كلا تعملوا كل الميل لا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها فيجب أن يكون
العامل ما قبلها فيطرد فى الجميع ليكون الباب على وتيرة واحدة * السابع ضميره نحو
عبد الله أظنه جالسا فعبد الله مفعول أول لأظنه وجالسا مفعوله الثانى والهاء فى
أظنه ضمير المصدر نائب عنه فى الانتصاب على المفعولية والتقدير أظن ظنى فهو نائب
عن المصدر المبين للنوع وقيل التقدير أظن ظنا فهو نائب عن المؤكد ورجحه ابن هشام
الثامن المشار به إليه نحو ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته نحو * ألم تغتمض عيناك
ليلة أرمدا * أى اغتماض ليلة أرمد * العاشر ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا فما
اسم استفهام مفعول مطلق نائب عن المصدر أى أى ضرب ضربته * الحادى عشر
ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس فما اسم شرط مفعول مطلق وهو نائب عن المصدر
الثانى عشر آلته نحو ضربته سوطا والأصل ضربته ضربة سوط فحذف المضاف
وأقيم المضاف إليه مقامه وقيل الأصل ضربته ضربا بسوط ثم توسع فى الكلام
فحذف المصدر وأقيمت آلته مقامه وأعطيت ماله من إعراب وإفراد وتثنية وجمع
فهذه الاثنا عشر نائبة عن المبين للنوع على خلاف فى السابع كما علمته * الثالث
عشر وهو النائب عن المبين للعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة والأصل جلدا ثمانين
فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين فجملة النائب عن المبين للنوع والعدد ثلاثة عشر
وزاد بعضهم رابع عشر وهو اسم المصدر العلم نحو برة وفجر فجار وفى شرح
التسهيل أن اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وينوب عن المصدر
المؤكد ثلاثة الأول مرادفه نحو فرحت جذلا والجذل بفتحتين مصدر جذل بالكسر
مرادف للفرح فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا والفرق بين أفرح الجذل وافرح
جذلا أن المنكر مؤكد والمعرف مبين للنوع فافهم الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو

والله أنبتكم من الأرض نباتا وتبتل اليه تبتيلا والأصل انباتا وتبتلا الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوأ واغتسل غسلا والأصل توضؤا واغتسالا اما لو كان اسم المصدر علما فهو نائب عن المبين للنوع على ما تقدم من الخلاف فى نيابته وعدم نيابته راسا هذا حاصل ما فى الأشمونى والتصريح مع ايضاح من تقرير الأشياخ وبه تعلم أن قول الفيشى والكلام من خارج ان النائب عن الأول محصور فى اربعة والنائب عن الثانى فى ثلاثة عشر او اربعة عشر اه غير صحيح لان الأول وهو المؤكد ينوب عنه ثلاثة فقط والرابع فيه خلاف وهو الضمير والثانى وهو المبين للنوع ينوب عنه اثنا عشر على خلاف فى السابع الذى هو الضمير هل هو نائب عن المؤكد فالنائب عن المؤكد اربعة وعن المبين للنوع احد عشر وان جعل من النائب عن المبين للنوع فالنائب عن المؤكد ثلاثة وعن المبين للنوع اثنا عشرة لايتم ثلاثة عشر او اربعة عشر على كل حال ويتم قوله النائب عن الأول اربعة على أحد القولين والذى تقدم ان الثلاثة عشر أو الاربعة عشر فى النائب عن المبين للنوع فقط وقول الفيشى يخرج من قول المصنف وما بمعنى المصدر مثله القسم الثالث اذ لا تأتى فيه النيابة أصلا لانه لا يكون الا مفعولا مطلقا اه غير مسلم لما علمت ان العدد ينوب عن المبين للعدد تأمل فى هذا المقام فانه أتعبنى غاية التعب لتظفر بالمراد (قوله وسمى مطلقا) هذا مبنى على ما قاله فى المغنى من ان الاسم هو المفعول المطلق كما تقدم تقريره (قوله بلا قيد) أى بصلة بخلاف بقية المفاعيل اذ يقال مفعول به وله وفيه ومعه (قوله لأنه نفس الشئ الذى فعلته) اعلم ان السيد قال المفعول المطلق هو الاثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدرى وأثره متقارنين لم يفرق بينهما أهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق انه الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر اه فقول الشارح الذى فعلته يراد بالفعل المعنى المصدرى ويراد بالشئ الحاصل بالمصدر فيكون ماشيا على ما حققه السيد وأما قوله فى المتن وهو المصدر فهو جار على عرف أهل اللغة لا على التحقيق تأمل (قوله ولهذه العلة) وهى قوله لانه نفس الشئ الذى فعلته وقوله لانه المفعول حقيقة بدل من قوله لانه نفس الشئ الذى فعلته (قوله أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا) أى فضربا لا يستفاد منه أزيد مما استفيد من عامله والمراد انه مؤكد للمصدر المستفاد من ضربت فقولك ضربت معناه أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه مؤكد للمصدر لا للزمان ولا للنسبة اللذين تضمنهما الفعل (قوله صلوا عليه وسلموا تسليما) اقتباس من الآية (قوله بيان للنوع) اما من الصفة نحو جلست جلوسا حسنا أو من الاضافة نحو جلست جلوس القاضى وكذا يقال فى ضربت ضرب الامير اذ يستحيل ايقاع فعل شخص من شخص آخر تأمل (قوله ورجع القهقرى) هذا من النائب عن المصدر كما تقدم عن الأشمونى ولعل المصنف بناه على مذهب سيبويه من انه مصدر بنفسه لا على مذهب المبرد من انه صفة لمصدر محذوف الذى ذكرناه

وسمى مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا فالضرب مفعول لانه نفس الشئ الذى فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشئ الذى فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمى مفعولا به وكذلك سائر المفاعيل ولهذه العلة قدم الزمخشرى وابن الحاجب فى الذكر المفعول المطلق على غيره لانه المفعول حقيقة وبعد ما ذكرت فى المقدمة فقد تبين منه ان هذا المفعول يفيد ثلاثة امور أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا وقول الله تعالى وكلم الله موسى تكليما ويسلموا تسليما صلوا عليه وسلموا تسليما الثانى بيان النوع كقوله تعالى فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وكقولك جلست جلوس القاضى وجلست جلوسا حسنا ورجع القهقرى الثالث

فيماسبق ولا على مذهب بعض الكوفيين من انه منصوب بفعل مشتق من لفظه ويرد على المبرد عدم وقوع هذه الاسماء وصفا ويرد على مذهب بعض الكوفيين عدم سماع أفعالها فأضعف المذاهب الاخيران اذ فيهما اثبات حكم بلا دليل والقهقرى بالقصر ليس الا على مذهب سيبويه فالقهقرى مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدرة على الألف وليس نائبا عن المصدر تأمل (قوله بيان العدد) بأن يدل المصدر على عدد مرات الفعل أو على مرة واحدة نحو تحركة واحدة خلافا لما يؤخذ من القيشي من أن العدد ما دل على المرات فقط والمراد بالمرات ما زاد على الواحدة وقول القيشي المراد بالعدد أن يدل على متعدد كان اسم عدد كثمانين جلدة أولا كضربتين وضربات اهـ مبنى على ما فهمه من ان ثمانين جلدة غير نائب عن المصدر وقد علمت ما فيه (قوله ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد) فان الفجور الثاني مؤكد للفجور الاول وليس عاملا فيه بل العامل كرهت تأمل ﴿(قوله الثالث المفعول له)﴾ عبر عنه المصنف ببعض أسمائه وتم الاسماء في الشرح وانما ذكره عقب المصدر لاشتراكهما في المصدرية ولان الزجاج والكوفيين ذهبوا الى انه منصوب على المفعولية المطلقة ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاقيه في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اهـ تصريح وبه تعلم ما في قول الفيشي ولان الزجاج وشيخه الزجاجي ذهبا الى انه منصوب على المفعولية المطلقة اهـ ولم يذكر الكوفيين مع انهم موافقون للزجاج وان قول الفيشي أيضا وناصبه عند البصريين العامل الذي يذكر قبله وعند الكوفيين عامل مقدر انتهى مخالف ايضا لما في التصريح من ان الكوفيين يقولون عامله الفعل المقدم عليه وان الذي قال عامله مقدر هو الزجاج فتأمل (قوله وهو المصدر) شرط لجواز النصب وانما اشترط في المفعول له كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وظاهر اطلاق المصنف سواء كان عامله من لفظه أم لا وقيده في غير هذا الكتاب بما اذا كان مخالفا لفظ عامله لئلا يلزم كون الشيء تعليلا لنفسه ولا بد من مخالفته في المعنى وأن لا يكون مبينا النوع وقيده المصنف في بعض كتبه بالقلبي اى من افعال النفس الباطنة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لانه فعل اللسان ولا قتلا للكافر لانه فعل اليد وهذا الشرط لابن الخباز وغيره وأجاز الفارسي جئتك لتضرب زيدا ولم يشترط كونه قلبيا كما لم يشترط الاتحاد في الزمن والفاعل اهـ من التصريح فتأمله فانه حسن (قوله الفضلة) المراد به كونه منصوبا فخرج المرفوع نحو حصل لى رغبة في الخير ولانه لا يكون الا معللا والمجرور وان كان معللا الا انه لا يقال له مفعول له اصطلاحا (قوله المعلل) بكسر اللام كان باعثا وغاية أو باعثا فقط والفرق بينهما من وجهين الاول أن الغاية انما هي علة في الذهن وأما بحسب الخارج فهي

بيان العدد كقولك ضربت ضربتين أوضربات وقول الله تعالى فدكتا دكة واحدة وقولي الفضلة احترازمن نحو قولك ركوع زيد ركوع حسن أوطويل فانه يفيد بيان النوع ولكنه ليس بفضلة وقولي المؤكد لعامله مخرج لنحو قولك كرهت الفجور الفجور فان الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد ثم قلت ﴿الثالث المفعول له وهو المصدر الفضلة المعلل﴾

معلوم والباعث علة فى الذهن وفى الخارج والثانى أن الغاية معدومة قبل الفعل والباعث موجود قبله (قوله لحدث) دل عليه بفعل أو وصف أو مصدر (قوله شاركه فى الزمان) المراد بالمشاركة فى الزمان ان يتلاقيا فى جزء من الزمان كان جميع زمان عامله جميع زمانه كقمت اجلالا أو اول زمانه آخر زمان عامله كضربت ابنى تأديبا أى تأديبا أو آخر زمانه أول زمان عامله كقعدت عن الحرب جبنا خلافا لما توهمه العبارة واشتراط المشاركة فى الزمان والفاعل مذهب ابن مالك وابن هشام وعليه المتأخرون والذى اختاره الرضى تبعا للفارسى عدم اشتراط ذلك (قوله شاركه) يحتمل أن الضمير المستتر عائد على الحدث والبارز عائد على المعلل وبالعكس والأولى جعل الفاعل ضمير الحدث لان شاركه صفة للحدث فجعل العامل للموصوف أولى (قوله شاركه الخ) اما لفظا كضربته تأديبا أو تقديرا نحو يريكم البرق خوفا أى يجعلكم ترون البرق وقال الزمخشرى خوفا وطمعا حالان (قوله ويجوز فيه) أى فى المستوفى للشروط الجر رجوحية فى المجرد من أل والاضافة حتى قال الجزولى بمنعه والحق الجواز كقوله

من أمكم لرغبة فيكم ظفر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

وبراجحية فى المقرون بأل كقوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء

أو استوى الامران وهو المضاف نحو جئتك ابتغاء الخير أو لابتغاء الخير فكلام المصنف شامل للاقسام الثلاثة لكن يشكل على هذا التعميم تقديمه للنصب لان عادتهم انهم اذا قدموا حكما ثم قالوا ويجوز فيه كذا كان المقدم أكثر ويجاب بأن النصب أكثر فى الجملة وهذا لا ينافى انه يستوى فيه الامران أو يكون النصب مرجوحا هذا حاصل ما فى الفيشى بزيادة وايضاح من شراح الالفية (قوله ويجب فى معلل فقد شرطا أن يجر باللام) يستثنى منه ما اذا كان المعلل أن وان وصلتهما كما استثناهما المصنف من كلام ابن مالك لكنه اعتذر عنه بأنهما لما كثر واشتهر حذف حرف الجر فيهما قياسا استغنى عن التصريح به لعلمه فيعتذر عن المصنف بذلك وهذا محله ان قلنا ان محل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب وهو قول وأما ان قلنا محلهما جر على القول الآخر فلا استثناء لان المراد بجرهما باللام أعم من اللفظ والتقدير اه كلام الفيشى باختصار (قوله ان يجر) تنازعه يجوز ويجب فأضمر فى الاول واعمل الثانى على طريقة ثم حذف ما أضمر فى الاول لكونه فضلة وقد قال ابن مالك

ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا

(قوله أو نائبها) مما يفيد التعليل وهو باء السببية ومن وفى والكاف نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا ونحو الذى أحلنا دار المقامة من فضله ونحو لمسكم فيما أفضتم اى بسببه ونحو واذكروه كما هداكم أى لهدايته اياكم اه شيخ الاسلام (قوله والثانى الخ) سكت عن الفضلة وخرج العمدة كرغبتى رغبة فانه مبتدأ وخبر وخرج بقوله المعلل

لحدث شاركه فى الزمان والفاعل كقمت اجلالا لك ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل ويجب فى معلل فقد شرطا أن يجر باللام أو نائبها * وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمى المفعول لأجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور أحدها ان يكون مصدرا والثانى أن يكون مذكورا للتعليل والثالث أن يكون

وجلست مجلسك والمكان فيه هنا بحريتي كصليت في المسجد وفصوقالاخيتي ام معبد وقولهم دخلت الدار على التوسع ﴿ وأقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر المفعول فيه ويسمى الظرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل ان الاسم قد لا يكون ذكر لاجل أمر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدا في ضربت زيدا وقد يكون اغا ذكر لأجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المتقون ان يفعلوا خيرا فان المعنى في ان يفعلوا وعليه في احد التفسيرين قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن وقد يكون العكس نحو انا نخاف من ربنا يوما ونحو لينذر يوم التلاق وأنذرهم يوم الآزفة ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فهذه الانواع لا تسمى ظرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكورا لاجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب على معنى في وهذا النوع خاصة هو المسمى في

والجملة صلة أي الذي هو يومان وقيل يومان فاعل لمحذوف ومذ مركبة من اذ ومن أي من انمضى يومان انظر التصريح (قوله مبهم) أي أو شبهه كمكان وجانب وجهة وناحية ومن شبهه المصادر المضافة للامكنة كقرب وبعد وشرق وغرب وسكت عنه اختصارا (قوله أو مفيد مقدارا) أي أو شبهه كراحة وزنة ووزن ودور كدور المسجد (قوله او مادته) الاولى او ما مادته ولعله صرح بها فظن الناسخ تكرارها فأسقطها وعلى هذا فهو عطف على مبهم ويكون من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد أي مكان مبهم أو مكان مادته الخ (قوله بحريتي) يعني ظاهرة فلا ينافي كونه على معنى في وليس المراد ان في ملاحظة والا كان مبنيا لان الظرف اذا ضمن معنى الحرف بني ولذا كان تعريف المصنف أولى من تعريف ابن مالك (قوله بحريتي) وخرج عن كونه ظرفا في الاصطلاح لأن الظرف في الاصطلاح ما كان منصوبا (قوله على التوسع) أي في دخلت الدار وعلى التوسع والضرورة في البيت فالتوسع متعين في الأول (قوله على التوسع) أي التجوز في اللفظ وفي نصبه أقوال ثلاثة الأول للفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه انه باسقاط الجار اجراء للقاصر مجرى المتعدي فيكون المنصوب مشبها بالمفعول به الثاني لابي علي الشلوبين وعزاه لسيبويه والجمهور انه منصوب على الظرفية الثالث للاخفش انه مفعول (قوله ويسمى الظرف) أي عند البصريين دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى تصريح (قوله عما ذكرت) وهو ما ذكر فضلة لاجل أمر وقع فيه (قوله وعليه في أحد التفسيرين وترغبون أن تنكحوهن) لعل المناسب ومنه أي من الذي ليس بزمان ولا مكان والتفسير الثاني بقدر عن أي وترغبون عن ان تنكحوهن فليس مما نحن فيه أصلا الا أن يقال قوله وعليه أي وجرى عليه أي منه وفصله لان فيه احتمالا ثانيا كما علمت (قوله لا فيه يظهر الخ) هذا ظاهر في الاول والثالث واما الثاني فمشكل لانه اولا اثبت الوقوع فيه وهنا نفي الوقوع فيه ويجاب بان الوقوع المنفي ما كان على سبيل الظرفية أي كون ذلك الامر مظروفا في ذلك الاسم والوقوع المثبت هو التعلق والارتباط لان معنى رغب المتقون في فعل الخير تعلقت رغبتهم به وسكنت اليه فلم يتوارد النفي والاثبات على شيء واحد (قوله يوما) مفعول يخافون (قوله الله اعلم حيث يجعل رسالته) فحيث من أسماء المكان وليس على معنى في اذ ليس المراد ان العلم واقع في ذلك المكان وانما المراد أن الله يعلم نفس المكان المستحق للرسالة فهو مفعول به وناصبه فعل مضارع منتزع من لفظ أعلم تقديره يعلم لدلالة اسم التفضيل عليه وانما جعل ناصبه محذوفا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا قاله الموضح في التوضيح وقد قال المؤلف في الحواشي قال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع غلط من قال اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أعلم بمن هو أهدى سبيلا

الاصطلاح ظرفا وذلك كقولك صمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وأشرت إلى ... يوم ... وا ...

وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد احسن وجها وفي الارتشاف لابي
حيان وقال محمد بن مسعود الزكي أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال تعالى ان
ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا بها نظر لان هذا
ضرب من التصرف قال المرادي لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى قال
الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث
على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات
لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك
انتهى من التصريح (قوله يجوز ان يكون مبهما الخ) المبهم ما دل على قدر من الزمان
غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة ولا يصح جوابا
لكم ولا متى والمختص ما دل على مقدار معرفا كاليوم أو منكرا كيوم وأما المعدود
فمن قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا وهو ما دل على مقدار من الزمان معلوم
كيوم وشهر وسنة وسائر الشهور فقوله سيروا فيها ليالي وأياما من قبيل المختص وكذا
بكرة وأصيلا هكذا يؤخذ من المدابغي خلافا للمصنف حيث جعل يوما مبهما الا ان يراد
به قطعة من الزمن والمختص من المكان ما له صورة وحدود محصورة والمبهم بخلافه
ويستثنى من المختص داخل وخارج وجوف اذا أريد بشيء من ذلك الظرفية فانه
يتعين جره بالحرف ولا يجوز انتصابه على الظرفية وقول بعضهم سكنت ظاهر باب
الفتوح لحن انتهى يس على الفاكهي (قوله بكرة) أول النهار وأصيلا آخر النهار
(قوله الست) نعت للجهات لا للاسماء لان أسماءها كثيرة ولا يقال لو كان نعتا للاسماء
لقال الستة لانا نقول المعدود اذا حذف جاز حذف التاء من العدد وذكرها كما في
الحديث وأتبعه بست من شوال (قوله في قراءة من فتح الميم) اما من كسرها فتحتها
مجرور بها ولم يكن ظرفا حينئذ لان الظرف خاص بالمنصوب (قوله وراءهم ملك)
اسمه جلندى (قوله وقرئ) أي قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وشعبة عن عاصم
(قوله تزاور) أصله تتزاور قلبت التاء الثانية زايا وأدغمت في الزاي (قوله ومنه زاره
مال اليه) أي مال الزائر عن مكانه الى المزور فهو مطابق للآية لان قولنا عن مكانه
مثل قوله عن كهفهم في صدور الميل عنه وقوله اليه مثل قوله في الآية ذات اليمين في
كون الميل الى جهته انتهى زكريا (قوله قال الشاعر صددت الخ) أتى به دليلا على
ظرفية اليمين (قوله صددت الكاس الخ) قاله عمرو بن عدي بن النصر بن ربيعة
وكان من خبره ان خاله جذيمة كان بلغه ان غلاما من لخم يسمى عدي بن نصر عند اياد
أخواله له لب وظرف وأدب وجمال فشرط على اياد ان يبعثوه ففعلوا فكان منادمه
فعشقته رقاش أخت جذيمة فقالت يا عدي اذا سقيت القوم فامزج لهم قليلا وعرق
للملك فاذا أخذت الخمر منه فاخطبني اليه فانه يزوجك وأشهد القوم ان فعل ففعل
الغلام فخطبها فزوجه وأشهد عليه وانصرف اليها فعرس بها فقالت عرس بأهلك ففعل
فلما أصبح متضمخا بالخلوق قال له جذيمة ما هذه الآثار يا عدي قال آثار العرس قال

الخميس الى ان ظرف الزمان
يجوز ان يكون مبهما وان
يكون مختصا وفي التنزيل
سيروا فيها ليالي وأياما
النار يعرضون عليها غدوا
وعشيا وسبحوه بكرة
وأصيلا وأما ظرف
المكان فعلى ثلاثة أقسام
* احدها ان يكون مبهما
ونعني به ما لا يختص بمكان
بعينه وهو نوعان احدهما
أسماء الجهات الست وهي
فوق وتحت ويمين وشمال
وأمام وخلف قال الله تعالى
وفوق كل ذي علم عليم
فناداها من تحتها في قراءة
من فتح ميم من وكان وراءهم
ملك وقرئ وكان أمامهم
ملك وترى الشمس اذا
طلعت تزاور عن كهفهم
ذات اليمين واذا غربت
تقرضهم ذات الشمال
وأصل تزاور تتزاور أي
تمايل مشتق من الزور
بفتح الواو وهو الميل ومنه
زاره أي مال اليه ومعنى
تقرضهم تقطعهم من
القطيعة وأصله من القطع
والمعنى تعرض عنهم الى
الجهة المسماة بالشمال
وحاصل المعنى انها لا تصيبهم
في طلوعها ولا في غروبها
وقال الشاعر
صددت الكاس عنا ام عمرو
وكان الكاس مجراها اليمينا

وأى عرس قال عرس رشاق فخر منسكبا على الارض ورفع عدى متزره فأسرع جذيمة في طلبه فلم يجده وقال بعضهم بل قتله وبعث اليها بقوله

حدثيني رقاش لا تكذبيني * أبحر زنيت أم بهجين
أم بعبد فأنت أهل لعبد * أم بدون فأنت أهل لدون

فأجابته بقولها أنت زوجتني وما كنت أدرى * وأتاني النساء للتزيين
ذاك من شربك المدامة صرفا * وتماديك في الصبا والجنون

فنقلها جذيمة اليه وحصنها في قصره فاشتملت على حمل فولدت غلاما فسمته عمرا فلما كبر عطرته وألبسته كسوة فاخرة ثم أزارته خاله فأعجب به وخرج جذيمة في سنة قد اخصبت فبسط له في روضة وخرج عمرو في غلمة يجتنون الكمأة فكانوا اذا أصابوا كمأة طيبة أكلوها واذا أصابها عمرو خبأها ثم أقبلوا مسرعين وعمرو يقدمهم ويقول

هذا جناى وخياره فيه * اذ كل جان يده الى فيه

فالتزمه جذيمة وحباه ثم ان الجن اختطفته فطلبه جذيمة في آفاق الارض فلم يسمع له خبرا اذ قبل رجلان من بلقين ومعهما قينة يقال لها أم عمرو والرجلان مالك وعقيل قدما من الشام يريدان الملك فنزلا على ماء فنصبت القينة لهما قدرا وهيأت لهما طعاما فبينما هما يأكلان اذ أقبل رجل أشعث الرأس قد طالت أظفاره فجلس قريبا منهما ومد يده فقالت القينة أعطيا كراعا يبتغي ذراعا ثم ناولت صاحبيها من شرابها وأوكأت سقاءها ولم تعط عمرا احتقارا له لسوء حاله فقال عمرو في ذلك

صددت الكاس عنا أم عمرو * وكان الكاس مجراها اليمينا
فان تنكرى حالى فانى * انا ابن عدى حقا فاعرفينا
وخالى لا أبا لك ذو المعالى * جذيمة كيف ويحك تنكرينا
وما شر الثلاثة أم عمرو * بصاحبك الذى لا تصبحينا

فقال له الرجلان عند ذلك من أنت فقال أنا عمرو بن عدى فقاما اليه وسلما عليه ولثماه وغيرا من هيئته وقالا ما كنا نهدى الى جذيمة هدية هى أنفس عنده من ابن أخته فدخلا عليه به ففرح به وصرفه الى امه وقال لهما احتكما وكان لا ينادم أحدا اعجابا بنفسه عن الندماء فقالا منادمتك ما بقيت وبقينا فقال ذلك لكما وبقيا نديميه فسميا ندمانى جذيمة واياهما عنى ابن نويرة اليربوعى في مرثية لأخيه حين قتله خالد بن الوليد رضى الله عنه

فكنا كندمانى جذيمة حقبة * من الدهر حتى قيل لن يتصدعا
فلما تفرقنا كأنى ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

فنادماه أربعين سنة زاعما قيل للشارك نديم من الندامة لانه بعد الصحو من الخمر يندم عليه * الاعراب صددت فعل وفاعل والكاس مفعول والكاس اناء فيه خمر وان لم يكن فيه خمر يقال له قدح وجمعه كئاس وكؤس وأم منادى مضاف حذف منه حرف النداء عمرو مضاف اليه وكان الواو للحال كان فعل ماض والكاس اسمها

يجوز كون مجراها مبتدا واليمين ظرف مخبر به عنها اى مجراها فى اليمين والجملة خبر كان ويجوز كون مجراها مبدلا من الكاس بدل اشتمال فاليمين ايضا ظرف لان المعتمد فى الاخبار عنه انما هو البدل لا الاسم

ويجوز فى وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفه وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل وقال الآخر

لقد علم الضيف والمرملون اذا اغبر افق وهبت شمالا

النوع الثانى ما ليس اسم جهة ولكن يشبهه فى الابهام كقوله تعالى اواطرحوه أرضا واذا القوا منها مكانا ضيقا * القسم الثانى ان يكون دالا على مساحة معلومة من الارض كسرت فرسخا وميلا وبريدا واكثرهم يجعل هذا من المبهم وحقيقة القول فيه ان فيه ابهاما واختصاصا اما الابهام فمن جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان * والقسم الثالث اسم المكان المشتق من المصدر ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته كجلست مجلس زيد وذهبت مذهب عمرو وكانقعد منها مقاعد للسمع ولا يجوز جلست مذهب عمرو ونحوه وبعد

هذه الانواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف فلا تقول صليت المسجد ولا أقمت السوق ولا جلست الطريق لان هذه الأمكنة خاصة الا ترى أنه ليس كل مكان يسمى مسجدا ولا سوقا ولا طريقا والشائع فى هذه الأماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو فى وقال الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا

مجراها مبتدأ واليمين فى موضع رفع خبر عن الكاس والشاهد فى البيت نصب اليمين (قوله يجوز الخ) حاصل ما ذكره الشرح ثلاثة أوجه الأول ان اليمين خبر عن المجرى والجملة خبر كان واسمها الكاس الثانى ان اليمين خبر كان على اعتبار البدل الثالث ان اليمين خبر كان على مراعاة المبدل منه وعلى الوجهين الأخيرين فمجراها بدل من الكاس وعلى الوجهين الأولين فاليمين ظرف واما على الثالث فاليمين ليس ظرفا بل منصوب على انه خبر كان واسقط وجها رابعا لعدم صحته فى النظر وهو ان مجراها مبتدأ واليمين خبر المبتدا وليس ظرفا وعلى هذا الوجه برفع اليمين بالضمة والشعر بالنصب فلذا تركه المصنف لعدم صحته فى النظر (قوله لأن المعتمد فى الأخبار البدل) أى غالبا وقد يكون المعتمد هو المبدل منه كقوله * ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن اح اذلم يقل تركا ولذا قال ويجوز الخ (قوله لأن المعتمد فى الأخبار الخ) والمعنى وكان جريان الكاس فى اليمين (قوله ويجوز) أى فالخبر مفرد (قوله خبر كان لا ظرفا) والمعنى وكان الكاس نفس اليمين ووجه جعل الكاس نفس اليمين اما لانهم كانوا يشربون بنفس ايديهم بدل الكاس فاطلق الكاس على نفس اليمين أولانه لما جاور الكاس اليمين جعل اليمين نفس الكاس للمجاورة وقال الفيشى قوله دون البدل أى فى الحكم اللفظى وهو الاخبار عن الكاس باليمين والا فهو معتبر فى المعنى لأنه لا معنى لكون الكاس نفس اليمين الا باعتبار دورانها وجريانها فيها وتعاطيها لها انتهى (قوله لقد علم) قالته جندب أخت عمرو ذى الكلب من قصيدة من المتقارب وبعده

رحلت من اولادها المرضعات * ولم تدعين لمزن بلالا

بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا

(قوله والمرملون) من ارمل القوم نفد زادهم وقال الفيشى المرملون جمع مرمل اسم فاعل من أرمل اذا أصابته السنة الرملاء وهى السنة المجدبة واللام موطئة للقسم لأنها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وقد حرف تحقيق علم فعل ماض الضيف فاعل والمرملون عطف عليه اذا ظرف مستقبل أغبر فعل ماض افق فاعل وهبت فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل عائد على الريح وشمالا منصوب على الظرفية اه شواهد ورأيت بهامش نسخة قال بعضهم شمالا بفتح الشين ويكون حالا أو تمييزا وادعى انه الصحيح (قوله مساحة) بكسر الميم مصدر مسحت الأرض اذا ذرعتها كذا فى كتب اللغة والذى ضبطه الخرشى فى شارح خليل بفتح الميم (قوله القولان) اى القول بالابهام والقول بأنه مختص (قوله لا تقول صليت الخ) لأن هذه أماكن خاصة (قوله وهو رجل من الجن سمعوا الخ) وسبب ذلك أن اسماء بنت أبى بكر قالت

لما خفي علينا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني نفر من قريش فيهم أبو جهل ابن هشام فخرجت اليهم فقال أين ابوك فقلت والله لا أدري اين أبي قالت فرفع أبو جهل يده وكان فاحشا خبيثا فلطم خدي لطمة خرج منها قرطي وهي الحلقة التي في الأذن قالت ثم انصرفوا ولما لم ندر اين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه وهو ينشد هذه الأبيات اه من المواهب اللدنية للقسطلاني والاحتجاج بكلام الجني من حيث ان العرب استعملته وأقرته (قوله جزى الله الخ) وبعده هذه الأبيات

ليهن بني كعب مكان فتاتهم * ومقعدها للمؤمنين بمرصد
سلوا اختكم عن شاتها وانائها * فانكم أن تسألوا الشاة تشهد
دعاها بشاة حائل فتحلبت * له بصريح ضرة الشاة مزبد
فغادرها رهنا لديها لحالب * يرددها في مصدر ثم مورد

فلما سمع حسان بذلك نشبب يجاوب الهاتف الجني فقال

لقد خاب قوم زال عنهم نبيهم * وقدس من يسرى اليهم ويغتدى
ترحل عن قوم فضلت عقولهم * وحل على قوم بنور مجدد
هداهم به بعد الضلالة ربهم * وأرشدهم من يتبع الحق يرشد
وهل يستوى ضلال قوم تسفهوا * عمى وهداة يهتدون بمهتدى
وقد نزلت منهم على أهل يثرب * ركاب هدى حلت عليهم بأسعد
نبي يرى ما لا يرى الناس حوله * ويتلو كتاب الله في كل مشهد
وان قال في يوم مقالة غائب * بتصديقها في اليوم حقا أرى قدى
ليهن أبا بكر سعادة جده * بصحبته من يسعد الله يسعد

(قوله جزى الله) معناه قضى الله وهو فعل وفاعل ورب بمعنى مالك بدل كل من كل وهو في الأصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء شيأ فشيأ الى الحد الذي اراده المربي والناس مضاف اليه وخيرا منصوب على المصدرية أي جزاء خير جزائه وجزائه مضاف اليه ورفيقين مفعول منصوب بالياء لأنه مثنى قالا فعل ماض والألف فاعل من القيلولة وهي نوم وسط النهار وخيمتي منصوب بحذف في وام مضاف اليه وحذف النون من خيمتي للاضافة ومعبد مضاف اليه وام معبد اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية هما مبتدأ ونزلا فعل وفاعل وبالبر جار ومجرور متعلق بنزلا قال الفيشي قوله بالبر بفتح الباء وكسرها بمعنى الاحسان والافصح الكسر اه وأما مقابل البحر فهو بالفتح ليس الا وأما بالضم فهو القمح المعلوم ثم ترحلا عطف على نزل وأفلح فعل ماض ومن فاعله وامسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر ورفيق خبرها ومحمد مضاف اليه فيالقصى الفاء عاطفة ويا حرف نداء نائب عن ادعى فلذا ساغ عطفها على ما قبلها وآل منادى مضاف لقصى وهو أحد اجداده صلى الله عليه وسلم وما زوى بمعنى اختار فعل ماض وفاعله عائد على النبي واسم الجلالة مقسم به

عكة صوته ولم يروا شخصه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنه حين هاجرا
جزى الله رب الناس خير جزائه
رفيقين قالا خيمتي أم معبد
هما نزلا بالبر ثم ترحلا
فأفلح من أمسى رفيق محمد
فيالقصي ما زوى الله عنكم
به من فعال لا تجازى وسودد
وكان حقه أن يقول قالا في خيمتي أم معبد أي قيلا فيها ويروى حلا بدل قالا والتقدير أيضا حلا في خيمتي ولكنه اضطر فأسقط في وأوصل الفعل بنفسه وكذا عملوا في قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك الا ان الأوسع مع دخلت مطرد لكثرة استعمالهم اياه ثم قلت

قاله في الشواهد وقيل زوى وجهه بمعنى صرفه وأزوى عنه منعه ومنكم متعلق بحاز به أي بسبب رحيله متعلق بزوى وفعال بفتح الفاء الخصال الحميدة لا نافية وتجازى بالزاى وقيل بالراء فعل ماض والجملة صفة لفعال وسودد عطف على فعال بضم السين وبضم الدال الاولى وفتحها بالهمزة وتركه فيه لغات أربع وليبن اللام لام الامر ويبن مجزوم بها وبنى كعب مفعول ومضاف اليه ومكان مفعول وقتالهم مضاف اليه ومقعدها المؤمنين عطف عليه سلوا الخ كم عن شأنهم فعل وفاعل ومفعول وجار ومجرور وانائهما عطف عليه فانكم الفاء للعطف وان حرف توكيد ونصب والكاف اسمها محله نصب ان تسئلوا جازم ومجزوم والشاة مفعول وتشهد جواب الشرط دعاها فعل ومفعول وشاة متعلق به وحائل صفة فحلبت الفاء للعطف وحلبت فعل ماض والتاء للتأنيث وله متعلق به واللام للتعليل وبصريح متعلق به وضرة الشاة مضاف ومضاف اليه مزبد صفة لصريح فغادرها فعل ومفعول وفاعله مستتر وهنا تمييز لديها ظرف ومضاف اليه متعلق بغادر وكحالب حال في محل نصب من فاعل غادر يردد فعل مضارع وفاعله مستتر والهاء مفعول في مصدر متعلق به وانظر بسط القصة في ابن حجر على الهمزية اهـ

*(الخامس المفعول معه وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه

(قوله الخامس المفعول معه) قيل ان نائب الفاعل ضمير المصدر والتقدير الذى فعل الفعل معه والضمير المجرور عائد على أل وقيل ان معه نائب فاعل كما ان به وفيه وله كذلك والاولى ان تكون الترجمة صارت علما (قوله الاسم) أى الصريح فلا يكون فعلا ولا جملة ولا اسما تأويلا فخرج لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب ونحو سرت والشمس طالعة فان الواو داخلة على فعل في الاول وجملة في الثاني فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا للصدر الفاضل تلميذ الزمخشرى كما نقل عنه في المغنى (قوله الفضلة) أى المنصوب الذى ليس أحد ركنى الاسناد وليس المراد به المستغنى عنه والا لخرج استوى الماء والخشبة فان الاستواء لا يقوم الا بمتعدد فلا يستغنى عنه في هذا التركيب قاله الفيشى وخرج بالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة (قوله التالى واو الخ) خرج بقية المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء (قوله واو المصاحبة) أى الدالة على مصاحبة الفاعل للمفعول في وقوع الفعل عليه أو على مصاحبة الفاعل له في صدور الفعل عنه (قوله مسبوقة بفعل) لفظا أو تقديرا فيشمل ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا عند من نصبه والأصل ما تكون وكيف تصنع فحذف الفعل فانفصل الضمير وبرز وقدره سيبويه من لفظ الكون في المثالين وقدره مع كيف مضارعا ومع ما ماضيا فقال الأصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا فقال السيرافى انه غير مقصود ولو عكس جاز وقيل لا يجوز الا ما قدره سيبويه *واعلم ان كان المقدرة قال الفارسى وغيره انها تامة فكيف حال وأما ما لا تكون حالا وقيل انها ناقصة وهو الصحيح فكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال تكون أو كنت

آخرها فى الذكر الأمرين أحدهما انهم اختلفوا فيه هل هو قياسى أو سماعى وغيره من المفاعيل لا يختلفون فى انه قياسى والثانى ان العامل انما يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسما والثانى أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه وذلك كقولك سرت والنيل واستوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة وكقول الله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم أى فأجمعوا أمركم مع شركائكم فشركاءكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ ان يكون معطوفا على أمركم لأنه حينئذ شريك له فى معناه فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لان أجمع انما يتعلق بالمعانى دون الذوات تقول أجمعت رأيى ولا تقول أجمعت شركائى وانما قلت على ظاهر اللفظ لانه يجوز أن يكون معطوفا على حذف مضاف أى وأمر شركائكم ويجوز ان يكون مفعولا لفعل ثلاثى محذوف أى مفعولا

مع زيد فزيد مفعول معه وسبقه فعل تقديرا انتهى تصريح وقوله المسبوقة الخ يؤخذ منه ان عامله متقدم عليه فلا يقال والنيل سرت ولا سائر والنيل زيد (قوله معناه) وهو الحدث (قوله وحروفه) بالرفع عطف على معناه (قوله كسرت) راجع للفعل وأنا سائر راجع لما فيه معناه وحروفه فيصدق على النيل فى المثالين انه اسم لدخول أل عليه وانه فضلة لأنه منصوب وانه تال الواو وتلك الواو بمعنى مع والواو مسبوقة بجملة ذات فعل وهو سرت فى المثال الأول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر فى المثال الثانى فان فيه معنى الفعل وهو السير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا معه لأنه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل انتهى تصريح (قوله اختلفوا فيه هل هو قياسى او سماعى) والاصح انه قياسى كما قاله شراح الازهرية (قوله والثانى ان العامل) قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين الناصب له ما سبقه من فعل أو شبهه ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بالا وقال عبد القاهر الجرجانى الناصب الواو ورد بانها لو كانت الواو عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما فى سائر الحروف الناصبة قال أكثر الكوفيين الناصب له المخالفة فالعامل معنوى وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه من نصب الظرف اذا وقع خبرا عن مبتدا نحو زيد عندك ورد بأن المخالفة لو كانت تقتضى النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز وقال الزجاج الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير فى سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون مفعولا به انتهى تصريح ومراد المؤلف بالعامل ما سبقه من فعل وشبهه (قوله واستوى الماء والخشبة) المراد بالخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقدر زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع لا بمعنى تساوى والذى يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد ان الماء مصاحب للخشبة وقت حصول الارتفاع انتهى مدابغى على خالد وبه تعلم ما فى الفيشى عند قول المصنف الفضلة فانه أفاد هناك ان الاستواء لا يكون الا بين متعدد فيفيد ان الاستواء على حقيقته لا بمعنى الارتفاع والظاهر صحة ما قاله الفيشى أيضا تأمل قال شيخنا الدردير المراد بالخشبة خشبة كانت توضع فى الزمن الاول غير العمود المعلوم فى المقياس (قوله وجاء البرد والطيالسة) جمع طيلسان وهو الشال المعلوم الذى يوضع على الرأس (قوله وكقول الله عز وجل الخ) وبه تعلم ان قول بعضهم لم يقع المفعول معه فى القرآن غير صحيح وأجاب عنه السيوطى بأن المراد لم يقع وقوعا ينتفى معه احتمال غير المفعولية والآية المذكورة ليست كذلك انتهى من شراح الأزهرية (قوله لان اجمع) اى هذه المادة (قوله لانه يجوز الخ) الحاصل ان قراءة أجمعوا بقطع الهمزة فيها اوجه ثلاثة النصب على المعية والعطف بحذف مضاف وتقدير عامل للمعطوف ويكون عطف جمل (قوله لفعل ثلاثى) وهو جمع (قوله

وأجمعوا شركاءكم بوصل الألف ومن قرأ فأجمعوا بوصل الألف صح العطف

على قراءته من غير اضمار
لانه من جمع وهو مشترك بين
المعاني والذوات تقول جمعت
امري وجمعت شركائي
قال الله تعالى فجمع كيده
ثم أتى الذي جمع مالا وعدده
ويجوز على هذه القراءة أن
يكون مفعولا معه ولكن اذا
أمكن العطف فهو أولى
لانه الأصل وليس من
المفعول معه قول أبي
الاسود الدؤلي

يا أيها الرجل المعلم غيره
هلا لنفسك كان ذا التعليم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها
فاذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشتفى
بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم

الشاهد في قوله وتأتي مثله
فانه ليس مفعولا معه وان
كان بعد واو بمعنى مع أي
لا تنه عن خلق مع اتيانك
مثله لأنه ليس باسم ولا نحو
قولك بعتك الدار بأثاثها
والعبد بثيابه وقول الله
سبحانه وتعالى وقد دخلوا
بالكفر وهم قد خرجوا به
وقولك جاء زيد مع عمرو فان
هذه الأسماء وان كانت
مصاحبة لما قبلها لكنها
ليست بعد الواو ولا نحو قولك
مزجت عسلا وماء وقول
الشاعر علفتها تبنا وماء باردا حتى غدت همالة عيناها وقول لآخر

مفعولا معه) ويكون الفعل واقعا على الأمر المصاحب للشركاء لانه واقع على الشركاء
حتى يأتي المحذور الوارد على العطف (قوله ويجوز أن يكون مفعولا الخ) مستأنف
لانه عطف على يجوز من قوله لانه يجوز ان يكون الخ تأمل لان الكلام في هذا
ينافي الأول عند العطف (قوله ومن قرأ فاجمعوا بوصل الهمزة) حاصله انه على تلك
القراءة وجهان العطف والمفعول معه والأول أولى كما وجهه المؤلف (قوله ومن قرأ)
وهو ورش عن يعقوب (قوله جمعت أمري وجمعت شركائي) الأول للمعنى والثاني
للذات وقوله قال تعالى الخ لف ونشر مرتب فان الكيد معنى والمال ذات (قوله
أبي الأسود الدؤلي) واسمه على الصحيح ظالم بن عمرو وهو من كبار التابعين وضبطه
القسطلاني في شرح البخاري بكسر الدال وسكون الياء فيكون الديلي والحال انه
نسبة لدئل بكسر الهمزة وكان قاضيا بالبصرة روى عن علي بن أبي طالب وأبي موسى
وأبي ذر وعمران بن حصين وشهد مع علي صفين وكان من أكمل الرجال رأيا وأشدهم
عقلا ويعد في الشعراء والمحدثين والبخلاء الفرسان والنحويين اهـ من حياة
الحيوان بالمعنى والذي في باب النسب ان النسبة الى الدؤل القبيلة المعلومة دؤلي بفتح
الهمزة وضم الدال قالوا ومنه أبو الاسود الدؤلي فانظره مع ما ضبطه القسطلاني والذي
تحرر انه بالوجهين فعلى ضبط القسطلاني يكون فيه شذوذا (قوله قول أبي الأسود
الخ) ونسبه كسيبويه للاخطل ونسبه أبو الفرج الأصبهاني للموصل الليثي واعرابه
يا حرف نداء وأي وصلة لنداء ما فيه أل والرجل منادى المعلم صفته وغيره مفعول المعلم
لانه اسم فاعل وهو معرف بأل فلا يحتاج لشيء هلا حرف تحضيض كان فعل
ماض ذا اسمها والتعليم نعت لذا ولنفسك خبرها ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر وبنفسك
متعلق به والفاء عاطفة وانهها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر عن غيها متعلق به
فأنت حكيم مبتدأ وخبر والفاء للاستئناف وهنا اسم اشارة والكاف حرف خطاب
ويسمع فعل مضارع وما فاعله ويقول صلة ما وفيه ضمير مستتر فاعله ويشتفى مضارع
مبني للمفعول وبالقول نائب فاعله ومنك صفة للفعل وينفع التعليم فعل وفاعل لا تنه
جازم ومجزوم بحذف الألف وعن خلق متعلق به وتأتي الواو للمعية تأتي فعل مضارع
منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية ومثله صفة لمحذوف أي اتيانا مثله عار خبر مبتدأ
محذوف اي ذلك عار وعليك صفة لعار اذا شرطية عاملها جوابها وتقديره ذلك عار عظيم
اذا فعلت ما تقدم (قوله الشاهد في قوله الخ) خلافا لبعضهم حيث ذهب الى ان الاسم
المؤول يكون مفعولا معه (قوله بأثاثها) بالمثلثة أي بالامتعة التي فيها قاله الدلجوني
على القطر (قوله وقد دخلوا بالكفر) أي فالباء بمعنى مع فليس الكفر مفعولا
معه لعدم الواو فالشاهد في قوله به وليس الشاهد في قوله وهم قد خرجوا به لان
الواو للحال ويدل على ذلك قول الشارح فان هذه الاسماء وان كانت مصاحبة لما
قبلها لكنها ليست بعد الواو الخ (قوله علفتها الخ) رجز لم يدر قائله والعلف معلوم
والتبن ورق الحنطة اذا يبس وماء أصله موه بدليل جمعه على مياه وأمواه فتحركت الواو

اذاما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
لأن الواو ليست بمعنى مع
فيهن وانما هى فى المثال
الأول لعطف مفرد على
مفرد واستفيدت المعية
من العامل وهو مزجت
وفى المثالين الاخيرين
لعطف جملة على جملة
والتقدير وسقيتها ماء
وكحلن العيونا فحذف الفعل
والفاعل وبقى المفعول ولا
جائز أن يكون فيهما العطف
مفرد على مفرد لعدم تشارك
ماقبلها ومابعدها فى العامل
لأن علفت لا يصح تسلطه
على الماء وزججن لا يصح
تسلطه على العيون ولا ان
يكون للمصاحبة لانتفائها
فى قوله علفتها تبنا وماء ولعدم
فائدتها فى وزججن الحواجب
والعيونا اذ من المعلوم لكل
أحد ان العيون مصاحبة
للحواجب ولا نحو كل رجل
وضيعته

والفتح ماقبلها قلبت الفا ثم قلبت الهاء همزة وعلفتها فعل وفاعل ومفعول وتبنا
مفعول ثان وماء منصوب بفعل محذوف والجملة عطف على الجملة باردا صفة لماء
وحتى حرف ابتداء وغدت فعل ماض والتاء للتأنيث همالة حال عيناها فاعل همالة
لكونه اسم فاعل من هملت العين اذا صبت دمعها (قوله اذا ما الغانيات الخ) قاله
الراعى عبيد وهو من الوافر والغانيات جمع غانية وهى التى تستغنى بجمالها عن
حليها ومعنى زججن رققن والتزجيج رقة فى الحاجبين وطول واعرابه اذا ظرف
مستقبل وما زائدة والغانيات فاعل بمحذوف يفسره المذكور وزججن فعل وفاعل
الحواجب مفعول والعيون مفعول لمحذوف وهو محل الشاهد أى وكحلن العيون
(قوله وفى المثالين الاخيرين) لو قال وفى الشاهدين الاخيرين كان أولى لان الشعر
يقال له شاهد كما يقال له مثال كما هو معلوم (قوله لعطف جملة على جملة والتقدير
الخ) هذا قول الفراء والفارسى ومن تبعهما وذهب الجرمى والمازنى والمبرد
وأبو عبيدة والاصمعى وأبو محمد اليزيدى الى انه لا حذف وأن مابعد الواو معطوف
على ماقبله على تأويل العامل المذكور بعامل يصح اتيانه عليهما فيؤول زججن
بحسن بتشديد السين وهو يصح تسليطه على العيون والحواجب ويؤول علفتها بأنلتها
والانالة يصح تسلطها على التبن والماء وهو من باب التضمين وهو قياسى عند الاكثر
وهو أن يكون الاول والثانى مجتمعين فى معنى عام واحتج القائلون بالحذف بانه
لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما جاز علفتها تبنا وماء وهو غير سائغ
واجيب بجوازه كقول طرفة * لها سبب ترعى به الماء والشجر * (فائدة) الجرمى بفتح
الجيم نسبة الى بنى جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وكثرة صياحه والمازنى
بكسر الزاى نسبة الى بنى مازن والمبرد بفتح الراء وسبب تسميته بذلك ان المازنى سأله
عن مسائل فأجاب عنها واحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء فقال المبرد فغير الكوفيون
اسمى فجعلوه بفتح الراء وأبو عبيدة بضم العين والاصمعى بفتح الميم نسبة الى جده أصمع
اه من التصريح بتقديم وتأخير (قوله وزججن لا يصح الخ) لان التزجيج هو الترقيق
والتطويل وهو خاص بالحواجب (قوله لانتفائها الخ) لان الماء لا يصاحب التبن
فى العلف (قوله ولعدم فائدتها) أى المصاحبة أى فائدة الاعلام (قوله كل رجل
وضيعته) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية هى فى اللغة العقار التى هى الأرض
والنخل والمتاع والمراد هنا كما قال الفيشى الصنعة أى الحرفة سميت بذلك لأن
الشخص اذا تركها يضيع أو تضيع وفى هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان
الضمير فى ضيعته لا يصح رجوعه لكل ولا الى رجل اما الأول فلانه يصير المعنى
كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو لا يمكن وأما الثانى فلانه يختل المعنى كل رجل
وضيعة رجل وهو لا يمكن أيضا وأجيب بان كل رجل نائب عن أسماء كثيرة وكذا
ضميره نائب عن ضمائر كثيرة فكل رجل جمع فى المعنى وضميره كذلك وهو من مقابلة
الجمع بالجمع فتقتضى القسمة على الآحاد وكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو

لانه وان كان اسما وانما بعد الواو التى بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما فى معناه ولا نحو هذا لك وأباك ونحوه
على أن يكون أباك مفعولا معه منصوبا بما فى ها من معنى أنبه أو بما فى ذا من معنى أشير أو بما فى لك من معنى استقر
لان كلا من ها وذا ولك فيه معنى الفعل دون حروفه بخلاف مررت والنيل وأنا سائر والنيل فان العامل فى الأول
الفعل وفى الثانى الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه قال سيبويه

رحمه الله واما نحو هذا لك وأباك
فقبيح لانك لم تذكر فعلا
ولا ما فى معناه وقالوا مراده
بالقبيح الممتنع * قلت
﴿السادس المشبه بالمفعول
به نحو زيد حسن وجهه
وسيأتى﴾ وأقول السادس
من المنصوبات المشبه
بالمفعول به وهو المنصوب
بالصفة المشبهة باسم الفاعل
المتعدى الى واحد وذلك
فى نحو قولك زيد حسن
وجهه بنصب الوجه والاصل
زيد حسن وجهه بالرفع
فزيد مبتدأ وحسن خبر
ووجهه فاعل بحسن لأن
الصفة تعمل عمل الفعل
وأنت لو صرحت بالفعل
فقلت حسن بضم السين
وفتح النون لوجب رفع الوجه
بالفاعلية فكذلك حق
الصفة أن يجب معها الرفع
ولكنهم قصدوا المبالغة مع
الصفة فحولوا الاسناد عن
الوجه وضمير مستتر فى
الصفة راجع الى زيد ليقتضى
ذلك أن الحسن قد عمه
بجملته فقيل زيد حسن أى
هو ثم نصب وجهه ولـ...
ذلك على المفعولية لأن الصفة انما تتعدى تبعا لتعدى فعلها وحسن الذى
هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفته التى هى فرعه ولا على التمييز لانه معرفة بالاضافة الى الضمير ومذهب البصريين
وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة واذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلناه من انه مشبه بالمفعول به وذلك انه شبه بحسن
بضارب فى ان كلا منهما صفة تثنى وتجمع وتؤنث وهى طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعله اهـ

وضيعته مقترنان وهكذا اهـ شنوانى على الأزهرية وكل مبتدأ ورجل مضاف اليه
وضيعته عطف على كل فهو بالرفع والخبر محذوف أى مقترنان (قوله ولا نحو كل
رجل الخ) أدخل بنحو كل صانع وصنعته وخالف فى ذلك الصيمرى بفتح الميم وضمها
فأجاز نصب المفعول على تمام الاسم كالتمييز (قوله نحو هذا لك وأباك) بالموحدة
فلا يتكلم به خلافا لابى على الفارسى فانه أجاز ذلك قياسا على قولهم ما لك وزيدا أى
ما كان لك وزيدا وفرق القوم بقوة الداعى لتقدير الفعل فى الثانى وهو ما الاستفهامية
وتأخر الجر وورودهما بالأفعال أولى بخلاف الأول فانه ليس فيه الا الثانى وأدخل
بنحو هذا لك وأخاك مثلا وعلى كلام القوم فالصواب أن يقال هذا لك ولابيك باعادة
اللام عند العطف على ضمير خفض أو هذا لك وأبيك عند ابن مالك (قوله ولا نحو هذا
لك وأباك ونحوه) لا حاجة لنحو بعد قوله نحو الاولى الا ان يقال ان نحو الاولى بالنظر
لهذا التفصيل هذا الكتاب أخا كما وهذا الحكم وأخا كم ونحو الثانية بالنظر لأباك كما
علمت * (قوله السادس المشبه بالمفعول به) * لا مفعولا به لان المفعول به ما وقع عليه
فعل الفاعل ولا مفعولا مطلقا لان المفعول فعل الفاعل ولا مفعولا لاجله لفقد
التعليل ولا مفعولا معه لانه لم يسبق بواو ولا مفعولا فيه لأنه لم يقع فيه الفعل (قوله
المشبه الخ) أى فى المعرفة والتمييز ان كان نكرة وانما حملنا كلامه على هذا التفصيل
لانه مختاره من الأقوال الثلاثة وقيل تمييز مطلقا وقيل مشبه بالمفعول به مطلقا ورده
قيشى (قوله بالصفة المشبهة) وهى الصفة التى يستحسن جر الفاعل بها (قوله المبالغة)
أى من جهة افادة أن الحسن عمه بجملته مع انه قام بوجهه فقط (قوله ثم نصب وجهه)
بخلاف نحو زيد ضارب أبوه لامتناع اضافة الوصف فيه لفاعله لئلا يلتبس باضافته
للمفعول ونحو زيد كاتب أبوه لان اضافة الوصف فيه وان لم تمتنع لعدم الالتباس لكن
لا تحسن لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير
موصوفها لانهم لو لم يقدروا ذلك لزم اضافة الشئ لنفسه ولانهم يؤنثون الصفة فى نحو
هند حسنة الوجه فلا يحسن أن يقال كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن اسناد
الكتابة اليه ويحسن أن يقال فيمن حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن اسناد
الحسن الى جملته فيقال زيد حسن أى هو ثم يذكر وجهه منصوبا كما تقرر اهـ شيخ
الاسلام (قوله واذا بطل الوجهان) أى المتوهمان هنا وأما المفاعيل الخمسة فلا
تتوهم كما تقدم وأما الحال فيوجه بمثل ما وجه به التمييز وأما الاستثناء فلا يتوهم هنا

التشبيه بعمرو فى قولك زيد ضارب عمرا لحسن مشبه بضارب ووجه مشبه بعمرا وسيأتى الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا ان شاء الله تعالى فى موضعه ثم قلت
ص السابع الحال وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أوتأكيده اوتأكيد عامله اومضمون الجملة قبله نحو فخرج منها خائفا لآمن من فى الأرض كلهم جميعا فتبسم ضاحكا وأرسلناك للناس رسولا و
انا ابن دارة معروفا بها نسبى وتأتى من الفاعل ومن المفعول ومنهما

أيضا العدم الاداة وبه اندفع مايقال انه بقى أوجه أخر (قوله وسيأتى الكلام) أى فى باب الصفة المشبهة * (قوله السابع الحال) * أصله حول من التحول وهو التغير من وصف الى وصف تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفاء (قوله وصف) أى حقيقة أوتأويلا فيدخل الظرف والجار والمجرور والجملة كانت اسمية أوفعلية كانت الفعلية ماضوية أومضارعية (قوله فضلة) أى ليست جزأ من الكلام النحوى ولو توقف صدقه عليه نحو ولاتمش فى الأرض مرحا ونحو قاموا كسالى وماخلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين فان الحال فى ذلك لايستغنى عنها اه طبلاوى وشنوانى على الازهرية (قوله مسوق) أى مذكور (قوله لبيان هيئة) المتبادر من الهيئة الصورة والحالة المشاهدة وليس مرادا فلا يخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا بل المراد الصفة ولاتخرج الجملة نحو جاء زيد والشمس طالعة أووعمرو جالس لانهما فى تأويل مقارنا فهى مبينة للصفة اه طبلاوى وحلبى وقوله لبيان هيئة هذا فى الحال المؤسسة كانت متداخلة أومترادفة (قوله هيئة ماهوله) أى هيئة الفاعل حال صدور الفعل عنه وهيئة المفعول حال ايقاع الفعل عليه واتى بما فى قوله ماهوله اما لتغليب المفعول الذى قد يكون غير عاقل على الفاعل أو نظرا للاصطلاح لان الحال فى الاصطلاح للفظ وهو غير عاقل (قوله أوتأكيده) الضمير راجع لما والذى يظهر ان قوله أوتأكيده الخ من تمام التعريف وان كان كلام المؤلف فى الشرح يوهم خلافه لانه قال وقولى أوتأكيده تممت به ذكر أنواع الحال فانه يتبادر انه ليس من التعريف ولكن يمكن تأويله بأن يقال تممت به أى وهو من جملة التعريف تأمل (قوله لآمن الخ) كان ينبغى ان يقول ولأمن الخ فتبسم الخ وأرسلناك الخ لان حذف حرف العطف بابه الشعر كما قاله المصنف والجواب ان نحو خبر محذوف اى وذلك نحو اى الوصف المذكور نحو كذا ونحو كذا فهو من باب تعدد الخبر فيجوز العطف وتركه غاية الأمر انه حذف نحو من بقية الامثلة (قوله فتبسم الخ) مثال للحال المؤكدة لعاملها بناء على ان التبسم والضحك شئ واحد وهو قول وعليه الابوصيرى فى قوله ضحكه التبسم وبعضهم فرق بين التبسم والضحك بأن التبسم أوائل الضحك فهو غيره ولأن التبسم انبساط الوجه وانطلاقه وابتشاشه والضحك ما كان معه صوت غالبا وقد رشارعا فى الضحك فعلى هذا فهى حال مؤسسة لامؤكدة (قوله وتأتى من الفاعل) نصا أواحتمالا ومن المفعول كذلك اه فيشى وتوضيحه أن تقول جاء زيد راكبا فهذه حال من الفاعل جزما واذا قلت ركبت الفرس مسرجا فهى حال من المفعول جزما واذا قلت ضرب زيد عمرا راكبا احتمل أن يكون من الفاعل أومن المفعول فان وجدت قرينة تعين المراد جاز التأخير وان لم توجد تعين ذكر الحال يلصق صاحبها اه حلبى فتقول فى المثال لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو حال من المفعول وقوله تعالى هذا بعلى شيخا من مجئ الحال من المفعول معنى أى أشير الى هذا حال كونه شيخا (قوله ومنهما) اعلم ان الحال من الفاعل أو المفعول

اما ان يتفقا أم لا فان اتفقا فالاولى الجمع بينهما فانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان اختلفا فان وجدت قرينة حمل عليها نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم توجد قرينة فالاولى جعل كل حال بجانب صاحبها نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد لانه لما كان مرتبة المفعول أقوى من مرتبة الحال أخرت الحال وقدمت حال المفعول على حال الفاعل ويجوز عطف احدى حالى الفاعل والمفعول على الاخرى نحو لقيت زيدا راكبا وماشيا اه شنوانى على الازهرية وقوله وتأتى من الفاعل الخ وأما اتيانها من المرفوع والمنصوب وغيرهما كالمبتدا والمنصوب بالحرف ففيه خلاف أما المبتدا فمذهب الجمهور لا يكون منه وسيبويه يجوز ذلك وأما من المنصوب بالحرف فقيل بالمنع مطلقا وقيل بالجواز وقيل ان تأخرت عن صاحبها جاز والا فلا ولعل المصنف يرى مذهب الجمهور فى المبتدا ويرى القول بالتفصيل فى المنصوب بالحرف فتركه لطوله بالتفصيل بقى اسم كان قال التفتازانى عند قول الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار فى قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز مجىء الحال من اسم كان بناء على انه اسم ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن فى لكم لكن اللائق بالنظر النحوى انه فاعل أسند اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يقم قائما به ولهذا لم يعدوه من الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها أفعال عندهم ولا شىء من الفعل بلا فاعل اه وانما قيد بالنظر النحوى لان أهل البيان قالوا ان منطلقا فى كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان قيد له للدلالة على الزمان (قوله مطلقا) أى عن التقييد بشىء مما يأتى فى قوله ومن المضاف الخ (قوله لحم أخيه الخ) قال الزمخشرى هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذى معناه التقرير ومنها جعل ما هو الغاية فى الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم والاشعار بأن أحدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل المغتاب بلحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا وقال الرمانى كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو أحق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع أعمى جاهل وقال ابن الحاجب انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتا وأتى به على صيغة الانكار تنبيها على انهم لا يفعلونه ثم كان ذلك التنبيه سببا لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة وثبوتها مسببا عن هذا التنبيه الذى قصد به كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق توبيخهم فى وقوعهم فى الغيبة المشبهة بما يأنفونه ويكرهونه (قوله ملة ابراهيم حنيفا) قال البيضاوى مائلا عن الباطل الى الحق حال

مطلقا ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو لحم اخيه ميتا او كبعضه نحو ملة ابراهيم حنيفا او عاملا فيها نحو اليه مرجعكم جميعا

يذكر ويؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة لو أن في القوم حاتما ... على جوده لضن بالماء حاتم

وحده في الاصطلاح ماذكرت فقولى وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة وقولى فضلة فصل مخرج للخبر نحو زيد قائم وقولى مسوق لبيان هيئة ماهوله مخرج لأمرين أحدهما نعت الفضلة من نحو رأيت رجلا طويلا ومررت برجل طويل فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة وانما سيق لتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا والثانى بعض أمثلة التمييز نحو لله دره فارسا فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه وجاء بيان الهيئة ضمنا وقولى أوتأكيده الخ عممت به ذكر أنواع الحال والحاصل أن الحال أربعة أقسام مبينة للهيئة وهى التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها ومؤكدة لعاملها أو صاحبها ومؤكدة لصاحبها وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وهى الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهى دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة ومبينة للهيئة كقولك جاء زيد راكبا واقبل عبد الله فرحا وقول الله تعالى فخرج منها خائفا والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى لآمن من فى الارض كلهم جميعا وقولك جاء الناس قاطبة أو كافة من

من المضاف أو المضاف اليه كقوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا اهـ لم يقل أو منهما كما قال فى ونحن له مسلمون لان حنيفا لفظ مفرد ولو كان حالا منهما لثنى وفيه تعريض لصاحب الكشاف حيث لم يتعرض لكونه حالا من المضاف لكن الوجهان صحيحان لان الملة مائلة عن الباطل وكذا ابراهيم فان قلت اذا كان حالا من المضاف يجب تأنيثه ليطابق صاحب الحال قلت يمكن أن يجرى على المضاف حكم المضاف اليه أو يكون على تشبيه حنيفا بفعيل الذى بمعنى مفعول كما فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين أو ذكره حملا على المعنى لان الملة بمعنى الدين وقيل نصب حنيفا بفعل محذوف (قوله وحقها) أى اللائق بها والأصل فيها والكثير وقد يخالف ذلك الاصل (قوله نكرة) لانها الاصل والبيان حاصل بها (قوله منتقلة) أى غير لازمة (قوله مشتقة) أى مصوغة من مصدر للدلالة على متصف به قاله شيخ الاسلام وقال الفيشى المراد بالمشتقة هنا وفى باب النعت ماليس اسم زمان ولا مكان ولا آلة فان هذه الاشياء وان كانت مشتقة لا تقع حالا (قوله وان يكون صاحبها) أى وحقها أن يكون صاحبها الخ (قوله وقد يتخلفن) أى الامور الاربعة المذكورة التى هى حق الحال كما يأتى بيان ذلك فى الشرح (قوله الحال يذكر ويؤنث) أى بحسب المعنى أى توصف بمذكر ومؤنث مع كون لفظها مذكرا بدليل قوله وقد يؤنث لفظها والحاصل أن معناها يذكر ويؤنث والموضوع أن لفظها مذكر والافصح التأنيث وان لفظها يذكر ويؤنث والافصح التذكير (قوله على حالة الخ) قاله الفرزدق من الطويل وقبله فلما تصافنا الاداوة اجهشت ... الى غضون العنبرى الجراضم فجاء بجلمود له مثل رأسه ... ليشرب ماء القوم بين الصرائم (قوله على حالة) حال من فاعل جاء وحاتما اسم ان وعلى الثانية حرف تعليل وجوده مجرور به ومضاف اليه واللام للابتداء وضن بالضاد بمعنى بخل وهو جواب لو أى لو ثبت أن حاتما فى القوم لبخل حاتم بالماء وحاتم الآخر بدل من الضمير فى جوده لانه بالرفع والا كان اقواء وهو من عيوب الشعر والشاهد فى قوله حالة حيث أنث لفظها وهو قليل (قوله وحده فى الاصطلاح) وأما لغة فهو ما عليه الانسان من خير أو شر (قوله وانما سيق لتقييد الموصوف) بخلاف الحال فسيقت لتقييد العامل ولبيان هيئة الموصوف (قوله بعض امثلة الخ) وهو المشتق وأما الجامد فخرج بقوله وصف (قوله لله دره) الدر هو اللبن الذى شربه من ثدى أمه والمراد به الخير أى لله خيره من جهة فروسيته (قوله المضمون الجملة) وهو المصدر المأخوذ من الكلام لانه يستفاد من أبوك العطف وعطوفا مؤكد له (قوله معقودة) أى مركبة من اسمين الخ خرج نحو نعم أبوك عطوفا ونحو جاء أبوك عطوفا ونحو زيد أب له عطوفا (قوله قاطبة أو كافة) ثم الازمان للحالية كما قاله الرضى فلا يأتيان غير حال فقاطبة وكافة قد استفيد

أو طرا وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها وهو سهو والمؤكدة لعاملها كقولك يا زيد آتيا وعاث عمرو مفسدا وقول الله تعالى وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التقريب فكل مزلف قريب وكل قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فتبسم ضاحكا ولى مدبرا ولا تعثوا فى الارض مفسدين فانه يقال عثى بالكسر يعثى بالفتح اذا أفسد والمؤكدة لمضمون الجملة كقولك زيد أبوك عطوفا وقول الشاعر
أنا ابن دارة معروفا بها نسبى ... وهل بدارة يا للناس من عار
وأشرت بقولى قبله الى انه لا يجوز أن يقال عطوفا زيد أبوك ولا زيد عطوفا أبوك ثم بينت أن الحال تارة يأتى من الفاعل وذلك كما كنت مثلت به من قوله تعالى فخرج منها خائفا فان خائفا حال من الضمير المستتر فى خرج العائد على موسى عليه السلام وتارة يأتى من المفعول كما كنت مثلت به من قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التى هى مفعول ارسلنا وانه لا يتوقف مجىء الحال من الفاعل والمفعول على شرط والى انها تجىء من المضاف اليه وان ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور أحدها أن يكون المضاف بعضا

من الناس بجعل ال للاستغراق (قوله وطرا) بضم الطاء بمعنى جميعا وأما طرا بفتح الطاء بمعنى قطعا فليس حالا (قوله أغفل التنبيه الخ) أى صاروا فى غفلة من التنبيه فالهمزة للصيرورة وضمنه معنى ترك فعداه بنفسه وقد يقال انهم لم يغفلوه لكونه يصح دخوله فى القسم الثانى أعنى المؤكدة لعاملها لان العامل اذا كان معموله عاما يرى عمومه لذلك العامل حتى يصح وصفه بالعموم ومن هنا صح تمثيل ابن مالك للمؤكدة لعاملها بقوله تعالى لآمن من فى الارض كلهم واندفع الاعتراض عليه بالسم واذ من المعلوم أن الافعال لا عموم فيها الماصر حوابه من ان الافعال نكرات أى حكمها حكم النكرات فوصفها بالعموم لوصف معمولها بذلك (قوله جميع النحويين) فيه أن الفارسى ذكره فى التذكرة اه شنى (قوله ابن مالك) أراد به بدر الدين بن الناظم ولم يرد به محمد بن مالك (قوله فانه يقال الخ) الحاصل انه يقال عثى يعثى عثيا وعليه الآية بدليل انه صح فتح الثاء من لا تعثوا ويقال عثا يعثو عثوا ولا تخرج عليه الآية لانه لم يضم الثاء (قوله وأرسلناك للناس رسولا) لا يتعين أن يكون رسولا حالا مؤكدة للعامل بل يجوز أن يكون مفعولا مطلقا بمعنى رسالة اه من حاشية الاشموني (قوله لمضمون جملة) أى لازم جملة فانه يلزم من كونه أبا العطف وعطوفا مؤكد للعطف اللازم للجملة قاله سيدى يوسف الحفنى (قوله زيد أبوك عطوفا) مذهب ابن مالك أن العامل فى المثال هو الجملة وقيل العامل مقدر تقديره أحقه أو أعرفه وعبارة بدر الدين بن الناظم العامل فى الحال من هذا النوع مضمر بعد الخبر تقديره أحقه أو أعرفه ان كان المبتدأ غير انا وان كان انا فالتقدير أحق او أعرف وقال الزجاج العامل الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وهما ضعيفان ويؤخذ من مثال المصنف أنه لا يشترط أن يكون الجمود محضا خلافا لما فى التسهيل حيث اشترط ذلك وجعل قولهم زيد أبوك عطوفا من قبيل المؤكدة لعاملها وهى موافقة فى المعنى لان معنى الاب العطوف (قوله أنا ابن دارة الخ) قاله سالم بن دارة اليربوعى من قصيدة من البسيط يهجو بها فزارة وانا مبتدأ وابن خبره ودارة مضاف اليه معروفا حال وبها متعلق به ونسبى نائب الفاعل لمعروفا وهل حرف استفهام بمعنى النفى ومن زائدة وعار مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وبدارة خبره ويا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا قوم واللام مفتوحة للاستغاثة قاله فى الشواهد والتحقيق أن تقول يا حرف نداء واللام للاستغاثة والناس مجرور لفظا ومحله نصب تقديره أدعو الناس لان لام المستغاث به مفتوحة ولام المستغاث له مكسورة والمستغاث به هو المنادى فلا صحة لقول صاحب الشواهد المنادى محذوف واللام مفتوحة (قوله والى انها تجىء من المضاف الخ) أى وبينت الى انها تجىء الخ وضمن بينت معنى أشرت فعداه بالى (قوله يتوقف على واحد من ثلاثة أمور الخ) انما اشترط أحد هذه الامور الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهى ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وصاحبها

[illegible] والمضاف

بعضه وقوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا الثانى أن يكون المضاف كبعض من المضاف اليه فى صحة سقوطه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة اليه وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه فى صحة الاسقاط والاستغناء بها عنها ألا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفا صح كما انه لو قيل أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحا الثالث أن يكون المضاف عاملا فى الحال كما فى قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المخفوضة باضافة المرجع والمرجع هو العامل فى الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر فهو بمنزلة الفعل ألا ترى انه لو قيل اليه ترجعون جميعا كان العامل الفعل الذى المصدر بمعناه ثم بينت ان للحال احكاما أربعة وان تلك الاربعة ربما تخلفت فالاول الانتقال ونعنى به ان لا يكون وصفا ثابتا لازما وذلك كقولك جاء زيد ضاحكا ألا ترى أن الضحك يزايل زيدا ولا يلازمه هذا هو الأصل وربما جاءت دالة على وصف ثابت كقول الله تعالى وهو الذى انزل اليكم الكتاب مفصلا اى مبينا (قوله

وقول العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة بفتح الزاى مفعول لخلق ويديها بدل منها بدل بعض وأطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق بأطول وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاى وقال فيها

اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل فى الحال اذا لم يشبه الفعل فان كان المضاف مصدرا أو وصفا فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشئ واحد واذا كان المضاف جزء من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو ما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل فى الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذى نختاره أن المجرور بالاضافة اذا لم يكن فى محل رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها فى العامل وا ماميتا فيحتمل انه حال من لحم واخوانا يحتمل انه منصوب على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير فى اتبع انتهى تصريح (قوله الا ترى انه لو قيل) أى فى غير القرآن بل اتبعوا ابراهيم لانه يقال اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ويقال أكلت الذراع اذا أكلت لحمه (قوله اليه مرجعكم) مرجع مصدر ميمى بمعنى الرجوع يعمل عمل الفعل وكان القياس فتح جيمه لان المصدر الميمى قياس عينه الفتح فالكسر مخالف للقياس وان كان فصيحا فى الاستعمال اهـ طبلاوى (قوله من الكاف والميم) فيه تسامح بل من الكاف فقط على الصحيح (قوله وصح أن يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر الخ) العبارة فيها تقديم وتأخير والاصل وصح له أن يعمل مع انه مصدر لانه بمنزلة الفعل فالمعنى عليه أى على الفعل لو صرحت بالفعل لكان عاملا فى الحال ألا ترى الخ او تبقى العبارة على حالها والضمير فى قوله لأن المعنى عليه عائد على العامل بطريق الاصالة وهو الفعل وقوله مع انه مصدر علة لقوله لان المعنى عليه ومحط العلة على قوله فهو بمنزلة الفعل (قوله وان تلك الاربعة ربما تخلفت) أى تخلف بعضها والا فالاحكام الاربعة لا تتخلف كلها فى آن واحد بل يتخلف البعض بدلا عن البعض (قوله وصفا ثابتا) أى حاصلا فالمراد بالثبوت الحصول (قوله يزايل زيدا) أى ينفصل عنه لقوله ولا يلازمه (قوله هذا هو الأصل) لما علمت ان الحال من التحول وهو الانتقال (قوله وأطول حال من الزرافة) الوجه انه حال من يديها كما ذكره غيره وروى يداها أطول بالألف فى يداها وبالرفع فى أطول وهو مبتدأ وخبر والجملة حال أو صفة لأن الزرافة معرفة بأل الجنسية فيجوز فى الجملة بعدها الوجهان وانما أفرد أطول لأن افعل التفضيل المجرد يلزم الافراد والتذكير نص عليه النووى فى تهذيب الأسماء واللغات

(قوله الفتح والضم) وحكى النووى فى تحريره الضم عن الجوهرى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يسلم قوله وقد عاب بعض الجهال الخ (قوله التى جمعت فيها اخلاق شتى) خلق بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة وشتى جمع شتيت كرضى جمع مريض بمعنى كثيرة واصل وجه كونها جمعت الى آخر ما قاله بعض الزرافة حيوان طويل العنق اختلط فيها النسل بين الابل الوحشية والبقر الوحشية والنعام وانها متولدة من هذه الاجناس الثلاثة اه شنوانى على الأزهرية ولعل المراد بالتولد انها اخذت شبها من الاجناس الثلاثة (قوله وهو الوجه) أى المتوجه الفصيح وليس المراد به وجه الآدمى (قوله واللغات الشاذة الخ) هذا يفيد ان الضم لغة شاذة فينافى ما تقدم من قوله فيما يغلط فيه العامة المفيد انه غلط (قوله الثانى الاشتقاق) أى حقيقة أو حكما فيشمل الظرف والجملة (قوله وربما جاءت اسما جامدا) قال الرضى ومن الحال التى تأتى غير مشتقة قياسا الحال فى نحو بوبته بابا بابا وجاؤنى رجلا رجلا أو رجلين رجلين او رجالا رجالا أى مفصلا بهذا التفصيل المعين وضابطه أن تأتى بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا أن تأتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بثم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة أى مرتبين هذا الترتيب المعين وعلمته الحساب بابا بابا أى مفصلا أو مصنفا وفى نصب الثانى من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جنى الى انه صفة للاول أى ذا باب وذهب الفارسى الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل ورد مذهب الزجاج بأنه لو كان توكيدا لأدى مؤدى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وذهب أبو الحسن الاخفش الى انه لا يجوز أن يدخل حرف العطف فى شئ من هذه المكررات الا الفاء وتكون الحال جامدة مؤولة بالمشتق نحو بدت الجارية قمرا وانثنت غصنا أى مضيئة ومعتدلة أو غير مؤولة بمشتق نحو قرآنا عربيا وهذا حديدك خاتما (قوله ثبات) جمع ثبة وهى الجماعة (قوله جامدة) أى فى ثبات ومشتقة فى جميعا لانه بمعنى مجتمعين وذلك ان فعيلا من الاوزان المشتقة (قوله الثالث أن تكون نكرة) انما اشترط ذلك لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا أو خفى اعرابه انتهى تصريح واجاز ابن يونس والبغداديون تعريفها مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسئ فالمحسن والمسئ حالان مؤولان بالشرط أى عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا اساء وان لم يتضمن الشرط لم يصح مجيئه معرفة فلا تقول جاء زيد الراكب اه اشمونى (قوله بلفظ المعرفة الخ) أى على صورتها وليس معرفة حقيقة لما يأتى ان ال زائدة فهو نكرة على صورة المعرف بأل (قوله ادخلوا الأول فالأول)

الفتح والضم فبينت له ان هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقى فى كتابه فيما تغلط فيه العامة فقال فى باب ما جاء مفتوحا والعامة تضمه ما نصه وهى الزرافة بفتح الزاى لهذه الدابة التى جمعت فيها اخلاق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها انتهى كلامه واللغات الشاذة لا تحصى وانما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم الثانى الاشتقاق وهو أن يكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة وربما جاءت اسما جامدا كقوله تعالى فانفروا ثبات ثبات حال من الواو فى انفروا وهو جامد لكنه فى تأويل المشتق اى متفرقين بدليل قوله تعالى أو انفروا جميعا وقد اشتملت هذه الآية على مجئ الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة الثالث ان تكون نكرة كجميع ما تقدم من الامثلة وقد تأتى بلفظ المعرف بالالف واللام نحو قولهم ادخلوا الاول فالاول

لخ) فالاول المبتدا به حال من الواو فى ادخلوا والاول الثانى معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بأل فيؤولان بنكرة أى مرتبين واحدا فواحدا انتهى تصريح وقال الغيشى الظاهر ان المجموع حال لان المعنى لايتم الابه (قوله وأرسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء فى أرسلها وهى بلفظ المعرف فيؤول بنكرة أى معتركة وهذا المثال مأخوذ من قول لبيد

فأرسلها العراك ولم يذدها ＊ ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا أى ازدحم وصف ابلا أوردها الماء مزدحمة انتهى تصريح (قوله وجاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو فى جاؤا وهى بلفظ المعرف بأل فيؤول بنكرة أى جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أى الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها فقوله أى جميعا تفسير للجماء وفيه اشارة الى انه مؤول بنكرة انتهى تصريح (قوله وأل فى ذلك كله زائدة) أى فهو نكرة قال فى التصريح وخرجها فى شرح الشذور على زيادة أل وما قلناه أولى ليكون المعرف بأل وبالاضافة على نسق واحد فى تأويله بنكرة (قوله وجاؤا قضهم بقضيضهم) قال الرضى المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى جاؤا قاضهم مع قضيضهم أى كاسرهم ومكسورهم قال الغيشى نقلا عن شيخ الاسلام فى حاشية ابن الناظم قوله وجاؤا قضهم من القض وهو الكسر بمعنى القاض أى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض اى جاؤا جميعا كما قال الشارح اى مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضها من شدة الازدحام (قوله بداد) مبنى على الكسر فى محل نصب (قوله فان بداد فى الاصل) علة للتمثيل ببداد للمعرف بالعلمية (قوله أى متبددة) أى متفرقة (قوله التبدد) أى التفرق (قوله علم للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور أى الزنا قاله بعض (قوله الرابع أن لايكون صاحبها نكرة محضة) مفاده ان الاصل التعريف والتنكير مع المسوغ والذى فى التوضيح وأصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لان الحكم على المجهول لايفيد غالبا انتهى وبعبارة الاصل فى صاحبها أن يكون معرفة لانهما معه فى المعنى خبر ومخبر عنه فالاصل فى صاحبها التعريف أى ان الحال وان كانت فى اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة للمبتدا فيثبت بالحال معنى لصاحبها كما يثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك فى قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما فى قولك رأيت راكبا

وأرسلها العراك وجاؤا الجماء الغفير اى جميعا وأل فى ذلك كله زائدة وقد تأتى بلفظ المعرف بالاضافة كقولهم اجتهد وحدك أى منفردا وجاؤا قضهم بقضيضهم أى جميعا وقد تأتى بلفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد أى متبددة فان بداد فى الأصل علم على جنس التبدد كما أن فجار علم للفجرة الرابع ان لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الامثلة وقد تأتى كذلك كما روى

الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجىء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا (قوله عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابى العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا والدليل على انه حال انه لو رفعه كان صفة للمائة والمائة مبهمة لم توصف اه تصريح وفى بعض العبارات ذكر هذا المثال فى الحال من النكرة بلا مسوغ فيه نظر لان المسوغ تقديم الجار والمجرور فكما سوغ الابتداء بالنكرة هناك فلـ سوغ الحال هنا لما علمت ان صاحب الحال محكوم عليه فى المعنى وايضا يلزم عليه مجىء الحال من المبتدا وتقدم ان الجمهور يمنعون ذلك الا ان يقال مذهب سيبويه يجوز مجىء الحال من المبتدا تأمل (قوله فيها اثنتان الخ) قاله عنترة العبسى وكان من حديثه ان امه كانت حبشية فوقع عليها ابوه فاتت به وقال لا ولا ده ان هذا الغلام ولدى قالوا كذبت انت شيخ قد خرفت صرت تدعى اولاد الناس فلما شب قالوا اذهب فارع الابل والغنم فانطلق يرعى وباع منها ذودا واشترى بثمنه سيفا ورمحا وترسا ودرعا ومغفرا ودفنه فى الرمل وكان له مهر يسقاه ألبان الابل وكان فى الجاهلية من اغار سبى وان عنترة جاء يوما الى الماء فلم يجد احدا من الحى فى موضعه فغدا الى سلاحه واخرجه والى مهره فاسرجه واتبع القوم الذين سبوا اهله فكر عليهم ففرق جمعهم وقتل منهم ثمانية نفر فقالوا له ما تريد قال اريد العجوز السوداء والشيخ الذى معها يعنى امه واباه فردوهما عليه ثم ناداه عمه وقال له فانك ابن اخى وقد زوجتك عبلة فكر عليهم وصرع منهم عشرة فقالوا له ما تريد قال الشيخ والجارية يعنى عمه وبنته فردوهما عليه ثم قال انه لقبيح ان ارجع عنكم وجيرانى فى ايديكم فابوا فكر عليهم حتى صرع منهم اربعين رجلا قتلى وجرحى فردوا عليه جيرانه فانشد تلك القصيدة من بحر الكامل وحلوبة بمعنى حلائب وقوله فيها اى فى الركائب من النوق التى تحلب اثنتان واربعون حلوبة ويقال ناقة حلوبة وابل حلوبة وانما ذكر ان فى ابلهم هذا العدد من الحلوبة السود ليخبر عن كثرتهم وكثرة ابلهم لانه اذا كان فيها هذا العدد من هذا الصنف على غرابته وقلته فغيره من الاصناف اكثر من ان يحصى وشبه سوادها بسواد خوافى الغراب وهى اواخر الريش من الجناح مما يلى الظهر سميت بذلك لخفائها والاسحم الاسود وبعبارة والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافى وهى ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح (الاعراب) فيها خبر مقدم واثنتان مبتدا مؤخر واربعون عطف عليه وسودا حال من العدد او من حلوبة وعلى الثانى فهو حال من نكرة محضة وهو محل الشاهد (قوله والوجه الاول) اى الحال من العدد (قوله والوجه الاول احسن) اى لعدم احتياجه الى تأويل بخلاف غيره وكونه يلزم عليه مجىء الحال من المبتدا شىء آخر (قوله وفى الحديث الخ) وقوله تعالى قائما بالقسط اذا اعرب حالا ما اذا نصب على المدح او على النعت لاسم لا المبنى معها على الفتح فلا شاهد فيها وانما اعرب حالا اى من فاعل

سيبويه من قولهم عليه مائة بيضا وقال الشاعر وهو عنترة العبسى
فيها اثنتان واربعون حلوبة
سودا كخافية الغراب الاسحم
حلوبة تمييز العدد وسودا اما حال من العدد او من حلوبة او صفة لحلوبة وعلى هذين الوجهين فهو حمل على المعنى لان حلوبة بمعنى حلائب ولهذا صح ان يحمل عليها سودا والوجه الاول احسن وفى الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما فجالسا حال من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضة وانما الغالب اذا كان صاحب الحال نكرة ان تكون عامة

شهد أو من الضمير المرفوع وفى الكشاف أليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد وانا معاشر الانبياء لا نورث قلت قد جاء نكرة كما قد جاء معرفة وأنشد قول الهذلى

ويأوى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى

(قوله أو مؤخرا عن الحال) فالمسوغ لمجىء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفى المغنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة فى حال كون صاحبها منصوبا وفى الرضى ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ فى لمية موحشا طلل * تقدم الخبر اه تصريح (قوله فالاول) أى النكرة العامة كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية والمسوغ العموم ولك أن تجعل الجملة صفة لقرية نظير ما قاله الزمخشرى فى قوله وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم من أن الجملة صفة وتوسطت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وابن مالك يقول ان جملة ولها كتاب معلوم حال والمسوغ العموم وأما فى قوله تعالى أو كالذى مر على قرية وهى خاوية فالمسوغ كون الحال جملة مقترنة بالواو لا العموم لان النكرة فى سياق الاثبات لا عموم فيها فقول العلماء من المسوغات كون الجملة الحالية مقترنة بالواو محمول على النكرات فى الاثبات لا فى النفى لان المسوغ فيه العموم اه من التصريح بتصرف (قوله والثانى نحو الخ) أى النكرة الخاصة باعتبار جعل الحال من المضاف اليه أو من المضاف على أحد الوجهين فيه (قوله اذا اعرب حالا) محترزه أربعة أوجه أحدها نصبه على الاختصاص ثانيها على المفعول ثالثها على المصدر من معنى يفرق رابعها مفعول منذرين وقوله اذا اعرب حالا وجه خامس فجملة الاوجه خمسة والخامس منها وهو الحالية تحته خمسة أوجه ذكر الشارح وجهين وترك ثلاثة والوجهان اللذان ذكرهما جعله حالا من كل بوجهيه وجعله حالا من أمر والاوجه الثلاثة التى تركها جعله حالا من ضمير الفاعل فى أنزلناه أى آمرين وجعله حالا من ضمير المفعول وهو الهاء فى أنزلناه وجعله حالا من الضمير المستتر فى حكيم وانما ترك الشارح هذه الاوجه الثلاثة فى الحالية لان الحال فى الثلاثة من معرفة فلا تناسب ما نحن فيه كما انه ترك الاوجه الاربعة التى هى محترز قوله اذا اعرب حالا لكونها لا شاهد فيها لما نحن فيه اذا علمت ذلك تعلم ان قول الشارح فصاحب الحال اما المضاف الخ منفصلة مانعة جمع فتجوز الخلو عن هذين الوجهين ويثبت أحد الاوجه الثلاثة فى الحالية التى تركها الشارح تأمل (قوله اما المضاف) بكسر الهمزة وقوله واما المضاف اليه بكسر الهمزة أيضا عطف على اما المضاف وقوله أما الاول بفتح الهمزة والاول هو قوله انه عام والثانى هو قوله انه خاص (قوله واما المضاف اليه فالمسوغ الخ) اعترض على هذا الوجه بما قدمه المصنف من أن شرط مجىء الحال من المضاف اليه كون المضاف أحد أمور ثلاثة اما جزأ أو كجزء أو عاملا وهنا المضاف ليس واحدا من الثلاثة وهذا الاعتراض

أو نكرة أو مؤخرا عن الحال فالاول كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فان الجملة التى بعد الا حال من قرية وهى نكرة عامة لانها فى سياق النفى والثانى نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا فأمرا اذا أعرب حالا فصاحب الحال اما المضاف فالمسوغ أنه عام أو انه خاص أما الاول فمن جهة أنه أحد صيغ العموم وأما الثانى فمن جهة الاضافة وأما المضاف اليه فالمسوغ أنه

مثلا تورفى التوضيح للمؤلف أعنى ابن هشام على ابن مالك فى شرح التسهيل وعلى ولده بدر الدين فى شرح الالفية فما اعترض به المؤلف عليهما وقع فيه هنا تأمل (قوله وقرأ بعض السلف) أى ابن أبى عبلة (قوله لوصفه بالظرف) اعنى قوله من عند الله والجار والمجرور يسمى ظرفا وليس ماذكر بلازم أى ليس ماذكره الزمخشرى من جعل مصدقا حالا من كتاب لوصفه بالظرف بلازم (قوله حالا من الضمير المستتر فى الظرف) أى لان قوله من عند الله صفة فهو ظرف مستقر فانتقل اليه الضمير الذى كان فى العامل (قوله والثالث) أى كون النكرة مؤخرة عن الحال (قوله لمية موحشا طلل) قال فى التصريح تمامه * يلوح كأنه خلل * وروى

لمية موحشا طلل قديم * عفاه كل اسحم مستديم

فموحشا حال من طلل على مذهب سيبويه وقيل حال من الضمير المستكن فى الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وعامل صاحبها والصحيح المنع لانه يجب أن يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك فى شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين أولى من جعلها لاغمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف أولى بالترجيح وزعم ابن خروف ان الضمير اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا تقدم اهـ وتقدم شرح هذا البيت * (قوله الثامن التمييز) * هو فى الاصل مصدر ميز اذا خلص شيأ من شىء وفرق بين متشابهين وقولهم فى الاسم تمييز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء ثم صار حقيقة عرفية فى اسم الفاعل أو الكلمة المخصوصة (قوله اسم) أى صريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما يفارق فيه التمييز الحال (قوله نكرة) واما قوله وطبت النفس فمحمول على زيادة أل عند البصريين واما الكوفيون فجوزوا ان يكون معرفة تمسكا بظاهر قوله وطبت النفس وخرج بقوله نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فانه معرفة فلا يكون تمييزا (قوله فضلة) خرج المرفوع فلا يكون تمييزا ودخل المنصوب وأما المجرور فقد يكون تمييزا كثلاثة رجال وقفيز بر وقد لا يكون نحو رجل اهـ مدابغى وقال بعض شراح الازهرية الكلام فى المنصوبات فلا يدخل فيه المجرور مع انه يكون تمييزا نحو ثلاثة رجال وخاتم من فضة اهـ (قوله يرفع ابهام الخ) خرج اسم لا التبرئة نحو لا رجل وخرج ثانى مفعولى أستغفر الله ذنبا فى رجلا ونبا اليسامين للابهام المذكور (قوله ابهام اسم) أى ذاته لا صفته فخرج النعت فانه ليس المراد منه بيان ابهام الذات وانما المراد منه بيان توضيح الحقيقة أو تخصيصها (قوله اجمال نسبة) أى اجمال النسبة التى بين المسند والمسند اليه (قوله الاحد عشر) وسكت عن العشرة لانها تميز بجمع مجرور باضافتها اليه وهذا الباب فى المنصوبات (قوله الاحد عشر) بدل من العدد فهو فى محل جر (قوله وبعد الخ) أعاد العامل لانه نوع آخر وقوله وبعد المقادير مرادهم المقدرات لا المقدر به فقولك عندى رطل زيتا أى مقدر برطل قال أبو

خاص لوصفه بحكيم وقرأ بعض السلف ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب فجعله الزمخشرى حالا من كتاب لوصفه بالظرف وليس ماذكر بلازم لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر فى الظرف والثالث كقوله

* لمية موحشا طلل *

فهذه المواضع ونحوها جىء الحال فيها من النكرة قياسا كما ان الابتداء بالنكرة فى نظائرها قياسى وقد مضى ذلك فى باب المبتدا فقس عليه هنا ثم قلت

* الثامن التمييز وهو اسم نكرة فضلة يرفع ابهام اسم أو اجمال نسبة فالاول بعد العدد كالاحد عشر فما فوقها الى المائة وكم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير كرطل زيتا وكشبر أرضا وقفيز برا

ويكثرون نحو ومثال الذرة خيرا

وملء هذا ومثلها زبدا وموضع راحة سحابا وبعد فرعه نحو خاتم حديدا

والثاني اما محول عن الفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا أو عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا أو عن غيرهما نحو أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا نحو لله دره فارسا فهو أول الثامن من المنصوبات التمييز وهو والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا وهو في اللغة بمعنى فصل الشئ عن غيره قال الله تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور وهي المذكورة في المقدمة وفهم مما ذكرته في حدي الحال والتمييز ان التمييز وان أشبه الحال في كونه منصوبا فضلة مبينا لابهام الا انه يفارقه في أمرين أحدهما ان الحال انما يكون وصفا اما بالفعل أو بالقوة واما التمييز فانه يكون بالاسماء الجامدة كثيرا نحو عشرون درهما ورطل زيتا و بالصفات المشتقة قليلا كقولهم لله دره فارسا ولله دره راكبا الثاني ان الحال لبيان الهيآت والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلا من هذين النوعين بعد
أربعة أقسام فأما أقسام التمييز المبين للذوات فأحدها أن يقع بعد الاعداد وقسمت العدد الى قسمين صريح وكناية فالصريح الاحد عشر فما فوقها الى المائة تقول عندي أحد عشر عبدا وتسعة وتسعون درهما وقال الله تعالى اني رأيت

حيان ولو أريد المقدر به وجبت الاضافة فتقول عندي رطل زيت (قوله وشبههن) جعله في الشرح قسما ثالثا فالمناسب أن يقول وبعد شبههن كما فعل في نظيره (قوله وشبههن) معطوف على رطل وما بعده (قوله وموضع راحة) أي قدر راحة والراحة باطن الكف وسحابا تمييز لموضع (قوله أو عن غيرهما) يدخل فيه نائب الفاعل أيضا (قوله لله دره فارسا) أي أتعجب من حسنه فارسا في نسبة الحسن الى الضمير خفاء وبرفعه فارسا وذهب بعضهم الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب على الحال والمعنى أتعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه تمييز كما ذكره المصنف وانتصابه على الحال ضعيف كما قاله ابن الحاجب لأنه لا يخلو اما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم أما المقيدة فلأن قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما مدحته مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد بذلك الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وأنت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها فدل في الحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا ابطلنا ثبت التمييز قال الرضي وانا لا أرى بينهما فرقا لان التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا تمدح في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسن فروسيته (قوله والتمييز والتفسير والتبيين) ويقال المميز بكسر الياء والمبين والمفسر كذلك فله أسماء ستة هذا هو المشهور وفي المدابغي على خالد ان المميز بكسر الياء وبفتحها وعلى الفتح يكون من باب الحذف والايصال أي المميز به اه (قوله فصل الشئ) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله أي انفصلوا) هذا يعطى ان التمييز هو الانفصال الذي هو المعنى الحاصل بالمصدر لا انه المصدر الذي هو الفصل كما أفاده أولا فدليله لا يطابق مدعاه ولا يناسب لفظ التمييز الذي هو فعل الفاعل الا أن يقال معنى انفصلوا من المؤمنين افصلوا أنفسكم منهم فيصير التمييز هو الفصل ومعنى ينفصل بعضها عن بعض يفصل بعض اجزائها نفسه عن البعض الآخر قاله بعضهم والظاهر أن يقال ان التمييز مصدر ميز بمعنى فصل فصلا وأما امتاز فهو مطاوعه فيكون الأصل الذي هو مصدر ميز تميز امعناه فصل فصلا فهو دليل باللازم (قوله تكاد) أي جهنم وقوله من الغيظ أي من غضب الزبانية على الكفار (قوله ان التمييز وان أشبه الخ) أي ان التمييز مغاير للحال فخبر ان محذوف (قوله أو بالقوة) نحو فانفروا ثبات (قوله ثلاثة أمور) أي نكرة فضلة مرفوعة الخ وأما الاسم فهو كالجنس (قوله فأما أقسام التمييز المبين للذوات الخ) قدم الاسم على النسبة لأن المفرد مقدم على المركب (قوله فأحدها أن يقع بعد الاعداد الخ) قدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه تمييز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا ينعكس الثاني انه واجب النصب اه تصريح (قوله فالصريح الأحد عشر فما فوقها الى المائة) انما خصه بذلك لانه لا يكون

أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة
فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا
فاجلدوهم ثمانين جلدة
ان هذا اخى له تسع وتسعون نعجة وفى الحديث ان لله تسعة وتسعون اسما وأردت بقولى الى المائة عدم دخول الغاية فى المغيا وهو أحد احتمالى حرف الغاية
والكناية هى كم الاستفهامية تقول كم عبدا ملكت فكم مفعول مقدم وعبدا تمييز واجب النصب والافراد وزعم الكوفى انه يجوز جمعه فتقول كم عبيدا ملكت وهذا لم يسمع ولا قياس يقتضيه ويجوز انجرار تمييز كم الاستفهامية وذلك مشروط بأمرين أحدهما أن يدخل عليها حرف جر والثانى أن يكون تمييزها الى جانبها كقولك بكم درهما اشتريت وعلى كم شيخ اشتغلت والجر حينئذ عند جمهور النحويين بمن مضمرة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ وزعم الزجاج انه بالاضافة
* القسم الثانى ان يقع بعد المقادير وقسمتها على ثلاثة أقسام احدها ما يدل على الوزن كقولك رطل زيتا ومنوان سمنا والمنوان
تثنية منا وهو لغة فى المن وقيل فى تثنيته منوان كما يقال فى تثنية عصا عصوان الثانى ما يدل على مساحة كقولك شبر أرضا وجريب نخلا

بعد المائة تمييز منصوب (قوله اثنى عشر نقيبا) النقيب هو الذى ينقب عن الأمور ويتعرفها (قوله أربعين ليلة) فأربعين حال من ميقات وليلة تمييز والمراد ذو القعدة وعشر ليال من ذى الحجة (قوله فاطعام ستين) هو مبتدأ خبره محذوف أى فعليه اطعام والجملة فى محل جزم جواب الشرط ومسكينا تمييز (قوله ذرعها سبعون) مبتدأ وخبر وذراعا تمييز (قوله جلدة) تمييز وثمانين نائب عن المصدر كما تقدم (قوله عدم دخول الغاية فى المغيا وهو أحد احتمالى الى الخ) الحاصل ان مدخول الى تارة يكون داخلا فى الذى قبله كما فى قوله تعالى الى المرافق وتارة يكون خارجا كما فى قوله تعالى أتموا الصيام الى الليل هذا توضيح كلام المؤلف * واعلم ان حتى والى ان وجدت قرينة تدل على دخول الغاية أو عدمها عمل بها وان لم توجد ففى المسئلة أقوال قيل ان حتى والى يدخلان الغاية مطلقا وقيل يخرجانها مطلقا وقيل ان كان ما بعدها جزأ فهو داخل والا فلا والصحيح الادخال فى حتى دون الى اه من حواشى الاشمونى فقول المصنف وهو أحد احتمالى الخ مبنى على القول بأنها تارة تدخل وتارة لا وهذا هو القول المفصل (قوله ولا قياس يقتضيه) وذلك لان المقصود بيان الجنس وهو يحصل بالمفرد فلا وجه للعدول عنه من غير ضرورة تدعو اليه (قوله بمن مضمرة) الذى فى المغنى انها مضمرة وجوبا وقال الشيخ خالد فى شرح التوضيح مضمرة جوازا والاصح الاول (قوله القسم الثانى ان يقع بعد المقادير الخ) أفرد العدد عن المقادير بناء على ان العدد ليس من جملة المقادير لان المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى انك تقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقل عندى مقدار عشرين رجلا قاله المصنف فى شرح القطر (قوله بعد المقادير) جمع مقدار بمعنى المقدر لا الآلة التى يقع بها التقدير لان الذى يبينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر بالآلة لا نفس الآلة (قوله فى المن) كعصب وتثنيته منان كعصبان (قوله وقيل فى تثنيته الخ) أى قال العرب فى تثنيته منوان كعصوان فى عصى فهذه جملة مستأنفة لبيان أن أصل منا منو وانه مثل عصى لا انه قول مقابل لما قبله بل هو عين ما قبله مع زيادة فقوله كما يقال الخ تأمل (قوله وجريب نخلا) الجريب المساحة من الارض كالفدان وفى الحديث من قال عقب الصلاة سبحان ربك رب العزة عما يصفون الخ فقد اكتال بالجريب الأوفى قال المجد والمختار والنص للثانى الجريب من الطعام والارض مقدار معلوم وجمعه أجربة وجربان قلت الجريب مكيال وهو أربعة أقفزة والجريب من الارض مبذر الجريب الذى هو المكيال نقلهما الازهرى اه والقفيز مكيال يسع اثنى عشر صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث والصاع خمسة ارطال وثلث ولعل المراد هنا المساحة وجعل نخلا تمييزا فى المساحة ويدل له ما قاله فى شرح اللمعة الجريب قطعة من الارض تكسيرها ثلاثة آلاف

وقولهم مافي السماء موضع راحة سحابا الثالث ما يدل على الكيل كقولهم قفيز برا وصاع تمرا * القسم الثالث أن تقع بعد شبه هذه الاشياء وذكرت لذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى مثقال ذرة خيرا فهذا بعد شبه الوزن ليس به حقيقة لان مثقال الذرة ليس اسما لشيء يوزن به في عرفنا الثاني قولهم ونحى سمنا النحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة بعدها ياء خفيفة اسم لوعاء السمن وهذا بعد شبه الكيل ليس به حقيقة لان النحى ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره انما هو اسم لوعائه فيكون صغيرا وكبيرا ومثله قولهم وطب لبنا والوطب بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة اسم لوعاء اللبن وقولهم سقاء ماء وزق خمرا وراقود خلا الثالث قولهم مافي السماء موضع راحة سحابا فسحابا واقع بعد موضع راحة وهو شبيه المساحة والرابع قولهم على التمرة مثلها زبدا فزبدا واقع بعد مثل وهي شبيهة ان شئت بالوزن وان شئت بالمساحة والقسم الرابع أن يقع بعد ماهو متفرع منه كقولهم هذا خاتم حديدا ذلك لان الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه وكذلك باب ساجا وجبة خزا ونحو ذلك * وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة أحدها أن يكون محولا عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتعل الرأس شيبا أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا أصله فان طابت أنفسهن لكم عن شيء منه فحول الاسناد فيهما عن المضاف وهو الشيب في الآية الاولى والانفس في الآية

ذراع وحقالة ذراع (قوله وقولهم مافي السماء موضع راحة سحابا) الاولى ان يجعله في القسم الثالث لانه من الملحقات بالمقادير لان موضع الراحة ليس اسما لما يقدر به عرفا (قوله قفيز برا) القفيز مكيال يسع اثنى عشر صاعا كل صاع خمسة ارطال فالقفيز ستون رطلا (قوله القسم الثالث ان يقع بعد شبه هذه الاشياء) أى الثالث من أقسام التمييز المبين لابهام الذات وأما قوله قبل ذلك الثالث ما يدل على الكيل فالمراد الثالث من أقسام المقادير (قوله لان مثقال الذرة الخ) الحاصل ان الذرة هي النملة الصغيرة وكل مائة منها تزن شعيرة وقيل الذرة الهباء الذى يرى فى شعاع الشمس وما وازن الذرة المذكورة ليس آلة للوزن فى عرفنا فيكون قوله خيرا تمييزا لمثقال ذرة الذى هو شبه الوزن وأما مثقال فهو مفعول يعمل (قوله بفتح الواو وسكون الطاء) أى وبفتح الطاء أيضا وهو أفصح من سكونها اه فيشى (قوله سقاء ماء) أى هذه سقاء ماء وهى الوعاء الذى يوضع فيه الماء وكذا قوله وزق خمرا بكسر الزاى أى وعاء الخمر (قوله وراقود) هو دن طويل الأسفل مطلى بالقار وجمعه رواقيد وهو معرب قاله الجوهرى وقال الفيشى أصله راقوب بالباء قلبت دالا ويجمع على رواقيب بالباء لا بالدال لأن الجمع يرد الأشياء الى أصولها اه (قوله مافي السماء موضع راحة سحابا) ما حجازية وموضع اسمها أو تميمية وموضع مبتدأ (قوله على التمرة) بالتاء المثناة فوق مثلها أى فى الوزن أو فى المساحة أى فى الثخن والرقة وان كان الوزن مختلفا وقال فى التصريح مثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بعد تأمل لجزم بانه اشبيه بالمساحة وتردد المؤلف هنا فيها وقوله زبدا بضم الزاى وسكون الباء هو محل الشاهد فانه تمييز تأمل (قوله هذا خاتم حديدا) اعلم انه يجوز نصب حديدا اما على التمييز أو على الحال ويجوز الاتباع ويجوز الاضافة لكن الاتباع على انه نعت عند من قال ان النصب على الحالية وعلى انه بدل أو عطف عند من قال النصب على التمييز فالخلاف فى الاتباع مبنى على الخلاف فى نصبه اه يس على الفاكهى بتصرف والتمييز وما بنى عليه أولى لانه جامد محض فلا تحسن الحالية ولا النعتية (قوله مشتق) أى مأخوذ ولو عبر به كان أولى (قوله باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (قوله وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير اه تصريح وقال الفقهاء الخز ما كان سداه قطن ولحمته حرير (قوله وأما اقسام التمييز المبين لجهة النسبة) والناصب له عند سيبويه والمازنى والمبرد ومتابعيهم هو المسند من فعل أو شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا وشبه الفعل نحو هو طيب أبوه فأبوه منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وذهب قوم الى ان العامل فى تمييز النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا

الفعل وثانا أشبههما واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين وأما الناصب لتمييز المبين للذوات فهو الاسم المبهم واختلف فى صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له فى المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضارب زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى وجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بأفعل من وذلك فى خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل فى السببى والاجنبى وهى لا تعمل الا فى السببى دون الاجنبى وهى أصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا فى مسئلة واحدة وهو أصل للقادير لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله ورجح هذا القول لان حمل الشئ على ما هو به أشبه أولى اه تصريح (قوله فارتفعت الرأس) أنث الفعل مع ان الراس مذكر لان المراد به اللفظة لا المعنى فأنث باعتبار انها كلمة (قوله ثم جئ بذلك المضاف الذى حول الخ) أى جئ به لبيان الاجمال الذى حصل فى النسبة وفائدة التحويل المذكور حصول الابهام أولا ثم البيان ثانيا ليتمكن فى النفس أشد تمكن ووجه الاجمال ان قوله اشتعل الرأس يحتمل نسبة الاشتعال للرأس من حيث حرقها بالنار أو من حيث بياض الشعر وقوله فان طبن لكم يحتمل نسبة الطيب للنسوة من حيث المال أو من حيث النفس فأتى بذلك لدفع ذلك الابهام (قوله لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس) أى وهو يحصل بالمفرد لا بالجمع وأنت خبير بان التمييز هنا للنسبة لا للجنس فلا يتم ما قاله تأمل (قوله وافرد) أى التمييز وهو الانفس وأما الشيب فهو مفرد اصالة (قوله وفجرنا الارض) يحتمل آبارا ويحتمل عيونا (قوله قيل التقدير الخ) انما حكاه بقيل لانه قد أنكره الشلوبين وتلميذه الابدى وابن أبى الربيع وتأول الشلوبين عيونا فى الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وابن أبى الربيع على وجهين أحدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثانى ان يكون مفعولا باسقاط الجار ورد بانه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب فى مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولو صرحوا بالجار فى وقت وأيضا فليس العيون مفجرا انما المفجر هى نفس الشئ المفجر وقال المصنف فى الحواشى ظهر لى ان تمييز الجملة الفعلية فى المعنى مسند اليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله أو مسند الفعل الى مصدره وانه لا يخرج عن هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفسا والثانى نحو وفجرنا الارض عيونا لان مطاوعه فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امتلأ الاناء ماء لان مطاوعه ملأ الماء الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما أحسن زيدا رجلا لان أصله يجوز أن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلا والخامس كفى بالله شهيدا لان المعنى كفت شهادة الله بدليل أولم يكف بربك انه على كل شئ شهيد اه يس على الفاكهى (قوله وكذا غرست الارض الخ) يجرى فيه الخلاف السابق فى وفجرنا الارض عيونا (قوله الرابع ان يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا)

الثانية الى المضاف اليه وهو الرأس وضمير النسوة فارتفعت الرأس وجئ بدل الهاء والنون بنون النسوة ثم جئ بذلك المضاف الذى حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا وأفردت النفس بعد ان كانت مجموعة لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس وذلك يتأدى بالمفرد الثانى أن يكون محولا عن المفعول كقوله تعالى وفجرنا الأرض عيونا قيل التقدير عيون الأرض وكذا قيل فى غرست الأرض شجرا ونحو ذلك الثالث أن يكون محولا عن غيرهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا أصله مالى أكثر فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف اليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أحسن وجها وعمرو أنقى عرضا وشبه ذلك التقدير وجه زيد أحسن وعرض عمرو أنقى الرابع أن يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا

الدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء فى الأصل مصدر در اللبن يدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وانما أضيف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار المتعجب منه لأنه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى تربى به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا من مميز النسبة انما يأتى اذا كان الضمير معلوما فان كان مجهولا كان من مميز الذوات لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قال المصنف فى الحواشى مثال المعلوم لقيت عبد الله فلله دره فارسا اما ان لم يعلم المرجع فيحتمل أنه رجل أو امرأة أو صبى فيكون التمييز للمفرد لا للنسبة تأمل قال الفيشى قوله لله دره فارسا قال بعضهم هو محول عن الفاعل والأصل طابت فروسيته فالأولى والأحسن ان يمثل لغير المحول بامتلاء الاناء ماء اه (قوله وحسبك به ناصرا) حسب اسم فعل وبه فاعل والكاف مفعول وناصرا تمييز (قوله ياجارتا ما أنت الخ) قاله الاعشى ميمون من قصيدة من الكامل يا حرف نداء جارتا منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والألف فى محل جر مضاف اليه وما مبتدا وأنت خبره وجارة تمييز وتمام البيت * فأنت لتحزننا عفاره * وأنت فعل ماض والتاء للتأنيث واللام للتعليل تحزننا فعل ماض والنون ضمير المفعول فى محل نصب وعفارة علم امرأة فاعل تحزن (قوله والصواب الأولى) أى كون جارة تمييزا لا حالا (قوله ويدل عليه) أى على الأول (قوله ياسيدا الخ) السيد من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ويطلق على الذى يفوق قومه وعلى الحليم وعلى الكريم وعلى المالك واختلف فى وزنه فقيل فيعل بتقديم الياء وكسر العين وقيل فيعل بفتح العين وقيل فعيل بتقديم العين والأول للبصريين والثانى لاهل بغداد والثالث للفراء ورجح لجمعهم له على سيائد بالهمز ولو كانت العين مؤخرة لما كان بالهمز وعلى مذهب البصريين اجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وموطأ من التوطئة وهى التمهيد يقال دابة وطىء لاتحرك راكبها والأكناف جمع كنف وهو الناحية والجانب ورحب الذراع معناه سخى (الاعراب) يا حرف نداء قال فى المغنى حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وهى أكثر حروف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا وسيدا منصوب وحقه الرفع لانه نكرة مقصودة لكنه لما اضطر الى تنوينه نصبه ومن زائدة والمعنى ما أنت سيدا بل أنت أشرف من السيد وموطأ صفة لسيد على ظاهر اللفظ والأكناف مضاف اليه ورحب صفة ثانية والذراع مضاف اليه والشاهد فى جر سيد الذى هو تمييز بمن (قوله ومن لا تدخل الخ) فلما وجد الاسم بعد ما أنت مجرورا بمن علم ان الاسم المنصوب الخالى عن من يكون تمييزا لان الجر بمن من خواص التمييز فوجه

وحسبك به ناصرا وقول الشاعر

* ياجارتا ما أنت جارة *

يا حرف نداء جارتا منادى مضاف للياء وأصله ياجارتى فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا ما مبتدأ وهو اسم استفهام وأنت خبره والمعنى عظمت كما يقال زيد وما زيد أى شئ عظيم وجارة تمييز وقيل حال وقيل ما نافية وأنت اسمها وجارة خبرها الحجازية أى لست جارة بل أنت أشرف من الجارة والصواب الاول ويدل عليه قول الشاعر

ياسيدا ما أنت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع

ومن لا تدخل على الحال وانما تدخل على التمييز ثم قال

الدلالة ظاهر خلافا لبعض الاشياخ الذى توقف فى البيت تأييد للتمييز ورد للحالية وان احتمل المجازية (قوله ومن لا تدخل على الحال) وانما تدخل على التمييز وذلك انه يجوز فى التمييز الرافع لابهام اسم ان يجر باضافة الاسم اليه كشبر أرض الا ان يكون الاسم عددا نحو ثلاثين ليلة أو مضافا نحو مثلها زبدا وان يجر بمن كشبر من أرض ومثلها من زبد الا ان يكون الاسم عددا وأما الرافع لاجمال النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن فى نحو ما أحسنه رجلا ولله دره فارسا الا فى نحو ما أحسنه أدبا وطاب زيد نفسا وزيد أكثر مالا وفجرنا الارض عيونا كما هو مبين فى المطولات قال فى التصريح وانما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث أى العدد والتمييز المحول عن المفعول والمبتدا والتمييز الذى هو فاعل فى المعنى لان وضع من المبينة ان يفسر بها وبمجرورها اسم جنس سابق صالح لجعل ما بعدها نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لان العدد دال على متعدد والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور واختلف فى من الجارة للتمييز فقيل للتبعيض وقيل زائدة لمعنى التبعيض اه * (قوله التاسع المستثنى بليس الخ) أى المخرج بليس الخ ولا يكون الا متصلا ولا يكون منقطعا أصلا وذكر الطبلاوى ان ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا لا يكون فى المفرغ ولا فى المنقطع نبه عليه الرضى فى شرح حاشا وتقاس حاش على ذلك اه (قوله بعد كلام تام موجب) بفتح الجيم سواء تأخر المستثنى منه أو تقدم فهاتان صورتان وفى كل اما متصل أو منقطع وقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى صورة ثالثة سواء اتصل أو انقطع وقوله فشربوا منه الا قليلا مثال لتأخير المستثنى عن المستثنى منه وترك مثال ما اذا تقدم والحال انه موجب نحو قام الا زيدا القوم وقوله وما لى الا آل الخ مثال لغير الموجب وتقدم المستثنى على المستثنى منه اذا علمت ذلك فقد استعمل المؤلف لفظة بعد فى حقيقتها ومجازها لانها فى حالة تأخير المستثنى مستعملة فى حقيقتها وفى حالة تقديم المستثنى بعدية تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة المستثنى متأخرة عن رتبة المستثنى منه ولو قال بدل قوله أو غير موجب الخ أو تقدم المستثنى كان أوضح وأخصر وان كان ما فعله ادق اه شيخ الاسلام قال العيشى قوله بعد كلام تام موجب محترزه ثلاثة أقسام الاول وجود التمام وفقد الايجاب وقد أشار له بقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى وبقوله وان ذكر وكان الاستثناء متصلا والثانى ان يفقد التمام والايجاب معا وقد أشار له بقوله أو غير موجب ان ترك المستثنى منه والثالث ان يفقد التمام ويوجد الايجاب وهذا الثالث لم يذكره وفيه خلاف فقيل لا يجوز التفريغ مع الايجاب وقيل يجوز وقيل بالتفصيل ان حصل منه فائدة والا فلا وعليه ابن الحاجب انتهى مثال المفيد قرأت القرآن الا يوم كذا اذ لا يبعد وقوع القراءة فى جميع الايام الا اليوم المعين ويلحق به ما اذ قامت قرينة على بعض معين من الجنس المعلوم دخول المستثنى منه نحو لقيت الا قلانا والمراد بالمفيد المستقيم المعنى ومثال غير المستقيم المعنى قام الا زيدا

﴿التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما خلا أو بما عدا مطلقا أو بالا بعد كلام تام موجب أو غير موجب وتقدم المستثنى نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وما لى الا آل أحمد شيعة وغير الموجب ان ترك فيه المستثنى منه

اذلا يستقيم قام جميع الناس الا زيدا لاستبعاده عادة فاندفع مايقال يحتمل ان يكون على المبالغة او يخصص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك انتهى مدرس على الفاكهى وطبلاوى على الازهرية (قوله فلا أثر الخ) أى من حيث العمل فلا ينافى انها مؤثرة من جهة المعنى (قوله فان كان المستثنى متصلا فاتباعه للمستثنى منه) هذه عبارة مجملة صادقة بالتوابع الخمسة فالاولى أن يقول فابداله من المستثنى منه فيكون ماشيا على مذهب البصرى وقد اعترض المصنف على ابن مالك فى مثل هذه العبارة ووقع هنا فى مثل ما اعترض به على ابن مالك وقوله كان الاستثناء متصلا أى وكان غير مردود به كلام اتضمن معنى الاستثناء وغير متراخ فيه المستثنى عن المستثنى منه ولا يتقدم عليه فخرج بالمتصل المنقطع وسيأتى وبغير المردود نحو ماقام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا لقصد التطابق بين الكلام ولم يجز الابدال نقله المرادى عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير التراخى ماجاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ماجاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال واما اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل الا أخوك صالح ففيه مذهبان أحدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر صالح هذا رأى سيبويه والثانى ان لا تكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه ويكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندى ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ اه كلام ابن مالك فى شرح الكافية واذا وقع المستثنى بين صفتى المستثنى منه نحو مامررت باحد خير من زيد الا ابنك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح فى الحواشى (قوله أو منقطعا) والموضوع بحاله عدم الايجاب مع ذكر المستثنى منه ويشترط فى المنقطع أن يكون ماقبل الا دالا على مايستثنى فخرج قام القوم الا ثعبانا فانه تركيب فاسد (قوله ان صح التفريغ) أى بان أمكن تسلط العامل على المستثنى اما اذا لم يمكن ذلك وجب النصب فى المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو مازاد هذا المال الا مانقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله مانفع زيد الا ماضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافى أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا فى موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره مازاد هذا المال لكن النقصان شأنه ومانفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره مازاد المال شيئا الا النقصان ثم فرغه له وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما فى قولك ماقام زيد الا وقعد عمرو (قوله وسوى) أى وتعرب سوى تقديرا على الاصح اعراب

فلا أثر فيه لالا ويسمى مفرغا نحو ماقام الا زيد وان ذكر فان كان الاستثناء متصلا فاتباعه للمستثنى منه أرجح نحو ما فعلوه الا قليل منهم أو منقطعا فتميم تجيز اتباعه ان صح التفريغ والمستثنى بغير وسوى مخفوض وبخلا وعدا وحاشا مخفوض أو منصوب وتعرب غير باتفاق وسوى على الاصح

المستثنى بالا فتجرى فيها الاحكام السابقة فى المستثنى بالا ومقابل الاصح وهو قول
الجمهور أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية بدليل وصل الموصول بها نحو جاء الذى
سواك ولا يقال جاء الذى غيرك ولا تخرج عن الظرفية الا فى الشعر كما فى قوله

ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا

والذى اختاره ابن مالك تبعا لجماعة الاول وتتصرف لوقوعها فاعلا فى حكاية الفراء
أتانى سواك ومبتدأ * فسواك بائعها وانت المشترى * ومجرورة فى قوله صلى
الله عليه وسلم ما أنتم فى سواكم الا كالشعرة البيضاء فى الثور الاسود * واعلم ان
سوى فيها لغات أربع تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر لكن
مع المد غريب وقل من ذكره انتهى مغنى (قوله اعراب المستثنى بالا) فيجب نصب
غير وسوى فيما اذا كان تاما موجبا تقدم المستثنى أم لا منقطعا أم لا نحو قام القوم غير
زيد وفيما اذا لم يكن تسليط العامل فى التام غير الموجب وكان منقطعا نحو ما نفع هذا
المال غير النقص فيجب فى ذلك كله النصب عند الجميع وفى نحو ما قام أحد غير حمار
عند غير تميم ويترجح عند تميم فى نحو ما قام غير زيد أحد عند الاكثر ويترجح فى هذا
المثال عند قوم وهو المشار له بقول ابن مالك * ولكن نصبه اختر ان ورد * ويضعف
النصب فى نحو ما قام أحد غير زيد ويمتنع فى نحو ما قام غير زيد (قوله المستثنى) وهو
المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو ما فى معناها بشرط الفائدة قاله
فى التسهيل وقوله المخرج يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو
أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمى ان حارب وبالغاية نحو اتموا الصيام الى
الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا أو تقديرا اشارة الى
قسمى التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل خرج به ما عدى المستثنى مما
تقدم وقوله أو ما فى معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة أخرج
جاء فى القوم الا رجلا فانه لا يفيد قاله الشاطبى ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الاسم بين
انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مرادا دخوله ثم
أخرجه والا لزم التناقض (قوله ما أنهر الدم) اى ما أسال الدم فشبه اخراج الدم بجرى
الماء فى النهر الذى هو معنى الانهار واشتق من الانهار أنهر بمعنى أسال فهو استعارة
تبعية (قوله فكلوا) أى فكلوه (قوله ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنيان
من فاعل أنهر المستتر وما بينهما اعتراض (قوله مطلقا باجماع) أى سواء كان بعد
كلام تام موجب أم لا ولا تقل سواء كان متصلا أو منقطعا لما تقدم ان المستثنى
بليس لا يكون الا متصلا (قوله عائد على البعض الخ) هذا مذهب جمهور البصريين
أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ضمنا عند الكوفيين أو عائد على اسم الفاعل
أو اسم المفعول المفهوم من الفعل عند سيبويه فجملة الاقوال ثلاثة واعترض مذهب
جمهور البصريين بأنه يلزم عليه اطلاق البعض على الجميع الا واحدا الا أن يقال
ان البعض فى سياق النفى يعم كل بعض من القوم واعترض مذهب الكوفيين بأنه

اعراب المستثنى بالا * والنوع
التاسع من المنصوبات
المستثنى وانما يجب نصبه
فى خمس مسائل احداها
أن تكون اداة الاستثناء
ليس كقولك قاموا ليس
زيدا وقول النبى صلى الله
عليه وسلم ما أنهر الدم وذكر
اسم الله عليه فكلوا ليس
السن والظفر فليس هنا
بمنزلة الا فى الاستثناء
والمستثنى بها واجب النصب
مطلقا باجماع الثانية أن
تكون اداة الاستثناء
لا يكون كقولك قاموا
لا يكون زيدا فلا يكون أيضا
بمنزلة الا فى المعنى والمستثنى
بها واجب النصب مطلقا
كما هو واجب مع ليس والعلة
فى ذلك فيهما ان المستثنى
بهما خبرهما وسيأتى انا
ان كان وليس واخواتهما
يرفعن الاسم وينصبن الخبر
فان قلت فأين اسمهما قلت
مستتر فيهما وجوبا وهو
عائد على البعض المفهوم
من الكل السابق وكأنه
قيل ليس بعضهم زيدا ولا
يكون بعضهم زيدا ومثله
قوله تعالى يوصيكم الله فى
أولادكم للذكر مثل حظ
الانثيين فان كن نساء

لا يطرد فى قولك القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل الذى يؤخذ منه المصدر واعترض مذهب سيبويه بما اعترض به على مذهب الكوفى وبأن التقدير فى قولك قاموا ليس زيدا قيامهم قيام زيد لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهذا المقدر لم يلفظ به قط وتقدير مالم يلفظ به قط لا يصح ﴿تنبيه﴾ جملة ليس زيدا ولا يكون زيدا تحتمل وجهين الأول فى موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضى لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثا الثانى انها مستأنفة فلا موضع لها فان قلت دعوى الاستئناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها فى المعنى بل فى الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت فى موقع الا زيدا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واعلم ان ليس فعل عند الجمهور وذهب الفارسى الى انها حرف مطلقا وذهب بعضهم الى انها حرف فى باب الاستثناء ولا يكون فعل واعترض بان المركب من الحرف والفعل لا يكون فعلا وأجيب بانهما لما تركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله أى فان كانت البنات) فالنون فى كن اسمها وهو عائد على الاناث التى هى بعض الأولاد المتقدمين ونساء خبركن فان قلت اذا كان محط الفائدة الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده والتوطئة تجرى فى الوصف والحال والخبر (قوله الثالثة ان تكون الاداة ما خلا) وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف أى وقت مجاوزتهم زيدا واما على الحالية على التأويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء أى مجاوزين زيدا قال السيرافى أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذى ينبغى ان يعترض عليه هو الأول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم فى بابه وفاعل خلا وعدا ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند الكوفيين أو على البعض المفهوم من الكل السابق عند البصريين ولا يعقل عوده هنا على المصدر لان خلا وعدا جامدان ونظر الدمامينى فى مذهب البصريين بأن المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الأكثر قليل وهذا التركيب كثير انتهى قال الشمنى وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذى ليس بتام بل الجواب ان البعض الذى هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق لا بمجاوزة الكل له وخلوه عنه فليتأمل (قوله وقول لبيد) هو شاعر مفلق من أفلق الرجل اذا جاء بالفلق أى الداهية والعجب وهو من المخضرمين وعاش مائة وأربعين سنة توفى فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه (قوله * ألا كل شئ ما خلا الله باطل

فوق اثنتين أى فان كانت البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم شاملون للذكور والاناث فكأنه قيل أولا يوصيكم الله فى بنيكم وبناتكم ثم قيل فان كن وكذلك هنا الثالثة ان تكون الاداة ما خلا كقولك جاء القوم ما خلا زيدا وقول لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى

الا كل شئ ما خلا الله باطل
وكل نعيم لا محالة زائل

الرابعة ان تكون الاداة ما عدا كقولك جاء القوم ما عدا زيدا وكقول الشاعر

تمل النداما ما عدانى فاننى
بكل الذى يهوى نديمى مولع
فاليا فى موضع نصب بدليل
الحاق نون الوقاية قبلها
وحكى الجرمى والربعى
والاخفش الجر بعد ما خلا
وما عدا وهو شاذ فلهذا لم
أحتفل بذكره فى المقدمة
فان قلت لم وجب عند الجمهور
النصب بعد ما خلا
وما عدا وما وجه الجر الذى
حكاه الجرمى والربعى
قلت أما وجوب النصب
فلان ما الداخلة عليهما
مصدرية وما المصدرية
لا تدخل الا على الجمل
الفعلية وأما جواز الخفض
فعلى تقدير ما زائدة
لا مصدرية وفى ذلك شذوذ
فان المعهود فى زيادتها مع
حرف الجر أن لا تكون قبل
الجار والمجرور بل بينهما كما
فى قوله تعالى عما قليل
ليصبحن نادمين فبما نقضهم
ميثاقهم لعناهم مما خطاياهم
أغرقوا تولى مطلقا راجع
الى المسائل الاربع أى
سواء تقدم الايجاب أو النفى
أو شبهه الخامسة أن تكون
الاداة لا وذلك فى مثل ي
احداهما ان تكون بعد
كلام تام موجب [illegible]
بالتمام [illegible]
[illegible]
[illegible]
استقيم [illegible]

الخ) وبعده

وكل ابن أنثى لو تطاول عمره * الى الغاية القصوى فللموت آيل
وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الأنامل
وكل امرئ يوما سيعرف سعيه * اذا حصلت عند الاله الحصائل

وهذه الأبيات من قصيدة لامية من الطويل ومعنى باطل زائل والنعيم ما أنعم الله به عليك ولا محالة بفتح الميم أى لا بد وقيل لا حيلة قال بعض الجنة نعيم وهى لا تزول أبدا فكيف يقول وكل نعيم الخ أجيب بجوابين الأول أنه قاله قبل اسلامه فيحتمل أن يكون اعتقاده حينئذ أن لا وجود للجنة أو لا دوام لها كما هو مذهب طائفة من أهل الضلال ثانيهما ان يكون أراد ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لانه كان بصدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها وأما تكذيب عثمان اياه فحمل كلامه على العموم * الاعراب ألا حرف استفتاح وكل مبتدأ وشئ مضاف اليه وما يحتمل أن تكون زائدة وأن تكون مصدرية وخلا فعل استثناء واسم الجلالة منصوب مفعول خلا وباطل خبر كل وكل نعيم مبتدأ ومضاف اليه ولا نافية ومحالة اسمها مبنى معها على الفتح وزائل خبر كل وخبر لا محذوف أى موجودة (قوله تمل النداما الخ) هو من الطويل والندامى جمع ندمان وهو شريب الرجل الذى ينادمه ويقال النديم أيضا ومولع بفتح اللام مشددة أى مغرم به * الاعراب تمل فعل مضارع مبنى للمفعول والندامى نائب فاعل قاله فى الشواهد والظاهر انه مبنى للفاعل والندامى فاعل ويقرأ تمل بفتح التاء لا بضمها وما مصدرية وعدا فعل الاستثناء وفيه ضمير يرجع الى مصدر الفعل المتقدم والفاء فى فانى تفريعية وان حرف توكيد والنون للوقاية والياء اسمها ومولع خبران وبكل متعلق بمولع والذى مضاف اليه وكل يهوى مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الالف خلافا لقول صاحب الشواهد على الياء والجملة صلة الذى والعائد محذوف أى الذى يهواه (قوله الربعى) بفتح الراء والباء نسبة لبنى ربيعة قرية من قرى العرب والقاعدة فى النسبة الى المركب ان ينسب الى العجز فينسب الى ربيعة وقد قال ابن مالك
وفعلى فى فعيلة التزم * (قوله الجرمى) بفتح الجيم وتقدم ما يتعلق به من انه نسبة لبنى جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وصياحه (قوله لم احتفل به) أى لم أعتن به وأهتم به (قوله والرجلان) أى الربعى والاخفش (قوله لا تدخل لا على الجمل الفعلية) اى واذا تعينت فعلية خلا وعدا تعين نصب المستثنى بهما لانه مفعولهما والفاعل ضمير مستتر وجوبا كما تقدم فى ليس ولا يكون (قوله واما جواز الخفض الخ) أى الذى حكاه الجرمى والرجلان واذا جعلت ما زائدة فتدخل على حرف الجر لا على الفعل (قوله عما قليل) فما صلة اى عن قليل وقوله فبما نقضهم اى فبنقضهم وقوله مما خطاياهم اى من خطاياهم (قوله ان تكون الاداة لا الخ) اختلف فى ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال احدها انه منصوب بالا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثانى تمام الكلام كما

قوله والخامس الخ لم يذكر الرابع كما فى النسخ اه

فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس الثانية أن يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه كقول الكميت يمدح آل البيت رضي الله عنهم

وما لى الا آل أحمد شيعة
وما لى الا مذهب الحق مذهب

ولما انتهيت الى هنا استطردت فى بقية أنواع المستثنى وان كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة وبعضه مترددبين باب المنصوبات وغيرها فذكرت ان الكلام اذا كان غير ايجاب وهو النفى والنهى والاستفهام فان كان المستثنى منه محذوفا فلا عمل فيه لالا وانما يكون العمل لما قبلها ومن ثم يسمونه استثناء مفرغا لان ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها ولم يشغل عنه شئ تقول ماقام الا زيد فترفع زيدا على الفاعلية ومارأيت الا زيدا فتنصبه على المفعولية ومامررت الا بزيد فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لولم تذكر الا وان كان المستثنى منه مذكورا فاما أن يكون الاستثناء متصلا وهو

نتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب ا
خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثنى زيدا واليه ذهب الزجا
والسادس المخالفة وحكى عن الكسائى والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون
محذوفة هى وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافى عن الكسائى والثامن
ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت وأدغمت فى اللام حكاه السيرافى عن الفرا
زاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب
حكم لا لانها عاطفة اهـ تصريح (قوله فشربوا منه الا قليلا) بالنصب على الاستثناء
وأما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل بالرفع فمحمولة على ان شربوا فى معنى لم
يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى قاله فى المغنى (قوله الا ابليس) يحتمل ان
المصنف أتى للمنقطع بعد أتيانه للمتصل بقوله فشربوا منه الا قليلا وهو الظاهر فيكون
ابليس من الجن لا من الملائكة ويحتمل ان الاستثناء متصل بناء على انه كان
منهم وراجع التفاسير فى هذه الآية (قوله كقول الكميت) هو ابن زيد بن خنيس بن
حنادل بن قيس شاعر اسلامى وهذا آخر ثلاثة أشخاص مسماة بكميت والثانى
كميت بن معروف وهو الأوسط والثالث كميت بن ثعلبة وهو الأكبر (قوله وما لى الخ)
الواو حرف عطف وما بمعنى ليس وشيعة اسمها وخبرها لى وما الثانية كذلك الا حرف
استثناء مذهب منصوب على الاستثناء مذهب اسمها والشاهد فى آل أحمد والا
مذهب الحق حيث تعين فيه النصب لتقدمه والكوفيون والبغداديون يجيزون فى
فى المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع فى المسبوق بالنفى قال
سيبويه سمع يونس بعض العرب يقول مالى الا ابوك ناصر بالرفع ووجهه ان العامل
الذى قبل الا فرغ لما بعدها وان ناصر نكرة فى سياق النفى فتعم ويراد بها خاص
فتبدل من أبوك بدل كل وقيل انه بدل من الاسم مع الا مجموعين (قوله استطردت)
الاستطراد ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة والمناسبة كونه مخرجا بما قبله (قوله ليس
من المنصوبات) أى بل هو مجرور وهو المستثنى بغير وسوى (قوله وبعضه متردد الخ)
وهو المجرور بخلا وعدا وحاشا (قوله البتة) بوصل الهمزة على ما حققه بعضهم (قوله
والاستفهام) أى الانكارى لما فيه من معنى النفى نحو فهل يهلك الا القوم
الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبنى للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع
ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا
القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون (قوله فلا عمل لالا) هذا يفيد
ان الا تعمل فى غير هذا الموضع وهو احد أقوال قد قدمناها (قوله ومن ثم) اى
من اجل ان العمل لما قبل الا (قوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ) هو فى المعنى كالتوضيح
لقوله ومن ثم وقوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ اى غالبا والا يرد ما فى الدار الا زيد فان
ما بعدها عامل فيما قبلها الا ان هذا نادر او يقال المراد عما قبلها ولو رتبة فان ما بعدها فى
المثال مبتدأ ورتبته التقديم اهـ شنوانى (قوله تقول ماقام الا زيد) الاستثناء فى

الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ماقام أحد الا زيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا اهـ تصريح (قوله ماقام الا زيد) ان قلت كيف ساغ اسناد الفعل المنفى الى الفاعل المراد منه وقوع الفعل عنه قلت قد تقرر ان النسبة فى الحقيقة للمستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء غاية الأمر ان المستثنى منه أولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزأ أول كما سلف فلما حذف صار متعينا القبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من الأجزاء القابلة للاعراب الا هو اهـ طبلاوى (قوله أن يكون داخلا فى جنس المستثنى منه) اعترض بقولك جاء فى بنوك الا ابنى زيد فانه منقطع مع ان المستثنى داخل فى جنس المستثنى منه فالأولى ان يقول ان يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله وهو ان يكون غير داخل) أى فى جنس المستثنى منه وهذا لا يشمل جاءنى بنوك الا ابنى زيد فالمناسب ان يقول أن لا يكون بعض المستثنى منه واطلاق الاستثناء على المنقطع مجاز على الراجح اهـ من شراح الازهرية (قوله بدل بعض من كل) هذا مذهب البصريين قال فى المغنى ويبعده انه لا ضمير معه فى نحو ما جاءنى أحد الا زيد كما فى أكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه فى النفى والايجاب اهـ وأجاب الدمامينى عن الأول بانه لم يشترط الضمير فى بدل البعض الا للربط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير احتياج الى اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الأول والا للاخراج الثانى من الأول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى ضمير وعن الثانى بان الرضى قال لا منع من التخالف مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم فكما جعلت حرف النفى مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل فى نحو ماجاءنى أحد الا زيد بدلا والاعراب على الاسم وذهب الكوفيون الى انه عطف نسق و الا حرف عطف عندهم بمنزلة لا العاطفة فى ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفى بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفى ورد بقولهم ماقام الا زيد وليس شئ من أحرف العطف يلى العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليها فى التقدير اذ الأصل ماقام احد الا زيد اهـ من المغنى (قوله وهو عربى جيد) وقد قرئ به فى السبع فى قليل من قوله مافعلوه الا قليلا وفى امرأتك من قوله ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك كما يأتى قريبا (قوله على انه بدل من الواو فى فعلوه) عند البصريين والبدل على نية تكرار العامل والتقدير مافعلوه الا فعله قليل منهم وعند الكوفيين عطف نسق اهـ تصريح وهو احسن من قول شارحنا كأنه قيل مافعله الا قليل الخ ولعله نظر الى ان المبدل منه فى نية الطرح تأمل (قوله الا امرأتك قرئ بالرفع) اى قرأ أبو عمرو وابن كثير برفع امرأتك بدلا من احد بدل بعض من كل ولم يصرح بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عن الضمير اهـ تصريح (قوله فالحجازيون يوجبون نصبه) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان

ان يكون داخلا فى جنس المستثنى منه أو منقطعا وهو ان يكون غير داخل فان كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان أحدهما وهو الراجح أن يعرب باعراب المستثنى منه على ان يكون بدلا منه بدل بعض من كل والثانى النصب على أصل الاستثناء وهو عربى جيد مثال ذلك فى النفى قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم أجمعت السبعة على رفع أنفسهم وقال تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة الا ابن عامر برفع قليل على انه بدل من الواو فى فعلوه كأنه قيل مافعله الا قليل منهم وقرأ ابن عامر وحده الا قليلا بالنصب ومثاله فى النهى قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قرئ بالرفع والنصب ومثاله فى الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون أجمعت السبعة على الرفع على الابدال من الضمير المستتر فى يقنط ولو قرئ الا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ولكن القراءة سنة متبعة وان كان منقطعا فالحجازيون

العلم ولهذا أجمعت السبعة على النصب فى قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم بالرفع والنصب فالرفع على الاتباع والنصب على الاستثناء الذين .....

العلما ولهذا أجمعت السبعة على النصب فى قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله تعالى وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولو أبدل ما بعد الا لقرئ برفع الاتباع والابتغاء لان كلا منهما فى موضع رفع اما على انه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفى واما على انه مبتدأ تقدم خبره عليه والتميميون يجيزون الابدال ويختارون النصب قال الشاعر

وبلدة ليس بها أنيس
الا اليعافير والا العيس

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس وليس من جنسه وذكرت أيضا ان المستثنى بغير وسوى مخفوض دائما لانهما ملازمان للاضافة لما بعدهما فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان اليه فلذلك يلزمه الخفض وان المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب فالخفض على ان يقدرن حروف جر والنصب على ان يقدرن افعالا استتر فاعلوهن والمستثنى مفعول هذا هو الصحيح

المستثنى ليس بعض المستثنى منه (قوله ولهذا أجمعت السبعة على النصب) أى نصب اتباع وابتغاء وتميم يقرؤن الاتباع بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لانه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها اه تصريح (قوله وما لأحد الخ) نزلت فى حق ابى بكر لما أعتق بلالا وقال المنافقون ما اعتقه الا ليد كانت عليه (قوله لان كلا منهما) أى من الاتباع والابتغاء وفيه حذف أى لان كلا من متبوعيهما وذلك المتبوع هو علم ونعمة (قوله وبلدة الخ) قاله عامر بن حارثة والبلدة واحدة البلاد وسمى بذلك لانه يقام به يقال بلد بالمكان اذا اقام به ومنه قولهم البليد لان ذهنه جامد لا يتحرك كما ان المقيم بالبلد لا يتحرك الى غيرها والانيس المؤانس واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء وهى الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة وهو أحد الوان الابل ومنها الادم وهو خالص البياض ومنها الأحمر وهو خالص الحمرة ومنها الاذهب وهو الاشقر الذى يخالط بياضه حمرة واليعافير جمع يعفور وهو تيس الظباء وولد البقرة الوحشية وفى المحكم العفر ظاهر التراب واليعفور الظبى الذى لونه لون العفر وقيل هو الظبى والانثى يعفورة وقيل اليعفور الخشف سمى به لعفره وكثرة لصوقه بالارض * الاعراب الواو فيه واو رب وبلدة مجرور بها وانيس اسم ليس وبها جار ومجرور خبره الا اداة استثناء اليعافير بدل من الانيس والا توكيد لا لا الاولى العيس عطف على اليعافير والشاهد فى الا اليعافير وقد ذكر سيبويه فى توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما فى الدار أحد الا حمار مراده ما فى الدار الا حمار وصار ذكر أحد توكيدا ليعلم أنه ليس ثم آدمى ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثانى انه جعل الحمار انسان الدار الذى يقوم مقامه فى الانس كقوله تحيتهم بينهم ضرب وجيع جعل الضرب تحيتهم لانه يقوم مقام التحية عندهم (قوله وحاشا) بالمد ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشا بحذف الالف الاولى قاله ابن مالك واعترض بان حاش الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك فى حاشا التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله فى المغنى (قوله يجوز فيه الخفض والنصب) أى على حد سواء فى خلا وعدا وأكثرية الجر فى حاشا لكن اتفاقا فى خلا وعلى الصحيح فى خلا وعدا وحاشا كما يأتى قريبا فيما نقلته عن التصريح (قوله هذا هو الصحيح) راجع لجواز الوجهين فى مجموع خلا وعدا وحاشا وانما قلنا فى المجموع لان خلا يجوز فيها الوجهان عند جميع النحاة واما حاشا فذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيبانى الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دائما وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى انها حرف دائما اما

هـ‍ـذا فيجوز فيها الوجهان عنـد غـير سيبويه ويتعين فيها الفعلية عند سيبويه اه تصريح بتصرف من مواضع واذ علمتـه تعـلم ان قول شارحنا ولم يجوز سيبويه مقابل الصحيح فى عدا وحاشا وسكت عن خلا لما علمت أنه متفق عليه فيها فلذا لم يذكر مقابل الصحيح بالنظر لخلا وقوله ولم يجوز سيبويه فى المستثنى بعد الا النصب ولم يوافقه أحد وقوله ولا فى المستثنى بحاشا الخ وتقدم أن جمهور البصريين موافقون لسيبويه فى ذلك (قوله خبر كان واخواتها وخبر كاد واخواتها) هو من جملة خبر كان لكن لما اختص خـبر كاد باحكام افردوه عنـه كما افرد والمنادى (قوله ويجب كونه مضارعا) أى ويجب كونه جمـلة فعلها مضارع وانما قتصر على الفعل لأنه أول الجملة وندر مجيئه مفردا بعـد عسى وكاد فى قوله وما كدت آيبا وقوله عسى الغوير أبؤسا كما ندر مجيئه جملة اسمية أو فعلية فعلها ماض بعد جعل فى قوله

وقد جعلت قلوص بنى سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

فرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وفى قول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج أرسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض (قوله مؤخرا) أى يجب تأخير خبرها فلا يجوز تقدمه لضعفها وعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين أسمائها وهو كذلك فقد قال به المبرد والسيرافى والفارسى مطلقا وقال به الشلوبين فيما لم يقترن الخبر بأن ومنعه فيما سواه فعليه لا تقول عسى ان يقوم زيد بجعل أن يقوم خبر عسى (قوله رافعا لضمير اسمها) لانه اغا جئ بها لتدل على شروع اسمها فى خبرها او قربه منه اوترجى حصوله كما مر فلا ترفع السببى الا خبر عسى كما سيأتى واما قوله * وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبى الخ فشاذ أو مؤول على حذف مضاف أى وقد جعل ثوبى يثقلنى فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وقد تقـدم تأويله بجعل ثوبى بدلا من التاء (قوله مجردا من ان بعـد أفعال الشروع) لانها للحال وان للاستقبال فبينهما تناف فتقول أخذ يقول ولا تقول اخذ أن يقول (قوله وربما رفع السببى بخبر عسى) المراد بالسببى الظاهر المتصل بضمير اسم عسى (قوله كقوله وماذا عسى الخ) أى كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتـل وماذا عسى الخ وتمامه * اذا نحن جاوزنا حفير زياد * يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذى هو اسم عسى وفيه رد على أبى حيان حيث منع من ذلك فى النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام العراق وزياد هو ابن أبى سفيان أخو معاوية كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية (قوله شذوذان) تجرد خبر عسى من أن ورفعه السببى وأما نصبه ففيه شذوذ واحد وهو الاول (قوله وخبر ما حمل على ليس) وتزاد الباء بكثرة فى خبر ما نحو وما ربك بغافل عما تعملون وبقلة فى خبر لا نحو

وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

(قوله خبر كان واخواتها) ويجوز توسطه بينها وبين اسمها نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين الا ان يمنع مانع كحصر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية

ولم يجوز سيبويه فى المستثنى بعدا غير النصب لانه يرى أنها لا تكون الا فعلا ولا فى المستثنى بحاشا غير الجر لانه يرى أنها لا تكون فعلا ثم قلت ﴿والبواقى خبر كان وأخواتها وخبر كاد وأخواتها ويجب كونه مضارعا مؤخرا عنها رافعا لضمير أسمائها مجردا من ان بعد افعال الشروع ومقرونا بها بعد حرى واخلولق وندر تجرد خبر عسى وأوشك واقتران خبر كاد وكرب وربما رفع السببى بخبر عسى فى قوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده

فيمن رفع جهده شذوذان وخبر ما حمل على ليس واسم ان وأخواتها﴾ وأقول العاشر من المنصوبات خبر كان وأخواتها نحو وكان ربك قديرا فأصبحتم بنعمته اخوانا ليسوا سواء وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حيا الحادى عشر خبر كاد وأخواتها وقد تقدم فى باب المرفوعات ان خبرهن لا يكون الا فعلا مضارعا وذكرت هنا انه ينقسم باعتبار اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام

قوله كالسرقسطي بهذا الضبط ضبطه في نسخ الخط بكسر السين وفتح الراء والقاف وقوله آخر القولة أيضا بهذا الضبط
أي بفتح السين والراء وضم القاف وقوله وحرر الذي في تقويم البلدان هذا الضبط الاخير اهـ

أحدها ما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلولق تقول حرى زيدان يفعل واخلولقت السماء ان تمطر ولا أعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان انه وهم فيها وانما هي حرى بالتنوين اسما لا فعلا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وأنشدوا عليها شعرا وهو قول الاعشى

ان يقل هن من بني عبد شمس
فحرى أن يكون ذاك وكانا

القسم الثاني ما الغالب اقترانه بها وهو عسى وأوشك مثال ذكران قول الله تعالى عسى ربكم أن يرحمكم وقول الشاعر

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا
اذا قيل هاتوا ان يملوا فيمنعوا

ومثال تركها قول الشاعر

عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم في خليقته امر

وقول الآخر

ويجوز تقدمه عليها الا خبر دام فيمتنع تقدمه على ما المقترنة بها لئلا يلزم تقدم معمول الصلة على الموصول وكذا يمتنع توسطه بينهما على الصحيح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذ لا يجوز عجبت مما زيد تصحب والا خبر ليس فيمتنع تقدمه عليها عند الجمهور اذ لم يسمع نحو ذاهبا لست ولانها فعل جامد كعسى وخبرها لا يتقدم عليها اهـ شيخ الاسلام (قوله أحدها ما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلولق تقول حرى زيدان يفعل واخلولقت السماء ان تمطر) وانما وجب الاقتران بان لان الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال واستشكل بالاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الفعل واخلولق أمر السماء الامطار أو حرى زيد صاحب الفعل واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا يقال في البواقي (قوله من النحويين) وأما من أهل اللغة فسيأتي (قوله كالسرقسطي) بهذا الضبط في نسخة صحيحة نسبة الى سرقسطه قرية من بلاد العجم وهو التحرير وضبطه بعض الاشياخ السرقسطي بكسر السين وفتح الراء وضم القاف وسكون السين الثانية وكسر الطاء ورأيت في نسخة صحيحة أيضا كالسرقسطي بهذا الضبط وحرر (قوله وابن طريف) في نسخة صحيحة بالطاء المهملة وفي نسخة بالظاء المشالة وحرر (قوله وهو قول الاعشى) بيان للشعر وقوله ان يقل هن الخ هذا البيت موجود في بعض النسخ ولم يتكلم عليه في الشواهد (قوله الغالب اقترانه بها) وهو عسى وأوشك لان عسى من أفعال الرجاء وكان القياس وجوب اقترانه بها حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من أن خاص بالشعر وأما أوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي أختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الصائغ والأبدي وابن أبي الربيع ان أوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء قال ابن الصائغ والدليل على ذلك أن تقول عسى زيد أن يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده انتهى كلام الشاطبي وأما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المؤلف هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى اهـ تصريح (قوله ولو سئل الناس الخ) هو من الطويل والتراب جمعه أتربة وتربات وتوارب ومن أسمائه الرغام بفتح الراء والغين المعجمة والمعنى ان من طبع الناس البخل وانهم لو سئلوا أن يعطوا ترابا وقيل لهم هاتوا التراب لمنعوه وملوا * الاعراب لو حرف شرط سئل فعل ماض مبني للمفعول والناس نائب الفاعل والتراب مفعول ثان لسئل واللام لام الابتداء دخلت في جواب لو وأوشك من أفعال المقاربة والضمير فيها اسمها اذا ظرف للمستقبل قيل فعل ماض ونائب فاعله ضمير مستتر هاتوا فعل وفاعل أن يملوا خبر أوشك ويمنعوا فعل وفاعل وهو منصوب بحذف النون والشاهد في أوشك حيث قرن الخبر بان بشرط أن يكون للرجاء كما تقدم عن التصريح (قوله عسى فرج الخ) قاله محمد بن اسماعيل

وقبله عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولا تشكون الا الى الله وحده * فمن عنده تأتى الفوائد واليسر

وهو من الطويل والفرج انكشاف الهم والخليقة بمعنى المخلوقة والأمر بمعنى الشأن أى التصرف من اعزاز واذلال واحياء واماتة * الاعراب عسى من أفعال الرجاء فرج اسمها و يأتى خبرها ومن الله متعلق به وان حرف توكيد واسمها الضمير وجملة وهى له أمر خبر وكل منصوب على الظرفية و يوم مضاف اليه والشاهد حيث جاء خبر عسى مجردا من أن وهو قليل (قوله يوشك من فر من منيته الخ) قاله أمية بن الصلت الثقفى وهو من قصيدة من المنسرح و يوشك بكسر الشين بمعنى يقرب وغراته بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهى الغفلة و يوافقها بالفاء والقاف من الموافقة وفر بمعنى هرب والمنية الموت * الاعراب يوشك من أفعال المقاربة من اسم موصول اسمها وفر صلته ومن منيته متعلق به وفى بعض متعلق بيوافقها وغراته مضاف اليه و يوافقها خبر أوشك والشاهد فيه حيث أتى بخبر يوشك مجردا من ان والمعنى ان من هرب من الموت فى الحرب يوشك ان يوافقه الموت فى بعض غفلاته (قوله القسم الثالث ما يترجح تجرد خبره من أن وهو فعلان كاد وكرب) هذا القسم عكس القسم الثانى الذى قبله وانما كان الغالب فى كاد وكرب التجرد لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع فى الفعل والأخذ فيه فلم يناسب خبرهما أن يقترن بأن غالبا و يقل اقترانه نظرا الى أصلهما انتهى تصريح (قوله كرب القلب الخ) قاله كلحبة اليربوعى وقيل رجل من طى وهو من الخفيف وكرب بفتح الراء أفصح من كسرها والوشاة جمع واش وهو الذى يمشى بين المحبين بالافساد وغضوب فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث وهند علم امرأة يجوز صرفه ومنعه * الاعراب كرب من أفعال المقاربة القلب اسمها من جواه متعلق بيذوب والجوى شدة الوجد و يذوب خبر كرب حين ظرف ليذوب قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبر والجملة فى محل نصب محكية بالقول والشاهد فى خبر كرب حيث جرد من ان (قوله ومثال الاقتران بها الخ) * فائدة * قال فى شرح التسهيل ما كان من أخبار هذه الافعال غير مقرون بان فهو خبر بلا خلاف وما كان مقرونا بان ففيه مذاهب أحدها انه خبر أيضا وصححه ابن عصفور وهو مذهب الجمهور واستدل له بان المصدر يخبر به مبالغة الثانى انه ليس بخبر بل هو منصوب على اسقاط الخافض أو بتضمين الفعل معنى قارب وهو مذهب سيبويه والمبرد الثالث انه بدل اشتمال وما قبله فاعل وهو مذهب الكوفيين ورد بأنه ابدال قبل تمام الكلام و بأنه لازم والبدل لا يكون لازما قال فى البسيط واظن ان قولهم مبنى على ان هذه الافعال ليست ناقصة فيكون المعنى عندهم قرب قيام زيد ثم قدمت الاسم وأخرت المصدر فقلت قرب زيد قيامه ثم جعلته بأن والفعل انتهى (قوله كادت النفس الخ) هو من الخفيف يرثى به ميتا قال السمين واعلم ان خبر كاد اذا كانت مثبتة منفى فى المعنى لانها للمقاربة فاذا قلت

يوشك من فر من منيته
فى بعض غراتها يوافقها
القسم الثالث ما يترجح
تجرد خبره من أن وهو فعلان
كاد وكرب مثال التجرد منها
قوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقول الشاعر
كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند
غضوب
ومثال الاقتران بها قول
الشاعر
كادت النفس ان تفيض
عليه

منتوى حشو ريطة وبرود

وقوله

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما

وقد كربت أعناقها ان تقطعا

تقطع فعل مضارع أصله تتقطع فحذف احدى التاءين ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد

القسم الرابع ما يمتنع اقتران خبره بأن وهو افعال الشروع طفق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهب وهلهل قال الله تعالى وطفقا يخصفان

وقال الشاعر

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر

وقال الشاعر

فأخذت أسأل والرسوم تجيبني

وفي الاعتبار اجابة وسؤال وقال

كاد زيد يفعل معناه قارب الفعل الا انه لم يفعل فاذا نفيت انتفى خبرها بالطريق الاولى لانه اذا انتفى مقاربة الفعل انتفى هو من باب أولى ولهذا كان قوله تعالى لم يكد يراها أبلغ من ان لو قال لم يرها وزعم جماعة منهم ابن جني وأبو البقاء وابن عطية أن نفيها اثبات واثباتها نفي اه وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول تقول كدت بكسر الكاف تخفف وبضمها كقلت حكاه سيبويه ومضارعها يكاد كيخاف على الاول ويكود كيقول على الثاني حكاه ابن أفلح في منية الالباب قال ابن هشام في الحواشي وقد احتج على ان عينها ياء بقولهم لا أفعله ولا كيدا وهو معارض بقولهم ولا كودا وقوله تفيض بالفاء والمثناة التحتية وآخره ضاد معجمة على لغة تميم ومثاله على لغة قيس يقال فاض الميت فيضا اذا قضى ويقال فاض يفوض نادرا وقوله ريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود جمع برد نوع من الثياب يؤتى بها من اليمن والمراد بهما الكفن ＊ الاعراب كاد فعل مقاربة والنفس اسمها وان تفيض خبرها وعليه متعلق بتفيض والضمير عائد على الميت المرثي كان اسم غدا ضمير عائد على الميت اذا طرق وغدا بمعنى صار وحشو خبر غدا وريطة مضاف اليه وبرود عطف عليه والشاهد في أن تفيض حيث قرن الخبر بان وهو قليل والا كثر التجرد وروى منتوى بالمثلثة بمعنى أقام قاله في التصريح وقال العيني منتوى بالتاء المثناة أى هلك وروى غدا انتهى فهو مخالف لما في التصريح ودور (قوله سقاها ذوو الاحلام الخ) قاله أبو زيد الاسلمي وهو من الطويل والضمير في سقاها يرجع الى العروق في الابيات السابقة في قوله مدحت عروقا وذوو الاحلام أصحاب العقول والسجل بفتح السين وسكون الجيم الدلو اذا كان فيه ماء قليل أو كثير ولا يقال وهي فارغة والظمأ العطش وتقطع الاعناق اما لشدة العطش أو للذل الذى هو فيه ＊ الاعراب سقاها فعل ومفعول وذوو فاعل والاحلام بالحاء المهملة مضاف اليه سجلا مفعول ثان لسقى لانه يتعدى لمفعولين على الظما متعلق بسقاها وقد كربت الواو للحال وأعناقها اسمها وأن تقطع خبرها وهو محل الشاهد (قوله ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد) وهو مردود بالسماع في قول أبي زيد المتقدم وقد كربت أعناقها ان تقطعا ＊ اه تصريح (قوله القسم الرابع ما يمتنع اقتران خبره بأن وهو افعال الشروع الخ) وقد تقدم وجهه وهو المنافاة بين الشروع وبين ان الدالة على الاستقبال (قوله وقد جعلت اذا ما قمت الخ) قال أبو حية النميري بالحاء المهملة والياء المثناة تحت وتقدم الكلام عليه والشاهد في جعل ويثقلني خبر جعل وقوله ثوبي بدل من التاء في جعلت والأصل وقد جعل ثوبي يثقلني وفاعل يثقلني ضمير يعود على الثوب وليس ثوبي فاعل يثقل لما تقدم ان خبر هذه الافعال لا يرفع السببي قاله في التصريح (قوله فأخذت أسأل والرسوم تجيبني) لم يذكر في الشواهد تمامه وتمامه وفي الاعتبار اجابة وسؤال ＊ والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثارها لاصقا

بالأرض من أساس ونحوه وأخذت بمعنى شرعت والفاء عاطفة والتاء اسم أخذ وأسأل خبرها والرسوم تجيبنى مبتدأ وخبر والشاهد فى أخذ (قوله ارالك علقت تظلم من أجرنا) تمامه كما فى بعض النسخ * وظلم الجار اذلال المجير * وعلقت بمعنى شرعت والظلم الجور * واعرابه أرالك بصرية والكاف مفعول وعلقت التاء اسمها وتظلم خبرها أجرنا فعل وفاعل ومفعوله محذوف أى من أجرتم وظلم مبتدأ والجار مضاف اليه واذلال خبر والمجير مضاف اليه والشاهد فى علقت بمعنى شرعت (قوله انشأت أعرب عما كان مكنونا) هذا عجز بيت وصدره * لما تبين مين الكاشحين لكم انشأت الخ والاعراب البيان يقال أعرب الرجل عما فى ضميره أبانه واظهره والمكنون المستور قال تعالى أكننتم فى أنفسكم أى سترتم واضمرتم وروى مكتوما بدل مكنونا * الاعراب انشأت التاء اسمها واعرب خبرها وعن حرف جر وما موصوله مجرورة بها كان فعل ماض واسمها مستتر فيها ومكنونا خبرها والشاهد فى أنشأ (قوله هببت ألوم القلب) تقدم الكلام عليه مستوفى والشاهد ان هببت بمعنى شرعت (قوله وطئنا ديارالخ) قدم الكلام عليه والشاهد فى هلهلت بمعنى شرعت (قوله النوع الثالث خبر ما حمل على ليس الخ) تقدم الكلام على شواهد ذلك والمناسب لقوله فيما سبق العاشر خبر كان واخوتها ثم قال الحادى عشر خبر كاد واخوتها ان يقول والثانى عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة كما هو موجود فى بعض النسخ وسيأتى قريبا توجيه ما قاله (قوله ان هو مستوليا) أنشده الكسائى وهو من مقطوع المنسرح وان نافية عاملة عمل ليس فى لغة أهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها واختلف فى جواز الاعمال فذهب الكسائى وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح بن جنى الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر البصريين الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة هو اسمها ومستوليا خبرها على أحد متعلق بمستوليا الاحرف استثناء على أضعف متعلق بمحذوف ويحتمل أنه متعلق بالالان فيها معنى أستثنى على قول من يقول ان الجار والمجرور يتعلق بأحرف المعانى والمجانين مضاف اليه والشاهد فى ان اهـ شواهد والظاهر ان قوله على أضعف متعلق بمحذوف تقديره مستوليا (قوله والنوع الرابع اسم ان واخواتها) المناسب لقوله فيما سبق العاشر كذا الحادى عشر كذا ان يقول هنا الثالث عشر اسم ان واخواتها ثم فيما يأتى الرابع عشر اسم لا النافية للجنس بدل قوله الخامس اسم لا النافية للجنس ويمكن توجيه كلام الشارح بأنه أراد بقوله والبواقى خبر كان الخ ان البواقى انواع ستة النوع الاول خبر كان واخواتها النوع الثانى خبر كاد واخواتها النوع الثالث خبر ما حمل على ليس النوع الرابع اسم ان النوع الخامس اسم لا النافية للجنس النوع السادس المضارع الخ الا ان الشارح تسمح أولا فعبر بقوله العاشر خبر كان واخواتها والحادى عشر

أرالك علقت تظلم من أجرنا
وقال
أنشأت أعرب عما كان
مكنونا
وقال
هببت ألوم القلب فى طاعة
الهوى
وقال
وطئنا ديار المعتدين فهلهلت
نفوسهم قبل الامانة تزهق
النوع الثانى عشر خبر
ما حمل على ليس وهو
أربعة أحدها لات كقوله
تعالى فنادوا ولات حين
مناص والثانى ما كقوله
تعالى ما هذا بشرا والثالث
لا كقول الشاعر
تعز فلا شئ على الأرض
باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا
والرابع ان النافية كقول
الشاعر
ان هو مستوليا على أحد
الا على أضعف المجانين
وقد تقدم شرح شروطهن
مستوفى فى باب المرفوعات
النوع الثالث عشر اسم
ان وأخواتها نحو ان زيدا
فاضل ولعل عمرا قادم وليت
بكرا حاضر ثم قلت

*(وان قرنت بما المزيدة الغيث وجوبا الالبت بجوازا) وأقول مثال ذلك إنما الله إله واحد كأنما يساقون الى الموت وقول الشاعر
لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا
وجه الاستشهاد بهما أنه لولا الغاؤها لم يصح دخولها على الجملة الفعلية ولكان دخولها على المبتدا والخبر واجبا واحترزت بالمزيدة من الموصولة نحو أيحسبون انما نمدهم به من مال وبنين أى أن الذى بدليل عود الضمير من به اليها ومن المصدرية نحو أعجبنى أنما قمت أى قيامك وقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر يحتملهما أى ان الذى صنعوه أو ان صنعهم وعلى التأويلين جميعا فان عاملة واسمها فى الوجه الاول ما دون صلتها وفى الوجه الثانى الاسم المنسبك من ما وصلتها وقال النابغة

خبر كاد واخواتها ثم رجع لما أراد بالبواقى حيث قال والنوع الثالث خبر ما حمل على ليس ثم قال والنوع الرابع اسم ان ثم قال والنوع الخامس اسم لا النافية للجنس فتأمل فى هذه العبارة المتعبة وقد رأيت فى بعض النسخ الثالث عشر اسم ان الخ الرابع عشر اسم لا الخ وهو يؤيد التصويب الذى قلناه ولله الحمد (قوله وان قرنت بما الخ) أى وان قرنت ان واخواتها المتقدمة فى قوله اسم ان واخواتها فالضمير عائد على المضاف اليه وما عطف عليه وليس عائدا على المضاف وان كان الاصل عوده على المضاف ما لم يكن لفظ كل أو بعض تأمل (قوله الغيث وجوبا الا ليت فجوازا) اعلم ان المسموع بقاء العمل فى ليت وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك أطلق فى قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من ان ما ازالت اختصاصها بالاسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قل انما يوحى الى آخر الامثلة المعلومة بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض الى وجوب الاعمال فى ليت خلافا لقوله فى شرح التسهيل ان الاعمال والاهمال فى ليت بالاجماع اه من الاشمونى بتصرف فقول المصنف وجوبا اشارة لمذهبه ورد لمذهب الزجاج وابن السراج فقوله الا ليت فجوازا أى خلافا لبعض النحاة القائل بوجوب اعمال ليت (قوله انما الله اله واحد) الله مبتدأ واله خبر وقد وقع بعدها جملة اسمية (قوله وقول الشاعر لعلما أضاءت الخ) صدره * أعد نظرا يا عبد قيس لعلما * الخ أعد فعل أمر ونظرا مفعول ويا عبد قيس منادى ومضاف اليه ولعل حرف ترج وما كافة لها أضاءت فعل ماض والتاء للتأنيث ولك جار ومجرور متعلق بأضاءت الحمار مفعول المقيدا صفة له (قوله الاستشهاد بهما) أى بالبيت والآية الثانية اه فيشى (قوله لم يصح دخولها على الجملة الفعلية) وهى أضاءت ولا يصح جعل ما موصولة والا كان يجب رفع الحمار المقيدا على أنه خبرها فنصب الحمار المقيدا دليل على ان ما ليست موصولة بل زائدة تأمل (قوله أيحسبون انما نمدهم به من مال الخ) فما موصولة اسم ان ونمدهم به صلة ما ومن مال وبنين بيان لما فهو حال والخبر قوله نسارع لهم والعائد محذوف قال البيضاوى والمعنى أيحسبون ان الذى نمدهم به نسارع به فيما فيه خيرهم واكرامهم اه (قوله ومن المصدرية نحو أعجبنى أنما قمت) أى قيامك فالخبر أن محذوف أى أعجبنى أن قيامك موجود أى أعجبنى وجود قيامك فتعبيره بقيامك فى الشرح بالنصب لان الكلام فى ما المصدرية المتصلة بأن التى تنصب الاسم وترفع الخبر تأمل (قوله يحتملهما) أى الموصولة والمصدرية ويراد بالموصولة الموصول الاسمى فهو مغاير للمصدرية لانها موصول حرفى وقوله وعلى التأويلين أى الاعرابين وهما جعل ما موصولة ومصدرية *(قوله النوع الخامس الخ) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها زيادة قبل قوله النوع الخامس وعليها شرح شيخ الاسلام ونص الزيادة * وقال النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

يروى بنصب الحمام ورفعه على الاعمال والاهمال وذلك لتناص ليت اما الاعمال
فلانهم ابقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا ليتما زيدا قائم ولم يقولوا ليتما
قام زيد واما الاهمال فالحمل على اخواتها ثم قلت ﴿وتخفف ذوات النون منها فتلغى
لكن وجوبا وكأن قليلا وان غالبا ويغلب معها اهمالها اللام وكون الفعل التالي لها
ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل منها دعائيا او جامدا
او مفصولا بتنفيس او نفي او شرط او قد او لو ويغلب لكأن ما وجب لان الا ان الفعل
بعدها انما خبري مفصول بقد او لم خاصة واسم لا النافية للجنس انما يظهر نصبه ان
كان مضافا او شبهه نحو لا غلام سفر عندنا ولا طالعا جبلا حاضر﴾ واقول يجوز في
ان وان ولكن وكأن ان تخفف استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها
بحذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان المكسورة جاز الاهمال
والاعمال والاكثر الاهمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما
واما من شددها فان نافية ولما بمعنى الا ومن اعمال المخففة قراءة بعض السبعة وان
كلا لما ليوفينهم وان كان المخفف ان المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف
اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو ان الحمد لله رب
العالمين وان كانت فعلية فوجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو ان بورك من
في النار او بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد
وفتح الباء ورفع اسم الله او كون الفعل جامدا نحو وان ليس للانسان الا ما سعى وان
عسى ان يكون قد اقترب اجلهم او مفصولا بواحد من امور احدها النافي ولم
يسمع الا في لن ولم ولا نحو ايحسب ان لن يقدر عليه احد ايحسب ان لم يره احد وحسبوا
ان لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب
ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا والرابع
لو نحو ان لو نشاء اصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم ان
سيكون منكم مرضى وسوف كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا

وان كان الحرف كأن فيغلب لها ما وجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد
خبرها وقد روى قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

بنصب الظبية على انه اسم كأن والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن
ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو ابلغ وبرفع الظبية على انه الخبر
والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وبجر الظبية على زيادة أن
بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم
تحتج لفاصل كقوله

ووجه مشرق النحر * كأن ثدياه حقان

أو قطعية فصلت بقد نحو * لا يم ولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما
أو لم نحو كأن لم تغن بالامس وإن كان الحرف لكن وجب الغاؤها نحو ولكن الله
قتلهم فيمن قرأ بتخفيف النون وعن يونس والاخفش اجازة اعمالها وليس بمسموع
ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم
يظلمون النوع الخامس الخ وهذا آخر الزيادة ولنشرح تلك الزيادة فنقول (قوله قالت
الا ليتما هذا الحمام الخ) وقبله

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد

وبعده

يحفوه جانباه نيق وتتبعه * مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد

فحسبوه فألفوه كما ذكرت * تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام
وقصتها انها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه ونصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فاذا هو ستة وستون ونصفها ثلاث وثلاثون
فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة اهـ من شرح التوضيح وقوله شراع بالشين والسين
المهملة والثمد الماء القليل (قوله يروى بنصب الحمام) أي على انه بدل من هذا الذي هو
اسم ليت وقوله لنا خبر ليت وعليه فقوله ونصفه بالنصب عطف على هذا الحمام ورفعه
على انه بدل من هذا الواقع مبتدأ ولنا خبر المبتدأ وليس فيه رد على القائل بوجوب
الاعمال لان سيبويه القائل بجواز اعمالها اجاز في رواية الرفع ان تكون موصولة اسم
ليت وهذا خبر لمبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو
الحمام كائن لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت (قوله على الاعمال) راجع للنصب
والاهمال راجع للرفع فهو لف ونشر مرتب (قوله ثم قلت وتخفف ذو النون الخ) اعلم ان
الحروف الناسخة ستة والذي يخفف أربعة وهو ما كان آخره نونا وأما ليت فهي مخففة
فلا يعقل تخفيفها واما لعل فلا تخفف (قوله فتلغى لكن وجوبا) لزوال اختصاصها
بالاسماء هذا حكم لواحد من الاربعة وقوله وكأن قليلا هكذا في بعض النسخ والاولى
حذفها لانه يستغنى عنه بقوله الآتي ويغلب لكأن ما وجب لان اي من الاعمال أي
أن اعمال كأن غالب فيعلم منه ان اهمالها قليل فلا حاجة لقوله وكأن قليلا ولذا لم
توجد في نسخة شيخ الاسلام (قوله وان غالبا) لزوال اختصاصها بالاسماء واعمالها
قليل استصحابا للاصل وهذا حكم لثان من الاربعة (قوله ويغلب معها مهملة اللام)
وذلك الغالب فيما لم توجد قرينة لفظية ولا معنوية اما لو وجدت قرينة لفظية نحو ان
الحق لا يخفى على ذي بصيرة أو معنوية نحو قوله

ونحن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

فالقرينة المدح فلا يحتاج للام وهو غير الغالب واحترز بقوله مهملة عما اذا أعملت
فلا تحتاج للام لعدم اللبس وقوله مهملة بالنصب حال أو بالرفع خبر لمحذوف أي وهي

قالت ألا ليتما هذا الحمام
لنا
الى حمامتنا أو نصفه فقد
يرى بنصب الحمام ورفعه
على الاعمال والاهمال
وذلك خاص بليت أما الاعمال
فلانهم أبقوا لها
الاختصاص بالجملة
الاسمية فقالوا ليتما زيدا قائم
ولم يقولوا ليتما قام زيد واما
الاهمال فللحمل على
اخواتها ثم قلت * وتخفف
ذو النون منها فتلغى لكن
وجوبا وان غالبا ويغلب
معها مهملة اللام

مهملة (قوله اللام) أى لتفرق بينها وبين النافية ومذهب سيبويه ان هذه اللام هى
لام الابتداء وذهب الفارسى الى انها غيرها ويظهر أثر الخلاف فى قوله عليه السلام
قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى الاول يجب كسر ان وعلى الثانى يجب فتحها وذلك لان
لام الابتداء لا تصحب الا المكسورة لانها معلقة للفعل عن العمل ظاهرا او أما غير لام
الابتداء فلا تعلق فالعامل مسلط عليها فتفتح بعد أن كانت مكسورة كما هو الموضوع
(قوله ويغلب الخ) أى انه اذا وقع بعدها فعل فيغلب الخ وهذا لا ينافى انه يقع بعدها
جملة اسمية كما يأتى فى الآيتين وهو كثير (قوله وكون الفعل التالى لها ناسخا) لكن
بشرط كون الناسخ غير ناف فخرج بذلك ليس وغير منفى فخرج بذلك زال واخواتها
ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام وانما كثر دخول ان المخففة على الناسخ لانها
لما أخرجوها عن وضعها من دخولها على الفعل آثروا فى ذلك الفعل ان يكون من
أفعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية ألا ترى انها اذا دخلت على ما ذكر
يكون مقتضاها مؤخرا عنها اذا لاسم ان مذكوران بعده الا ترى اذا قلت ان كان زيد
لقائما فمعناه ان زيدا القائم هذا معنى كلام ابن الحاجب والاكثر فى هذا الناسخ أن
يكون ماضيا نحو وان كانت لكبيرة ويليه المضارع نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك
وأما وقوع غير الناسخ بعدها فقليل نحو * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * فان قتل غير
ناسخ واقل منه كون مضارعها غير ناسخ نحو * ان يزينك لنفسك فعلمت ان غير الناسخ
اذا كان مضارعا أقل منه اذا كان ماضيا (قوله ويجب استتار اسم ان المفتوحة) أى
يجب حذفه وليس المراد بالاستتار حقيقته لانها حرف لا يستتر فيه الضمير ولان
الضمير منصوب وضمائر النصب لا تستتر ويجب أن يكون ضمير الشأن محذوفا وقد
يصرح به وحينئذ فالخبر يأتى مفردا او جملة وقد اجتمعا فى قوله

بأنك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا

وقوله ويجب استتار الخ هذا حكم الثالث من الاربعة حاصله ان أن المفتوحة يجب
اعمالها ويجب حذف اسمها وانما وجب اعمالها لانها أكثر شبها بالفعل من ان
المكسورة لان لفظ المفتوحة كفظ عض ودابه المضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الا
الامر كجد (قوله وكون الفعل متصرفا أو ناسخا الخ) الحاصل ان الخبر اذا كان جملة اسمية
أو فعلية فعلها جامد فلا تحتاج للفصل بواحد مما يأتى وان كان جملة فعلية فعلها
متصرف وليس دعاء فيجب الفصل بواحد مما يأتى وربما جاء بدون فصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

فان يؤملون لم يفصل وقال ابن مالك الاحسن الفصل لا انه واجب (قوله ويغلب اسكان
ما وجب لان) أى من العمل ولما كان يتوهم من ذلك انه يجرى فى خبرها ما جرى فى
خبر ان استدرك على ذلك بقوله الا أن الفعل الخ واسم كأن يكون ضمير شان محذوفا
ويكون اسما ظاهرا كما يأتى فى الشرح (قوله الا ان الفعل الخ) أى انها اذا وقع
بعدها فعل فهو دائما خبرى الخ وهذا لا ينافى أنه يقع بعدها مفرد وجملة اسمية (قوله

وكون الفعل التالى لها
ناسخا ويجب استتار اسم
ان وكون خبرها جملة وكون
الفعل متصرفا أو ناسخا أو جامدا
أو مفصولا بتنفيس أو نفى
أو شرط أو قد أو لو ويغلب
اسكان ما وجب لان الا ان
الفعل بعدها دائما خبرى
مفصول بقد أو لم خاصة
وأول يجوز فى ان وأن ولكن
وكان أن تخفف استثقالا
لتضعيف فيما كثر استعماله
وتخفيفها بحذف نونها
المحركة لانها آخر ثم ان كان
الحرف المخفف ان المكسورة
جاز الاهمال والاعمال
والا كثر الاهمال نحو

فى المتن واسم لا النافية الخ) هذا هو النوع الخامس من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقى والنوع السادس هو الفعل المضارع وهو المتمم للخمسة عشر (قوله ان كل نفس لما عليها حافظ) فان مخففة واسمها ضمير الشان محذوف واللام للابتداء وما صلة أى زائدة وعليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة خبران وهذا على اعمالها وتسمى اللام أيضا اللام الفارقة واللام المزحلقة (قوله فى خفف) أى فى قراءة من خفف ففيه حذف مضاف (قوله قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم) اللام موطئة للقسم قال البيضاوى وان كل المختلفين المؤمنين منهم والكافرين والتنوين بدل من المضاف اليه وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر بالتخفيف مع الاعمال اعتبارا للاصل وما زائدة للفصل واللام الاولى موطئة للقسم والثانية للتأكيد أو بالعكس وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة لما بالتشديد على ان أصله لمن ما قلبت النون ميما للادغام فاجتمع ثلاث ميمات فحذفت أولاهن والمعنى لمن الذين ليوفينهم ربك جزاء أعمالهم وقرئ لما بالتنوين أى جميعا اه فالمراد ببعض السبعة ابن كثير ونافع وأبو بكر وعليه فالمعنى وان كلا والله ليوفينهم ربك أعمالهم تأمل (قوله فلا اشكال) أى لا يحتاج الى فاصل (قوله أن الحمد لله) ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان والحمد مبتدأ ولله خبر ورب نعت والعالمين مضاف اليه والجملة خبران والتقدير أنه أى الحال والشان الحمد لله رب العالمين (قوله أن بورك من فى النار) أى بورك فان النداء فيه معنى القول أو بان بورك على انها مصدرية أو مخففة من الثقيلة والتخفيف وان اقتضى التعويض بلا أو قد أو سين أو سوف لكنه دعاء وهو يخالف غيره فى احكام كثيرة (قوله من فى النار) أى من فى مكان النار التى وجدها سيدنا موسى وهو البقعة المباركة المذكورة فى قوله نودى من شاطئ الواد الأيمن فى البقعة المباركة (قوله والخامسة أن غضب الله عليها) يؤخذ من ذلك ان خبر أن الثانية لا يجب أن يكون جملة خبرية بل ضمير الشان يفسر بالجملة الانشائية وقوله فيمن قرأ الخ أى فى قراءة من قرأ وقوله فيمن قرأ من السبعة وهو نافع كما فى البيضاوى وأما على قراءة الباقين بتشديد ان فغضب اسمها وعليها خبرها فلا شاهد فيه (قوله وأن ليس الخ) مثل للجامد بمثالين اشارة الى أنه لا فرق فى الفعل الجامد بين أن يكون نفيا أم لا فلا يشترط فى النافى أن يكون غير منفى بخلاف المكسورة كما تقدم واعراب وان ليس الخ ان مخففة واسمها ضمير الشان وليس فعل ماض ناقص وللانسان خبرها وما سعى اسمها أى وان ليس للانسان الا سعيه والجملة خبران الثانية وما جاء فى الاخبار من ان الصدقة والحج ينفعان الميت فلكون الناوى له كالنائب عنه اه بيضاوى (قوله أو مفصولا) أى او كون الفعل متصرفا غير دعاء مفصولا ولا عطف على جامدا وانما احتيج للفصل للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولما كانت الاسمية والتى للدعاء والتى فعلها جامد لا تقع بعد الناصبة لم يحتج لفاصل بعد المخففة بخلاف التى فعلها متصرف وغير دعاء (قوله احدها النافى الخ) الحاصل ان الفعل ماض او مضارع وكل منهما

ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما وأما من شددها فان نافية ولما بمعنى الا ومن اعمال المخفف قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم وان كان المخفف ان المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو ان بورك من فى النار أو بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى أن يكون قد اقترب أجلهم أو مفصولا بواحد من أمور احدها النافى

مثبت أو منفي فإن كان ماضيا مثبتا ففاصله قد أو منفيا ففاصله لا فقط وإن كان
مضارعا مثبتا ففاصله حرف التنفيس وإن كان منفيا ففاصله لن أو لم أو لا ولما أشبهت
لو النافي في الامتناع دخلت على الماضي والمضارع اهـ شيخنا دردير على الأشموني
(قوله ولم يسمع الا في لن ولم ولا) وأما ما فلم يسمع فلا يقدم عليه لكن اعترض الفصل بلا
بأنه لا فائدة فيه لوقوعه بعد المخففة والناصبة والجواب أن المخففة بعد فعل العلم
لا تلتبس وبعض الظن محتمل لهما (قوله فيمن قرأ برفع تكون) وأما من قرأ بنصبها
فهي ناصبة للمضارع فلا شاهد فيه والذي قرأ بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائي والذي
قرأ بالنصب هم الباقون من السبعة اهـ تصريح (قوله والرابع لو نحو أن لو نشاء
أصبناهم) هذا في المضارع ومثال الماضي أن لو استقاموا فلو امتناعية واستقاموا
فعل الشرط ولأسقيناهم جوابه والجملة خبر أن (تنبيه) ذكر في كتب النحاة
قليل وإن الفصل بها كثير في لسان العرب (قوله واعلم فعلم المرء الخ) لم يتكلم عليه في
شواهد هذا الكتاب لما علمت أن هذا من جملة الزيادة التي ليست في بعض النسخ قال
العيني أنشده أبو علي ولم يعزه إلى أحد وهو من الرجز والشاهد في قوله أن سوف فإنها
مخففة من الثقيلة ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء وفصل بينها
وبين خبرها حرف التنفيس والجملة سدت مسد مفعولي اعلم وقوله فعلم المرء ينفعه جملة
معترضة والفاء هي التي تميزها من الحالية اهـ (قوله ويوما توافينا الخ) لم يتكلم
عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت وقال العيني قاله علباء بن أرقم بن علي اليشكري
يذكر امرأته ويمدحها وقال النحاس هو لابن ضريم اليشكري واسمه باعث بالمثلثة
وهو من الطويل وقوله ويوما عطف على شيء قبله وأنشده بعض ويوم بالجر والواو فيه
واو رب وتوافينا مضارع من الموافاة وهي المقابلة بالاحسان والخير والمجازاة الحسنة
والخطاب للمرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي حسن من
القسامة وهي الحسن يقال رجل قسيم الوجه أي جميله والشاهد في قوله كأن ظبية
بتسكين النون مخففة من الثقيلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردا وهو شاذ
ومعنى تعطو تتناول وضمنه معنى الميل فعداه بالى والوارق بمعنى المورق وهو نادر إذ
فعله أورق كأينع فهو يانع وقيل يقال ورق الشجر كما يقال أورق فعلى هذا هو على
الأصل والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر من شجر العضاه ويروى الى ناضر السلم من
نضر وجهه بتثليث الضاد إذا حسن وأراد به الخضرة اهـ كلام العيني (قوله والجملة
بعدها صفة) فتؤول بعاطية كما قال المؤلف (قوله والخبر محذوف) ويجوز أن يكون
تعطو هو الخبر وحينئذ فلا عكس للتشبيه قال العيني وتأمله فإنه لم يظهر لي ولعل وجهه
أنا نستعير الظبية للمرأة وكأنه قال كأن امرأة عاطية الى وارق السلم أي أن المرأة شبيهة
بالظبية العاطية الى وارق السلم (قوله على التشبيه المعكوس وهو جعل المشبه مشبها به
والمشبه به مشبها ووجه ذلك أنه جعل الظبية اسم كان وجعل هذه المرأة خبرها
والقاعدة أن اسم كأن هو المشبه وخبرها المشبه به تقول كأن زيدا أسد فقد...

ولم يسمع الا في لن ولم ولا نحو
أيحسب أن لن يقدر عليه أحد
أيحسب أن لم يره أحد
وحسبوا أن لا تكون فتنة
فيمن قرأ برفع تكون والثاني
الشرط نحو وقد نزل عليكم
في الكتاب أن إذا سمعتم
آيات الله يكفر بها الآية
والثالث قد نحو ونعلم أن
قد صدقتنا والرابع لو نحو
أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم
والخامس حرف التنفيس
وهو السين نحو علم أن
سيكون منكم مرضى
وسوف كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه *
أن سوف يأتي كل ما قدرا

وإن كان الحرف كأن فيغلب
لها ما وجب لأن لكن
يجوز ثبوت اسمها وإفراد
خبرها وقد روى قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم *
كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

بنصب الظبية على أنه اسم
كان والجملة بعدها صفة لها
والخبر محذوف والتقدير
كأن ظبية عاطية هذه المرأة
على التشبيه المعكوس وهو
أبلغ وبرفع الظبية على أنها
الخبر والجملة ...

والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وبجر الظبية على أن زائدة بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية

الظبية مشبها وهي في نفس الامر مشبه وجعل المرأة مشبها به وهي في نفس الامر مشبه (قوله والاسم محذوف) أي وهو ضمير عائد على المرأة (قوله ووجه مشرق النحر الخ) هذا من ابيات الكتاب وهو من الهزج ورواه سيبويه ووجه مشرق اللون وعليه لا بد من تقدير مضاف في ثدياه أي ثديا صاحبه وروى صدر فعلى هذا التقدير ورواه الزمخشري ونحر مشرق اللون والواو فيه واو رب فلذا جرت الوجه والمعنى ورب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة والصفاء أو ورب نحر يلوح لونه وثدياه كحقين وقيل يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أي ولها وجه أو صدر ولكن النص هم أن الواو واو رب والشاهد فيه تخفيف كأن والغاء عملها وحذف اسمها ووقوع خبرها جملة وأصله كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبر (قوله لا يهولنك اصطلاء الخ) هو من الخفيف هاله الامر يهوله اذا أفزعه يشجعه بهذا ويصبره على الثبات في الحرب والاقتحام فيها يقول لا تفزع من دخولها فان ما تخافه قد وقع فلا فائدة بعد ذلك في الامتناع والاصطلاء من اصطليت بالنار وتصليت بها ولظى الحرب نارها أضيف اليه الاصطلاء الذي هو فاعل يهولنك والفاء في فمحذورها للتعليل وارتفاعه على الابتداء وخبره كأن قد الما وفيه الشاهد لانه لما حذف اسم كأن وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقد ورءا تفصل بلم نحو كأن لم تغن بالامس والالمام النزول يقال ألم به امر اذا نزل (قوله وعن يونس والاخفش الخ) قال الأشموني واجاز يونس والأخفش اعمالها حينئذ أي حين اذ خففت قياسا على ان وكأن فيكون اسمها في قوله ولكن الله قتلهم ضمير شأن والجملة خبر وحكى بعضهم عن يونس انه حكاه عن العرب فيكون سمع ولكن ذلك لم يثبت عن يونس اه اشموني مع زيادة من تقرير شيخنا الدردير (قوله النوع الخامس) الى هنا انتهت الزيادة التي في بعض النسخ وقوله النوع الخامس اى من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي كما تقدم ايضاحه (قوله ثم قلت والمضارع الخ) هذا هو النوع السادس من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي وهو آخر المنصوبات الخمسة عشر (قوله مطلقا) اى عن التقييد بالتصدير وبعدم الفصل أي سواء صدرت أم لا فصلا أم لا وقال بعض الاشياخ نواصب المضارع لا تكون الا متصلة فيفسر الاطلاق بالتصدير وعدمه (قوله اذن) والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وأن او اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها الا بان مضمرة بعدها واختلف فيها فقيل اسم وقيل حرف وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل على انه يقال أحبك فتقول في الجواب اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به او مقدر سواء وقعت في صدره او في حشوه او في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي

واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل نحو قوله

ووجه مشرق اللون
كأن ثدياه حقان

أو فعلية فصلت بقد نحو

لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما

أو لم نحو كأن لم تغن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الغاؤها نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف النون وعن يونس والاخفش اجازة اعمالها وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون النوع الرابع عشر اسم لا النافية للجنس وهو ضربان معرب ومبني فالمعرب ما كان مضافا نحو لا غلام سفر عندنا أو شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمامه اما مرفوع به نحو لا حسنا وجهه مذموم أو منصوب به نحو لا مفيضا خيره مكروه ولا طالعا جبلا حاضر أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا والمبني ما عدا ذلك وحكمه انه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا وقد تقدم ذلك مشروحا في باب البناء

ثم قلت (والمضارع بعد ناصب وهو لن أو كي المصدرية مطلقا وإذن

ان صدرت وكان الفعل مستقبلا متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا أو بعد أن المصدرية نحو والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى ان لم تسبق بعلم نحو علم أن سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة * وأقول هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر وهو الفعل المضارع التالى ناصبا والنواصب اربعة لن وكى واذن وأن فأما لن فانها حرف بالاجماع وهى بسيطة خلافا للخليل فى زعمه انها مركبة من لا النافية وأن الناصبة وليست نونها

فيه جزاء المضمون كلام آخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترطوا لاعمالها الشروط الثلاثة اه تصريح ولا تقع فى كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شئ فباعتبار ملابستها الجواب على هذا سميت حرف جواب * واعلم ان اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة ثم نون كلمة للزمان المستقبل وتقلب نونها فى الوقف الفا على الصحيح تشبيها لها بتنوين المنصوب ومبنى الخلاف فى الوقف عليها على الخلاف فى كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف ولذا رسمت فى المصاحف بالالف ونقل ان للنحويين فى رسمها ثلاثة مذاهب الاول تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر الثانى انها تكتب بالنون مطلقا الثالث التفصيل ان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان أعملت كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه وهى انها ان أعملت كتبت بالالف اذ لا تلتبس حينئذ باذا الظرفية لقيام المانع من اللبس وهو العمل وان لم تعمل كتبت بالنون للفرق بينها و بين اذا وتبعه على ذلك ابن خروف اه مدابغى (قوله ان صدرت) اى وقعت صدرا فى جملتها بحيث لا يسبق عليها شئ له ارتباط وتعلق بما بعدها وسيأتى محترزه فى الشرح فعلى هذا يبطل العمل فيما اذا تقدم المعمول لما بعدها نحو زيدا اذن اكرم وهو مذهب الفراء واجاز الكسائى الرفع والنصب وعليه أيضا يبطل العمل فى يا زيد اذن اكرمك اه يس (قوله مستقبلا) قال يس انظر استقباليته بالنظر الى ماقبلها كما اذا قال شخص جاءنى زيد امس فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه فى الامس والتكلم فى الحال (قوله مستقبلا) قال ابن الحاجب وانما لم تعمل الا فى المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط فى النواصب لان فعل الحال له تحقق فى الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال ولا يضر فصلها بالقسم كما لم يبلغ الجرفى قولهم * ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها * أو بلا فلا يضر لان النافى كالجزء من المنفى فكانه لا فاصل نعم ان تقدمت الواو والفاء جاز الوجهان (قوله او منفصلا بالقسم أو بلا) أنظر هل يغتفر الفصل بهما معا ثم رأيت الشيخ يس قال يجوز الفصل بهما معا كما هو ظاهر كلامهم وقوله بالقسم اى الذى حذف جوابه وقوله أو بلا النافية دون غيرها من أدوات النفى وان كان تعليلهم بان النافى كالجزء يقتضى العموم اه (قوله والنواصب أربعة) وقال الاخفش النصب بعد كى بأن مضمرة وهى حرف جر دائما وروى عن الخليل ان النصب بعد اذن بان مضمرة وقال الكوفيون النواصب عشرة وهو ظاهر كلام الآجرومية قال أبو حيان الخلاف فى النواصب ما عدا أن (قوله خلافا للخليل) أى والكسائى والخارزنجى وحاصل مذهبهم ان أصلها لا ان فهى مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للالتقاء الساكنين وحجتهم قرب لفظها منهما وان معناها من النفى والتخليص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل فى الضرورة فى قوله

يرجى المرء ما لا أن يلاقى * ويعرض دون أبعده الخطوب

ولا يجوز في النثر خلافا للكوفيين وتقول جئت كي تكرمني فتحتمل كي أن تكون تعليلية فتكون جارة والفعل بعدها منصوبا بأن محذوفة وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة وقولي مطلقا راجع الى لن وكي المصدرية فان النصب لا يتخلف عنهما ولما كانت كي تنقسم الى ناصبة وهي المصدرية وغير ناصبة وهي التعليلية أخرتها عن لن وأما اذن فالنصب بها بثلاثة شروط أحدها أن تكون مصدرة فلا تعمل شيأ في نحو قولك أنا اذن أكرمك لانها معترضة بين المبتدا والخبر وليست صدرا قال الشاعر

اني اذا لي عبد العزيز بمثلها
وأمكنني منها اذن لا أقيلها

معمر بن صباح وقال الزمخشري قاله حسان والبيت من الطويل والفاء عاطفة وقالت فعل ماض والهمزة للاستفهام وكل مفعول لما بعده ولسائلك مفعوله الثاني وأصبحت أصبح واسمها وما بعدها خبرها وكي تعليلية لتأخر ان عنها وما زائدة وان مصدرية وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء من الغرور منصوب بان المصدرية وتخدعا من الخداع معطوف عليه والمعنى أصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور وهو الخداع فهو عطف تفسير وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم والشاهد في كيما أن تغر حيث جمع فيه بين كي وأن ولا يجوز الا في الضرورة (قوله ولا يجوز) أي هذا الاستعمال وهو الجمع بين كي التعليلية وان المصدرية (قوله ولما كانت كي تنقسم الى ناصبة وهي المصدرية وغير ناصبة وهي التعليلية) ما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم جئتك لكي أتعلم وقولهم كيمه وعن الأخفش ان كي دائما جارة وان النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه بمعنى لمه فان أجابوا بأن الأصل كي يفعل ماذا لزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة كيما فيعود أي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على أن الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه اه تصريح (قوله فالنصب بها بثلاثة شروط) قيل لجواز النصب وقيل لوجوبه والاول أرجح فيجوز الغاؤها مع الشروط حكى سيبويه عن بعض العرب الغاءها مع استيفاء الشروط وهو القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع (قوله مصدرة) أي في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف محالها فان كانت غير مصدرة بأن وقعت حشوا في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت وذلك في ثلاث مسائل احداها أن يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك الثانية أن تكون جوابا الشرط قبلها نحو ان تأتني اذن أكرمك الثالثة أن تكون جوابا القسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا أخرج أو مقدر كقوله اني اذا لي الخ (قوله اني اذا لي عبد العزيز الخ) قاله كثير عزة من الطويل يمدح عمر بن عبد العزيز ابن مروان أحد الخلفاء الأمويين وضمير مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك لانه امتدحه بقصيدة فأعجب فقال له تمن أعطك فتمنى أن يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وأمكنني منها لم أترك مقالتي الاولى وأتمنى عليه أن أكون كاتبا له كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو

أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه * الاعراب اللام لام القسم ويقال لها المؤذنة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له أى مهدته له نحو لئن أخرجوا لا يخرجون معهم وان حرف شرط جازم عاد فعل ماض محله جزم لكونه فعل الشرط لى متعلق به عبد العزيز فاعل ومضاف اليه بمثلها متعلق بعاد وأمكنني فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير المفعول ومنها متعلق به والجملة معطوفة على جملة عاد اذا حرف جواب وجزاء لا نافية أقيلها فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والهاء مفعوله وجملة لا أقيلها جواب القسم وجواب الشرط محذوف والشاهد فى البيت الغاء اذا لوقوعها متوسطة بين شيئين لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ومتى وقعت على هذه الصورة ألغيت فوقعت بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع فى المغنى تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التى قالها عبد العزيز بن مروان لكثير عزة (قوله فالرفع لعدم التصدير) وأما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع أنها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة أو خبر ان محذوف أى انى لا أستطيع ولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة انى على هذا معترضة بين اذن وما هى جواب له والاصل لا تتركنى اذن أهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدير والشطير بشين معجمة الغريب وقال الاصمعى البعيد وهو مفعول لتتركنى لا حال ﴿فائدة﴾ قال فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى ازرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف فتدافعا اى تنافيا أى الحال والاستقبال (قوله الثالث أن يكون الفعل اما متصلا أو منفصلا بالقسم الخ) فى الحقيقة الشرط عدم الفصل المضر وهذا صادق بالاتصال وبالفصل غير المضر تأمل (قوله أو منفصلا بالقسم أو بلا) وابن عصفور أجاز الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو بالدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل أى الفعل الذى بعد اذن والارجح عند الكسائى حينئذ النصب وعند هشام الرفع مثال الظرف اذن فى الدار أكرمك ومثال الدعاء اذن يرحمك الله أكرمك ومثال المعمول اذن صاحبك أكرم قال الاشمونى والصحيح المنع اذ لم يسمع شئ من ذلك وقد نظم بعضهم ما يتعلق باذن بقوله

اعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء او بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين أن لا تعملا

(قوله اذن والله نرميهم بحرب الخ) قاله حسان بن ثابت بن المنذر ويكنى أبا الوليد ويكنى أيضا أبا الحسام قال أبو عبيدة فضل حسان الشعراء بثلاث كان شاعر الى

فالرفع لعدم التصدر لا لأنها فصلت عن الفعل لأن فصلها بلا مغتفر كما يأتى الثانى أن يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذا تصدق رفعت لان نواصب الفعل تقتضى الاستقبال وأنت تريد الحال فتدافعا الثالث أن يكون الفعل اما متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية فالأول كقولك اذن أكرمك والثانى نحو اذن والله أكرمك وقول الشاعر

اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

والثالث نحو اذن لا افعل فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل كقولك اذن يا زيد

الاسلام وفى الجاهلية وشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاعر العرب كلها فى الاسلام وقال الاصمعى حسان أشعر أهل الحضر فقال له أبو حاتم يأتى له أشعار لينة فقال الاصمعى نسبت له وليست له وقيل لحسان لان شعرك فى الاسلام يا أبا الحسام فقال له ان الاسلام يحجز عن الكذب والافراط والتزين فقلما يجود شعر امرئ يتقى الكذب توفى سنة أربعين فى خلافة على رضى الله عنه وقيل سنة خمسين وقيل أربع وخمسين ولم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة ستين جاهلية وستين فى الاسلام والبيت من قصيدة من الوافر * الاعراب اذن حرف جواب وفصل بالقسم نرميهم مضارع منصوب باذن بحرف متعلق بنرمى ويشيب مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والطفل مفعول والجار والمجرور متعلق بيشيب والمشيب مضاف اليه والجملة صفة لحرب والشاهد فى اذن والله نرميهم والحرب تؤنث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله وأما أن فشرط النصب الخ) ونقل اللحيانى عن بعض بنى صباح الجزم بها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

قاله امرؤ القيس وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب جمع الحطب اهـ يس وبعضهم أهمل ان حملا على ما المصدرية عند وجود الشرطين كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة وقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون هى مخففة من الثقيلة ورد بأن عطف المصدرية فى قوله وان تشعرا عليها يمنع من ذلك وقد يقال لا مانع لانه من عطف المصدر المؤول على الفعل وظاهر كلام ابن مالك أن اهمالها قياسى اهـ أشمونى مع زيادة من حواشيه (قوله فشرط اعمالها) مفرد مضاف فيعم فصح الاخبار بقوله أمران (قوله لا زائدة الخ) ولا أن الاسمية فانها ترد ضميرا للمتكلم نحو قولهم ان فعلت اهـ يس (قوله الشرطان) كونها مصدرية وغير مخففة من الثقيلة (قوله والذى أطمع) عطف على الذى خلقنى الواقع صفة لرب من قوله فانهم عدو لى الا رب العالمين والمعطوف على الصفة صفة (قوله بثلاثة شروط) ترك رابعا وهو أن تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان بأى أو ترك حرف التفسير اهـ تصريح (قوله أن اصنع الفلك) هو تفسير لمفعول محذوف تقديره أوحينا اليه شيأ هو أن اصنع الفلك فقولهم أن مفسرة أى للمفعول المحذوف لا لنفس الفعل وبه اندفع ما يقال انك اذا قلت كتبت اليه أن افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما أن الذهب نفس العسجد فى قولك هذا عسجد أى ذهب ولهذا لو جئت بأن مكان أى لم تجده مقبولا فى الطبع ولهذا ذهب الكوفيون الى انكار أن التفسيرية وقد علمت رده بأن قوله أن افعل تفسير للمفعول المحذوف أى كتبت اليه شيأ هو افعل اهـ من حواشى القطر ومن التصريح قاله يس وقوله وأوحينا اليه أن اصنع الفلك الجملة مفسرة لا محل لها

---

٨ ترملت واما ان فشرط النصب بها أمران أحدهما أن تكون مصدرية لا زائدة ولا مفسرة الثانى أن لا تكون مخففة من الثقيلة وهى التالية علما أو ظنا نزل منزلته مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين والله يريد أن يتوب عليكم ومثال ما انتفى عنه الشرط الاول قولك كتبت اليه أن يفعل اذا أردت بأن معنى أى فوثه يرتفع الفعل بعدها لانها تفسير لقولك كتبت فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه ولا يجوز لها أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأى فان قدرت معها الجار وهو الباء فهى مصدرية ووجب عليك أن تنصب بها وانما تكون أن مفسرة بثلاثة شروط أحدها أن يتقدم عليها جملة والثانى أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه والثالث أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظا ولا تقديرا وذلك كقوله تعالى فأوحينا اليه أن اصنع الفلك

بهذا الكلام بخلاف نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فان المتقدم عليها غير جملة وبخلاف نحو ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله فليست أن فيها مفسرة لقلت بل لأمرتنى وبخلاف نحو كتبت اليه بأن افعل ومثال ما انتفى عنه الشرط الثانى علم أن سيكون منكم مرضى أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون ألا ترى انها فى الآيتين الاوليين وقعت بعد فعل العلم أما فى الآية الأولى فواضح وأما فى الآية الثانية فلان مرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م بل ما دل على التحقيق فهى فيهما مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها فى موضع رفع على الخبرية والتقدير علم أن سيكون أفلا يرون انه لا يرجع اليهم قولا وفى الآية الثالثة وقعت بعد الظن لان الحسبان ظن وقد اختلف القراء فيها فمنهم من قرأ بالرفع وذلك على اجراء الظن مجرى العلم فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبر والتقدير وحسبوا انها لا تكون فتنة ومنهم من قرأ بالنصب على اجراء الظن على أصله وعدم تنزيله منزلة العلم وهو الأرجح

من الاعراب لكن قال المصنف انها مفسرة للجملة وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال الكافيجى والظاهر أن الايحاء متعلق بها هنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه فتأمل (قوله واذ أوحيت الى الحواريين) أى أوحيت شيأ هو آمنوا بى الخ فآمنوا تفسير للوحى لا للايحاء (قوله أى انطلقت ألسنتهم الخ) أى وليس المراد بالانطلاق المشى فان المشى ليس فيه معنى القول دون حروفه بل هو فعل الجوارح كما انه ليس المراد بالمشى فى قوله أن امشوا المشى المتعارف بل المراد به الاستمرار على المشى والمعنى انطلقت ألسنتهم بلفظ هو امشوا أى هو هذا اللفظ (قوله آخر) هو مفرد مبتدأ وقوله أن الحمد لله رب العالمين خبر (قوله فليست أن فيه مفسرة لقلت) الا اذا أول بأمرت (قوله تفسير لامرت) أى لمفعوله وهو به (قوله نحو كتبت اليه بأن افعل) وبخلاف كتبت اليه وقدرت الباء كما تقدم للمصنف (قوله ومثال ما انتفى عنه الشرط الثانى) أى من شرطى النصب بأن وهو أن لا تكون مخففة وسكت الشارح عن الزائدة فلم يشرحها مع انه قد سبق له انه احترز بالشرط الاول وهو المصدرية عن الزائدة والمفسرة فتكلم على المفسرة ولم تتكلم على الزائدة ولنتكلم عليها تتميما للفائدة فنقول الزائدة هى التالية لما الوقتية لا الجازمة أو هى النافية ولا الايجابية التى بمعنى الا نحو فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * فيمن جر ظبية ومعنى تعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق والواقعة بين فعل القسم ولو كقوله

واقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم

وزعم الاخفش انها تزاد فى غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا أن لا نتوكل واغالم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر اه تصريح (قوله فيمن قرأ برفع تكون) وهو أبو عمرو وحمزة والكسائى والباقون يقرؤن بالنصب (قوله وأما فى الثانية) وهى أفلا يرون والمراد بالرؤية اليقين (قوله ليس لفظ ع ل م) يقرأ فعلا ماضيا مفككا الحروف اشارة الى أن المراد المادة لا الفعل الماضى فقط (قوله ما دل على التحقيق) سواء دل عليه مادة علم أم لا ولا بد أن يكون بعد علم خالص أى لا يجرى مجرى الظن نحو قولهم ما علمت الا أن يقوم فيجوز النصب وانه بمنزلة قولك أشير عليك أن تقوم ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب اه تصريح (قوله علم انه) بتشديد النون رجوعا للاصل كما صرح به بعض خلافا لمن توقف فى قراءته مشددا أو مخففا (قوله وفى الآية الثالثة) وهى وحسبوا أن لا تكون الخ (قوله لان الحسبان ظن) اى أصل وضع الحسبان انه بمعنى الظن فلا ينافى انه يكون بمعنى العلم (قوله فمنهم من قرأ بالرفع) وهو الثلاثة المتقدمة أبو عمرو ومن معه وقوله ومنهم من قرأ بالنصب وهم الأربعة الباقية (قوله بالرفع على اجراء الظن مجرى العلم) اعلم أن التعويل فى كون ان ناصبة أو مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار

المعنى دون اللفظ ألا ترى انك اذا قلت رأيت أن لا يقوم زيد ان أردت اليقين رفعت وان أردت الظن نصبت الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعد العلم ولا اجراء لغير العلم مجرى العلم فلا ترفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعده فأعلم هنا لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان جائزان عند سيبويه وأما الفراء وابن الانباري فينصبان بعد العلم الصريح اه تصريح (قوله فلهذا أجمعوا الخ) الاجماع انما يدل على جواز النصب لا على أرجحيته لان مرجع القراءة الرواية لا الرأي لان القراءة سنة متبعة وانما يدل الاجماع على الأرجحية اذا كان مرجع القراءة الرأي (قوله القراءة الأولى) وهي قراءة الرفع وقوله أيضا أي كما أيدت القراءة الثانية بالاجماع اه فيشي (قوله اذ لا يدخل ناصب) وهو أن في الامثلة على ناصب وهو لن في الآيتين الأولتين ولا على جازم وهو لم في الآية الثالثة (قوله وتضمر ان الخ) الحاصل أن لان ثلاثة أحوال أحدها لزوم الاضمار فيما عدا لام التعليل وما عدا العطف على اسم خالص ثانيها لزوم الاظهار وهو مع لام التعليل اذا كانت مع لا ثالثها جواز الأمرين وهو مع لام التعليل اذا لم تكن مع لا ومع الفعل المعطوف بالأحرف الأربعة على اسم خالص وهذا كله أشار له المصنف بقوله وتضمر أن وجوبا في غير اللام التعليلية وقوله بخلاف لئلا يعلم أي فيجب الاظهار وأشار لجواز الامرين بقوله ولك معهن ومع لام التعليل اظهار أن ويعلم من قوله وهي أي حروف الجر كي الخ أن كي تعليلية أي موضوعة للتعليل سواء استعملت فيه أم لم تستعمل كاللام للعاقبة والزائدة (قوله تعليلية) حال (قوله أو جحودية) عطف على تعليلية نسبة الى الجحود والجحود مصدر جحد وهو لغة انكار ما تعلم فلا يكون الامع العلم قال تعالى وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم والمراد به هنا النفي مطلقا فهو من اطلاق اسم الخاص وارادة العام وبهذا اندفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها لام النفي اه يس ومدابغي (قوله ما كنت أو لم أكن لأفعل) ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي بعدها والفعل الذي قبلها واحدا كما في المثالين خلافا للكسائي فقراءة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهب الكسائي لاختلاف فاعل كان وتزول لا على الراجح مع أن قراءة الكسائي بفتح اللام ورفع تزول اه مدابغي وان في الآية نافية قال يس وأما ان ففيها خلاف واستدل المرادي على وقوع لام الجحود بعد أن بقراءة الكسائي وان كان مكرهم لتزول ونظر فيه في المغني واستظهر انها لام كي وان شرطية اه فقد نسب قراءة نصب اللام للكسائي وهو مخالف للمدابغي ولا بد أن يسبق اللام كون ناقص دون بقية أخوات كان كأصبح وأمسى ودون غير باب كان كأبى ظن لانه لم يسمع وان اجاز كالابعض وأجازه بعضهم في كل فعل منفي تقدمه نحو ما جئتني لتكرمني وهو فاسد لان هذه لام كي اه يس على الفاكهي ولا بد أن يكون الماضي ما ولم كما يأتي واختلف في خبر الناسخ الواقع قبل لام الجحود على ثلاثة أقوال أحدها انه الفعل الواقع بعد اللام فهو في موضع نصب واللام حرف

فلهذا أجمعوا على النصب في نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أم حسبتم أن تتركوا أحسب الناس أن يتركوا تظن أن يفعل بها فاقرة وتؤيد القراءة الأولى أيضا قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب ان لم يره أحد الا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة اذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم ثم قلت [illegible] وتضمر أن بعد ثلاثة من حروف الجر وهي كي نحو كي لا يكون دولة وحتى ان كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو حتى يرجع الينا موسى وأسلمت حتى أدخل الجنة واللام تعليلية مع المضارع المجرد من لا نحو ليغفر لك الله بخلاف لئلا يعلم أو جحودية نحو ما كنت أو لم أكن لأفعل

وبعد ثلاثة من حروف العطف وهى أو التى بمعنى الى نحو لألزمنك أو تقضينى حقى أو الا نحو

غير جائز يد لتوكيد النفى لكنه ناصب بنفسه وهو مذهب الكوفيين ووجه التوكيد فيها ان أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام لتقوية النفى كما أدخلت الباء فى ما زيد بقائم فهى عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر فى الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل فى الافعال وأجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية وثانيها انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب أن مضمرة والمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها فى موضع جر باللام وهو مذهب البصريين وتظهر فائدة الخلاف بين البصرى والكوفى فى قولنا ما كان محمد ليأكل فانه لا يجوز على رأى البصرى لأن ما فى حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفى لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها واعترض المرادى على قول البصرى بأن قولهم اللام متعلقة بالخبر يقتضى انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى انها زائدة مقوية للعامل انتهى وفى المغنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل هى بينهما وفيه وجه كونها للتأكيد عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه واستشكله الدمامينى بأن التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفى السبب وارادة نفى المسبب وثالثها كقول الكوفيين لكن الناصب أن مضمرة وهو قول ابن مالك فى متن التسهيل وصرح به ولده وان كان الذى فى شرح التسهيل موافقة البصريين لانه قال سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هى لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هامالأن يفعل اهـ ويرد على القول الثالث انه اذا كانت أن مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب بأن الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد التزم اضمار أن فصار منخرطا فى سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف كما لا يخفى على عارف نحو هذا وقال المصنف فى الحواشى قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا الظرف والمجرور انه خبر تجوزا لا تحقيقا اهـ من مدابغى ومن يس من محلات متفرقة (قوله وبعد ثلاثة من أحرف العطف) أى تضمر وجوبا بعد ثلاثة من أحرف العطف وانما قلنا وجوبا لان خصوص الثلاثة فى الواجب وأما ثم فهى فى حيز الجائز وبه اندفع قول العيشى لو قال بعد أربعة لكان أولى لتكون الترجمة مطابقة لما بعدها (قوله وهى أو التى بمعنى الى الخ) اعلم أن تكون أو بمعنى الا مجمع عليه كما فى شرح العمدة واقتصر عليه سيبويه قال الرضى أو فى الأصل لأحد الشيئين فاذا قصد مع افادتها هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول ممتد الى حصول الثانى نصبت ما بعد أو فسيبويه يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد

لا أقتله أو يسلم وفاء السببية
وواو المعية وتين بنفي
محض أو طلب بغير اسم
الفعل نحو لا يقضى عليهم
فيموتوا ويعلم الصابرين ونحو
لا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي * لا تنه عن خلق
وتأتي مثله * وبعد الفاء والواو
وأو وثم ان عطفن على اسم
خالص نحو أو يرسل رسولا
ونحو * للبس عباءة وتقر
عيني * ولك معهن ومع لام
التعليل اظهار أن * واقول
اختصت أن بأنها تنصب
المضارع ظاهرة ومقدرة
بخلاف اخواتها الثلاثة
فانها لا تنصبه الا ظاهرة
وانما تضمر في الغالب بعد
حرف جر أو حرف عطف
فأما حروف الجر التي تضمر
بعدها فثلاثة حتى واللام
وكي التعليلية

فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف أى لا ألزمنك الا وقت أن
تقضيني فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل أو وعند من فسره بالى يجعل ما بعده
بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى الى اهـ وقول الرضي ان الجر بأو خلاف ما عليه
الجماعة من انها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بالا أو الى تقدير معنى واعراب ونص
ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير
الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في
تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها اهـ يس على الفاكهي وقال البدر ابن
مالك الضابط أو التي بمعنى الى أو الا انه ان كان ما قبلها ينقضي شيأ فشيأ فهي بمعنى
الى وان كان ينقضي دفعة واحدة فهي بمعنى الا وقد تكون أو بمعنى اللام التعليلية
نحو لأطيعن الله أو يغفر لي اهـ (قوله وفاء السببية) أى الفاء المفيدة للسببية أى
ان ما قبلها سبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لانها مع افادتها السببية عاطفة
مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان
فتحديث وكذا يقدر في جميع المواضع وخرجت الفاء التي لمجرد العطف والاستئنافية
كما يأتي ايضاحه في الشرح اهـ مدابغي بتصرف (قوله وواو المعية) أى المصاحبة
أى ان ما قبلها مصاحب لما بعدها في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستئنافية
(قوله بنفي محض) أى خالص من معنى الاثبات كما يأتي ايضاحه في قوله ما تأتينا
الا فتحدثنا (قوله أو طلب بغير اسم الفعل) هذا شامل للطلب بلفظ الخبر فيه ينصب
المضارع وليس كذلك (قوله وبعد الفاء والواو وأو وثم ان عطفن) لو قال وبعدها وثم
ان عطفن لكان اخصر (قوله على اسم خالص) وهو الجامد سواء كان مصدرا كما
في الامثلة أو غير مصدر نحو لولا زيد ويحسن الى لهلكت اهـ اشموني (قوله ولك
معهن) أى مع الاحرف الاربعة في حالة العطف على اسم خالص (قوله بخلاف
اخواتها الثلاثة فانها لا تنصب الا ظاهرة) وهذا مذهب الجمهور وأجاز ابن كيسان
والسيرافي ان يكون النصب بعد اللام بعد اضمار كي لانه يصح النطق بها بعدها
نحو جئت لأكرمك أى لكي اكرمك ورد بانه لم يثبت اضمار كي في غير هذا الموضع
فلا يثبت في هذا الموضع انتهى يس (قوله وانما تضمر في الغالب الخ) ومن غير الغالب
وهو الشاذ قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار أن والذي حسن
حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه وقول طرفة

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب أحضر بان مضمرة ويؤيده وان أشهد وقول بعضهم خذ اللص قبل يأخذك
بنصب يأخذ وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغ ولا
يقاس على ذلك وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه
وأجاز الأخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تسمع في رواية الرفع
وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن المذكورة في المتن وهي

عشرة رفعت او نصبت اهـ تصريح (قوله اما حتى فنحو حتى تفئ الخ) اعلم ان حتى التى ينصب الفعل بعدها بمعنيين تارة تكون بمعنى كى التعليلية وذلك اذا كان ماقبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة فالامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ماقبلها غاية لما بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فقوله حتى تفئ يحتمل المعنيين معا فيحتمل ان يكون المعنى كى تفئ او الى ان تفئ واما قوله حتى يرجع فهى للغاية اى وهو على حذف مضاف أى الى زمن رجوع موسى اهـ تصريح والمراد بالعلة الامر المفضى الى المقصود فى الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بان لا يصلح الصدر قبلها لان يمتد الى مابعدها دليلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه عنده نعم ان أريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره فى الدنيا يكون الدخول منتهيا وحتى حينئذ للغاية اهـ يس وبقوله والمراد بالعلة الخ اندفع مايقال ان شأن مابعد حرف التعليل ان يكون علة فيما قبلها الا ان هذا فى العلة الحقيقية (قوله وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين) قال فى شرح التسهيل ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها أجازوا اظهار ان بعدها قالوا لاسيرن حتى ان أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيد كما أجازوا ذلك فى لام الجحود اهـ اذا علمت ذلك فقوله ولا يجوز اظهار ان بعدها فى شعر ولا فى غيره أى خلافا للكوفيين أيضا فخلاف قوله خلافا من الثانى لدلالة ماقبله تأمل (قوله ولا يجوز اظهار ان الخ) اى فالاضمار واجب لا جائز تأمل (قوله ويشترط لاضمار ان الخ) اى ان الشرط فى وجوب الاضمار هو الاستقبال بالنظر لما بعدها سواء كان مستقبلا بالنظر لزمن التكلم ام لا وبعد ذلك شرط وجوب النصب استقباله بالنظر لزمن التكلم فان فقد هذا الشرط فتارة يجب الرفع ان كان الفعل حالا وتارة يجوز الوجهان ان كان مستقبلا بالنظر لما قبلها هكذا يستفاد من الشيخ يس ومن الاشمونى ويشترط لاضمار ان اى وجوبا عند النصب اى سواء كان النصب واجبا أو جائزا ثم تأملت فى التصريح فوجدته يفيد ان الفعل المستقبل بالنظر لما قبلها فقط يجب نصبه ان لوحظ استقباله ويجب رفعه ان لوحظ تأويله بالحال لان نصبه عند تلك الملاحظة يؤدى الى تقدير أن وهى منافية للحال الملاحظة خلافا لما فى المغنى المجوز الوجهين نظرا لصلاحية الفعل لهما بالاعتبارين والمحشى الفيشى افاد انه عند النصب يجب الاضمار سواء كان النصب واجبا او جائزا (قوله سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم) ويجب النصب وقوله اولا اى ويجوز النصب والرفع (قوله فالاول) أى المستقبل بالنظر لما قبلها ولزمن التكلم معا هكذا افاد المؤلف تبعا لغيره واعترض بان العكوف على عبادة العجل ورجوع موسى ماضيان بالنسبة لزمن نزول الآية والرجوع مستقبل بالنسبة للعكوف فهو مساو للزلزال وقول الرسول فى الآية وأجيب بان قوله قالوا لن نبرح عليه عاكفين فيه حكاية لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور له حكاية كلامهم

اما حتى فنحو حتى تفئ الى أمر الله حتى يرجع الينا موسى وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين ولا يجوز اظهار أن بعدها فى شعر ولا نثر ويشترط لاضمار ان بعدها أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ماقبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا فالاول كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى

اذذاك لا الآن ولا شك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذى قصه الله علينا بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو اخبار آخر من الله سبحانه وتعالى أو امر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه فتأمل وحتى يرجع متعلق بنبرح على حذف مضاف اى الى زمان رجوع موسى اه يس على الفاكهى (قوله الا ترى أن رجوع موسى مستقبل بالنظر لما قبل حتى) هذا بيان للاستقبال بالنظر لما قبلها الذى هو الشرط وسكت عن بيان كونه مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم مع انه الخفى والمحتاج اليه وقد علمته قريبا (قوله وهو ملازمتهم للعكوف) اراد بالعكوف التلبس كانه قال وهو ملازمتهم للتلبس بعبادة العجل وليس المراد بالعكوف الملازمة وقوله ملازمتهم أخذه من قوله لن نبرح وقوله للعكوف اخذه من قوله عاكفين تأمل (قوله اسلمت حتى ادخل الجنة) فان الاسلام سبب فى دخول الجنة كما يفيده ما تقدم من التصريح من ان ما قبلها علة (قوله والثانى وهو المستقبل بالنظر لما قبلها) لا بالنظر لزمن التكلم (قوله وزلزلوا) اى ازعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة لما اصابهم من الاهوال (قوله فى قراءة من نصب) وهو ما عدا نافع وأما على قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لا تتعلق بما قبلها من حيث الاعراب والفعل يؤول بالحال اى حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك وللحال المؤول تفسير آخر وهو ان يفرض ما كان واقعا فى الزمن الماضى فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال استحضار تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب منها (قوله ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين) المراد الأحد الدائر وهو فى حيز النفى فيصدق بنفيهما كانه قال لم يكن مستقبلا بالنظر لزمن التكلم ولا بالنظر لما قبلها وحينئذ فيعترض على قوله سرت حتى أدخلها بان الدخول مستقبل بالنظر للسير وان كان حالا بالنظر لزمن التكلم بل هو حالى تعين الرفع وان كان مؤولا بالحال وهو المستقبل بالنظر لما قبلها جاز الرفع وليس هناك حال مؤول بالمستقبل ويمكن الجواب عنه بان قوله ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين مراده أحد معين وهو الاستقبال بالنظر لزمن التكلم والمعنى ولو لم يكن الفعل مستقبلا بالنظر لزمن التكلم بل هو حالى امتنع اضمار الخ وقد ذكر الدمامينى ضابطا لذلك فقال وتلخيص مسئلة حتى بأسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا بان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب اه يعنى بالنسبة لزمن التكلم فانه الذى يجب نصبه كما صرح به فى المغنى واما اذا كان استقباله بالنظر لما قبلها فالوجهان وهو الذى يصلح مكانه الماضى (قوله وتعين الرفع) بشروط ثلاثة ان يكون الفعل حالا وان يكون مسببا عما قبله وان يكون فضلة أى تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لان نصبه يؤدى الى تقدير ان وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط

الا ترى ان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى ما قبل حتى وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل وكذلك قولك أسلمت حتى ادخل الجنة والثانى كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة من نصب يقول فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار فان الله عز وجل قص علينا ذلك بعد ما وقع ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين امتنع اضمار أن وتعين الرفع وذلك كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك

معنى

معنى لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظى فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى وانما اشترطت الفضلة لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ونحو لأسيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى أدخلها او أسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه قاله المرادى ونحو سيرى حتى أدخلها لعدم الفضلة فسيرى مبتدأ وحتى أدخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر انظر التوضيح وشرحه (قوله وانت فى حالة الدخول) اما لو قال ذلك بعد الدخول لكان من المؤول بالحال فيجرى فيه الوجهان نحو حتى يقول الرسول (قوله ومن ذلك قولهم) أى من الذى يتعين فيه الرفع قولهم شربت الابل الخ اذا قيل ذلك فى حالة مجىء البعير يجر بطنه وحينئذ فلا وجه لفصله بقوله ومن ذلك قولهم الخ أما لو قيل بعد المجىء فهى حال تأويلا فيجوز الوجهان كما تقدم فلا يصح قوله ومن ذلك أى من وجوب الرفع فى حالة ملاحظة الحال المؤولة كما تقدم لنا انه يستفاد من التصريح وعلى هذا الوجه يكون فصله عما قبله لكونه ليس حالا حقيقة بل حال تأويلا ووجب رفعه بالاعتبار الذى قلناه أو يقول قوله ومنه أى من الرفع لا بقيد تعينه تأمل وكلام الشارح الآتى يتبادر منه انه حال تأويلا (قوله ومرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه فى قوة فهو الآن لا يرجى ومسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية فهو مثال للحال حقيقة ويحتمل انه مثال للحال التأويلى على معنى انه بحيث لم يرجوه فى الماضى والتعبير بالمضارع كان قلت حتى قلنا لا يرجونه اه يس على الفاكهى ويجرى على الاحتمالين ما جرى فى شربت الابل من الاعتراض والجواب (قوله فان المعنى حتى حالة البعير انه يجر الخ) هذا المعنى يتبادر منه ان القصد الحال التأويلى لان التوضيح انما قدر مثل هذا التقدير فى الحال التأويلى وحينئذ يكون للفصل بقوله ومنه قولهم الخ نكتة وهى أن ما قبله حال حقيقى وهذا حال تأويلى ويجاب عن قوله ومنه قولهم بما أجبنا به سابقا أى من الرفع بدون قيده الخ أما عند معنى الحال الحقيقى فيقال فهو الآن لا يرجونه أو فهو الآن يجر بطنه تأمل (قوله ومن الواضح فيه) أى فى هذا المعنى وهو الحالية انك الخ وانما كان واضحا لانه حال حقيقة أما لو كان حالا تأويلا فلا يتم الوضوح بل هو مثل ما قبله فى كونه حالا تأويلا وعلى ما قلنا فالمناسب أن يقول أى فانا الآن لا احتاج للسؤال بدل قوله أى حتى حالتى انى الخ لما علمت ان مثل التقدير قدروه فى الحال التأويلى ولك أن تقول قصد الشرح انه حال تأويلا ولكن انما كان واضحا لان تقدير الحالية فيه

وأنت فى حالة الدخول ومن ذلك قولهم شربت الابل حتى يجىء البعير يجر بطنه ومرض زيد حتى لا يرجونه فان المعنى حتى حالة البعير انه يجىء يجر بطنه وحتى حالة هذا المريض انهم لا يرجونه ومن الواضح فيه انك تقول سألت عن هذه المسألة حتى لا احتاج الى السؤال أى حتى حالتى الآن أنى لا احتاج الى السؤال عنها

ظاهرة لكون تلك الحالة وصفا للمتكلم بخلاف الحال التأويلية السابقة فيما قبله فان الحال ليست وصفا للمتكلم بل لما يحكى عنه المتكلم وهو البعير ونريد المريض وهذا هو الظاهر لانه لو جعل حالا حقيقة لكان مثل قوله حتى ادخلها فلا يتم كونه واضحا بالنسبة بخلاف جعله حالا تأويلا فيتم وضوحه بالنظر لما قبله من الحال تأويلا تأمل هذا ما ظهر للفهم المتكدر بسبب الطاعون نسأل الله رفعه عن المسلمين (قوله وأما اللام فلها أربعة أقسام) أى مشتركة بين ذلك وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فيقولون استعمالها فى العاقبة مجاز وكذا بقية الأقسام ماعدا العلة (قوله ومنه انا فتحنا لك الخ) انما فصله عما قبله لكونه متعلقا به الاشكال والجواب المذكوران فى قوله فان قلت الخ (قوله فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة الخ) مفاده ان ماقبل اللام علة ومابعدها معلول وهو خلاف المقرر الا أن يقال فى عبارته قلب والتقدير فان قلت ليست المغفرة علة لفتح مكة وقوله كما ذكرت أى من أن المغفرة ليست علة للفتح على ماقربناه (قوله ولكنه لم يجعل علة لها) فيه قلب أيضا والتقدير ولكنها لم تجعل علة له وكذا قوله وانما جعل علة لاجتماع الخ تقديره وانما جعل اجتماع الامور الاربعة للنبي علة لفتح مكة والاظهر فى الجواب ان عبارته غير مقلوبة ومراده بالعلة السبب المفضى الى المقصود ولا شك ان فتح مكة سبب لاجتماع تلك الامور وليس المراد العلة المصطلح عليها التى شأنها أن تكون مدخول اللام ويؤيد ذلك ماتقدم عن التصريح فى حتى حيث جعل ماقبلها علة فيما بعدها مع ان حتى تعليلية بمنزلة اللام فتحصل ان المراد بالعلة فى المقام السبب لا العلة الباعثة لانها مستحيلة على الله لانها تؤدى الى كماله بها كما هو مقرر فى التوحيد وقد اختلف العلماء فى أفعال الله هل لا بد لها من حكمة وان لم نطلع عليها ام لا قولان مقرران فى فن الكلام (قوله ولا شك ان اجتماعها الخ) أى فاجتماع الاربعة مسبب عن الفتح (قوله ولما) بكسر اللام وتخفيف الميم عطف على قوله لرأفتهم وهو عطف علة على معلول وقوله من المحبة بيان لما (قوله فلا يراه أحد الا أحبه) ولذا نقل بعضهم ان ابليس سئل هل أحببت أحدا من المسلمين فقال لا الا موسى حين قال الله تعالى وألقيت عليك محبة منى انتهى بهامش نسخة بعض العلماء (قوله يريد الله ليبين لكم) أى البيان لكم وكذا قوله ليذهب عنكم أى الذهاب (قوله وأمرنا لنسلم) أى وأمرنا الاسلام أو بالاسلام ومفاده ان أمر متعد وهو كذلك لانه يتعدى لمفعولين الاول بنفسه والثانى بالباء فتقول الله أمرنا بالاسلام أو بنفسه كما فى قول البردة أمرتك الخير فصح قوله بعد فعل متعد أى لمفعول واحد كما فى المثالين الأولين أو لمفعولين لكن الثانى بالباء أو بنفسه كما فى الآية الثالثة (قوله فهذه الأقسام الثلاثة) أى التعليلية والتى للعاقبة والزائدة واختلف فى الناصب للفعل فقال جمهور البصريين وتبعهم المؤلف الناصب هو أن وقال جمهور الكوفيين الناصب اللام ويجوز اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافى يجوز أن يكون الناصب

وأما اللام فلها أربعة أقسام لتبين للناس ومنه انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وما تأخر فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وانما جعل علة لاجتماع الامور الاربعة للنبى صلى الله عليه وسلم وهى المغفرة واتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك ان اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه وانما مثلت بهذه الآية لانها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها الثانية لام العاقبة وتسمى أيضا لام الصيرورة ولام المآل وهى التى يكون مابعدها نقيضا لمقتضى ماقبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرأفتهم عليه ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحد الا أحبه فقصدوا ان يصيروه قرة عين لهم فآل بهم الأمر الى ان صار عدوا لهم وحزنا الثالثة اللام الزائدة وهى الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وأمرنا لنسلم لرب العالمين فهذه الاقسام الثلاثة يجوز لك اظهار ان بعدهن

ان

أن المقدرة بعدها وأن يكون كى ولا تتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كى بعدها جملة
الأقوال أربعة (قوله كون الخ) وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز
فى سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز فى ظن قياسا على
كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل كذا اه تصريح (قوله بعد كون ماض) أى لفظا
ومعنى أو معنى لا لفظا ولا بد أن يكون ناقصا وقوله منفى أى بما فى الماضى لفظا ومعنى
أو بلم فى الماضى معنى مضارع لفظا دون غيرهما من أدوات النفى لان لن تختص
بالمستقبل ولا كذلك اذ نفى غيره بها قليل ولما تدل على اتصاف نفيه بالحال بخلاف لم
وأما ان فجرى فيها خلاف كما تقدم اه يس ويشترط أن لا ينتقض النفى فلا يجوز
ما كان زيد الا ليضرب عمرا (قوله ما كان الله) مثال للماضى لفظا ومعنى وترك مثال
الماضى معنى كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم (قوله وهذه يجب اضمار ان بعدها)
وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال سيفعل أو سوف
يفعل فاللام فى مقابلة السين أو سوف فكما لا تذكر ان مع السين أو سوف لا تذكر مع
اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان
هذا القرآن أن يفترى ورد بان أن يفترى فى تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو
مصدر مثله وفى هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا
ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه اه من التصريح (قوله
وأما كى فى نحو الخ) تقدم انها حرف مصدرى وتضمر ان بعدها اذا سبقتها اللام
لفظا أو تقديرا (قوله الا فى الشعر) كقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا

(قوله خلافا للكوفيين) القائلين بجواز التصريح بأن بعد كى المصدرية فى النثر
فيجوز عندهم جئت كى ان تكرمنى على ان كى المصدرية هى الناصبة وان
مؤكدة لها وتقدر اللام قبلها (قوله وأما حروف العطف فأربعة) أى باعتبار
الاضمار بعدها بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وأما جعل المتن لها ثلاثة
فباعتبار الواجب (قوله منها ما لا يجوز معه الاظهار وهو أو) فيه نظر بل أو والفاء
والواو تارة يجب الاضمار كما أشار له المتن بقوله وبعد ثلاثة من أحرف العطف الخ
وتارة يجوز الاضمار والاظهار كما أشار له بقوله وبعد الفاء والواو وأو ان عطفن على
اسم خالص وقد أشار المصنف الى ان ثم يجوز بعدها الاضمار والاظهار بقوله وثم
ان عطفن وهذا الذى أخذناه من المتن هو ما بينه بقوله ولك معهن ومع لام التعليل
الخ فهل العطف فى الأربعة جائز اذا كان على اسم خالص فيعلم منه ان الثلاثة
المذكورة أولا يجب فيها الاضمار كما ان حروف الجر يجب فيها ذلك ما عدا لام
التعليل ويدخل فيها الزائدة والتى للعاقبة فيدخل فى حروف الجر الواجب فيها
الاضمار لام الجحود (قوله اذا صح فى موضعها الى أو الا) المناسب ما قاله فى الخلاصة
اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا ان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الأول الغاية مثل

قال الله تعالى وأمرت لأن
ا كون الرابعة لام الجحود
وهى الآتية بعد كون ماض
منفى كقول الله تعالى
ما كان الله ليذر المؤمنين
على ما أنتم عليه وما كان
الله ليطلعكم على الغيب
وهذه يجب اضمار ان
بعدها وأما كى فى نحو
جئتك كى تكرمنى اذا
قدرتها تعليلية بمنزلة اللام
والتقدير جئتك كى ان
تكرمنى ولا يجوز التصريح
بان بعدها الا فى الشعر
خلافا للكوفيين وقد مضى
ذلك * وأما حروف العطف
فأربعة وهى أو والواو
والفاء وثم وهذه الأربعة
منها ما لا يجوز معه الاظهار
وهو أو ومنها ما لا يجب
معه الاضمار وهو ثم ومنها
ما تارة يجب معه الاضمار
وتارة يجوز معه الاضمار
والاظهار وهو الفاء والواو
وهذا كله يفهم مما ذكرت
فى المقدمة فأما أو فينتصب
المضارع بأن مضمرة
بعدها وجوبا اذا صح
فى موضعها الى أو الا

الى الثانى التعليل مثل كى لجملة المعانى لا وثلاثة الى والا وكى مثال التعليل لأرضين الله أو يغفر لى ولا يناسب فيه معنى الى أو الا لانه يوهم انقطاع الرضى اذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل وتتعين الغاية فى لا نتظرنه أو يجىء والاستثناء فى قولك لاقتلن الكافر أو يسلم ويصلح للتقديرات الثلاث لألزمنك أو تقضينى حقى وخرج بقوله اذا صح الخ التى لا يصلح فى موضعها الا أو الى أو كى وهى العاطفة على اسم خالص فتضمر ان جوازا كما يأتى (قوله فالاول كقولك الخ) أى بمعنى الى وتقدم لك أن هذا المثال يصلح لمعانى أو الثلاثة خلافا لظاهر المؤلف (قوله حقى) مفعول ثان لتقضينى والياء مفعول أول (قوله لاستسهلن الصعب الخ) من الطويل والاستسهال للشىء عده سهلا والصعب ضد السهل والمنى جمع أمنية وهى اسم لما يتمناه الانسان وانقياد الآمال موافقتها للمراد ومجيئها على حسبه وهى هنا المأمولات وانقيادها حصولها والآمال جمع أمل وهو الرجاء والصبر حبس النفس على الكرب * الاعراب اللام للابتداء واستسهلن مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر والصعب مفعوله وأو بمعنى الى وأدرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وفاعله مستتر والمنى مفعوله والواو عاطفة وما نافية وانقادت الآمال فعل وفاعل الا اداة استثناء لصابر متعلق بانقادت والشاهد فى قوله أو أدرك حيث جاء فيه أو بمعنى الى وانتصب الفعل بأن مضمرة وجوبا وأنت خبير بأن جعل أو على بابها لأحد الشيئين أو الاشياء ممكن فيما جعلوه فيه بمعنى الا أو الى نحو لأقتلن الكافر أو يسلم ولألزمنك أو تقضينى حقى وهذا البيت اذ المضارع فى الكل منصوب بأن مضمرة تؤول مع صلتها بمصدر معطوف على مصدر متصيد من المتقدم أى ليكونن قتل منى أو اسلام منه أو ليكونن لزوم منى له أو قضاء منه لحقى أو ليكونن استسهال منى الصعب أو ادراك للمنى اه من التصريح (قوله والثانى) أى كون أو بمعنى الا (قوله لاقتلن الكافر أو يسلم) أى الا أن يسلم (قوله وكنت اذا غمزت الخ) قاله زياد الاعجم قيل له ذلك للكنة كانت فى لسانه من قصيدة من الوافر فى هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة غمزت بالغين المعجمة والزاى بمعنى عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح وكعوب الرمح النواشز فى اطراف الانابيب قال الشمنى فى حاشية المغنى اختلف فى معنى البيت فقيل المعنى من لم تصلح له الملاينة تولينا له بالمخاشنة الا ان يستقيم وقيل المعنى اذا هجوت قوما أبيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائى وقيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا ولو تعمد الكسر لم يستقم بعد اه وقال فى التصريح وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا اخذ فى اصطلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا ينكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل فى تأويل مصدر فى هذا ونحوه أى ليكونن منى كسر لكعوبها او استقامة منها اه * الاعراب الواو عاطفة كنت كان واسمها اذا

فالاول كقولك لألزمنك أو تقضينى حقى وقوله

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى
فما انقادت الآمال الا لصابر

والثانى كقولك لأقتلن الكافر أو يسلم وقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها أو تستقيما

أى الا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها

ظرف غمزت قناة قوم فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وكذلك قوله كسرت كعوبها
أو حرف عطف بمعنى الا وتستقيما منصوب بان مضمرة والجملة من اذا وما بعده خبر كان
والشاهد فى أو تستقيما (قوله ولا يجوز ان يكون التقدير كسرت كعوبها الى ان تستقيم
لان الكسر لا استقامة معه) هذا موافق لقول التصريح ولا يصح هنا معنى الى لان
الاستقامة لا تكون غاية للكسر اه وأنت خبير بانه يصح هنا الغاية لان
الاستقامة للباقى غاية الكسر المفسد ولذا اقر شيخنا الدردير فى الاشمونى صحة الغاية
وهو حسن فتأمل (قوله وأما الواو والفاء الخ) وألحق الكوفيون بذلك ثم فى قوله
صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه جوز ابن مالك فيه
الرفع والنصب ورد بانه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاغتسال وليس
الحكم خاصا به بل لو بال فى الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه الجزم أو داه
يس (قوله ولهذا رفع) أى ولاجل اشتراط هذا الشرط وهو السببية المتضمن للعطف
رفع الخ لفقد الشرط منه لانها للاستئناف (قوله * ألم تسأل الربع القواء فينطق)
وتمامه * وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق * قاله جميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث بن
جبير من قصيدة من الطويل والربع المنزل حيث كان والجمع أربع وربوع ورباع
والمربع المنزل فى الربيع خاصة والقواء بفتح القاف والمد الخالى الذى لا أنيس فيه
ومدها أكثر من قصره والبيداء القفراء التى تبيد من سكنها أى تهلكه والسملق بفتح
السين المهملة الاملس وقال العينى الارض التى لا تنبت شيأ * الاعراب الهمزة
للاستفهام ولم تسأل جازم ومجزوم والربع مفعوله القواء صفته فينطق الفاء
للاستئناف وينطق مرفوع وهل حرف استفهام بمعنى النفى وتخبرنك مضارع مبنى
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة اليوم ظرف تخبر وبيداء فاعل تخبر وسملق
صفة لبيداء (قوله وذلك) أى وبيان الرفع فى البيت (قوله عاطفة) أى لمجرد العطف
والا فالسببية عاطفة أيضا كما تقدم (قوله لجزم ما بعدها) لعطفه على مجزوم وهو تسأل
(قوله ولو كانت للسببية لنصب ما بعدها) لكونه فى جواب الاستفهام ونوزع فى
اقتضاء السببية للنصب بانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية فى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
كما صرح به بعضهم ورد فيه بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الاكثر (قوله لان
الفاء لو كانت عاطفة الخ) قال فى المغنى والتحقيق ان الفاء فيه أى فى البيت للعطف
وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان
الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى (قوله دل على انها للاستئناف) أى لفقد
العطف المقارن للسببية فى الاشتراط (قوله على انها للاستئناف) أى الخالى من
العطف (قوله وقال تعالى ولا يؤذن لهم الخ) عطف بحسب المعنى على قوله المتقدم
وكأنه قال ولهذا رفع فى قوله ألم تسأل الخ لفقد العطف وفى قوله تعالى ولا يؤذن الخ
لفقد السببية بل هى لمجرد العطف على قول الاكثر خلافا لمن قال انها للسببية وان
السببية لا تقتضى النصب كما تقدم قريبا (قوله سأترك منزلى الخ) قاله المغيرة بن

ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها الى أن تستقيم لأن الكسر لا استقامة معه وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوبا بشرطين لا بد منهما أحدهما أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية فلهذا رفع الفعل فى قوله ألم تسأل الربع القواء فينطق وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب ما بعدها فلما ارتفع دل على انها للاستئناف وقال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون الفاء هنا عاطفة كما سيأتى الثانى أن يكونا مسبوقين بنفى أو طلب فلا يجوز النصب فى نحو زيد يأتينا فيحدثنا فأما قوله سأترك منزلى لبنى تميم

وألحق بالحجاز وأستريحا فضرورة وقيل الأصل فأستريحن بنون التوكيد الخفيفة فأبدلت في الوقف ألفا كما تقف على لنسفعا بالألف وهذا التخريج هروب من ضرورة الى ضرورة فان توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة وقولنا طلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وهذه المسئلة التي يعبر عنها بمسئلة الاجوبة الثمانية ولكل منها نصيب من القول فيه فلنتكلم على ذلك بما يكشف اشكاله فنقول أما النفي فهو قولك ما تأتيني فأكرمك ولك في هذا أربعة اوجه احدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكأنك قلت ما تأتيني فما أكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه وعلى هذا قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون والفاء هنا عاطفة كما ذكرنا الفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق فكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون الثاني ان تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا وهو استئنافه

او

حنيا من عمرو المنظلي وحنياء لقب امه غلب على أبيه * ولعرابه سأترك فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ومنزلي مفعوله ولبني تميم متعلق بأترك وألحق فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو في غير الطلب بالحجاز متعلق به فأستريحا منصوب بأن مضمرة بعد الفاء في غير الطلب والشاهد في قوله فأستريحا حيث نصبه بعد الفاء وليس قبله طلب وقد زعم بعض المتأخرين أنه روى لاستريحا ولا اشكال عليه اه من الشواهد والبيت من بحر الوافر كما في العيني وقوله وألحق بالرفع وفتح الحاء كما هو المسموع من الاشياخ هنا وكلام الشواهد يفيد انه بالنصب فيكون فيه شاهد ثان وان كان المصنف انما تعلق بقوله فأستريحا فقط (قوله هروب من ضرورة) وهو النصب بدون نفي ولا طلب وقوله الى ضرورة وهو توكيد الفعل في غير الطلب فيرتكب اخف الضرورتين وهو النصب بدون نفي أو طلب فقصد المؤلف بهذا الكلام ترجيح القول الاول وتضعيف قوله وقيل الأصل الخ هكذا يستفاد من الفيشي (قوله وقولنا طلب يشمل الخ) لان الطلب صادق بكونه بالفعل أو بالحرف فيهم العرض والتحضيض والاستفهام والتمني وأما قول بعضهم طلب بالفعل فاراد بالفعل ما قابل الاسم فيعم الحرف (قوله الامر) هو طلب الاعلى الفعل من الادنى والنهي طلب الاعلى الكف من الادنى والدعاء طلب الادنى من الاعلى والاستفهام طلب الفهم والعرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج والتمني طلب ما لا طمع فيه أي المستحيل أو ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي مالا فأحج منه والنفي هو الاخبار بالعدم (قوله صارت ثمانية) وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول فالجملة تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت من بحر البسيط فقال

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا

انتهى مدابغي وقال في التوضيح وشرحه وألحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل بعد الفاء بأن مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي أبلغ الأسباب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة حفص بأن لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين اه فعلمت ان من زاد الترجي قصره على الفعل بعد الفاء لا بعد الواو أيضا وهو مفاد قول الألفية والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ولكن في شرح الأزهرية لعلي أراجع الشيخ فيفهمني او ويفهمني (قوله بمسئلة الأجوبة الثمانية) فيه تجوز لان الافعال الواقعة بعد الفاء أو الواو ليست أجوبة للطلب والنفي وانما الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات لكن الثاني يترتب على حصول الأول كالجزاء فسميت أجوبة قاله يس لكن هذا الترتيب انما يظهر في الفاء لا الواو فتأمل (قوله اما النفي) سواء كان بالحرف نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو بالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكاملك أو بالاسم نحو أنت غير آت فتحدثنا

ان يقدر مبنيا على مبتدا محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل عن الناصب والجازم فتقول ما تأتيني فأكرمك بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها الاتيانه ويوضح هذا أنك تقول ما زيد قاسيا فيعطف على عبده أى فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذى قبله واضح لان الوجه الاول شمل النفى فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب النفى فيه الى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذى بعدها على المنفى الذى قبله فيكون شريكه فى النفى وانما أخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين فى قولك ما تأتينا فتحدثنا وهذا سهو اذ يستحيل أن ينتفى الاتيان ويوجد الحديث والصواب ما مثلت لك به الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدر النفى منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فاكرام منى أى ما يكون منك اتيان فيعقبه منى اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام الرابع أن تقدر أيضا الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفى منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لانه مسبب عنه

أو التقليل المراد به النفى نحو قلما تأتينا فتحدثنا اه تصريح وقوله غير آت فتحدثنا هذا مذهب ابن مالك والكوفيين ولكن الاكثرون على منعه نظرا الى انه لا يجرى مجراه فى الاستعمال اه يس (قوله ان يقدر مبنيا على مبتدا) أى خبرا عن مبتدا محذوف قال فى المغنى يحتمل ان تقدير المبتدا لايضاح الاستئناف ويحتمل انه لا يستأنف الا على هذا الوجه ويكون هذا أمرا اصطلاحيا اه (قوله ويوضح هذا الخ) انما كان هذا موضحا لان ترتب العطف على عدم القسوة امر ظاهر فيوضح الخفى (قوله ويذكر النحويون هذين الوجهين) أعنى عطف الفعل على الفعل فيشاركه فى النفى واستئناف ما بعد الفاء فيكون مثبتا وما قبلها منفى والمعنى على الوجه الاول ما تأتينا فما تحدثنا فانتفى الاتيان والتحدث وعلى الثانى ما تأتينا فأنت تحدثنا أى فثبت التحديث لعدم الاتيان وهذا الوجه الثانى معترض لانه لا يمكن تحديث بدون اتيان اذا علمت ذلك فقول الشارح وهو سهو أى ما ذكره النحويون من مجموع الوجهين لا كل واحد منهما لان الوجه الاول لا سهو فيه ولا خطأ ويدل على ذلك قوله اذ يستحيل ان ينتفى الاتيان ويوجد الحديث أى كما هو معنى الوجه الثانى وأما الوجه الاول فصحيح مسلم (قوله وهو سهو الخ) وذكر فى المغنى توجيها لما ذكره النحويون وهو ان المعنى ما تأتينا فى المستقبل وقال العينى يمكن أن يكون قائل ذلك يكره اتيان المحدث فى المستقبل فيقول له ذلك فيمكن التحديث الآن مع عدم الاتيان فى المستقبل أو يكون المقول له والقائل بمكانين متقاربين يمكنهما المكالمة ويتعذر منهما الالتقاء والاجتماع كما لا يخفى اه وقوله ويوجد الحديث أى المترتب على الاتيان هذا هو المستحيل أما وجود حديث عوضا عن عدم الاتيان فيمكن ذلك عند عدم الاتيان (قوله ما مثلت به لك) وهو ما تأتينا فأكرمك (قوله الثالث ان تقدر الخ) على الوجه الثالث والرابع الفاء السببية مع العطف لانه يلاحظ فى الوجهين أن اكرمك عطف على تأتينا وأن الاكرام مسبب عن الاتيان ولذا وجب النصب فيهما الا أنه فى الوجه الثالث يلاحظ النفى منصبا على المعطوف الذى هو المسبب فقط وفى الوجه الرابع يلاحظ انصبابه على المعطوف عليه فينتفى المعطوف من حيث انه مسبب عنه ويلزم من نفى السبب نفى المسبب تأمل (قوله مصدر الفعل) أى المصدر المؤول من الفعل بواسطة ان (قوله على المصدر المؤول) أى المتصيد مما قبلها (قوله أى ما يكون منك اتيان فيعقبه منى اكرام) يتبادر من تلك العبارة ان الفاء للعطف والتعقيب بدون سببية والظاهر ان السببية موجودة أيضا وان قوله يعقبه أى على طريق التسبب تأمل (قوله بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام) هذا صريح فى أن المعطوف عليه مثبت لا انه منفى ضمنا خلافا لقول العينى ان المعطوف عليه منفى ضمنا تأمل (قوله منصبا على المعطوف عليه) أى صراحة

مايكون منك اتيان فكيف يكون منى اكرام وهذان الوجهان

والا فالمعطوف منفى ضمنا وكان المناسب للمحشى أن يقول هنا مثل ماقلنا ويحذف ماقاله أولا فى قوله منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه حيث قال منصبا بطريق الصراحة فلا ينافى انه منصب على المعطوف عليه ضمنا لما علمت قريبا تأمل (قوله وقد انتفى) أى المعطوف عليه الذى هو السبب (قوله وهذان الوجهان) أى الثالث والرابع سائغان الخ وعلى ماقدمناه لك يصح جريان الاوجه الأربعة فى ماتأتينا فتحدثنا فالوجه الاول من الأربع معناه انتفاء الاتيان وانتفاء التحديث والثانى انتفاء الاتيان واثبات التحديث والثالث انتفاء التحديث وثبوت الاتيان والرابع انتفاء الاتيان فيتضمن انتفاء التحديث تأمل (قوله ماتأتينا محدثنا) هذا حل معنى والمناسب لما قدمه فى بيان الوجه الثالث ان يقول مايكون منك اتيان بدون تحديث (قوله وان يقال ماتأتينا فكيف الخ) المناسب لما قدمه فى بيان الوجه الرابع ان يقول مايكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث والقصد من ذلك نفى التحديث المسبب عن الاتيان فلا يعارض ماتقدم من أنه يجوز تحديث بدون اتيان تأمل (قوله ان لك فى الرفع وجهين) وهما العطف بدون تسبب فينتفى المعطوف والمعطوف عليه والاستئناف بدون عطف بل تسبب عن النفى فقط فينتفى المعطوف عليه دون المعطوف (قوله وفى النصب وجهين) والفاء فيهما السببية مع العطف لكن تارة يلاحظ النفى منصبا على المعطوف فقط أو منصبا على المعطوف عليه ويتضمن نفى المعطوف والفرق بين الوجه الرابع والوجه الاول مع ان المعطوف والمعطوف عليه منتفيان فى الوجهين انه فى الوجه الاول النفى منصب عليهما صراحة وفى الثانى صراحة على المعطوف عليه وضمنا على المعطوف تأمل (قوله نعم يجوز على الوجه الثانى الخ) أى والقصد نفى المعطوف والمعطوف عليه لكن صراحة فى المعطوف عليه وضمنا فى المعطوف وقال البيضاوى لو جعله جوابا للدلالة على عدم اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه اه فهذا وجه ثالث لعدم قراءة النصب ويفيد انه لم يقرأ بالنصب وحينئذ فقول الشارح انه لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين أى ولا الشواذ ويحتمل انه قرئ فى الشواذ لانها لا تنحصر (قوله بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم) أى فيوجد اذن بدون اعتذار كما يوجد اتيان ولا يوجد اكرام فالنفى منصب على المعطوف (قوله وليس هذا المعنى مرادا) أى ليس المراد ثبوت اذن ولا يثبت اعتذار بل القصد نفى الأمرين (قوله رؤس الآى) أى أواخر الآيات (قوله ومن مجىء) خبر مقدم وقول الله مبتدأ مؤخر قال يس قوله لا يقضى عليهم الخ أى لا يقضى عليهم فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون أى لا يكن قضاء عليهم فموتهم وانما قدروا هذا التقدير فيه وفى نظائره لان ان تجعل مابعدها فى حكم المصدر فيكون مفردا فيجب ان يكون المعطوف عليه وهو ماقبل الفاء فى تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التى لا محل لها من الاعراب اه قال البيضاوى لا يحكم

وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما ثبتان فيما تأتينا فتحدثنا اذ يصح أن يقال ماتأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث وان يقال ماتأتينا فكيف تحدثنا وتلخص ان لك فى الرفع وجهين وفى النصب وجهين * فان قلت هل يجوز أن يقرأ ولا يؤذن لهم فيعتذروا بالنصب على احد الوجهين المذكورين للنصب * قلت نعم يجوز على الوجه الثانى وهو ماتأتينا فكيف تحدثنا أى لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ويمتنع على الوجه الاول وهو ماتأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث الا ترى ان المعنى حينئذ لا يؤذن لهم فى حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا * فان قلت واذا كان النصب فى الآية جائزا على الوجه الذى ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين قلت لوجهين أحدهما ان القراءة سنة متبعة وليس كلما تجوزه العربية تجوز القراءة به الثانى ان الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤس الآى والنصب بحذفها فيزول

معها المناسب ومن مجىء النصب بعد النفى قول الله عز وجل لا يقضى عليهم فيموتوا

عليهم بموت ثان فيموتوا ويستريحوا وقرئ فيموتون على حد لا يؤذن لهم فيعتذرون (قوله والنصب هنا على معنى قولك ما تأتينا الخ) أى فالقصد نفى القضاء فيلزمه نفى الموت (قوله لا على قولك الخ) اى ليس القصد نفى الموت وثبوت القضاء فيقضى عليهم فلا يموتوا لان هذا فاسد (قوله ولو قلت ما تأتينا الا فتحدثنا) أى مما انتقض فيه النفى بالا قبل الفعل المقرون بالفاء بخلاف المنتقض بالا بعده نحو ما تأتينا فتحدثنا الا فى الدار فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا الرفع ويتفرع على ذلك ما لو قلت ما جاء فى أحد الا زيد فأكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفى وان جعلتها لزيد رفعته لتأخره عنه (قوله ونفى النفى ايجاب) أى يستلزم الايجاب لا أنه عينه كما نص عليه أهل المعانى (قوله يا ناق الخ) قاله أبو النجم العجلى والناقة انثى الابل اصلها نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ويجمع فى القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع اينق على ايانق والعنق بفتحتين سير مسرع تحرك الابل فيه اعناقها الاعراب يا حرف نداء وناق منادى مرخم ولك ضم القاف على لغة من لا ينتظر وفتحها على لغة من ينتظر وسيرى فعل أمر والياء فاعل وعنقا مفعول مطلق نائب عن المصدر أو صفة لمصدر محذوف أى سيرا عنقا قاله العينى وفسيحا صفة له ومعناه واسعا الى سليمان جار ومجرور متعلق بسيرى فنستريحا منصوب بان مضمرة لانه جواب الأمر وهو محل الشاهد (قوله حسبك حديث فينام الناس) حسبك مبتدا اخبره حديث أى كافيك الحديث أى كف عن الحديث وأصل المثال المسموع حسبك فينام الناس واختلف فى اعرابه فالجمهور على ان حسب مبتدا خبره محذوف أى حسبك السكوت وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا بلا خبر لانه فى معنى ما لا خبر له وهو اكفف وقيل الضمة للبناء وهو اسم سمى به الفعل وبنى على الضم لانه كان معربا وأجاز الكسائى النصب بعد الطلب بلفظ الخبر انتهى تصريح ويس على الفاكهى (قوله لم يجز خلافا للكسائى) أى القائل بجواز النصب بعد الخبر (قوله والثانى أن لا يكون بلفظ اسم الفعل) اعترضه بعض بان اسم الفعل موضوع للطلب على قول بخلاف التمنى والترجى فانه مستلزم له لا موضوع له فاسم الفعل أولى منهما ويمكن الجواب بان النصب يقتضى عطف مصدر مؤول على مصدر متصيد واسم الفعل جامد لا يتصيد منه مصدر فلذا امتنع النصب بعده وأما المصدر الصريح اذا كان للطلب فقال المصنف الحق انه ينصب ما بعده وينبغى ان يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل يخالفه ومشى الفاكهى والفيشى وغيرهما على ان المصدر كاسم الفعل (قوله وما أجدر هذا القول الخ) وذلك لانه موضوع لما كان بحروف الفعل ومعناه خصوصا أو قيل انه موضوع للطلب كالفعل فأعطى حكم الفعل ورد بان فعل الأمر لما صح وقوعه صلة لان حسن تأويله بالمصدر المنسبك منه مع أن بخلاف اسم الفعل فانه لا يصلح لذلك مشتقا أو غير مشتق

والنصب هنا على قولك ما تأتينا فكيف تحدثنا لا على قولك ما تأتينا محدثا بل غير محدث ولو قلت ما تأتينا الا فتحدثنا أو ما تزال تأتينا فتحدثنا وجب الرفع وذلك لان النفى فى المثال الأول قد انتقض بالا وفى المثال الثانى هو داخل على زال وزال للنفى ونفى النفى ايجاب وأما الأمر فكقوله

يا ناق سيرى عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا

وشرطه امران أحدهما ان يكون بصيغة الطلب فلو قلت حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائى والثانى ان لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز أن يقول صه فنكرمك بالنصب هذا قول الجمهور وخالفهم الكسائى فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جنى وابن عصفور فأجازاه اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا

وأما النهى فكقولك لاتفعل فأعاقبك وقول الله تعالى لاتفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولا تطغوا فيحل عليكم غضبي ولونقضت النهى بالاقبل الفاء لم تنصب نحو لاتضرب الاعمرا فيغضب فيجب فى يغضب الرفع * وأما الدعاء فكقولك اللهم تب على فأتوب وقول الله تعالى ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقول الشاعر

رب وفقنى فلا أعدل عن
سنن الساعين فى خير سنن

وشرطه ان يكون بالفعل فلو قلت سقيالك فيرويك الله لم يجز النصب * وأما الاستفهام فشرطه ان لايكون باداة تليها جملة اسمية

النهى شنوانى مع زيادة ومعنى اعدل احق (قوله وأما النهى فكقولك لاتفعل فأعاقبك) فان أعاقب منصوب بفتحة ظاهرة فى جواب النهى بعد فاء السببية (قوله لاتفتروا) مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقوله فيسحتكم يسحت فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على التاء لانه فى جواب النهى بعد الفاء قال البيضاوى ويسحتكم يهلككم ويستأصلكم (قوله ولاتطغوا) مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ويحل منصوب بفتحة ظاهرة لانه فى جواب النهى ومثل بثلاثة أمثلة الاول للفعل الصحيح اللام والثانى للمعتل بالياء والثالث للمعتل بالالف والفعل الاول لاتفعل والثانى لاتفتروا والثالث لاتطغوا (قوله ولونقضت النهى بالا) قال يس وهل التقييد بالا شرط ليخرج غيرها أم لا محل نظر (قوله ماقبل الفاء) فان كان النقض بالا بعد الفاء لم يمتنع النصب نحو لاتضرب زيدا فيغضب عليك الا تأديبا اه يس على الفاكهى (قوله وأما الدعاء) كان المناسب ذكر جواب الالتماس الذى هو الطلب من المساوى أو يقتصر على الأمر ويجعل شاملا للدعاء والالتماس كما هو الطريقة الراجحة وقوله الدعاء أى بشر أو بخير فقوله اللهم تب دعاء بخير وقوله ربنا اطمس الخ دعاء بشر وقوله فلا يؤمنوا مجزوم بحذف النون فى جواب الدعاء (قوله رب وفقنى الخ) هو من الرمل ورب منادى حذفت منه ياء النداء وهو مضاف لياء المتكلم المحذوفة ووفق فعل دعاء والنون للوقاية والياء مفعول والفاء فى الجواب وأعدل منصوب بان مضمرة وجوبا وعن سنن متعلق باعدل وفى خير متعلق بمحذوف حال وسنن مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لاجل القافية والشاهد فى قوله فلا أعدل والمعنى يارب وفقنى حتى لا أميل عن طريق الساعين حال كونهم سالكين فى خير طريق (قوله وشرطه أن يكون بالفعل) أى على طريق الاصالة فخرج بالفعل الاسم وهو سقيا فانه مصدر وخرج بقولنا على طريق الاصالة الدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة اه يس على الفاكهى (قوله وأما الاستفهام) عرفه العلماء بقولهم طلب الفهم والمراد طلب المتكلم فهم نفسه فأل فى الفهم للعهد فيخرج قولك افهم فانه طلب الفهم لكن فهم المخاطب ثم يرد عليه فهمنى الا أن يقال طلب الفهم باداة مخصوصة قال الشنوانى لو قال طلب الافهام لكان له وجه اذ المستفهم لايطلب الا ما يمكن أن يعمله المخاطب وانما يعمل الافهام لا الفهم القائم بغيره وأجيب بأن المطلوب الحقيقى من الاستفهام هو الفهم أى فهم المتكلم مافى ضمير المخاطب والافهام وسيلة ذلك المطلوب واعتبار المقاصد أولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطلب الفهم لا الافهام اه (قوله فشرطه أن لايكون باداة الخ) ويشترط فى الاستفهام أيضا أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا اذا تعذر سبك مصدر مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا ما فى

معناه وأما الاسم المنسبك مصدر من ادا استقباله لا حل معنى الفعل فاغايقدر فيه مصدر مقدر استقباله بما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فاضربك أى ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب منا وأما الاستفهام التقريري الداخل على النفي فقيل لا ينصب في جوابه نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح وقيل ينصب اه يس على الفاكهى (قوله خبرها جامد) لانه لا يمكن تصيد مصدر منه بخلاف لو كان مشتقا فيتصيد منه المصدر اه تقرير (قوله فهل لنا من شفعاء الخ) من مزيدة في المبتدأ ولنا خبره قدم ويجوز أن يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أى هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا اه يس على الفاكهى (قوله من ذا الذى يقرض الخ) يجوز في من أن تكون من كبة مع ذا وما بعدها خبر وأن يكون مبتدأ وذا خبر والذى صفة له أو بدل منها وينبغي أن تكون ذا على الثاني اشارية لئلا يلزم دخول الموصول على مثله كقولهم من ذا الذاهب ماذا التوانى اه بهامش (قوله برفع يضاعف) أى على الاستئناف وقوله ونصبه أى في جواب الاستفهام (قوله فاستجيب) يروى بالرفع على الاستئناف والنصب في جواب الاستفهام وكذا قوله فاغفر له (قوله أين بيتك) أين خبر مقدم وبيتك مبتدأ مؤخر وأين ظرف مكان (قوله ومتى تسير) متى ظرف زمان مفعول لتسير فهو مبنى على السكون محله نصب قال في التسهيل ولا يتقدم هذا الجواب على سببه خلافا للكوفيين قال شارحه بدر الدين مكملا لشرح والده لا يجوز تقديم الجواب بالفاء على سببه لانه معطوف فلا يتقدم على المعطوف عليه وقد اجاز الكوفيون متى فآتيك تخرج ومتى فاسير تسير اه والراجح الاول (قوله وكيف يكون الخ) كيف ظرف زمان اعتبارى لانه استفهام عن الحالة من لوازم الحالة وقوعها في زمان فهو ظرف زمان اعتبارى اه فيشى ولعل ماقاله الفيشى ان المصنف ذكر كيف في أمثلة الظرف ولو قدم المصنف مثال كيف لما احتيج لما قاله الفيشى لان المقرر أن يكون تامة وكيف حال ويجوز أن تكون ناقصة وكيف خبرها مقدم ولم يذكروا انها ظرف أصلا بل هى اسم استفهام حال أو خبر ليكن تأمل (قوله فان قلت فما بال الخ) هذا السؤال لا يرد الا لو كان النصب في جواب الاستفهام واجبا مع انه جائز الا أن يقال قوله فما بال الفعل لم ينصب أى لم يصح نصبه (قوله فما بال الخ) ما اسم استفهام مبتدأ وبال خبره (قوله فتصبح) أى فهى تصبح والضمير عائد على القصة وانما قدر مؤنثا لان المختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع هى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه وعلى ماقررنا فتصبح خبر فهو في محل رفع ويجوز أن يكون تصبح بمعنى أصبحت عطفا على أنزل فلا موضع له (قوله قلت لوجهين) أى عدم النصب لوجهين (قوله ان الاستفهام هنا معناه الاثبات) أى لكونه تقريريا بعد دخول النفي وان شئت قلت

خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله تعالى من يدعونى فأستجيب له من يستغفرنى فأغفر له والاستفهام بالظرف نحو أين بيتك فأزورك ومتى تسير فأرافقك وكيف تكون فأصحبك فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة قلت لوجهين أحدهما ان الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رأيت ان الله أنزل من السماء ماء

والثانى ان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وانما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب فان قلت يرد هذا الوجه قوله تعالى أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فأوارى سوأة أخى فان مواراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لان العجز عن الشئ لا يكون سببا فى حصوله * قلت ليس أوارى منصوبا فى جواب الاستفهام وانما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو أكون * فان قلت فقد جعله الزمخشرى منصوبا فى جواب الاستفهام * قلت هو غالط فى ذلك وأما العرض فكقول بعض العرب ألا تقع الماء فتسبح وكقولك ألا تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وأما التحضيض فكقولك هلا اتقيت الله تعالى فيغفر لك وهلا أسلمت فتدخل الجنة وهو والعرض متقاربان

انكار بالنفى فيعلم منه أنه لا ينصب فى جواب الاستفهام التقريرى وهو قول من قولين (قوله والثانى الخ) وعلى هذا فالفاء ليست للسببية بل للاستئناف ولو كانت للسببية لنصب فى جواب الاستفهام التقريرى وهو قول آخر فالجواب الاول مبنى على قول والثانى على قول وقد تقدم عن يس. الخلاف فى ذلك والحاصل ان الجواب الاول يقول ليس هنا استفهام وهو طلب الفهم لانه اثبات والثانى يقول ليست الفاء للسببية وان وجد الاستفهام اه تقرير (قوله وانما يتسبب ذلك) أى اصباح الارض مخضرة (قوله فلو كانت العبارة انزل الى ان قال ثم دخل الاستفهام) أى بأن يقال ألم أنزل هكذا ظاهره والذى فى الآية ألم والم لا تدخل على الماضى فالمناسب أن تقول فلو كانت العبارة ينزل ثم دخل الاستفهام فيقول ألم ينزل وهو استفهام تقريرى فينصب فى جوابه على قول (قوله هذا الوجه) أى الثانى الذى أفاد عدم النصب بعد الفاء اذا كان ما بعدها لا يتسبب عن مدخول الاستفهام يرد عليه النصب فى قوله فأوارى مع عدم التسبب عن مدخول الاستفهام والجواب بالمنع حاصله لا نسلم انه نصب فى جواب الاستفهام (قوله عما دخل عليه الاستفهام الخ) ارادة الاستفهام مع لم (قوله عما دخل عليه حرف الاستفهام) وهو العجز (قوله هو غالط فى ذلك) يمكن الجواب عنه بأن قوله أعجزت استفهام انكارى فيفيد عدم العجز وعدمه يتسبب عنه المواراة اه دردير لكن كلام المفسرين يدل على انه استفهام تقريرى أى اقرار بالعجز لانه كان متحيرا قبل رؤية الغراب (قوله وأما العرض) بفتح العين وسكون الراء هو الطلب بلين ورفق (قوله ألا تقع الماء فتسبح) أى ألا تنزل فتعوم فيه فهذا طلب برفق (قوله يا ابن الكرام الخ) هو من البسيط والكرام جمع كريم قال ابن العربى فى الاسماء الحسنى اختلف فى الكريم لغة فقيل الكثير الخير والعرب تسمى الكثير كريما وقيل هو الذى يدوم نفعه ولا ينقطع وقيل هو الذى يسهل تناول ما عنده وقيل هو الذى له قدر عظيم وحظ كبير وقيل المنزه عن الدناءة المبرأ عن النقائص والآفات والاعراب يا حرف نداء وابن منادى والكرام مضاف اليه ألا أداة عرض تدنو فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا فتبصر منصوب بأن مضمرة بعد الفاء وما موصولة وقد حرف تحقيق وجملة حدثوك صلته والعائد محذوف تقديره به والموصول وصلته فى محل نصب مفعول تبصر والفاء للتعليل وما نافية وراء مبتدأ وكمن سمع خبر ومن موصولة (قوله التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين بينهما ياء مثناة من تحت وهو الطلب بحث وازعاج (قوله متقاربان) اى فى المعنى وقوله يجمعهما فى قوة العلة كانه قال متقاربان فى المعنى لان يجمعهما التنبيه على الفعل أى على طلب الفعل والفرق بينهما من حيث شدة الطلب وضعفه هكذا امر له المؤلف وانت خبير بان حقيقة العرض متميزة بقولنا برفق ولين وحقيقة التحضيض متميزة بقولنا بحث وازعاج فهما نوعان متغايران لا متقاربان فلا وجه لاختصاصهما بالتقارب من حيث جمعها فى التنبيه على الفعل تأمل وقوله التنبيه على الفعل أى ذو التنبيه لان العرض والتحضيض حالة نفسية

(قوله بجمعهما التنبيه الخ) قال الفيشي استفيد من هذه العبارة ان التحضيض والعرض لا طلب فيهما لان التنبيه لغة الايقاظ وهو مذهب المحققين من ان التحضيض حالة نفسانية يلزمها الطلب بحث وازعاج والعرض حالة نفسانية يلزمها الطلب برفق ولين وهذه العبارة لا توجد له في غير هذا الكتاب وعبارة النحويين التحضيض الطلب بحث والعرض الطلب بلين وفيها مسامحة اه (قوله واما قوله سبحانه الخ) جواب عن سؤال وارد على قولهم العرض الطلب برفق والتحضيض الطلب بحث فانهما لا يتأتيان في الآية اه فيشي والذي في الاشموني التمثيل للتحضيض بآية لولا أخرتني الى أجل قريب فاصدق * واعلم أن المتبادر من لولا التحضيض وهو غير مناسب في جانب الرب فتستعار لولا من التحضيض الى الدعاء هذا هو المناسب في المقام وحينئذ كان المناسب للشارح ان يحذف العرض لان المتبادر من الآية التحضيض لا العرض بدليل ان الاشموني مثل بها للتحضيض تأمل (قوله استعيرت عبارة الخ) أي نقلت العبارة الدالة على التحضيض واستعملت في الدعاء من باب الحقيقة ويحتمل انه استعارة تو به قررمن أخذت عنه هذا الكتاب بقوله شبه مطلق الدعاء بمطلق التحضيض أو العرض على ما قال ثم استعير اسم المشبه به للمشبه ثم سرى التشبيه الى الدعاء الخاص والعرض الخاص فاستعير لفظ لولا الموضوع للعرض أو التحضيض الخاص للدعاء الخاص اه (قوله عبارة العرض أو التحضيض) وهي لولا فان لولا موضوعة للعرض والتحضيض وان كان المناسب في المقام تشبيه الدعاء بالتحضيض الذي هو المتبادر من لولا فالاولى حذف قوله العرض كما يؤخذ من عبارة من مثل بها للتحضيض (قوله واما التمني) هو حقيقة محبة النفس أي ميلها الى حصول الشيء الغير الواجب مستحيلا كان أو ممكنا غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل اكثر ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شيء يطلب حصوله قالوا في التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه ح ل قال الشنواني قولهم طلب ما لا طمع فيه الخ أي بليت ليخرج الطلب بصيغة افعل المطلوب بها ذلك فانه لا يسمى تمنيا اه والترجي حقيقة ميل النفس الى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصولا مترقبا ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول الشيء يطلبه قالوا في الترجي هو طلب الامر المحبوب اه ح ل أيضا (قوله ياليتني كنت الخ) اعلم ان نصب الفعل بعد التمني سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الاول كما في الآية التي مثل بها الشرح أو لغيره نحو ليتك تأتينا فتحدثنا أي ليت اتيانا منك فتحديثا ولا يقدر ليت كان اتيان منك فحديث منا لان ذلك تقدير لا يحتاج له واما اذا كانت داخلة على ضمير شأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول فيجب الرفع فان كان الفعل المنصوب لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتيني فيكرمني فيصح ان يقال انه في تقدير ليت الشأن ان يكون منك اتيان فاكرام وليت الشأن يفعل اتيانا فاكراما وقوله ياليتني كنت معهم الخ أي ليت لي كونا معهم ففوزا اه يس

بجمعهما التنبيه على الفعل الآن في التحضيض زيادة توكيد وحث وأما قوله تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق فمن باب النصب في جواب الدعاء ولكنه استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء * وأما التمني فكقوله تعالى ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وقول الشاعر

على الفا كهى (قوله ألا رسول الخ) قاله أمية بن أبي الصلت من البسيط وتمامه وما بعد غايتنا من رأس مجرانا * ومجرى بضم الميم مصدر ميمى بمعنى الاجراء أضيف الى نون المتكلم * ألا للتمنى ورسول مبنى على الفتح لان ألا تعمل عمل لا التبرئة ولنا فى محل نصب على الصفة ومنا فى محل الخبر للا وقال بعضهم رسول مبتدأ ولنا صفة ومنا خبر فيخبر منصوب فى جواب التمنى و وبمحل الشاهد ما اسم موصول مفعول يخبر وبعد خبر لمحذوف أى المسافة التى هى بعد غايتنا حال كونها كائنة من رأس مجرانا وقال فى الشواهد يا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا قوم وبعد مفعول يخبر نا خلافا لقول الشواهد انه مفعول لمحذوف وغايتنا مضاف اليه فعلى نسخة الشواهد يا بعد غايتنا بحرف النداء والذى فى النسخ ما بعد (قوله فهذه أمثلة النصب بعد الفاء الخ) اختلف فى الناصب للفعل فذهب البصريون الى ان الناصب ان مضمرة وهو ما درج المؤلف عليه وذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفاء هى الناصبة والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم كما تقدم والخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء اه الفاكهى (قوله فسمع الخ) وفى بعض النسخ فسمع فى خمسة وقاسه النحويون فى ثلاثة وهذه هى المواضع التى أتى بها المؤلف كما مثلنا وفى بعض النسخ فسمع فى أربعة وقاسه النحويون فى أربعة وهى الصواب لان قوله وأتى مثله من كلام المولدين وفى بعض النسخ فسمع فى أربعة وقاسه النحويون فى ثلاثة وهى فاسدة لانه يقتضى ان الجملة سبعة مع أنها ثمانية قال أبو حيان ولا احفظ نصب الفعل بعد الواو الا بعد أربعة وهى الدعاء والعرض والتحضيض والترجى فينبغى ان لا يقدم على ذلك الا بسماع اه وحينئذ فيعلم من كلام أبى حيان انه سمع بعد ثلاثة من الثمانية لانه جعل الترجى أحد الاربعة وعليه فكان المناسب ان يقول فسمع فى ثلاثة وقاسه النحويون فى خمسة تأمل (قوله ولما يعلم الله الخ) أشار المؤلف ببيان معنى الآية الى ان العلم فى الآية مجاز عن المعلوم وانه انتفى لعدم وقوعه وبذلك علم الجواب عما يقال لما للنفى وكيف يصح نفى علم الله وعلمه قديم يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر اه يس على الفاكهى وقال البيضاوى ولما يعلم الخ اى ولما تجاهدوا والفرق بين لما ولم ان لما لتوقع الفعل فيما يستقبل وقرئ ولما يعلم بفتح الميم على ان اصله يعلمن فحذفت النون وقرئ ويعلم الصابرين برفع يعلم والواو للحال أى ولما تجاهدوا وانتم صابرون اه (قوله وتطمعون الخ) هذا تفسير لحسبتم (قوله بل أحسبتم) اشار به الى ان أم من قوله ام حسبتم للاضراب مع الاستفهام الانكارى (قوله وحالتكم هذه) أى عدم المجاهدة مع الصبر أى انتفى جهادكم المصاحب لصبركم (قوله فقلت ادعى الخ) قاله الاعشى وقال ابن يعيش الحطيئة وقال الزمخشرى ربيعة بن جشم وقال ابن برى دثار بن شيبان النمرى من الوافر وأدعى أصله ادعوى استثقل فى الفعل واو مكسورة مفتوح ما قبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء وادا يبتدى بالفعل وقال البدر بن مالك بضم الهمزة

ألا رسول لنا منها فيخبرنا
فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية فى هذه المواضع الثمانية وأما النصب بعد واو المعية فى المواضع المذكورة فسمع فى أربعة وقاسه النحويون فى أربعة فالأربعة المسموع فيها أحدها النفى كقوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين والمعنى والله أعلم أحسبتم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون ان تدخلوا الجنة وانما ينبغى لكم الطمع فى ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو من قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل أحسبتم ان تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة والثانى الأمر كقوله فقلت ادعى

وأدعو ان أندى لصوت ان ينادى داعيان والثالث النهي كقول الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره ... هلا لنفسك كان ذا التعليم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها ... فاذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشتفى ... بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك اذا فعلت عظيم

وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فاذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني وكان شريك الاول في النهي وكانك قلت لا تفعل هذا ولا هذا وحينئذ فيلتقي ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين وان أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل بأن مضمرة وكان النهي حينئذ عن الجمع بينهما وان أردت الاستئناف رفعت الثاني

والرابع التمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين والخامس الاستفهام كقوله وهو الحطيئة

ألم أك جاركم ويكون بيني ... وبينكم المودة والاخاء

وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا لا وجوبا بعد الاربعة أحرف وهي الفاء والواو وثم وأو وذلك اذا عطف على اسم صريح

نظرا الى ضم الثالث في أصل الامر وانه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل ولذا قال أبوه في شرح الكافية وفي ايضاح أبي علي ما نصه وتقول للمرأة اغزي أدعي فتشم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم الثبات وقوله وأدعو هو محل الشاهد وأندى أبعد صوتا والندى بعد الصوت اه يس والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعاي ودعاؤك فان أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا اه تصريح

* الاعراب فقلت فعل وفاعل وكذلك ادعي وأدعو منصوب بأن مضمرة ان حرف توكيد أندى اسمها ولصوت بكسر اللام متعلق بأندى وان بفتح الهمزة ينادي بكسر الدال منصوب بان وداعيان فاعل وان ينادي خبر ان (قوله كقوله لا تنه) أي قول أبي الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو من كبار التابعين قاله النووي وتقدم الكلام على اعرابه ومعناه والشاهد في وتأتي مثله فانه منصوب بان مضمرة بعد النهي وبعده في بعض النسخ قبل قوله ابدأ بنفسك بيتان وهما

نصف الدواء لذي السقام وذي الضنا ... كيما يصح به وأنت سقيم
وأراك تلقح بالرشاد عقولنا ... منها وأنت عن الرشاد عقيم

ابدأ بنفسك الخ (قوله وكانك قلت لا تفعل هذا ولا هذا) أي فهو مفيد للنهي عن كل واحد منهما قال الدماميني وفيه نظر لانه يحتمل نفي الجمع بينهما كما يحتمل النفي عن كل واحد منهما كما قالوا اذا قلت ما جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا في الاول اه وأجاب الشمني بأن معنى قولهم كل واحد أي ظاهرا فلا ينافي انه يحتمل نفي الجمع (قوله عطف مصدر الخ) والتقدير لا يكن منك أكل للسمك وشرب للبن وأشار المؤلف بذلك الى ان واو المعية عاطفة لمصدر مؤول على مصدر متوهم نظير ما قيل في الفاء وجعلها للمصاحبة حل معنى لا حل اعراب (قوله يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) بنصب نكذب ونكون في قراءة حمزة وحفص واقتصر في التوضيح على قوله يا ليتنا نرد ولا نكذب ولم يذكر ونكون وهو صحيح أيضا وعبارة الاشموني كعبارة المؤلف هنا قال بعض الاشياخ ان الشاهد في نكون واما نكذب فهو بالرفع عطف على نرد اه والله واب ما قدمناه تأمل (قوله والخامس الاستفهام كقوله وهو الحطيئة) تصغير حطأة وهي الضرطة ألم أك الخ هذا البيت لم يوجد في شواهد هذا الكتاب ولعله مبني على اسقاط قوله والخامس الخ وهو المناسب لقوله فيما سبق ووهم في أربعة على ما هو في بعض النسخ والتمثيل بالبيت للاستفهام مبني على ان الاستفهام التقريري ينصب المضارع في جوابه وهو احد التأويلين السابقين واما على القول المقابل فهذا البيت من قبيل نصب المضارع بعد النفي لا بعد الاستفهام تأمل والشاهد في قوله ويكون بالنصب والهمزة للاستفهام ولم جازم والمجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفا واسمها ضمير وجاركم خبره ويكون بالنصب والمودة والاخاء اسمها وبيني وبينكم خبر يكون (قوله بعد اربعة أحرف) قال

مثال ذلك بعد أو قول الله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه يقرأ فى السبع برفع يرسل ونصبه وقال أبو بكر بن مجاهد المقرى رحمه الله قرئ لو ان لى بكم قوة أو آوى بنصب آوى ولا وجه له ورد عليه ابن جنى فى محتسبه وغيره وقالوا جهها كوجه قراءة أكثر السبعة أو يرسل رسولا بالنصب وذلك لتقدم الاسم الصريح وهو قوة فكأنه قيل لو ان لى بكم قوة أو ايواء الى ركن شديد ومثال ذلك بعد الواو قول ميسون بنت بحدل

لبس عباءة وتقر عينى
أحب الى من لبس الشفوف

أو حجاب ولا يجوز فى غيرها اه يس على الفاكهى (قوله أو يرسل) على قراءة النصب بأن مضمرة بعد أو والتقدير أو ان يرسل وأن يرسل فى تأويل مصدر عطف على وحيا كأنه قيل وما صح لبشر أن يكلمه الله الا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسلا فالكل مصادر وقعت أحوالا من الماء ل أما الوحى والارسال فأمرهما بين وأما من وراء فهو متعلق بمصدر محذوف وكأنه قيل أو اسماعا من وراء حجاب أو كأنه قيل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو اسماعا من وراء حجاب أو ارسالا فيكون كل واحد منهما مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بالوحى أو بان يسمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به بواسطة حرف الجر وأما الاستثناء فهو مفرغ على كل تقدير وأما قول من قال الاستثناء ههنا استثناء منقطع نظرا الظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام اه يس والمراد بالوحى الكلام الخفى الذى يدرك بسرعة ليس بحرف ولا صوت والمراد المشافهة كما وقع للنبى ليلة المعراج وقوله أو من وراء حجاب كما وقع لموسى وقوله أو يرسل رسولا المراد بالرسول الملك حامل الوحى هكذا يستفاد من البيضاوى (قوله يقرأ فى السبع برفع يرسل) وهى قراءة نافع بناء على ان أو يرسل مستأنف والفعل خبر لمحذوف لا معطوف على الاسم وبلزمه ان تكون أو للاستئناف على نوع من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا أو يقضيك حقك وجعلت أو يقضيك مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أى يقضيكه على كل حال لزمته أم لم تلزمه فكأنه قال بل يقضيك اه يس (قوله ونصبه) وهى قراءة غير نافع وقد تقدم تقرير الكلام على النصب عن يس (قوله بنصب آوى) وأما على قراءة رفع آوى فهو خبر لمبتدا محذوف وآوى مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل أى أنا آوى فى رهشفنا دريروجواب لو محذوف أى لبطشت بكم (قوله فى محتسبه) بفتح السين اسم كتاب (قوله وغيره) بالرفع عطف على ابن جنى لا بالجر عطف على محتسبه بدليل قوله وقالوا أى قال ابن جنى وغيره (قوله أكثر السبعة) وهم ما عدا نافع (قوله ميسون) بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة فى آخره نون وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله بنت بحدل) بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام اسم رجل وميسون هذه زوجة معاوية وهى أم يزيد تزوجها معاوية رضى الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين الى ناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسمعها ذات يوم تنشد هذه الابيات

لبيت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عينى * احب الى من لبس الشفوف
وأكل كسيرة فى كسر بيتى * أحب الى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف

وكلب ينبح الطراق دونى * أحب الى من قط ألوف
وبكر يتبع الاظعان صعب * أحب الى من بغل زفوف
وخرق من بنى عمى نحيف * أحب الى من علج عنيف
خشونة عيشتى بالبدو أشهى * الى نفسى من العيش الظريف
فما أبغى سوى وطنى بديلا * فحسبى ذاك من وطن شريف

فلما سمع معاوية الابيات قال لها ما رضيت حتى جعلتنى علجا عنيفا ذكره الحريرى فى درة الغواص وقال العينى الابيات من بحر الوافر ذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية واصبح ولبس بواو العطف لانها جملة عطفت على جملة قبلها ومن رواه للبس باللام فهو مخطئ فى تقر حيث نصب بأن مضمرة ويجوز رفع تقر على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاء من الثياب الرقيقة اه قال الدمامينى والارواح جمع ريح وتخفق بكسر الفاء مضارع خفقت الريح أى دوى جريها والمنيف العالى والعباءة ضرب من الاكسية والشفوف جمع شف بفتح الشين وهو ستر رقيق من صوف يشف ما وراءه كذا فى الصحاح وقال فى القاموس الشف بالكسر الثوب الرقيق يحكى ما تحته اه شمنى فى كسر بيت بكسر الكاف أسفل شقة الخباء التى تلى الارض من حيث يكسر جانباه والرياح جمع ريح والياء بدل عن الواو لسكونها اثر كسرة كما فى ميزان وتقول العرب الرياح كراهة الاشتباه بجمع روح والفج الطريق الواسع بين الجبلين وقيل الطريق الواسع مطلقا والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذى يضرب به النساء وحكى أبو عبيدة ان الفتح لغة والبكر بفتح الباء الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخى والعجل من ولد البقرة والعليف الذى يعلف ولا يرسل للرعى والعلج الرجل من كفار العجم والعنيف الذى لا رفق فيه * الاعراب ولبس مبتدأ وعباءة مضاف اليه وتقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو وعينى فاعل وتقر أحب خبر المبتدأ من لبس جار ومجرور متعلق بأحب والشفوف مضاف اليه والشاهد فى وتقر والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى (قوله الرواية فيه بنصب تقر) قال فى شواهد هذا الكتاب وروى وتقر بالرفع على ان الجملة حال من الفاعل المقدر والتقدير ولبسى عباءة قارة عينى او على تنزيل الفعل منزلة المصدر ولا يجوز ان يكون معطوفا على الاسم لان الفعل لا يعطف على الاسم الخالص اه لكن مجىء الجملة المضارعية حالا مقرونة بالواو ممنوع فلا حسن الاستئناف (قوله لولا توقع الخ) هو من البسيط والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق وقال فى التصريح المعتر المعترض للمعروف والمعنى لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وارضاؤه ما آثر الشاعر المساوى له غيره فى السن على المساوى له فى السن * الاعراب لولا حرف امتناع لوجود وتوقع مبتدأ خبره محذوف اى موجود والجملة فعل الشرط وفأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء وان ارضيه فى

الرواية فيه بنصب تقر وذلك بأن مضمرة على انه معطوف على اللبس فكأنه قال للبس وقرة عينى ومثال ذلك بعد الفاء قوله
لولا توقع معتر فأرضيه
ما كنت أوثر اترابا على ترب
ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر

تأويل مصدر عطف على توقع أى لولا توقع معتر فأرضاق له وما نافية كنت أوثر كان واسمها وخبرها واترا با مفعول اوثر وفاعله مستتر على ترب متعلق بأوثر (قوله انى وقتلى سليكا الخ) قاله انس بن مدرك الخثعمى من البسيط وسليك اسم رجل والثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد به الطحلب وهو الذى يعلو على الماء فيفر البقر منه فيضربه صاحب البقر ليذهب عن الماء فتشرب البقر والمناسب للمقام الاول لان الغرض من وقوع الفعل تخويف غيره وعافت كرهت الماء فلم تشربه وأعقل مضارع عقل القتيل أعطى ديته والاعراب انى ان واسمها وقتلى مبتدا وهو مصدر مضاف لفاعله وسليكا معموله ثم اعقله هو محل الشاهد فهو منصوب بأن مضمرة جوازا والمصدر المؤول عطف على قتلى والخبر محذوف اى موجودو كالثور خبر ان ويضرب مبنى للمعول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ولما ظرف يضرب وعافت البقر فعل وفاعل ولاشك ان قتل مصدر ليس فى تأويل الفعل وكونه عاملا وشرط العمل ان يصح حلول ان أوما والفعل محله لا يقتضى تأويله بالفعل (قوله فرقا) أى خوفا وفى بعض النسخ خوفا (قوله عن حمله) أى الضرب (قوله وقولى اسم صريح احترازالخ) ذكر محترزه صريح ولم يذكر محترز اسم وذلك بأن يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى ان تضل احداهما فتذكر فى قراءة من نصب وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقولهم اما أن تنطق بالحق او تسكت فان النصب فى ذا كر ليس بأن مضمرة جوازا وانما هو بالعطف على ما قبله ولعل الشارح لم يذكر هذا لانه معلوم من باب العطف ولابد أن يكون الاسم الصريح غير مؤول بالفعل ليخرج الطائر فيغضب زيد الذباب فال اسم موصول مبتدأ نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها بصورة الحرف ويغضب زيد جملة عطف على صلة ال واعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا كذا فى التصريح وأنت خبير بأنه اذا كان من عطف الجمل فلا يحتاج لاخراجه لان الكلام فى عطف فعل على اسم صريح وهذا عطف جملة على اسم مؤول وقال الشاطبي واما اسم الفاعل فله جهتان جهة لاسمية الخالصة اذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قائم فى حكم كاهل وغارب فلا شك فى هذا التقدير فى نصب الفعل بعده نحو يعجبنى فاصل ويتكرم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل ضارب ويشتم بالنصب والأخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها فى المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم ان الفعل يعطف على الاسم الذى يعطى معنى الفعل اعمالا لمعناه واهمالا للفظه فكانه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج له عن الحكم بالنصب اه ومنه يعلم ان اخراج الذى يطير الخ يحصل بقول المؤلف صريح تأمل

انى وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

كانت العرب اذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه فرقا من الضرب أن يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وقولى اسم صريح احتراز من نحو ما تأتينا فتحدثنا فان العطف فيه وان كان على اسم متقدم فانا قد قدمنا أن التقدير ما يكون منك اتيان فحديث لكن ذلك الاسم ليس بصريح فاضمار أن هناك واجب لا جائز بخلاف مسئلتنا هذه فان اضمار أن جائز بل نص ابن مالك فى شرح العمدة على ان الاظهار أحسن من الاضمار ثم قلت ﴿باب المجرورات﴾

﴿باب المجرورات﴾

المجرورات جمع مجرور أى لفظ مجرور أو مجرورة أى لفظة أو كلمة مجرورة وأل للاستغراق أى جميع المجرورات ثلاثة أى ثلاثة أنواع بدليل انه أثبت التاء ولا تقا .

ثلاثة أحدها المجرور بالحرف وهو من والى وعن وعلى والباء واللام وفى مطلقا والكاف وحتى والواو للظاهر مطلقا

ثلاثة مجرورات جمع مجرورة والا لحذف التاء هكذا توضيح كلام الفيشى واعترض بانه اذا حذف المعدود يجوز التذكير والتأنيث (قوله المجرور بالحرف) اى ما كان الحرف آلة جره والا فالجار هو المتكلم وقدم المجرور بالحرف لان الاصل فى الجر ان يكون بالحرف ولا يكون بغيره الا بطريق النيابة او التضمين لمعنى الحرف (قوله وهو من الخ) أى حرف الجر من وما عطف عليها فلا يقال يلزم على ما قاله الاخبار عن ضمير الجمع بواحد لما علمت انه لاحظ العطف قبل الاخبار هذا حاصل ما فى الفيشى (قوله وهو من الخ) الحصر اضافى أى بالنسبة للكثير المشهور والا فقد ترك هنا خمسة ثلاثة مضت فى باب الاستثناء وهى خلا وعدا وحاشا الجارات فلا حاجة لاعادتها واثنان شاذان فى عمل الجر أحدهما متى فى لغة هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجها متى كمه أى من كمه وقال الشاعر * متى لجج خضر لهن نئيج * والثانى لعل فى لغة عقيل قال شاعرهم

لعل الله فضلكم علينا * بشىء ان امكم شريم

والشريم بفتح الشين المفضاة ومجرور لعل فى محل رفع مبتدأ ولهم فى لامها الاولى الاثبات والحذف وفى لامها الثانية الفتح والكسر فهذه أربع لغات وما عدا الاربع لا يجوز الجر به اهـ تصريح وقد ذكر فيه ان كى من جملة الشواذ والمصنف هنا ذكره مع المشهور تأمل (قوله من الخ) وسميت حروف جر لعملها الجر وقيل لجرها الأفعال الى الأسماء ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أى تربط بينهما او حروف الصفات لانها تحدث صفة فى الاسم من ظرفية أو غيرها اهـ تصريح قال الفيشى قوله من الخ مقصوده بيان عملها لا بيان معانيها لان هذا وظيفة اللغوى والأصولى اهـ كلام الفيشى وانما قدم المصنف من لانها أم حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره (قوله واللام) سواء كانت للملك أو لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالقسمة ثنائية فان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهى للملك نحو المال لزيد والا فهى لشبه الملك وللاستحقاق وللاختصاص وبعضهم يجعل القسمة ثلاثية فيقول ان وقعت بين ذاتين أحداهما مالكة فهى للملك وغيرها مالكة فهى للاختصاص او بين معنى وذات فهى للاستحقاق نحو الحمد لله وبعضهم يعبر عن الاقسام الثلاثة بالاختصاص تأمل وقال الفيشى قوله واللام سواء كانت للملك نحو المال لزيد او للاختصاص نحو الجنة للمؤمنين او للاستحقاق نحو النار للكافرين اهـ وبيانه انها ان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهى للملك او بين ذاتين احداهما مختصة بالاخرى لا تكون لغيرها فهى للاختصاص او بين ذاتين احداهما غير مختصة بالاخرى فهى للاستحقاق وحينئذ فيكون ساكتا عما اذا وقعت بين معنى وذات تأمل لان قوله الجنة للمؤمنين فيه اختصاص الجنة بالمؤمنين وأما قوله النار للكافرين فليس فيها اختصاص لان النار تكون للعصاة (قوله والكاف للظاهر) أى واما جرها الضمير فى قول العجاج

والتاء لله ورب مضافا للكعبة
أو من غير مستقبل ولا مبهم
ورب لضمير غيبة مفرد
مذكر بمميز مطابق للمعنى
قليلا وللنكرة موصوفة
كثيرا﴾ وأقول لما أنهيت
القول في المرفوعات
والمنصوبات شرعت في
المجرورات وقسمتها الى
ثلاثة أقسام مجرور بالحرف
ومجرور بالاضافة ومجرور
بمجاورة مجرور وبدأت
بالمجرور بالحرف لانه
الاصل وانما لم أذكر المجرور
بالتبعية كما فعل جماعة لان
التبعية ليست عندنا هي
العاملة وانما العامل عامل
المتبوع وذلك في غير البدل
وعامل محذوف في باب
البدل فرجع الجر في باب
التوابع الى الجر بالحرف
والجر بالاضافة وقسمت
الحروف الجارة الى ستة
أقسام أحدها ما يجر الظاهر
والمضمر وبدأت به لانه
الاصل وهو سبعة أحرف
من والى وعن وعلى والباء
واللام وفي ومن أمثلة ذلك
قوله تعالى ومنك ومن نوح
الى الله مرجعكم اليه
مرجعكم طبقا عن طبق
رضي الله عنهم ورضوا عنه
وعليها وعلى الفلك تحملون
آمنوا بالله ورسوله وآمنوا
به لله ما في السموات وما في
الارض له ما في السموات وما في الارض كل له قانتون وفي الارض آيات للموقنين وفيها ما تشتهي الانفس الشيء

خلى الذنابات شمالا كثبا * وام اوعال كها او أقربا

فقال المؤلف في التوضيح انه ضرورة وقال في المغني والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة أي بل هو شاذ وهو ظاهر كلام ابن مالك في الالفية فهذان قولان والفيشي يفيد قولا ثالثا وهو عدم جرها للضمير مطلقا اى لا شذوذا ولا ضرورة فجملة الاقوال ثلاثة كما قاله الفيشي وقوله خلى أى الحمار الوحشي والذنابات اسم موضع بعينه وام أوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشماله طرف وكثبا بفتح الثاء صفة له ومعناه قريبا والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها اه تصريح (قوله لله ورب) بفتح الراء (قوله مضافا) اى حال كون رب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم كما يأتي في الشرح وندرتالرحمن وتحياتك فيما حكاه سيبويه أي دخول التاء على الرحمن وعلى الحياة نادر فلذا تركهما المصنف (قوله المضمرة) أي المحذوفة (قوله ورب لضمير الخ) في رب ثمان لغات ذكرها الشنواني في حاشية الآجرومية أحدها ضم الراء وفتح الباء المشددة وهي افصحها والثانية ضم الراء وفتح الباء مخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء مشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء اه (قوله لضمير غيبة) واختلف فيه هل هو معرفة أو نكرة فذهب الفارسي وكثيرون الى انه معرفة وقيل نكرة واختار الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير اه تصريح (قوله بمطابق) للمعنى كما يأتي أمثلته في الشرح وهذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربهما امرأتين وربهم رجالا وربهن نساء اه تصريح قال الفيشي قوله مميز مطابق ظاهره عدم اشتراط وصف التمييز وظاهر كلام ابن الحاجب وجوبه وقال أبو حيان لا أعرف من اشترط وصفه (قوله بمطابق للمعنى) أي مع مخالفته للفظ الضمير تأمل (قوله قليلا) راجع لجرها الضمير الغيبة (قوله ومجرور بالاضافة) هذا قول ضعيف والراجح أن الجر بالمضاف وقيل بحرف مقدر فجملة الأقوال ثلاثة وسيأتي أنه يمكن تأويل عبارة المصنف فيمشي على الراجح (قوله ومجرور بالمجاورة) سيأتي أن هذا قول مرجوح ايضا فحينئذ الراجح ان الجار اما حرف واما مضاف تأمل (قوله وهو سبعة من الخ) وهي بالنسبة للوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى اه تصريح (قوله ومن أمثلة ذلك) مثل بأربعة عشر مثالا لان كل واحد من السبعة له مثالان مثال لجره للظاهر ومثال لجره للضمير (قوله طبقا عن طبق) أي حالا بعد حال فعن بمعنى بعد ويحتمل أن تكون على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة عما قبله قاله الدماميني (قوله رضي الله عنهم ورضوا عنه) اعلم ان عن معناها المجاوزة وهي بعد

الشيء عما بعدها بسبب ما قبلها وهو هنا مشكل لانه يحصل المعنى تباعد عنهم انتقام الله بسبب رضوانه ومعنى رضوا عنه انهم تباعدوا عن مخالفته بسبب رضاهم (قوله الثاني ما لا يجر الا الظاهر) وجه اختصاص مذ ومنذ بالظاهر انهما انما اختصا بالوقت لانه معناهما اذا كانا اسمين لخصا بجر الاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين وحرفين واختصا بالظاهر الاظهر في الدلالة على الوقت لظهور الاختصاص وفي حتى بانها انما نقصت عن الى بانها لا تجر الا الآخر او ما اتصل بالآخر خصوها بالظاهر وفي الكاف بان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين في نحو كك وطرد الحكم في الباقي وفي الواو بحط رتبتها عن اصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته وفي رب لاختصاصها بالمنكر لانه اعلم على القلة والكثرة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في أحد المحتملين والمعرف ما دل على القلة فقط وفي التاء بحط رتبتها عن اصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه بالمواصل باب القسم وهو اسم الله وألحق به نحو رب (قوله وحتى) وهي للغاية ولا يجر بها الا آخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو متصل بالآخر نحو حتى مطلع الفجر ونحو سرت البارحة حتى الصباح والجر بها واجب وجائز فالواجب اذا كان ما بعدها مما قبلها غير داخل فيما قبلها لكونه غير جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزأه ولم يقع الفعل له نحو صمت الايام حتى يوم العيد وانما امتنع العطف بها في الاول لانها انما تعطف بعضا على كل وفي الثاني لان العطف يراد به ادخال ما بعدها في حكم ما قبلها وهو متعذر هنا والجائز اذا كان ما بعدها مما قبلها وجزأه مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فهذا يجوز فيه الجر والعطف اه شيخ الاسلام ﴿تنبيه﴾ ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

أو على عدم دخوله نحو أتموا الصيام الى الليل وقوله

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجذولا

عمل بها والا فالصحيح في حتى الدخول وفي الى عدمه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة وقيل بالدخول مطلقا وقيل بالخروج مطلقا وقيل ان كان ما بعدهما جزأ فهو داخل والا فهو خارج واتفقوا على ان حتى العاطفة يدخل ما بعدها والخلاف انما هو في الجارة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو اه اشموني مع زيادة من حواشيه (قوله فردا خاصا) المراد بالفرد الخاص الشخص اى لفظة خاصة بخلاف النوع فانه كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فان والفعل كلي يصدق بأن يضرب وان يأكل وان يشرب فهو نوع مقول على كثيرين تأمل (قوله عن علة الشيء لمه أو كيمه) وانما ذكره جمعا للنظير وقدمه مع انه ليس بمختص فيه لانه الاكثر في السؤال عن علة الشيء قال في التوضيح والاكثر عندهم ان يقولوا له باللام والمعنى لاي شيء كذا

* الثاني ما لا يجر الا الظاهر ولا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة الكاف وحتى والواو * الثالث ما يجر لفظتين بعينهما وهو التاء فانها لا تجر الا اسم الله عز وجل ورب مضافا الى الكعبة أو الى الياء قال الله تعالى تالله تفتؤ تذكر تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لأكيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وتربي لأفعلن الرابع ما يجر فردا خاصا من الظواهر ونوعا خاصا منها وهو كي فانها لا تجر الا أمرين أحدهما ما الاستفهامية وهي الفرد الخاص يقال لك جئتك أمس فتقول في السؤال عن علة المجيء لمه أو كيمه فكما أن لم جار ومجرور كذلك كيمه والاصل لما وكيما ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فيم أنت من ذكراها عم يتساءلون بم يرجع المرسلون ويحسن في الوقف ان تردف بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها

الثاني أن المضمرة وصلتها وذلك هو النوع الخاص تقول جئتك كي تكرمني فإن قدرت كي تعليلية فالنصب بأن مضمرة وأن المضمرة مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكأنك قلت جئتك للاكرام الخامس ما يجر نوعا خاصا من الظواهر وهو منذ ومذ فإن يجرورهما لا يكون إلا اسم زمان ولا يكون ذلك الزمان إلا معينا لا مبهما ولا يكون ذلك المعين إلا ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة ومنذ يومنا ومذ يومنا ولا تقول لا أراه منذ غد ولا مذ غد وكذا لا تقول ما رأيته منذ وقت * السادس ما يجر نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من الظواهر وهو رب فإنها لا تجر مضمرا إلا ضمير غيبة مفردا مذكرا مرادا به المفرد المذكر وغيره ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد

(قوله الثاني أن المضمرة وصلتها) وترك ثالثا وهو ما المصدرية وصلتها فإنهما في تأويل الاسم كقول النابغة

اذا أنت لم تنفع فضر فإنما * يراد الفتى كيما يضر وينفع

فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام أي إنما يراد الفتى للضر والنفع أي لضر من يستحق الضرر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما اهـ تصريح (قوله وذلك هو النوع الخاص) أي باعتبار أن صلة أن ليست مقصورة على لفظ خاص بل أي مضارع فصلة أن أمر كلي تحته أفعال كثيرة تأمل (قوله فإن قدرت كي تعليلية) قال الموضح والاولى فيما إذا لم يذكر أن بعد كي أن تقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها معها في لكيلا تأسوا انتهى مع شارحه (قوله إلا ماضيا) وهما بمعنى من (قوله أو حاضرا) وهما بمعنى في (قوله منذ يوم الجمعة) اشارة للماضي وقوله منذ يومنا اشارة للحاضر ويكونان بمعنى من وإلى جميعا أي دالان على ابتداء الغاية وانتهائها إن كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها (قوله لا أراه منذ غد الخ) محترز ماضيا أو حاضرا (قوله وكذا لا تقول الخ) محترز معينا تأمل (قوله نوعا خاصا من المضمرات) أنت خبير بأن ضمير الغيبة لفظه واحد كالاستفهامية إلا أن يقال إن ضمير الغيبة وإن كان لفظه واحدا إلا أنه دال على المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا فصار كليا بهذا الاعتبار تأمل (قوله وهو رب) وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله في المغني فالاول نحو يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والثاني كقول رجل من ازد السراة

ألا رب مولود وليس له أب * وذي ولد لم يلده أبوان

وذي شامة سوداء في حر وجهه * مجللة لا تنقضي لأوان

ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا وثمان

وعن الفارسي أن عمر الجني سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال أو ضمها وأصلها لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف لونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة إذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة ذات عز وجلال وروى مجلحة بتقديم الجيم على الحاء أي منكشفة ويهرم أي يشيب قاله الحلبي اهـ تصريح وليس من حروف الجر ماله صدر الكلام سواها اهـ شيخ الاسلام ولا تتعلق بشيء لانها تشبه الحرف

الزائد

منصوبة على التمييز نحو ربه رجلا لقيت وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء وكل ذلك قليل

وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكرة موصوفة نحو رب رجل صالح لقيت وذلك كثير • فان

قلت قد كان من حق التاء ان تؤخر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعبة واختصاص من اما بنوع أو نوعين أو فرد دون نوع كما فصلت وأصل حرف الجر أن لا يختص والمختص بنوع أقرب الى الاصل من مختص بفرد وكان ينبغي أن يقدم المختص بنوعين وهو رب على المختص بفرد دون نوع وهي كي • قلت انما ذكرت التاء الى جانب الواو لانهما شريكتها في القسم فتأخيرها عنها قطع للنظير عن نظيره ولما أردت أن أذكر شيأ من أحكام رب اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلا بين هذه الحروف وأيضا فانني ذكرت حكم رب في الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك فلو كانت رب مقدمة كان في ذلك أيضا قطعا للنظير عن النظير بالنسبة الى الأحكام ثم قلت • (ويجوز حذفها معه فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير والفاء وبل

قليل وحذف اللام قبل كي وخافض أن وأن مطلقا) وأقول لما ذكرت ان رب تدخل على المنكر بينت أنه يجوز حذفها معه واشرت بهذا التقييد الى انها لا يجوز حذفها اذا دخلت على ضمير الغيبة ثم بينت انها اذا حذفت وجب بقاء عملها وان هذا الحكم أعني حذفها وبقاء عملها على نوعين كثير وقليل

الزائد (قوله ربه رجلا لقيت) يحتمل ان مجرور رب مفعول لقيت ويحتمل انه مبتدأ ولقيت خبره (قوله اما بنوع الخ) الحاصل ان مذ ومنذ مختصان بنوع وان كي مختصة بفرد دون نوع وان رب مختصة بنوعين وان التاء مختصة بفردين (قوله وكان ينبغي تقديم الخ) سؤال ثان (قوله ان يقدم المختص بنوعين الخ) ويلزم من تقديم رب على كي ان رب مقدمة على مذ ومنذ المتأخرين عن كي (قوله والمختص بنوع) أي أو فرد دون نوع أو نوع أو نوعين وقوله افرد أي جنس فرد الصادق بفردين (قوله من أحكام رب) أي من قوله غير مطابق الخ وهذه الاحكام لكثرتها لا يناسب ان تفصل بين حروف الجر (قوله من المختص بفرد) وهو التاء (قوله قلت الخ) حاصله ان المانع من تأخير التاء قطع النظير عن نظيره والمانع من تقديم رب قطع النظير أيضا والفصل بالحروف بين أحكام رب تأمل (قوله قطع للنظير) وهو التاء وقوله عن نظيره وهو الواو وقوله للنظير وهو حذف رب وقوله عن النظير وهو حكم حذف غيرها قاله الفيشي (قوله كان ذلك قطعا أيضا) أي كان تقديم رب قطعا للنظير أيضا كما ان في تأخير التاء قطعا للنظير وفي بعض النسخ كان في ذلك أيضا قطعا للنظير والمناسب رفع قطعا لانه اسم كان تأمل (قوله ويجوز حذفها معه) أي مع المجرور المنكر والمتبادر من العبارة حذفهما وليس مرادا بل المراد حذفها مع بقاء المجرور بدليل قوله فيجب بقاء عملها تأمل (قوله وذلك بعد الخ) وبدون تلك الاحرف أقل قليل كقول جميل بن معمر

رسم دار وقفت في طلله • كدت أقضي الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان ملاصقا من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الديار واقضي أموت ومن جلله يعني من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس (قوله والفاء وبل قليل) لكن بعد بل أقل فاشتركا في أصل القلة وهي مقولة بالتشكيك تأمل (قوله وخافض) عطف على اللام وقوله أن وأن بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وشرط حذف خافض ان وان أمن اللبس والا فيمتنع الحذف نحو رغبت في ان تفعل لانه يوهم ان المعنى رغبت عن ان تفعل ولا يشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن لان المنع من الحذف محله اذا لم يقصد الابهام والا فلا منع لانه من مقاصد العقلاء وهنا قصد ليرتدع به من يرغب في نكاحهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن اهـ شيخ الاسلام (قوله مطلقا) راجع لخافض ان وان ومعنى الاطلاق سواء كان الخافض اللام أو غيرها وبه اندفع اعتراض شيخ الاسلام الذي أشار له بقوله قبل كي

وعبارته تقتضي انه لا يشترط أمن اللبس وقد عرفت ما فيه انتهى ※(تنبيه)※ سكت عن بقاء العمل وعدمه بعد حذف اللام وخالف ان وان للخلاف فى ان محل المخفوض نصب أو خفض أو لا محل لهما وقد جزم فى التسهيل بالأول انتهى شيخ الاسلام (قوله فالكثير بعد الواو) وذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بالواو والصحيح ان الجر برب المقدرة وهو مذهب البصريين وأما الفاء وبل فليس الجر بهما باتفاق كما حكاه ابن عصفور فى الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الخفض انما هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب انتهى أشمونى (قوله ثم بينت ان حذفها وبقاء عملها الخ) وقد يحذف الجار غير رب ويبقى عمله وهو ضربان سماعى كقول رؤبة خير والحمد لله جوابا لمن قال له كيف أصبحت والأصل بخير أو على خير فحذف الجار وأبقى عمله وقياسى كقولك بكم درهم اشتريت فدرهم مجرور بمن مقدرة أى بكم من درهم انتهى تصريح (قوله وبلد مغبرة الخ) ويروى ومهمه أى مفازة ومغبرة ملونة بالغبرة وهو لون يشبه الغبار والارجاء الاطراف جمع رجى مقصور ※ الاعراب بلد مجرور برب محذوفة نابت عنها الواو ومغبرة اسم مفعول صفة لبلدة ارجاؤه نائب فاعل كأن لون أرضه كان واسمها ومضاف اليه وسماؤه خبرها وفى الشطر الثانى القلب فان فيه عكس التشبيه مبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى صارت بحيث يشبه بها لون الأرض فى ذلك مع أن الارض أصل فيه واختلف فى القلب فقبله السكاكى مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة ورده غيره مطلقا لانه من عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التى أورثها نفس القلب قبل كقوله وبلد الخ والاعتبار اللطيف المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة وان لم يتضمن اعتبار لطيفا لم يقبل كقول القطامى يصف ناقة بالسمن

فلما أن جرى سمن عليها ※ كما طينت بالفدن السياعا

والمعنى كما طينت الفدن بالسياعا أى كما طينت القصر بالطين (قوله وليل الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى وامرؤ هو الرجل والقيس الشدة وقيل الصنم (قوله كموج) يقال ماج البحر موجا أى اضطربت أمواجه والبحر خلاف البر سمى بذلك لاتساعه ويطلق البحر على الشق والسدول جمع سدل وهو الستور والابتلاء الاختبار ومراده تشبيه ظلام الليل فى هوله وصعوبته بموج البحر واستعار السدول لما يحول منه بين البصر ودرك المبصرات ※ الاعراب وليل مجرور برب المحذوفة وكموج صفة ليل والبحر مضاف اليه وأرخى فعل ماض فاعله ضمير الليل وسدوله مفعوله والجملة صفة لليل وعلى متعلق بأرخى وبأنواع متعلق بارخى والباء للمصاحبة والهموم مضاف اليه وليبتلى مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام العلة وسكن للوزن وفاعله ضمير الليل (قوله ودوية الخ) قاله ذو الرمة من بحر الطويل والدوية أحد أسماء الأرض وقوله اغتسفتها بالغين والقاف بعد السين دخلتها غسقا وهو الظلام قاله فى الشواهد وفى بعض النسخ اعتسفتها بالعين المهملة والفاء بعد السين أى

الكثير بعد الواو كقوله
وبلد مغبرة ارجاؤه
كأن لون أرضه سماؤه
قوله
وليل كموج البحر أرخى
قوله
على بأنواع الهموم ليبتلى
قوله
ودوية مثل السماء اعتسفتها
وقد صبغ الليل الحصى
بسواد
القليل بعد الفاء وبل
مثال ذلك بعد الفاء قول
امرئ القيس

فثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمائم محول

فى رواية من روى بجر مثل ومرضع وأما من رواه بنصبهما فثلك مفعول لطرقت وحبلى بدل منه ومثاله بعد بل قوله

بل بلد ملء الفجاج قتمه

ثم ينبت أن حذف حرف الجر لا يختص برب بل يجوز فى حرف آخر فى موضع خاص وفى جميع الحروف فى موضعين خاصين أما الأول فى لام التعليل فانها اذا جرت كى المصدرية وصلتها جاز لك حذفها قياسا مطردا ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى ان تكون تعليلية وأن مضمرة بعدها وأن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما الثانى فاذا كان المجرور أن وصلتها أو ان وصلتها فالاول كقولك عجبت انك فاضل أى من انك وقال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجرى وأن المساجد لله فلا تدعوا أى بأن لهم جنات ولان المساجد لله والثانى كقولك عجبت ان قام زيد أى من أن قام وقال الله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أى فى أن يطوف بهما يخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا

بالله أى لأن تؤمنوا وقيل فى يبين الله لكم ان تضلوا أن الأصل لأن لا تضلوا

أخذتها على غير طريق لان الاعتساف الأخذ على غير الطريق * الاعراب دوية مجرور برب محذوفة ومثل السماء صفة لدوية ومضاف اليه واقتسفتها فعل وفاعل ومفعول وقد صبغ الليل الحمى الواو للحال وقد حرف تقريب وصبغ الخ فعل وفاعل ومفعول بسواد جار ومجرور *(تنبيه)* انما مثل المؤلف للواو بثلاثة أمثلة بخلاف الفاء وبل اشارة الى تحقق الكثرة فى الواو وتحقق القلة فى الفاء وبل تأمل (قوله فثلك الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى وهو من الطويل والطروق الاتيان ليلا والهيتها شغلتها والمرضع التى لها ولد رضيع والتمائم جمع تميمة وهى المعوذة التى تعلق على الصبى وقاية له من اصابة العين والسحر ونحو ذلك وقوله محول بضم الميم وسكون الحاء وكسر الواو وهو الذى تم له حول أى سنة وفى نسخة مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبلى أو الذى يرضع وأمه تجامع وأما المغيل بكسر الياء فهى التى تؤتى وهى ترضع أو حامل وانما خص الحبلى والمرضع لانهما ازهد النساء فى الرجال وأقلهن شغفا بهم والمعنى قد خدعت كثيرا مثل هاتين المرأتين مع اشتغالهما بأنفسهما فكيف تتخلصين منى * الاعراب الفاء نائبة عن رب ومثلك مجرور برب وحبلى مفعول لمحذوف أى أعنى ويروى برفع مثل على الابتداء وقد طرقت هو الخبر وحذف العائد أى طرقتها وفيه ضعف لحذف العائد الراجع للمبتدا ولكون المبتدا نكرة لانه لم يتعرف بالاضافة ويروى بنصب مثل مفعول لطرقت وحبلى بدل منه وقد طرقت فعل وفاعل ومرضع عطف على حبلى فالهيتها فعل وفاعل ومفعول عن ذى تمائم متعلق به ومغيل أو محول صفة لذى (قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه *) تمامه * لا يشترى كتانه وجهرمه * قاله رؤبة بن العجاج والفجاج بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والتاء المثناة فوق الغبار والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم وفى القاموس جهرم كجعفر بلد بفارس والجهرم ثياب منسوجة من نحو البسط وهى من الكتان وهى بفتح الجيم * الاعراب بل حرف عطف واضراب بلد مجرور برب محذوفة وملء قال فى الشواهد فعل ماض والفجاج مفعول وقتمه فاعل ومضاف اليه وبعضهم ضبط ملء خبرا مقدما وقتمه مبتدأ مؤخر والفجاج مضاف اليه لا يشترى فعل مضارع مبنى للمفعول كتانه نائب فاعل وجهرمه عطف عليه (قوله وفى جميع الحروف فى موضعين الخ) أراد بجميع الحروف مجموعها لان التاء لا تجر ان وان وصلتهما وكذا مذ ومنذ لما تقدم ان التاء خاصة باسم الله ورب ومذ ومنذ خاصة بالوقت ورب لا تجر الا ضميرا غيبة أو اسما نكرة موصوفا والكاف اذا دخلت على ان لا تكون الا جارة تأمل (قوله ولهذا) أى ولأجل الجواز قياسا مطردا تسمع النحويين يجيزون الخ ويطلقون الجواز للاشارة الى انه مطرد تأمل (قوله عجبت ان قام) أن مصدرية وقام لا محل له كما ان ان الداخلة على الأمر كذلك فتكون أن الداخلة على الماضى والأمر غير الداخلة على المضارع (قوله لأن الناصبة) متعلق بالجارة وفيه حذف أى التى جرت أن

الناصبة وصلتها أى حرف المصدر المؤول من ذلك تأمل (قوله أسهل) أى من حذف اللام وحذف لا النافية * (قوله الثانى المجرور بالاضافة) ظاهره ان الاضافة هى العاملة وهو خلاف مذهبه فى غير هذا الكتاب فان مذهبه ان العامل هو المضاف وهو الصحيح ويمكن تأويل كلامه هنا بجعل الباء للسببية أى المجرور بسبب الاضافة ولا يلزم من كونها سببا أن تكون هى العاملة لان السبب أعم من العامل أو تؤول الاضافة بالمضاف اه فيشى وقيل العامل الحرف المقدر وقيل معنى وهو الاضافة ورد الأول بأن اضمار الجار ضعيف وبأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد ورد الثانى بأن المعنى انما يصار اليه فى العمل عند تعذر اللفظ اه شيخ الاسلام (قوله ويجرد المضاف من تنوين الخ) وهذا التجريد واجب وأما حذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس فهو جائز كقوله * وأخلفوك عدا الأمر الذى وعدوا * أى عدة الأمر وقراءة بعضهم لأعدوا له عدة أى عدته اه أشمونى بتصرف قال الفيشى ولكن رد عليه بأنه سماعى اه (قوله من تنوين) ظاهر كما فى غلام زيد أو مقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو هو أحسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين وانما حذف التنوين عند الاضافة لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما اه تصريح وما أحسن قول بعضهم

كأنى تنوين وأنت اضافة * فأين ترانى لا تحل مكانى

(قوله أو نون تشبيه) من جهة كونها تلى علامة اعراب (قوله مطلقا) لو قال من غير استثناء لشئ كما فى أمثلة الشارح لكان أولى لان الاطلاق لا يقابله الا التقييد وليس فى كلامه بعد تقييد وانما هو استثناء والاستثناء مخصص لا مقيد فيقابله العموم لا الاطلاق فلو قال بلا استثناء بدل مطلقا لكان أولى (قوله الا فيما) فى المحلى بأل من المواضع التى يجوز فيها دخول أل على المضاف وهى أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولها وهو بأل أو المضاف اليه مضاف الى ما فيه أل أو يكون المضاف المذكور مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما اه شيخ الاسلام وبه تعلم أن تفسير الشارح الآتى فيه قصور (قوله والمضاف اليه) أى وكان المضاف اليه فهو عطف على المضاف وكان مسلطة عليه (قوله معمولا لها) أى منصوبا والا فهو فى حال الاضافة معمول لها أيضا لكن بجرور وان شئت قلت معمولا لها قبل الاضافة ليخرج المعمول حالة الاضافة وقوله معمولا أى بأن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال ويزاد على ذلك بقية الشروط المشار لها بقول ابن مالك * وولى استفهاما أو حرف ندا * وسيأتى تتكلم على الخلاف فى المصدر واسم التفضيل والوصف الذى بمعنى الماضى (قوله والا فمعنوية) هذا شامل للظرف نحو عندك فهى معنوية ولا تقدر بحرف على الصحيح وقيل تقدر باللام كما يأتى (قوله الا ان كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل) ظاهره سواء كانت غير بين ضدين أم لا وهو ما يفيده كلامه فى الشرح حيث مثل

فحذفت اللام الجارة ولا النافية وقيل الأصل كراهة أن تضلوا فحذف المضاف وهذا أسهل وقال الله تعالى وترغبون ان تنكحوهن أى فى ان تنكحوهن أو عن ان تنكحوهن على خلاف فى ذلك بين أهل التفسير ثم قلت * والثانى المجرور بالاضافة كغلام زيد ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبيه مطلقا ومن التعريف الا فيما اذا كان المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها فهى لفظية وغير محضة ولم تفد تعريفا ولا تخصيصا كضارب زيد ومعطى الدينار وحسن الوجه والا فمعنوية محضة تفيدهما الا اذا كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل وخدن أو موضعه مستحقا للنكرة كجاء وحده وكم ناقة وفصيلها لك ولا أباله فلا يتعرف

وتقدر بمعنى في فيهو بل مكر الليل والنهار وعثمان شهيد الدار وبمعنى من في نحو خاتم حديد ويجوز فيه نصب الثاني واتباعه للاول وبمعنى اللام في الباقي)
وأقول الثاني من أنواع المجرورات المجرور بالاضافة والاضافة في اللغة الاسناد

ثم نكرة بقوله صالحا غير الذي كنا نعمل وهو مذهب المبرد وقيد ذلك في التوضيح وشرحه
بما اذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد
بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان أريد
بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص بوجه بعينه اه فجعل المقتضى
للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة
الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد
فكل شئ الا زيدا غيره وكل ما صدق عليه وصفه بالمغايرة صدق عليه بالمماثلة اذا كان
الجنس واحدا او اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر
وذهب سيبويه والمبرد الى أن سبب تنكيرهما أن اضافتهما للتخفيف لشابههما اسم
الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن غيرك ومثلك بمعنى مغايرك ومماثلك واختاره أبو
حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه السماع ومنه شبهك وضربك وتربك
ونحوك وندك وحسبك وشرعك اه تصريح قال الشمني فاذا أريد مطلق المماثلة
والمغايرة لا تتعرف بالاضافة ويرد على ابن مالك القائل بأنها تتعرف بالاضافة اذا
وقعت بين ضدين بقوله تعالى صالحا غير الذي كنا نعمل اذ لو كانت غير معرفة لما وقعت
صفة لنكرة محضة اه وجوابه أن غير في الآية بدل لا صفة ويجوز ابدال المعرفة من
النكرة وعكسه اه تقرير شيخنا الدردير على الاشموني (قوله وتقدر بمعنى الخ) أي
تقدر الاضافة المحضة وأما اللفظية فالصحيح انها ليست على معنى حرف أصلا وصرح
ابن جني والشلوبين بأنها على معنى اللام وما ذكره المؤلف من ان أقسام الاضافة
المحضة ثلاثة تبع فيه ابن مالك وهو تابع لابن الحاجب وهو تابع للجرجاني قاله في
التصريح وذهب الجمهور الى أن الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما
وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الضائع
الى أن الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه
ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى أن الاضافة ليست على
تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته اه كلام التصريح (قوله بمعنى في) ولا تقل على
معنى في كما قال ابن الحاجب فانهم اعترضوا عليه بأن عبارته تقتضي بناء المضاف
ومعنى كونها على معنى في انها تفيد النسبة الخصوصية التي تفيدها في وكذا
في الباقي (قوله وبمعنى من) ومنه اضافة الاعداد الى المعدودات عند ابن
السراج واختاره في التسهيل قال في شرحه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى
المعدودات كعشرة رجال والمقادير الى المقدرات كرطل زيت اه ومذهب
الفارسي انها بمعنى اللام واتفق الفارسي وابن السراج فيما اذا أضيف عدد
الى عدد نحو ثلاثمائة على انها بمعنى من اه اشموني (قوله واتباعه للاول) أي
على أنه نعت له (قوله بمعنى اللام) أي ومن ذلك اضافة عند ولدى ومع
ويؤول الظرف بالمراد [illegible] ب كمكان ومصاحب راقب المشي عندك بقوله [illegible]

قال امرؤ القيس * فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * الى كل [illegible] البيت أسندنا ظهورنا الى
كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق وفى الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثانى من الاول منزلة
تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين فى نحو غلام زيد ومن النون
فى نحو غلامى زيد وضاربى
عمرو وقال الله تعالى تبت يدا
أبى لهب انا مرسلوا الناقة
انا مهلكوا أهل هذه القرية
وذلك لأن نون المثنى
والمجموع على حده قائمة
مقام تنوين المفرد والى
هذا أشرت بقولى ويجرد
المضاف من تنوين أو نون
تشبهه واحترزت بقولى
تشبهه من نون المفرد وجمع
التكسير كشيطان وشياطين
تقول شيطان الانس شر
من شياطين الجن فتثبت
النون فيهما ولا يجوز غير
ذلك وقولى مطلقا أشرت
الى انها قاعدة عامة لا
يستثنى منها شئ بخلاف
القاعدة التى بعدها فان
الاضافة كما تستدعى وجوب
حذف التنوين والنون
المشبهة له كذلك تستدعى
وجوب تجريد المضاف
من التعريف سواء كان
التعريف بعلامة لفظية
أم بأمر معنوى فلا تقول
الغلام زيد ولا زيد عمرو
مع بقاء زيد على تعريف
العلمية بل يجب ان تجرد
الغلام من أل وان تعتقد فى زيد الشيوع والتنكير وحينئذ يجوز لك اضافتهما
وهذه هى القاعدة التى تقدمت الاشارة اليها آنفا والذى يستثنى منها مسئلة الضارب الرجل والضارب رأس
الرجل والضاربا زيد والضاربو زيد وقد تقدم شرحهن فى فصل المحلى بأل فأغنى ذلك عن اعادته فلذلك قلت الا فيما
معنى
استثنى اى الا فيما تقدم لى استثناؤه ثم بينت بعد ذلك ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة

أى عند مضاف لك أو منسوب لك قال القيشى أيضا والصحيح أن اضافة الظرف ليست على معنى حرف أصلا ومشى فى التصريح على انها بمعنى اللام (قوله قال امرؤ القيس) امرؤ معناه الرجل والقيس معناه الصنم وقيل معناه الشدة كما تقدم وقوله امرؤ القيس أى ابن حجر الكندى فلما دخلناه الخ من الطويل الفاء عاطفة على أبيات قبلها ولما بمعنى حين وان زائدة ودخلناه فعل وفاعل ومفعول والضمير المفعول عائد على البيت وأضفنا ظهورنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وجديد صفة وكذا مشطب والشاهد فى أضفنا (قوله لما دخلنا هذا البيت) اعلم أن لفظ البيت ليس ظرفا وانما هو مفعول به لدخل بحذف حرف الجر توسعا والتقدير دخلنا فى هذا البيت (قوله منسوب الى الحيرة) مدينة بقرب الكوفة فحارى فى النظم بالحاء المهملة نسبة الى الحيرة بكسر الحاء المهملة والقياس حيرى لكنهم قالوا حارى شذوذا بقلب الياء الفا وقوله الى كل رحل بالحاء المهملة الساكنة لا بالجيم ورأيت فى بعض النسخ جارى بالجيم والجيرة بالجيم ورجل بالجيم فلعله خطأ تأمل (قوله فيه طرائق) أى فيه صور مختلفة تأمل (قوله ولهذا) اى لاجل التنزيل المذكور (قوله يدا أبى لهب) أى يدان منسوبان لابى لهب واسمه عبد العزى وانما كنى مع أن التكنية تشعر بالتعظيم لمناسبة كنيته لما يصلاه من اللهب (قوله مرسلوا الناقة) هذا ملحق بجمع المذكر السالم لا جمع حقيقة لعدم تعدد المولى (قوله من نون المفرد وجمع التكسير الخ) لان نونهما لا تشبه التنوين لان النون فيهما تليها علامة الاعراب وهى الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين وقيل ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده اه تصريح وعلى كل حال نون المفرد وجمع التكسير لا تشبه التنوين لان النون المشبهة للتنوين هى النون التى تلى علامة الاعراب لا الآتية بعدها ولا المقارنة لها أى لعلامة الاعراب (قوله لا يجوز غير ذلك) أى غير ثبوت النون بأن تحذف النون (قوله بعلامة لفظية) وهى ال (قوله بأمر معنوى) وهو العلمية (قوله مع بقاء زيد على تعريف العلمية) راجع لقوله ولا زيد عمرو واحترز به عما اذا قصد تنكير زيد فانه يجوز اضافته كما فى قوله * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * (قوله والتنكير) تفسير للشيوع (قوله التى تقدمت الاشارة اليها آنفا) اى قريبا وهو بمد الهمزة وكسر النون أى فى قوله بخلاف القاعدة التى بعدها (قوله فلذلك قلت الا فيما استثنى) اعترض بأنه قال الا فيما مر والجواب أن قوله فلذلك قلت أى معنى

عما اجتمع فيه امران امر في المضاف وهو كونه صفة وأمر في المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كمعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا أما انه لا يستفيد تعريفا فبالاجماع ويدل عليه انك تصف به النكرة فتقول مررت برجل ضارب زيد وقال الله تعالى هديا بالغ الكعبة هذا عارض ممطرنا ان لم تعرب ممطرنا خبرا ثانيا ولا خبر المبتدا محذوف وأما انه لا يستفيد تخصيصا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين انه يستفيده بناء على ان ضارب زيد أخص من ضارب والجواب أن ضارب زيد ليس فرعا عن ضارب حتى تكون الاضافة قد افادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب زيدا بالتنوين والنصب والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تضف وانما سميت هذه الاضافة غير محضة لانها في نية الانفصال اذ الأصل ضارب زيدا كما بينا وانما سميت لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو تخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا وان الاضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الامران المذكوران أو أحدهما ... ذلك غلام زيد فان الامرين فيه منتفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة

معنى لا لفظا (قوله عما اجتمع) اى عن مركب اضافة اجتمع فيها اى في متعلقها (قوله انك تصف النكرة الخ) قد يقال انه بدل لا صفة فلا ينهض دليلا لكن لما كان وصفا والأصل في الوصف ان يكون صفة صح ما قاله ويؤيد ذلك ما يأتى ان البدل في المشتق قليل (قوله الضارب زيد) بالاضافة وهو صفة لرجل (قوله ممطرنا) نعت لعارض أى يأتينا بالمطر اه بيضاوى (قوله ولا خبر المبتدا محذوف) فيه نظر لان نعت النكرة الأول لا يجوز قطعه قال الأشمونى اذا تعددت نعوت النكرة تعين الأول الاتباع وجاز فيما بعده القطع اه فيعلم منه انه اذا لم يكن الا نعت واحد للنكرة لا يجوز قطعه (قوله وزعم بعض المتأخرين) وهو ابن مالك تبعا لابن الضائع والحاصل أن ابن مالك اعترض على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال أى ابن مالك بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه من التصريح (قوله أفادت أمرا لفظيا) أى امرا راجعا للفظ لا للمعنى وذلك الأمر هو التخفيف (قوله وهو التخفيف فان ضارب الخ) قال في التوضيح وشرحه وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الأصل في الصفة ان تعمل النصب لكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغنى أو تفيد رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين من المضاف كما في ضارب زيد وضارب عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففى هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة وكما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففى هذين التنوين مقدر بدليل نصبهما المعمول قاله الموضح في الحواشى أو بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد أو نون جمع كما في ضاربو زيد ففى التثنية والجمع حذفت النون للاضافة وأما رفع القبح ففى نحو مررت بالرجل حسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود للموصوف لفظا وفى نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدى في نصبه المفعول ففى رفع الوجه قبح وفى نصبه قبح وفى الجر تخلص منهما انتهى كلام التوضيح وشارحه (قوله وان الاضافة المحضة الخ) والاضافة المحضة هى الغالب ولذا قدمها الموضح وكان المناسب للمؤلف هنا أن يقدمها (قوله عما انتفى عنها الامران) أى انتفى عن متعلقها الأمران (قوله وضرب زيد) فان اضافة المصدر لمعموله محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة في قوله

ان وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا فيك من عهدت عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشى وكذا اسم التفضيل نحو

وضارب زيد أمس فإن المضاف وإن كان صفة لنكرة فالمضاف إليه ليس معمولا له لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان
بمعنى الماضي فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال
ومعنوية لأنها أفادت أمرا
معنويا وهو تعريف المضاف
إن كان المضاف إليه
معرفة نحو غلام زيد
وتخصيصه إن كان نكرة
نحو غلام امرأة اللهم إلا
في مسئلتين فإنه لا يتعرف
ولكن يتخصص إحداهما
أن يكون المضاف شديد
الإبهام وذلك كغير ومثل
وشبه وخدن بكسر الخاء
المعجمة وسكون الدال
المهملة بمعنى صاحب
والدليل على ذلك أنك تصف
بها النكرات فتقول مررت
برجل غيرك وبرجل مثلك
وبرجل شبهك وبرجل
خدنك قال الله تعالى ربنا
أخرجنا نعمل صالحا غير
الذي كنا نعمل الثانية أن
يكون المضاف في موضع
يستحق النكرة كأن يقع
حالا أو تمييزا أو اسما للا
النافية للجنس فالحال
كقولهم جاء زيد وحده
والتمييز كقولهم كم ناقة
وفصيلها فكم مبتدأ وهي
استفهامية وناقة منصوب
على التمييز وفصيلها عاطف
ومعطوف والمعطوف على
التمييز تمييز واسم لا كقولك
لا [illegible] [illegible] لك والمعروف أن الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها
في قول الشاعر أبالموت الذي لابد أني * ملاق لا أباك تخوفيني فهذه الأنواع كلها نكرات وهو في المعنى
بمنزلة قولك جاء زيد منفردا وكم ناقة وفصيلا لها ولا أب لك

أفضل القوم فإن إضافته محضة عند الأكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابن
أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن
عصفور ونسبه إلى سيبويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم
ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وإن المخالف خرج ذلك على البدل
فيكون من بدل المعرفة قال وذلك باطل لأن البدل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن
عصفور وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسي
واختار خلافه وزعم أن ذلك مذهب سيبويه انتهى تصريح (قوله وضارب زيد
أمس) فإن إضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج أيضا الصفة التي
لا تعمل نحو كاتب القاضي وكاتب عبد الله فإن إضافته محضة (قوله وتخصيصه إن كان
نكرة نحو غلام امرأة) أي فأولا غلام كان شاملا لغلام الرجل والمرأة فتخصص
بالإضافة وهذا مبني على أن غلام امرأة أصله غلام فقط لا غلام لامرأة وحينئذ
يقال ما الفرق بين ضارب زيد وبين غلام امرأة حيث قلتم أصل ضارب زيد ضارب
زيدا وقلتم أصل غلام امرأة غلام فقط وحاصل الفرق أن ضارب يفتقر للمفعول لكونه
متعديا بخلاف غلام فإنه جامد فلا يطلب معمولا تأمل (قوله والدليل على ذلك أنك
تصف الخ) قد يقال إنها بدل لا صفة (قوله ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل)
فغير الذي صفة للنكرة وهو صالحا فيكون غير الذي نكرة أيضا وهذا أحد قولين
والقول الآخر يقول غير في الآية معرفة وإنها بدل لا صفة كما تقدم (قوله فكم مبتدأ)
خبره محذوف أي لك كما ذكره في المتن (قوله فإن الصحيح الخ) وقال ابن الحاجب في
شرح الكافية إنه شبيه بالمضاف (قوله أبالموت الخ) يطلق الموت والحياة في لغة
العرب على معان أحدها مقارنة الروح للجسد ومفارقتها إياه والثاني بمعنى الوجود
والعدم كقولهم للشمس ما دامت موجودة حية فإذا عدمت قالوا هامية الثالث بمعنى
العز والذل والاعتبار والفقر الرابع بمعنى الهدى والضلال والعلم والجهل قال تعالى
أومن كان ميتا فأحييناه أي من كان ضالا فهديناه أومن كان جاهلا فعلمناه الخامس
بمعنى الحركة والسكون السادس الخصب والجدب قال تعالى فأحيينا به بلدة ميتا
السابع اليقظة والنوم قال تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في
منامها وقال الشاعر

غوت ونحيا كل يوم وليلة * ولا بد يوما أن نموت ولا نحيا

الثامن بمعنى اشتعال النار وخمودها التاسع بمعنى المحبة والبغضاء العاشر بمعنى
الرطوبة واليبوسة قال تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي أي يخرج
السنبلة الخضراء من الحبة اليابسة وبالعكس الحادي عشر الرجاء والخوف كقول

أبي الطيب   تركتني في خجلة * أموت مرة وأحيي مرارا

الاعراب الهمزة للاستفهام وبالموت جار ومجرور متعلق بتخوفيني والموصول صفة للموت لا نافية بدأ اسمها وأنى ان واسمها وملاقى خبرها والجملة خبر لا والجملة من لا واسمها وخبرها صلة الموصول لا بأنّ لا واسمها والكاف مضاف اليه وخبرها محذوف أى موجود وتخوفيني مضارع مرفوع والنون للوقاية والياء مفعول محله نصب والشاهد في أباك (قوله ثم بينت أن الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام) وتقدم الكلام على الخلاف في الاضافة اللفظية وان الصحيح انها ليست على تقدير حرف اصلا ع (تنبيه) هل الاضافة للجمل تفيد التعريف لانها في تأويل المصدر المضاف لفاعله أو التخصيص لان الجمل نكرات احتمالان لصاحب البسيط وميل أبي حيان الى الثاني وقال بعض الظاهر الاول ولا ينافي قولهم الجملة صفة للنكرة دون المعرفة لان ذلك نظر للظاهر انتهى من حواشي الاشموني واما قولك ضرب اليوم زيدا فقيل الاضافة على معنى في وقيل لادنى ملابسة أى بنوع تعلق (قوله على ثلاثة أقسام) والتي بمعنى اللام أكثر والتي بمعنى من كثيرة والتي بمعنى في قليلة كما في التوضيح (قوله ظرف للمضاف) سواء كان ظرف زمان أو مكان فالزمان مكر الليل وتربص أربعة أشهر والمكان نحو شهيد الدار وشهيد كربلاء (قوله شهيد الدار) أى شهيد في الدار أى شهادته مظروفة في الدار أى قتل في الدار هذا هو الظاهر بدليل قوله شهيد كربلاء أى شهيد في كربلاء أى قتل في كربلاء بالمد بلدة بالشام (قوله ومالك عالم المدينة) اعترض بأن شرط الاضافة على معنى في أن تقصد الظرفية كما قاله ابن الحاجب في أماليه وأما اذا لم تقصد الظرفية فالاضافة على معنى اللام ومنه قنديل المسجد ومالك عالم المدينة وشاطئ مصر ومصارع الشام فحينئذ الاضافة في عالم المدينة على معنى اللام لا على معنى في هذا حاصل ما في الفيشي بايضاح وفي عبارة بعضهم قول الشارح ومالك عالم المدينة يقتضي أن علم مالك في المدينة وليس كذلك بل هي على معنى اللام أى العالم المنسوب للمدينة لكونه قاطنا بها اه (قوله وأكثر النحويين لم يثبت الخ) وهم الجمهور حيث ذهبوا الى أن الاضافة على معنى من أو اللام فقط وقد تقدم ايضاح ذلك (قوله وبمعنى اللام فيما عدا ذلك) أى انه اذا فقد شرط الاضافة التي على معنى في وهو الظرفية وشرط الاضافة على معنى من وهو البعضية وصحة الاخبار فالاضافة على معنى اللام نحو ثوب زيد وغلامه فمعنى الاضافة فيه للملك وحصير المسجد وقنديله فمعنى الاضافة فيه تقييد الاختصاص فان المضاف في الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف ونحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس وليس الخميس ظرفا لليوم فهو من اضافة المسمى للاسم فقد فقد شرط من شرطي الاضافة التي بمعنى من ونحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكن لا يصح أن

ثم بينت أن الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام مقدرة بفي ومقدرة بمن ومقدرة باللام فالمقدرة بفي ضابطها أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله تعالى بل مكر الليل والنهار وتربص أربعة أشهر ونحو قولك عثمان شهيد الدار والحسين شهيد كربلاء ومالك عالم المدينة وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الاضافة بمعنى في والمقدرة بمن ضابطها أن يكون المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا للاخبار به عنه نحو قولك هذا الخاتم حديد ألا ترى أن الحديد كل والخاتم جزء منه وانه يجوز أن يقال الخاتم حديد فيخبر بالحديد عن الخاتم وبمعنى اللام فيما عدا ذلك نحو زيد وغلام عمرو وثوب بكر ثم قلت

وليس منه وامسحوا برؤسكم وأرجلكم على الاصح﴾ وأقول الثالث من أنواع المجرورات ما جر لمجاورة المجرور وذلك في بابي النعت والتأكيد قيل وباب عطف النسق فأما النعت ففي قولهم هذا جحر ضب خرب روي بخفض خرب لمجاورته الضب وانما كان حقه الرفع لانه صفة للمرفوع وهو الجحر وعلى الرفع أكثر العرب وأما التأكيد ففي نحو قوله

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ... ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

فكلهم توكيد لذوي لا للزوجات والالقاب كلهم وذوي منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنه خفض لمجاورة المخفوض وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية في قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤس وانما كان حقه النصب كما هو قراءة جماعة آخرين وهو بالعطف على الوجوه والايدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان

هذا

بخبرهما بزيد فلا يقال هذه اليد زيد وليس زيد ظرفا لليد فاضافتها من قبيل اضافة الجزء الى كله والاضافة في هذه الأمور على معنى اللام اهـ (قوله الثالث المجرور بالمجاورة) ظاهره انه معرب لان الجر من ألقاب الاعراب والالقاب المكسور وان حركته حركة اعراب وان العامل هو المجاورة وقال الدماميني التحقيق أن حركة المجاورة حركة مناسبة لا حركة اعراب وان اعرابه مقدر والا كان فيه مخالفة التابع للمتبوع لغير قطع ولا اضمار وانما قلنا ظاهره لانه يمكن جعل الباء سببية والسبب أعم من العامل والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين والمجاورة الملاصقة أي ملاصقة الأول الثاني (قوله خرب) مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (قوله وهو شاذ) مراده انه لا يقاس عليه وأما كونه ينافي الفصاحة أولا ففيه شيء آخر (قوله كلهم) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (قوله وذلك) أي الخفض بالمجاورة (قوله قيل وعطف النسق) هذا القول هو مقابل الأصح في المتن وسيأتي ما يتعلق به (قوله وعلى الرفع أكثر العرب) أي ان المروي عن أكثر العرب هو رفع خرب وحينئذ لا يكون مما نحن فيه (قوله يا صاح بلغ الخ) قيل عرى الذنب عروق الذكر وقيل كناية عن الصبر وعدم القدرة على الجماع وقال الدماميني فيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح وذلك انه شبه الذنب بشيء له عرى استعارة بالكناية والعرى تخييل وانحلت ترشيح * الاعراب يا حرف نداء صاح أصله صاحب رخم شذوذا لانه حال من التاء وليس علما ومثله لا يرخم الا شذوذا وزعم ابن خروف ان أصله صاحبي بالاضافة وانه جرى مجرى المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم بحذف الباء من صاحب وهذا تعسف لا داعي اليه وبلغ فعل أمر وفاعله مستتر وذوي منصوب بالياء لانه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مفعول بلغ والزوجات مضاف اليه وكلهم بالخفض لمجاورة الزوجات أن مخففة واسمها ضمير الشأن وليس وصل اذا الخ خبر أن اذا شرطية انحلت فعل ماض وعرى فاعل مرفوع بضمة مقدرة (قوله وكان حق كلهم النصب) يحتمل ان النصب اسم كان فهو مرفوع وحق خبرها فهو منصوب ويحتمل العكس (قوله لمجاورته المخفوض) وهو الزوجات (قوله وانما كان حقه النصب) أي ليس حقه الا النصب (قوله كما هو) أي النصب (قوله وهو) أي النصب بالعطف الخ (قوله على الوجوه والايدي) فيه تسامح بل عطف على الوجوه فقط لأن المعاطيف بالواو اذا تكررت تكون على الاول على الصحيح (قوله وهذا قول الخ) أي الخفض بالمجاورة في الآية قول الخ وهو مقابل الأصح في المتن (قوله جماعة من المفسرين والفقهاء) ويعنون ان عطف المجاورة شاذ استعمالا اهـ شيخ الاسلام (قوله وخالفهم المحققون في ذلك) أي في الجر بالمجاورة في الآية (قوله نعم لا يمتنع في القياس الخفض الخ) اعترض عليه بأن

لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع وينبغي امتناعه في البدل لانه في التقدير من جملة أخرى فهو مجرور تقديرا ورأى هؤلاء ان المخفض في الآية انما هو بالعطف على لفظ الرؤس فقيل الارجل مغسولة لا ممسوحة فأجابوا عن ذلك بوجهين أحدهما أن المسح هنا الغسل قال أبو علي حكى لنا من لا يتهم ان أبا زيد قال المسح خفيف الغسل يقال مسحت للصلاة وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما اذا كانتا مظنة للاسراف والثاني أن المراد هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا انما حقيقته أنه مسح للخف الذي على الرجل والسنة بينت ذلك ويرجح هذا القول ثلاثة أمور أحدها ان الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه الثاني أنه اذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والأيدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو وامسحوا برؤسكم واذا حمل على العطف على الرؤس لم يلزم الفصل بالاجنبي والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة الثالث ان العطف على هذا التقدير حمل على المجاورة وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاورة والحمل على المجاورة اولى

هذا الكلام يفيد اثبات الجر بالمجاورة في عطف البيان بالقياس وقد ذكر في المتن ان المجرور بالمجاورة شاذ أي لا يقتضيه القياس فكلامه مضطرب تأمل (قوله مجرور) أي مفصول عاملا بالعامل المقدر (قوله ورأى هؤلاء) أي المحققون (قوله بالعطف على لفظ الرؤس) والمعنى فامسحوا برؤسكم وامسحوا بأرجلكم وحينئذ فقيل لهم على سبيل الاعتراض ان الارجل مغسولة لا ممسوحة فلا يصح عطف الارجل على الرؤس فأجابوا عن ذلك الاعتراض بجوابين كما ذكره المؤلف (قوله ان المسح هنا الغسل) ولما كان تفسير المسح بالغسل ربما يستبعد لكونه مخالفا للمألوف من ان المسح قسيم والغسل مغاير له فكيف يفسر أحد المتغايرين بالآخر فدفع ذلك الشارح بقوله قال أبو علي الخ (قوله حكى لنا من لا يتهم) الذي لا يتهم هو الثقة كانه قال حكى لنا الثقة (قوله خفيف الغسل) أي الغسل الخفيف (قوله قالوا مسحت للصلاة) أي غسلت لأجل الصلاة وأنت خبير بان قولهم مسحت يحتمل تفسيره بالمسح الحقيقي تأمل (قوله وخصت الخ) جواب عما يقال اذا كان المراد بالمسح في جانب الأرجل الغسل الخفيف فصارت الارجل كالايدي والوجوه في الغسل فما وجه تخصيص الارجل بالمسح دون الايدي والوجوه (قوله ليقتصد) الاقتصاد تقليل الماء في حالة صبه على الاعضاء والمعنى ليقلل وهو المراد بعدم الاسراف (قوله اذا كانتا الخ) علة للمعلول مع علته كانه قال وانما خص الرجلان باسم المسح لتلك علة لانهما مظنة للاسراف تأمل (قوله مظنة) اى محل يظن فيه جواز الاسراف وهو عدم تقليل الماء حالة الصب على العضو (قوله والثاني) أي والوجه الثاني الخ وحاصله ان المسح على حقيقته لكن متعلق بالخف لا بالرجل كما بينته السنة أي فعل النبي فانه مسح على الخف (قوله مجازا) أي مرسل علاقته المجاورة (قوله والسنة بينت ذلك) أي غسل الارجل ومسح الخف (قوله ويرجح هذا القول) أي قول المحققين ان الجر بالعطف على الرؤس ويؤول بالوجهين السابقين (قوله حمل على شاذ) أي مع امكان التخلص ومتى كان يمكن التخلص فلا يسوغ حمل القرآن عليه (قوله فينبغي) أي يجب وليس المراد الطلب الاكيد الذي هو حقيقة الانبغاء (قوله الثاني الخ) أي الثاني اذا حمل على ذلك أي الجر بالمجاورة كان العطف في الحقيقة على الوجوه وذلك انه على الجر بالمجاورة يكون الارجل منصوبا عطفا على الايدي وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة للرؤس واذا كان الارجل عطفا على الايدي لزم الفصل بجملة وامسحوا برؤسكم (قوله الثالث ان العطف على هذا التقدير) أي تقدير عطفه على الرؤس حمل على المجاورة فلا فصل بين المتعاطفين وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور أي على تقدير عطفه على الوجوه اللازم للجر بالمجاورة فيه مع العطف على غير المجاور ففيه فصل بين المتعاطفين اذا علمت ذلك تعلم ان قوله الثالث الخ يرجع لقوله الثاني الخ لان حاصلهما ان الجر على المجاورة

يلزمه الفصل بين المتعاطفين فهو محمل على المجاورة تأمل (قوله التوجيه الأول) وهو الجر بالمجاورة اللازم له عطف الارجل على الوجوه وحاصل هذا الكلام ان قراءة النصب فيها العطف على الوجوه ووجه الجر على المجاورة فيه العطف على الوجوه فصارت قراءة النصب مؤيدة للجر على التوهم من حيث اشتراكهما في العطف على الارجل (قوله قلت لا نسلم انها عطف على الوجوه) أى الذى هو مبنى التأييد للجر بالمجاورة واذا انتفى العطف على الوجوه الذى هو مبنى التأييد فلينتف تأييد قراءة النصب للجر بالمجاورة تأمل (قوله على محل الجار والمجرور) أى على محل قوله برؤسكم لان محله نصب مفعول لامسحوا وعلى هذا فقراءة النصب محمولة على المسح على الخفين أو على الغسل الخفيف (قوله يسلكن في نجد وغورا غائرا) تمامه

فواسقا عن قصدها جوائرا * يسلكن من السلوك وهو الدخول وفي الصحاح سلكت الشيء في الشيء فانسلك أى أدخلته فيه فدخل * واعرابه يسلكن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون فاعل وفي نجد متعلق بيسلكن وغورا بالنصب معطوف على محل في نجد فان محله نصب غائرا صفة لغورا ومحل الشاهد نصب غورا بالعطف على محل في نجد

فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة النصب قلت لا نسلم أنها عطف على الوجوه والايدى بل على محل الجار والمجرور كما قال
يسلكن في نجد وغورا غائرا
ثم قال ﴿باب﴾ * المجزومات الافعال المضارعة الداخل عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو لم

﴿باب * المجزومات الخ﴾

جمع مجزوم او مجزومة والخبر لا يعين الأول خلافا للفيشى لان المعدود اذا حذف جاز التذكير والتأنيث (قوله الافعال) خرج به الاسماء والحروف وهو واضح والجملة وفيه نظر فان الجملة تكون مجزومة ولا يقال المراد المجزومات لفظا والجملة مجزومة محلا لانا نقول الفعل اذا اتصل به احدى النونين مجزوم محلا والجواب ان المراد المجزومات بالاصالة وخرج بالمضارع الأمر على مذهب البصريين والماضى وفيه نظر فان الماضى يجزم محلا والجواب ان المراد المجزومات بالاصالة (قوله الداخل عليها جازم) أى المتصفة بدخول الجازم عليها وقوله جازم يعنى وجزمها احترازا عما اذا لم يجزمها نحو قوله لم يوفون بالجار كما يأتى ايضاحه (قوله وهو ضربان) أى ذو ضربين لئلا يلزم الاخبار بالمثنى عن ضمير المفرد (وقوله لم ولما) يشتركان في الحرفية وفي الاختصاص بالمضارع والنفى والجزم والقلب للمضى وجواز دخول همزة الاستفهام ويفترقان في خمسة أمور الاول ان لما لا تقترن باداة شرط فلا يقال ان لما تقوم بخلاف لم تقول ان لم وان لم تفعلوا قال تعالى فان لم تفعلوا الثانى منفى لما مستمر النفى الى الحال وبعبارة أخرى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا ولذلك جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون الثالث ان منفى لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفى لم تقول لم يكن زيد في العام الماضى مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفى لما متوقع الحصول كقوله تعالى بل لما يذوقوا عذاب أى وسيذوقونه بخلاف منفى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما وأما الغيرانى فان كان يتوقع اجتماعهما فلا يصح ان يجزم رافعهما بلما

والا

وإلمّا ولام الامر ولا في النهي

والا فلا بخلاف لم ولهذا أجازوا لم يقض ما لا يكون الخامس أن منفي لما جائز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أى ولما ادخلها ولا يجوز حذف الفعل بعد لم الا في الضرورة كقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

اه مدابغى (قوله ولما) عبر بعضهم بقوله لما أخت لم ليخرج لما الايجابية وهي التي بمعنى الا نحو عزمت عليك لما فعلت كذا ونحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم وليخرج لما الحينية نحو ولما جاء أمرنا وقال البعض لا حاجة الى هذا الاحتراز لان الحينية والايجابية لا يحفظ دخولهما على المضارع اه مدابغى (قوله ولام الامر) اعلم ان حركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وكل من الفتح والتسكين كثير بعد ثم انتهى أشموني (قوله ولام الامر) أى ومسمى لام الامر وهو لا لانه الجازم لا ان الاسم هو الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم وارد على لفظ فهو وارد على مسماه الا لقرينة والمراد بها اللام الموضوعة لطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا واستعملت في غير الطلب كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أى فيمد أو التهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وأضاف اللام الى الامر لان لفظ لام نكرة قابلة للاضافة لانه لم يقصد لفظها وقال ولا في النهي ولم يضف لا للنهي بل فصله بفي لان لا علم على نفسها لانه قصد لفظها فعبر عنها به فصارت علم جنس على نفسها فلا تقبل الاضافة اذ العلم لا يضاف تنكيره عملا وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع لما دخلته لام الامر شابه أمر المخاطب وهو مبني ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الاعراب فأعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون لانه الاصل في البناء ويجوز حذف لام الامر في الشعر دون غيره على الصحيح كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

أى وبالا أى حقدا وعداوة اه مدابغى (قوله ولا في النهي) قال بعض أصل لا الطلبية لام الامر زيد فيها الف فانفتحت وزعم بعض انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ اه اشموني (قوله في النهي) أى المستعملة في النهي فهي صفة لا أو المعنى مستعملة في النهي فهو حال والمراد الموضوعة لتستعمل في النهي بان وضعت لطلب ترك الفعل سواء استعملت في النهي نحو لا تخف أو في الدعاء نحو لا تؤاخذنا أو في الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل لا تفعل كذا وغير ذلك كقولك لولدك أو عبدك لا تطعني فانها هنا للتهديد وخرج بقوله في النهي لا النافية والزائدة وقد سمع الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة وقلته لم يتعرض له المصنف وانما عملت لا الناهية الجزم

وجازم لفعلين وهو أدوات الشرط ان واذ ما لمجرد التعليق وهما حرفان ومن للعاقل وما ومهما لغيره ومتى وأيان للزمان وأين وأنى وحيثما للمكان وأى بحسب ما تضاف اليه ويسمى أولهما شرطا ولا يكون ماضى المعنى ولا انشاء ولا جامدا ولا مقرونا بتنفيس ولا قد ولا نافٍ غير لا ولم وثانيهما جوابا وجزاء

وأقول لما انتهيت القول فى المجرورات شرعت فى المجزومات وبهذا الباب تتم أنواع المعربات وبينت أن المجزومات هى الافعال المضارعة الداخل عليها أداة من هذه الادوات الخمسة عشر وأن هذه الادوات ضربان ما يجزم فعلا واحدا وهو أربعة لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحو لما يقض ما أمره بل لما يذوقوا عذاب ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولا فى النهى نحو لا تحزن ان الله معنا وقد يستعاران للدعاء كقوله تعالى ليقض علينا ربك ربنا لا تؤاخذنا وما يجزم فعلين

لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب أو نقيضتها من جهة ان اللام لطلب الفعل وهى لطلب تركه بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها اهـ مدابغى (قوله وجازم لفعلين) أى اصالة أو غالبا والا فقد يجزم فعلا وجملة والغرض ما يثبت له هذا الحكم واما الاجنبية والاكثرية فشىء آخر (قوله أدوات الشرط) الشرط يطلق على الاداة وعلى الفعل الاول من الفعلين أو الجملة الاولى من الجملتين وعلى التعليق والاضافة على الاولى بيانية أى أدوات هى شرط وعلى الثانى حقيقية أى أدوات للفعل الاول من الفعلين أو للجملة الاولى من الجملتين وعلى الثالث من اضافة الدال للمدلول أى أدوات دالة على التعليق أى تعليق حصول جملة على حصول مضمون جملة أخرى فى المستقبل (قوله ان واذ ما الخ) بدل من أدوات الشرط بدل بعض من كل بالنظر لكل فرد وبدل كل من كل بالنظر للمجموع (قوله لمجرد التعليق) من اضافة الصفة للموصوف أى التعليق المجرد أى عن الزمان والمكان والعاقل وغيره (قوله وهما حرفان) فيه تعريض باسمية البواقى لان تخصيص الشىء بالذكر يقتضى نفى الحكم عن غيره وان كانت القاعدة أغلبية (قوله لغيره) أى وهو غير زمان فى مهما قاله فى المغنى (قوله ومن للعاقل) المناسب للعالم ليشمل المولى سبحانه وتعالى (قوله غير لا ولم) قضيته ان الجازم للفعل فى نحو فان لم تفعلوا هو ان وبه قال بعضهم وقال بعضهم الجازم له لم وان عاملة فى لم ومدخولها وهذا هو الراجح (قوله وهو أربعة لم) وقد تهمل كقول الشاعر

لولا فوارس من نعم واسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة أو لغة فيه خلاف وظاهر كلام ابن مالك انه لغة وذهب العدو وغيره الى أنه ضرورة والنصب بها لغة واستشهد له بعضهم بألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشىء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وأبقى الفتح دليلا عليها وفى هذا شذوذان توكيد المنفى بلم مع انه كالفعل الماضى وحذف النون لغير مقتضى مع ان المؤكد لا يليق به الحذف انتهى قيل ويحتمل ان حركة الحاء فى نشرح اتباع لحركة الراء التى قبلها أو لحركة اللام التى بعدها اهـ (قوله لما) قال الفراء أصلها لم فابدلت الالف ميما كما قال فى لن أصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح قول الجمهور ان لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة اهـ تصريح (قوله وقد يستعاران للدعاء) أى يستعملان فى الدعاء وفى الالتماس أيضا كما قدمناه (قوله وما يجزم فعلين) مضارعين نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو ماض فمضارع نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه وعكسه وهو قليل والصحيح جوازه اختيارا كحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لان المعطوف على جواب جواب فى صور أربعة وان اعتبرت فى المضارعين كونهما مجزومين بلم أو مختلفين فالصور تسع لانهما اما ماضيين وهذه صورة أو مضارعين وتحته

أربع لان كليهما اما مضروب بلم دون الثانى و بالعكس فهذه خمسة أو يكونا مختلفين أى الاول ماض والثانى مضارع مضروب بلم أولا والثانى ماض فهذه أربعة فالجملة تسعة وكلها جائزة حتى فى صورة الاختلاف على الراجح اه مدابغى ﴿تنبيه﴾ فهم من قوله وما يجزم فعلين أن اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والأبدى واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمعولى ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره فى التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون فى المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جنى عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل فى وان احد من المشركين استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور اه تصريح (قوله وهو الاحد عشر) أسقط المؤلف من الجوازم كيفما واذ ولو وذلك لان كيفما لم يرد الجزم بها فى نثر ولا شعر لكن اجازه الكوفيون قياسا على حيثما وأما اذن فلا تجزم الا فى الشعر كقوله * واذن تصبك خصاصة فتحمل * وأما لو فلا تجزم الا فى الضرورة كقوله * لو يشأ طار بها ذو ميعة * (قوله واما ان) بالهمزة المكسورة وبالنون الساكنة احترازا من ان وأن وان (قوله وأما اذما الخ) قال فى التصريح قال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم أقم فمعناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسى انها ظرف زمان وان المعنى فى المثال متى تقم أقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضى فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى ألبتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضى مع بقاء ذاته على أصلها اه (قوله وعلى الاصح فيهما) قال فى التصريح مذهب الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها فى قوله مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلى وابن يسعون انها حرف اه (قوله من يعمل سوأ يجز به) فمن اسم شرط جازم محله رفع بالابتداء ويعمل فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه جوازا يعود على من وسوأ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ويجز جواب الشرط

وهو الاحد عشر الباقية وقد قسمتها الى ستة أقسام أحدها ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما قال الله تعالى وان تعودوا نعد وتقول اذما تقم أقم وهما حرفان أما ان فبالاجماع وأما اذما فعند سيبويه والجمهور وذهب المبرد وابن السراج والفارسى الى انها اسم وفهم من تخصيصى هذين بالحرفية ان ما عداهما من الادوات أسماء وذلك بالاجماع فى غير مهما وعلى الاصح فيها والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير الا على اسم الثانى ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوأ يجز به الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما

وفيه ضمير مستتر جوازا محله رفع بالنيابة عن الفاعل ويعمل وفاعله العائد على من في موضع رفع على الخبرية أى على انه خبر من وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما معا الخبر والأول أرجح لان توقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية اه مدابغى (قوله ومهما) فانها وضعت لغير العاقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط وهى بسيطة وألفها للتأنيث اه قليوبى (قوله نحو قوله) أى مقول الله وقوله تعالى جملة حالية أو معترضة بين المبدل والبدل أو بين المعطوف عليه والمعطوف عطف بيان للتعظيم والتنزيه أى ارتفع سبحانه عما لا يليق به وقوله وما تفعلوا بدل من قوله الذى هو بمعنى مقوله أو عطف بيان أى نحو مقوله الذى هو وما تفعلوا وانما أوّلنا القول بالمقول لان مدخول نحو جزئى من جزئيات ما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح أن يراد حقيقته وهو التلفظ اذ ليس من جزئيات مهما والفعل المجزوم بها فوجب حمله على المقول اه مدابغى (قوله وما تفعلوا من خير) انما اقتصر على الخير حثا لهم على فعله دون الشر والا فعلمه يتعلق بأقسام الحكم العقلى (قوله مهما تأتنا الخ) فمهما اسم شرط وجزم على الصحيح لعود الضمير عليه من به والضمير لا يعود الا على الاسماء قال الزمخشرى وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى اه وفى المعنى والأولى ان يعود الضمير فى بها على الآية اه ومحلها كما قال الكشاف الرفع بالابتداء بمعنى أى شئ تأتنا به أو النصب بمعنى أى شئ تحضرنا تأتنا به اه مدابغى وتأتنا فعل وفاعل ومفعوله وفعل الشرط هو الفعل وحده دون فاعله المستتر فيه وجوبا ومن آية بيان لمهما وفى الحقيقة البيان هو المجرور لانه هو الدال كما قاله الشبرخيتى (قوله الآية الخ) تمامها فما نحن لك بمؤمنين ونحن مبتدأ ان قدرت ما تميمية واسم ما ان قدرت حجازية وهو الراجح وبمؤمنين فى موضع نصب خبر ما على انها حجازية وفى موضع رفع خبر المبتدا على انها تميمية والباء زائدة على كلا التقديرين لا اصلية اه مدابغى (قوله ولست بحلال الخ) قاله طرفة ابن العبد شاعر جاهلى يكنى أبا عمرو ولقب بطرفة ببيت قاله وقتل وهو ابن عشرين سنة ولذلك قيل له ابن العشرين والبيت من قصيدة من الطويل والحلال بالحاء المهملة وتشديد اللام من حل اذا نزل وروى بمحلال بكسر الميم وضبطه بعض بجلال بالجيم والتلاع جمع تلعة وهى ما ارتفع من الأرض وانخفض منها والاسترفاد طلب الرفد وهو العطية وقيل المعونة * الاعراب لست ليس واسمها والباء زائدة فى خبر ليس وحلال فى محل نصب التلاع مضاف اليه ومخافة مفعول لأجله لكن حرف استدراك متى اسم شرط وتسترفد فعل الشرط مجزوم بمتى والقوم فاعل وأرفد جواب الشرط وضمه لمناسبة القافية والشاهد فى متى حيث جزمت الفعلين لانها هنا جازمة والمعنى ولست ممن يستتر فى التلاع مخافة الضيف (قوله أيان تؤمنك الخ) هو من البسيط وأيان اسم شرط وتؤمنك فعل الشرط مجزوم به والكاف ضمير المفعول محله نصب وتأمن جواب الشرط وفاعله مستتر فيه وغيرنا مفعول ومضاف اليه اذ ظرف

ومهما نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان كقول الشاعر

ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى تسترفد القوم أرفد

وقول الآخر

أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

الخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة أين وانى وحيثما كقوله تعالى

أينما تكونوا يدرككم الموت وقول الشاعر خليلي أنى تأتياني تأتيا * أخاغير ما يرضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدر لك الله * نجاحا في غابر الأزمان السادس ماهو متردد بين الأقسام الأربعة وهي أي فانها بحسب ماتضاف اليه فهي في قولك أيهم يقم أقم معه من باب من وفي قولك أي الدواب تركب أركب من باب ماوفي قولك أي يوم تصم أصم من باب متى وفي قولك أي مكان تجلس أجلس من باب أين ثم بينت أن الفعل الأول يسمى شرطا وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا قال الله تعالى فقد جاء أشراطها والاشراط في الآية جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط بسكون الراء لان فعلا لا يجمع على أفعال قياسا الا في معتل الوسط كأثواب وأبيات ثم بينت أن فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور أحدها أن لا يكون ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس اقم معه وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان يتبين اني كنت قلته كقوله

اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط الثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان ليقم أولا يقم الثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع ان لا يكون مقرونا بتنفيس فلا يجوز ان سوف يقم الخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد يقم السادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقم ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه بهما نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ونحو الا تفعلوه تكن فتنة في الارض ثم بينت ان الفعل الثاني يسمى جوابا وجزاء تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال وذلك لانه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل ...

مستقبل لم تدرك جازم ومجزوم وفاعله مستتر والامن مفعوله ومنا متعلق بمحذوف حال ولم تزل جازم ومجزوم وجواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال خبر تزل واسمها مستتر فيها والشاهد في ايان حيث جزمت تؤمنك وتأمن اهـ شواهد وأيان مبني على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم انه كمتى وناصبه الفعل بعده (قوله أينما تكونوا يدرككم الخ) أين اسم شرط جازم محله نصب بيدرككم والموت فاعله وجملة يدرككم الموت جواب الشرط وتكون تامة خلافا للقول النبتيتي ان يدرككم خبر تكونوا تأمل (قوله خليلي الخ) من الطويل وخليلي منادى مضاف وانى اسم شرط وتأتياني فعل الشرط مجزوم بحذف النون وأما النون المذكورة فهي للوقاية وتأتيا جواب الشرط مجزوم بحذف النون وأخا مفعول وغير مفعول مقدم لقوله يحاول وما موصولة ويرضيكما صلة وجملة لا يحاول صفة اخا أي أخا لا يحاول غير ما يرضيكما وحاول الشيء اذا أراده (قوله حيثما الخ) هو من الخفيف والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بغين معجمة وموحدة وراء يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي أيضا فهو من الاضداد * الاعراب حيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل مضارع مجزوم بحيثما ويقدر جواب الشرط مجزوم بها أيضا ولك متعلق به والله فاعل ونجاحا مفعول وفي غابر متعلق بيقدر والازمان مضاف اليه والشاهد في حيثما حيث جزمت فعلين (قوله بين الأقسام الأربعة) أي باسقاط القسم الأول وهو ان وانما لانه لم يوضع للشيء سوى التعليق كما تقدم (قوله والعلامة تسمى شرطا) بسكون الراء كما تسمى شرطا بفتحها وقوله قال تعالى الخ دليل للمحذوف أعني قولنا كما تسمى شرطا بفتحها وليس دليلا للمذكور بدليل قوله والاشراط في الآية جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط الخ وبه اندفع ما يقال ان الآية في شرط بالفتح فلا تدل على ان شرطا بالسكون بمعنى العلامة تأمل (قوله والمعنى ان يتبين الخ) والتبين مستقبل لا ماض (قوله اذا ما انتسبنا الخ) اللئيم الذي لا أصل له يسبب الفعل وقيل هو البخيل وقيل هو الذي اذا ساد جفا أقاربه وأنكر معارفه ونسي فضل معلمه يقال لؤم بالضم فهو لئيم ولذا قيل في اللئيم

اذا أنت أكرمت الكريم ملكته * وان أنت أكرمت اللئيم تمردا

وخص الام في قوله لم تلدني لئيمة لانه يعير بالأب الأولى فان العرب لا يتزوجون من دونهم والشاهد في قوله لم تلدني أي يتبين اني لم تلدني والتبين أمر يحصل في المستقبل

﴿وقد يكون واحدا من هذه فيقترن بالفاء نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت الآية فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا أو جملة اسمية فيقترن بها او باذا الفجائية نحو فهو على كل شئ قدير ونحو اذا هم يقنطون﴾

واقول قد يأتى جواب الشرط واحدا من هذه الامور الستة التى ذكرت انها لا تكون شرطا فيجب ان يقترن بالفاء مثال ماضى المعنى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين ومثال الطلب قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا فيمن قرأ فلا يخف بخسا بالجزم على ان لا ناهية وأما من قرأ فلا يخاف بالرفع فلا نافية ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما يأتى فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدا محذوف والتقدير فهو لا يخاف والجملة اسمية وسيأتى ان الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا يجب هذا التقدير فى نحو ومن عاد فينتقم الله منه أى فهو ينتقم الله منه

وتمامه * ولم تجد فى عن بقربه بدا * (قوله وقد يكون) أى الجواب بالقاعدة المشهورة من ان الضمير يرجع الى أقرب مذكور وان كانت القاعدة أغلبية (قوله فيقترن) أى الجواب أى فتقترن الجملة الواقعة جوابا اه فيشى (قوله أو باذا الفجائية) أومانعة خلو فتجوز الجمع كقوله تعالى حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا اه فيشى وقال الاشمونى افهم كلام ابن مالك ان الربط باذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها خلافا لمن زعمها وانها ليست أصلا فى ذلك بل واقعة موقع الفاء وانه لا يجوز الجمع بينهما وهو مخالف لكلام الفيشى ثم رأيت التصريح قال وقد يجمع بين الفاء واذا تأكيدا خلافا لمن منع (قوله فيجب أن يقترن الخ) الحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها أو لما اقترن بها من نفى أو اثبات فالاول ثلاثة الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التى فعلها جامد والثانى ثلاثة أيضا ما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة أيضا قد لفظا أو تقديرا والسين وسوف اه تصريح وخصت الفاء بالربط لما فيها من معنى السببية والتعقيب المناسب للجزاء المسبب عن الشرط والمتعقب بعده (قوله مثال ماضى المعنى ان كان الخ) كذا قالوا والوجه امتناع كونه ماضى المعنى كالشرط لان حصوله معلق على حصول مضمون الشرط فى المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل فى المستقبل فالآية مؤولة على معنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها اه من خط بعض الفضلاء (قوله ومثال الطلب قل ان كنتم الخ) قال فى التصريح وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض والترجى ولا نطيل بأمثلتها فالذكى يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الغبى بألف مثال وقد اجتمعت الطلبية والاسمية فى قوله وان يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده فجملة فمن ذا الذى ينصركم اسمية لان صدرها اسم وطلبية لان من فيها استفهامية وهى مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذى نعت له او بيان ويحتمل ان تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط اه (قوله على ان لا ناهية) نسبة النهى اليها مجاز والناهى هو المتكلم (قوله ولا النافية تقترن بفعل الشرط الخ) هذا يفيد ان الجواب اذا كان صالحا للشرط لا يقترن بالفاء وقال ابن الحاجب ان كان الجواب مضارعا مثبتا أو مقرونا بلا فوجهان اه فيشى وقال فى التصريح كل جواب يصح جعله شرطا ان كان ماضى اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا او منفيا بلم أو لا فالا كثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضى على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله ابن الناظم وقال غيره واذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف اه والتحقيق ان الفعل المضارع خبر مبتدا محذوف والجملة هى الجواب لا ان الفعل المقترن بالفاء هو الجواب كما يفيده ابن الناظم وان الماضى المتصرف المجرد على ثلاثة

اقسام

أقسام قسم لا يجوز اقترانه بالفاء وهو المستقبل معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد وضرب يجب اقترانه وهو الماضي لفظا ومعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة وقسم يجوز اقترانه وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجواز اقترانه باعتبارانه ان لوحظ مستقبلا فلا تدخل الفاء وان لوحظ انه كان وقع دخلت الفاء هذا حاصل ما في الاشموني (قوله ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء) قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعل خلاف الاصل وينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدا محذوف ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان لما على ذلك التقدير ... في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به اه وقوله ذلك التقدير أي تقدير كون الفاء داخلة على الفعل الذي هو الجواب وقوله وينبغي الخ ... يجب ان يكون خبر مبتدا وحينئذ فالمقرن بالفاء واجب وقوله يجوز دخول الفاء اي يجوز التقدم على ذلك ويجوز عدم التقدم عليه فاذا قدم على ذلك خرجت على وجه يجب فيه دخول الفاء قرره شيخنا الدردير على الاشموني (قوله ان ترني انا اقل الخ) الياء مفعول أول وانا توكيد لها واقل مفعوله الثاني ومنك متعلق باقل ومالا تمييز وولدا عطف عليه (قوله فنعما هي) الفاء رابطة للجواب ونعم فعل ماض وما تمييز وقيل فاعل ... محصوص بالمدح مبتدأ والجملة قبله خبر على أحد الاوجه ... ... محذوف ... ... المدوح ... (قوله ...) ... ... (قوله وقد يكون الجواب جملة اسمية الخ) وقد يحذف الفاء في الضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها كما حذف الفاء من جواب ... قوله ... لابي بن كعب ... عن اللقطة ... صاحبها ... برد على المبرد المانع لحذف الفاء مطلقا ... الرواية في البيت ... من يفعل الخير فالرحمن يشكره وحذفت الفاء أيضا من المقرون بالسين في قوله

ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما

أراد فسيلفى أي سيوجد ... معنى واحد اه تصريح (قوله فيجب اقترانه بأحد أمرين) قال في التصريح وقد يجمع بين الفاء واذا تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج الى ان قال فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وتقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد وقيل فاذا هي شاخصة أي فهي شاخصة كذا كأن سديدا اه وهذا يؤيد ما قاله الشيخ سابقا ويرد ما قاله الاشموني

ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء ومثال الجامد قوله تعالى ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن يؤتيني خيرا من جنتك ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومثال المقرون بالتنفيس قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعا ومثال المقرون بقد قوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ومثال المقرون بنافٍ غير لا ولم وان لم تفعل فما بلغت رسالته وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيأ وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين اما بالفاء

أواذا الفجائية فالأول كقوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير والثانى كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذاهم يقنطون ثم قلت (ويجوز حذف ماعلم من شرط بعد والا نحو افعل هذا والا عاقبتك اوجواب شرطه ماض نحو وان استطعت ان تبتغى نفقافى الأرض اوجملة شرط وادانه ان تقدمهما طلب

(قوله اواذا الفجائية) لانها اشبهت الفاء فى كونها لايبتدأ بها ولا تقع الا بعد ماهو معقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان فى كونها أم باب الشروط غير الجوازم والجواب فى الجملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذاهم يقنطون فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فأنتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية اه تصريح وقد أعطى المؤلف الشروط بالمثال فاذا كانت الجملة انشائية نحو ان عصى زيد فويل له أو دخل عليها ناف نحو ان قام زيد فما عمرو قائم أو دخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم فلا يجوز فيها اذا وتتعين الفاء كما اذا كان الجواب غير جملة اسمية أو كان اداة الشرط غير ان واذا فجملة الشروط خمسة كما علم من كلام التصريح المتقدم (قوله ويجوز حذف ماعلم من شرط الخ) ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب

فان المنية من يخشها ‌* فسوف تصادفه اينما

أى أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف الجواب والشرط فى قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها حذف من الاول الجواب ومن الثانى الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها اه تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف من شرط أو جواب أو مانعة خلو فلا ينافى جواز الجمع وهذا أحسن من قول الفيشى أو جواب أو جملة شرط أو مانعة خلو اه فانه يوهم ان المراد أو الداخلة على جملة شرط وليس كذلك بل التى هى مانعة خلو هى أو الداخلة على جواب تأمل (قوله أو جملة) بالجر عطف على شرط أى ماعلم من جملة شرط الخ (قوله ان تقدمهما) أى تقدم عليها أى على الشرط واداته طلب أى وسقطت الفاء بدليل ماسبق فى النصب وقصد الجزاء أى قصد ان مابعد الفاء مسبب عما قبلها ومرتب عليه وهذا يفهم من قوله أو جملة شرط واداته لانه يفهم منه انه قصد به الجزاء فصارت العبارة مساوية لقول ابن مالك

وبعد غير النفى جزما اعتمد ‌* أن تسقط الفا والجزاء قد قصد

ولا يرد على المصنف النفى لانه ليس طلبيا فهو خارج بقول المصنف طلب اه فيشى فالشروط ثلاثة فان كانت الفاء موجودة فالمضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد فاء السببية نحو ياليتنى كنت معهم فأفوز وبقية الاجوبة الثمانية المتقدمة فى النواصب وان لم يقصد الجزاء فيرفع نحو خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس ولذا قرئ فهب لى من لدنك وليا يرثنى بالرفع على عدم قصد الجزاء بل يرثنى صفة لوليا لا جوابا للطلب وبالجزم

جواب الطلب وان لم يتقدم طلب تعين الرفع كما يتعين بعد النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا ولا
يجوز الجزم بعد النفي خلافا للزجاجي والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس ولان
الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث اه من التصريح
من محلات متفرقة (قوله ولو باسمية الخ) قال شيخ الاسلام ولو كان الطلب باسمية أو
باسم فعل أو بما لفظه الخبر كما يكون بالفعل مثاله بالفعلية تعالوا أتل ومثاله بالاسمية
أي لفظ الاسمية المراد بها الطلب نحو أين بيتك أزرك ومثاله بما لفظه الخبر نحو حسبك
حديث ينم الناس فلفظ الجملة خبر والمراد الطلب وهي جملة اسمية مغايرة لقولك أين
بيتك ومثاله باسم الفعل نحو مكانك تحمدي وقال قبل ذلك ولا فرق في الطلب بين
امر ونهي ودعاء واستفهام وتمن وعرض وتحضيض نحو زرني أزرك ولا تدن من الاسد
تسلم ورب اغفر لي ادخل الجنة وهل تكرمني أكرمك وليت مالا انفقه وألا تنزل
عندنا تصب خيرا ولولا تأتينا فتحدثنا والتقدير ان تزرني أزرك وأن لا تدن من الاسد
تسلم وان تغفر لي ادخل الجنة وان تكرمني أكرمك وهكذا اه من شيخ الاسلام
(قوله المسئلة الاولى حذف الخ) هذه المسئلة ثانية في المتن والذي جعلها الشارح ثانية
هي الاولى في المتن (قوله معلوما) وعلمه بما سياق أو قرينة غير لفظية (قوله وتحو ان
قمت حيث لا دليل) فان وجد دليل نحو ان يقال هل يجلس فتقول ان قمت فهو جائز
(قوله حيث لا دليل) حيثية تقييد أي يمتنع أن تقم وان تقعد والحال انه لا دليل فان
وجد الدليل امتنع الانتفاء الامر الثاني وقوله لانتفاء الامرين علة للامتناع هذا هو
المناسب وما قول المحشي الحيثية للتعليل أي لعدم الدليل وقوله لانتفاء الامرين
بدل من قوله حيث لا دليل لان عدم الدليل هو انتفاء الامرين انتهى فغير ظاهر لان
عدم الدليل انتفاء أحد الامرين لا الامرين وايضا جعل قوله حيث للتعليل يقتضي
ان قولك ان تقم الخ لا يتأتى فيه دليل مع انه يمكن الدليل كما اذا قال زيد لعمرو هل
تجلس فقال عمرو ان تقم أو تقعد أي فأنا أجلس فهنا وجد الدليل فلم ينتف الامران
تأمل (قوله تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين) هذا المثال لا يصلح لحذف
الجواب جوازا بل هو مما حذف فيه وجوبا كما يأتي في قوله ويجب الاستغناء الخ وان
المؤلف في الشرح مثل به لواجب الحذف لانه متى كان الفعل ماضيا والدليل هو
الجملة المتقدمة لفظا فالحذف واجب الا أن يراد بالجواز ما قابل الامتناع فيعم الواجب
وقوله بعد ويجب الخ تخصيص بعد تعميم أو يقال قصد المؤلف هنا التمثيل للحذف عند
وجود الدليل ومضي فعل الشرط بقطع النظر عن الوجوب والجواز وان كان
كلام المتن في الجواز لكن الشارح في شرحه انتقل لما هو أعم فتأمل (قوله قال
الله تعالى الخ) مثال لما اجتمع فيه الامران ولو قال مثال ما اجتمع فيه الامران قوله
تعالى لكان أوضح ولو اقتصر في التمثيل على قوله فان استطعت الخ كان أولى (قوله
فان استطعت) شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط
الثاني أعني فان استطعت وجوابه جواب الشرط الاول أعني وان كان كبر عليك

ولو باسمية أو باسم فعل أو
بما لفظه الخبر نحو تعالوا
أتل ونحو أين بيتك أزرك
وحسبك الحديث ينم الناس
وقال
مكانك تحمدي أو تستريحي
وشرط ذلك بعد النهي
كون الجواب محبوبا
نحو لا تكفر تدخل الجنة)
واقول مسائل الحذف
الواقع في باب الشرط والجزاء
ثلاثة المسئلة الأولى حذف
الجواب وحده وشرطه
أمران أحدهما ان يكون
معلوما والثاني ان يكون
فعل الشرط ماضيا تقول
أنت ظالم ان فعلت لوجود
الأمرين ويمتنع ان تقم
وان تقعد ونحوهما حيث
لا دليل لانتفاء الأمرين
ونحو ان قمت حيث لا دليل
لانتفاء الأمر الأول ونحو
أنت ظالم ان تفعل لانتفاء
الأمر الثاني قال الله تعالى
وان كان كبر عليك
اعراضهم فان استطعت
ان تبتغي نفقا

في الارض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية تقديره فافعل والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن لانه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف المسئلة الثانية حذف فعل الشرط وحده وشرطه أيضا امران دلالة الدليل عليه وكون الشرط واقعا بعد وا لا كقولك تب والا فاقبتك أي والا تتب عاقبتك وقول الشاعر

فطلقها فلست لها بكفء ❊ والا يعل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها يعل وقد لا يكون ذلك بعد والا فيكون شاذا الا في نحو

ان عظم عليك اعراضهم عن الايمان فان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية او سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها بآية فافعل انتهى تصريح (قوله في الارض) صفة لنفقا وفي السماء صفة لسلما ويجوز ان يكونا متعلقين بتبتغي أو حالين من المستكن والمقصود بيان حرصه البالغ على اسلام قومه وانه لو قدر أن يأتيهم بآية من تحت الارض أو من فوق السماء لأتى بها رجاء ايمانهم انتهى بيضاوي (قوله وشرطه أيضا أمران) أي شرط جواز حذف فعل الشرط باطراد وعدم شذوذ بدليل قوله بعد وأ كثر ما يكون ذلك بعد والا في ذا فقد الشرطان فاما ممتنع وهو ما لم يكن لدليل واما شاذ وهو الذي لم يكن بعد والا فتأمل (قوله واقعا بعد والا) أي واقعا بعد ان الشرطية المقرونة بلا النافية (قوله فطلقها الخ) الفاء للعطف على ما قبلها وطلقها فعل أمر ومفعول والفاعل مستترا ضمير يعود على امرأة مطر فلست الفاء للتعليل والتاء اسم ليس وبكفء خبرها ولها متعلق به وان لا يعل ان حرف شرط مدغم في لا النافية ويعل جواب الشرط وفعل الشرط محذوف أي والا تطلقها ومفرقك مفعول أي رأسك والحسام بضم الحاء فاعل يعل أي السيف والشاهد في البيت في حذف فعل الشرط قال الجوهري الكفء النظير والمصدر الكفاءة بالمد قال العيني المراد بالطلاق التصريح لان الاحوص كان له عصمة لان الجارية كانت على فرس لا على امرأة اه وهو خلاف قول التصريح كقول الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة وتحته امرأة جميلة فطلقها الخ فحذف الشرط لدلالة فطلقها عليه انتهى فانه صريح في ان المحاولة في امرأة مطر لا فرسه وكذا تقدم عند الكلام على المبنيات في المنادى ما يوافق كلام التصريح (قوله وقد لا يكون ذلك بعد والا الخ) قال في التصريح وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا والاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أي ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني وان امرأة خافت فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ❊ ولم ينج الا في الصفاد يزيد

أي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين والقسر القهر والظنة بكسر الظاء المعجمة التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الاسير من قيد أو غيره اه اذا علمت ذلك فقول الشارح وقد لا يكون الخ تحته ثلاث صور كما علم من كلام التصريح فتكون الثلاثة شاذة واستثنى منها نحو ان خيرا الخ وان أحد الخ فلا شذوذ فيهما وقوله على أن الخ استدراك على قوله الا في نحو الخ وتوجيه ذلك ان الاستثناء يقتضي الدخول فيما نحن فيه فاستدرك على الاستثناء بقوله على أن الخ وحاصل الاستدراك انه ليس داخلا فيما نحن فيه فلا حاجة لاستثنائه واعترض بانه لا وجه لهذا الاستدراك كما قال العيني لان قوله والا يعل المحذوف فيه بعض الشرط لانه بقي منه لا النافية فيقتضي انه لا يكون أيضا مما نحن فيه وهذا باطل فالأولى

حذف قوله على ان الخ بقول الا في نحو ان خيرا الخ والا في نحو وان أحد من المشركين استجارك الخ واعتراض الغنيمي على الاستدراك مبنى على تسليم ان المحذوف في ان كان خيرا هو البعض وسيأتي ان المحذوف الكل وحينئذ فالمحذوف في قوله والا يعل الخ هو فعل الشرط بتمامه وهو تطلق واما الا فليست قطعة من فعل الشرط تأمل (قوله ان خيرا الخ) أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير (قوله كما مر في بابه) وهو باب كان وأخواتها الا ان هذا امر في حذف كان بعد ان ولو (قوله على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها) لانه بقى خبر كان وهو خيرا واعترض بأن فعل الشرط اذا كان ماضيا فالمحل له وحده فيكون فعل الشرط وهو محذوف ولا يتم ما قاله الا لو كان فعل الشرط جملة كان خيرا فتأمل (قوله وان أحد الخ) أى وان استجارك أحد ففعل الشرط محذوف كما يؤخذ من تمثيل التصريح بقوله وان امرأة خافت فقوله وكذلك نحو وان أحد الخ أى المحذوف بعض الشرط هكذا ظاهره وليس كذلك بل المحذوف نفس الشرط لان الفعل الماضي وحده في محل جزم فهو فعل الشرط لا الجملة وان أراد بقوله وكذلك الخ انه مستثنى من الشذوذ بقوله فليس مما نحن فيه أى المحكوم عليه بالشذوذ بل هو مستثنى مما شذ وذا استقامت عبارته لكن ليس هو مفاد العبارة فتأمل منصفا (قوله الاداة بلا الخ) مراده بالاداة خصوص ان فقط (قوله طلب بلفظ الشرط ومعناه) أى عبادته ومعناه وليس المراد شخص الفعل فان قولك ائتني اكرمك تقديره ائتني فان تأتني الخ ولذا دل على الطلب أمر وفعل الشرط مضارع فلم يتحد الفعلان لفظا بل المادة متحدة وقوله أو بمعناه الخ أى والمادة مختلفة في شيء آخر وهو ان كلامه لا يشمل أنواع الطلب بتمامها فان قولك أين بيتك أزرك فعل الشرط المقدر فيه وهو ان تعرفنيه ليس لفظ الطلب وهو أين ولا معناه لان معنى أين الاستفهام الا ان يقال المراد من قوله أين بيتك عرفنيه فيكون المعنى واحدا وكذا في قولك ألا تنزل عندنا أكرمك معناه طلب النزول فهو موافق لفعل الشرط فظهر فيه اتحاد المعنى وتأمل في المقام فانه صعب المرام وهكذا يقال في التحضيض وبقية أنواع الطلب (قوله وهذا هو الصحيح) قال في التصريح واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط وقال الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي هو جواب للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال السيرافي والفارسي لنيابته مناب الجازم الذى هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ومذهب الجمهور أرجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشيء يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط ولان الارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف

ان خيرا فخير فقياس كما مر في بابه على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها وكذلك نحو وان أحد من المشركين استجارك قليل بما نحن فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بلا النافية كما مثلت المسألة الثالثة حذف اداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن تتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط نحو ائتني أكرمك تقديره ائتني فان تأتني أكرمك فأكرمك مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور هذا هو المذهب الصحيح

تعالوا لأن تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطنابة وغلط أبو عبيدة فنسبه الى قطرى بن الفجاءة

أبت لى عفتى وأبى بلائى
وأخذى الحمد بالثمن الربيح
واقحامى على المكروه نفسى
وضربى هامة البطل المشيح
وقولى كلما جشأت وجاشت
مكانك تحمدى أو تستريحى
لأدفع عن مآثر صالحات
وأحمى بعد عن عرض صحيح

بجزم تحمدى بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى اثبتى وشرط الحذف بعد النهى كون الجواب أمرا محبوبا كدخول الجنة والسلامة فى قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الأسد تسلم فلو كان أمرا مكروها كدخول النار وأكل السبع فى قولك لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الأسد يأكلك تعين الرفع خلافا للكسائى ولا دليل له فى قراءة بعضهم ولا تمنن تستكثر بالجزم لإمكان ذلك موصولا بنية الوقف وسهل ذلك أن فيه تحصيلا لتناسب الأفعال المذكورة قبله ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله كما زعم بعضهم

لا بالمصدر لعدم صحة حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدر اهـ (قوله والثانى نحو الخ) أراد بالثانى ما كان الطلب فيه بمعنى فعل الشرط وكان المناسب أن يقول فيما سبق فالأول نحو ائتنى أكرمك (قوله قل تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد عن الفاء وهو أتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير كما قال المؤلف فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو اهـ تصريح (قوله أبت لى عفتى الخ) هذه أربعة أبيات من بحر الوافر مفاعلتن مفاعلتن فعولن مرتين واقتصر صاحب الشواهد على الكلام على البيت الثالث وهو قوله وقولى كلما جشأت الخ والمشيح اسم فاعل من أشاح وهو الحذور وقيل المقبل عليك المانع لما وراء ظهره والمشيح بضم الميم وبالشين المعجمة وقوله مآثر الخ مآثر العرب مكارمها ومفاخرها التى تؤثر عنها أى تروى وتذكر والعرض موضع المدح والذم من الانسان سواء كان فى نفسه أو سلفه أو من يلزمه أمره وقيل هو جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه أى يمنع منه وقال ابن قتيبة عرض الرجل نفسه والصريح من كل شئ اهـ بهامش نسخة بعض العلماء (قوله جشأت) بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وقال الجوهرى جاشت نفسى أى غثت وقولى مبتدأ وكلما ظرف بمعنى حين يتعلق بالمصدر وجشأت فعل ماض والتاء للتأنيث وجاشت معطوف عليه مكانك اسم فعل وجملة مكانك تحمدى خبر لأن القصد هذا اللفظ على حد قولى لا إله إلا الله وتحمدى مضارع مجزوم فى جواب شرط مقدر تقديره إن تثبتى مكانك تحمدى وعلامة جزمه حذف النون أو تستريحى معطوف عليه والشاهد فى البيت فى تحمدى اهـ شواهد (قوله كون الجواب أمرا محبوبا) هو مساو لقولهم أن تضع ان لا مكانه بل هذه أحسن لأنها تشعر باعتبار المجازاة وإن كانت موجودة فى نفسها بخلاف الأولى ولا يرد على هذه العبارة ان لا تسلم تدخل النار لأنا نقول الأصل وهو لا تسلم تدخل النار غير صحيح عرفا اهـ فيشى (قوله تعين الرفع) لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدخول وإنما يتسبب عن الدنو نفسه اهـ تصريح (قوله خلافا للكسائى) لأن الكسائى قيل والكوفيين لا يشترطون الشرط المذكور واحتجوا بالقياس على النصب لأنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك بالنصب وأجاب البصريون بأنه صح اشتراطه على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا له على النصب وفى رد هذا القياس نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفى كما تقدم واستدل الكسائى والكوفيون أيضا بقول أبى طلحة للنبى صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى أيضا لا تطاول يصبك وفى الحديث لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بأن يصبك بدل من تشرف أو تطاول ويضرب مستأنف اهـ تصريح (قوله فى قراءة بعضهم الخ) الحاصل أنه قرئ بالنصب بأن محذوفة وقرئ بالرفع وسيأتى وجهه وبالسكون وسيأتى وجهه أيضا (قوله الأفعال قبله) وهى قوله فكبر فطهر فاهجر (قوله ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله) قال فى الكشاف تستكثر

مرفوع

مرفوع كما قرئ به منصوب المحل على الحال أى ولا تعط مستكثرا أى طالبا لما تعطيه كثيرا أو رائيا له كثيرا نهى عن الاستكثار وهو أن يهب شيأ وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب وهذا جائز وحينئذ يقال ان النهى خاص بالنبى لان الله اختار له أشرف الآداب وأحسن الاخلاق أو النهى تنزيه له ولامته وقيل الاحسن تستكثر بالسكون كما قرئ به وفيه ثلاثة أوجه الابدال من تمنن كأنه قيل ولا تمنن ولا تستكثر على أنه من المن فى قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا أذى لان شأن المان بما يعطى ان يستكثره أى يراه كثيرا ويعتد به وان يشبه بعضد فيسكن تخفيفا وان يعتبر حال الوقف اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يحسن الخ غير مسلم بل المؤلف نفسه مشى فى القطر عليه وحينئذ فالبدلية مسلمة وقوله لاختلاف معنييهما أى وبدل الكل وبدل البعض يشترط فيهما الاتحاد وقوله وعدم الخ أى فليس بدل اشتمال لان الاشتمال لا بد فيه من الدلالة * واعلم ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم بل المن يستلزم الاستكثار والحاصل ان قول المصنف لاختلاف معنييهما مبطل لبدل البعض والكل وقوله وعدم دلالة الخ مبطل لبدل الاشتمال وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى الفصيح فبطل البدل بجميع أقسامه لكن قد علمت ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم (قوله ويجب الاستغناء الخ) ما تقدم سابقا فى حذف الجواب جوازا وهنا تكلم على حذفه وجوبا لانه لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله نحو هو ظالم ان فعل) قال فى التصريح ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى دون الصناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء نحو أنت ظالم ان فعلت أى فأنت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقترنة بالفاء نحو فلم أرقه ان نجا منها واما لكونه مضارعا مرفوعا نحو أقوم ان قمت فالجواب فى ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل التالى للاداة ماضيا كما التزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فلانه ينافى جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء انما تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانه لا خفى عن العمل ولا عمل مع المتقدم وبان الفاء قد تدخل على المنفى بلم أجاز الزمخشرى فى فلم تقتلوهم الآية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذى يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المنوى به التأخير فى كلامه فيكون جوابا فى الصناعة والمعنى اه تصريح (قوله أو نيته نحو ان قمت أقوم الخ)

لاختلاف معنييهما وعد
دلالة الاول على الثانى
قلت ويجب الاستغناء
عن جواب الشرط بدليل
متقدم لفظا نحو هو ظالم ان
فعل أو نيته نحو ان قمت اقوم

هذه المسئلة أشار لها ابن مالك بقوله

وبعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن

والحاصل انه اذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا منفيا بلم فيحسن رفع المضارع بعدهما نحو ان قمت أقوم وان لم تقم أقوم والذى حسن الرفع ان الاداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط مع قربه فلا تعمل فى الجواب مع بعده وأما رفع الجواب بعد المضارع غير المنفى بلم فضعيف وعليه قراءة طلحة بن سليمان فى الشواذ أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت فى فعل الشرط فكان القياس عملها فى الجواب انتهى تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف ومن ثم امتنع فى النثر ان تقم أقوم يفيد انه خاص بالضرورة وهو ما فى بعض نسخ التسهيل بل وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء فى الشعر والذى فى شرح الكافية أنه لا يختص بالضرورة وهو ظاهر الالفية ومفاد التصريح والتوضيح وهو الاقوى (قوله ومن ثم امتنع) قال الفيشى أى من أجل اعتبار الدليل ولا يصح ان يكون أقوم دليلا متقدما نية لانتفاء المعنى امتنع الخ اه وقال شيخ الاسلام ومن ثم أى من هنا وهو انه يشترط فى حذف الجواب مضى الشرط أى من أجل ذلك امتنع الخ و بكلام شيخ الاسلام يعلم ان قول المصنف ويجب الاستغناء بدليله متقدما أى مع الشرطين فالحاصل انه لا بد فى الحذف من مضى الشرط ومن الدليل لكن ان كان الدليل متقدما الخ فالحذف واجب والا فجائز وهذا يؤيد ان المراد بالجواز فيما سبق ما قابل الامتناع فيعم الواجب ويكون قوله ويجب الخ تخصيص بعد تعميم (قوله فى النثر) وأما فى النظم فقد جاء ذلك كما فى قوله

يا اقرع ابن حابس يا اقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع

وقوله فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبقة من يأتها لا يضيرها

واختلف فى تخريج الرفع بعد المضارع فعند سيبويه على التقديم والتأخير أو اضمار الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع الخ والا فالأولى اضمار الفاء وقطع المبرد بتقدير الفاء فيهما الا ان ما يصلح محلا يمكن ان يكون له لا ينوى غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الغرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول يختص بالضرورة اه تصريح وزاد الاشمونى قولا مفصلا وهو ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتأخير اه وفيه الضعف المتقدم فى القولين وسيأتى الكلام على تخريج الرفع بعد الماضى فى كلام الشارح (قوله ويجواب ما تقدم الخ) قال شيخ الاسلام ويجب الاستغناء عن جواب ما تأخر من شرط وقسم فى كلام اجتمعا فيه بجواب ما تقدم اه وأشار بذلك التقدير الى ان قول المصنف ويجواب متعلق بمحذوف وهو من عطف الجمل على قوله أولا ويجب الاستغناء الخ وليس عطفا على

ومن ثم امتنع فى النثر ان تقم أقوم ويجواب ما تقدم من شرط

قوله بدليله لان عطفه على دليله يصير التقدير ويجب الاستغناء عن جواب شرط بجواب ما تقدم من شرط مع ان الاستغناء بجواب الشرط انما هو عن جواب القسم لا عن جواب شرط ثم الاستغناء بجواب القسم عن جواب الشرط فتأمل منصفا (قوله مقدما) أى سبقه ذو خبر لا بدليل ما بعده (قوله أو قسم الا ان سبقه الخ) هذا التفصيل محله كما قال فى الكفاية اذا لم تكن الاداة لو أو لولا والا فالجواب للشرط مطلقا اه فيشى قال الاشمونى وأما الشرط الامتناعى نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله

فأقسم لو أندى الندى سواده * لما مسحت تلك المسالات عامر

وكقوله * والله لولا انتم ما اهتدينا * نص على ذلك فى الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى ان الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون الا ماضيا اه كلام الاشمونى وقول الاشمونى ولزوم الخ جواب عن سؤال تقديره لو كان جواب القسم لما لزم كونه ماضيا فالتزام كونه ماضيا دليل على انه جواب الشرط والشاهد فى البيت الاول فى قوله لما مسحت فانه جواب لو وجواب القسم المشار اليه بقوله أقسم الخ محذوف وكذا فى البيت الثانى ما اهتدينا جواب لولا وجواب القسم محذوف والقسم فى البيتين متقدم اه تقرير شيخنا دردير (قوله ان سبقه ذو خبر) المراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان أو اسم ان (قوله فيجوز ترجيح الشرط) المناسب فيرجح الشرط قاله الفيشى ويمكن تصحيح المصنف بأن المعنى فيجوز ترجيح الشرط بذكر جوابه كأنه قال فيجوز ذكر جواب الشرط فالمتن مشى على انه جائز لا واجب وقال فى الشرح وجب مراعاة الشرط فخالف المتن والحاصل ان فى المسئلة قولين قيل يجوز ان يرجح الشرط بذكر جوابه وقال فى الكافية والتسهيل ان ذلك على سبيل الحتم وليس فى كلام سيبويه ما يدل على الحتم وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لان سقوط جواب الشرط يخل بجملة الشرط الواقعة خبرا التى من جملتها جواب الشرط بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد فحذفه لا يخل بشئ اه اشمونى (قوله ما انتفى فيه الشرطان) وهما كونه معلوما وكون فعل الشرط ماضيا (قوله وان أتاه خليل الخ) قاله زهير بن أبى سلمى بضم السين من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان من أجود ملوك العرب له عطايا خارقة عن العادة مدحه بهذه القصيدة وأولها

قف بالديار التى لم يعفها القدم * بلى وغيرتها الارواح والديم

ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم

هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم احيانا فيظطلم

وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

زهير أحد السبعة الذين كانت أشعارهم معلقة على باب الكعبة ثم اسقطت عند

ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر) وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه ممتنع وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وجائز وهو ما وجدا فيه ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة فى ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظا أو تقديرا وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة والمتقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمتقدمة تقديرا لها صورتان احداهما قولك ان قام زيد أقوم وقول الشاعر
وان أتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالى ولا حرم
فان المضارع المرفوع المؤخر

نزل قوله تعالى يا أرض ابلعي ماءك ومن الاربعة التي قيل فيها الشعراء أربعة امرؤ القيس اذا ركب والنابغة اذا رهب وزهير اذا رغب والاعشى اذا طرب والخليل الفقير المحتاج لا الصديق والمسئلة مصدر سأل سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة بدل مسئلة وهي المجاعة وبه انشده الجوهري والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى المنع * الاعراب ان حرف شرط أتاه خليل فعل وفاعل ومفعول والذي في محل جزم الفعل وحده ويوم مسئلة ظرف لأتاه ومضاف اليه يقول هو دليل الجواب والتقدير يقول ان أتاه يقل وقيل هو الجواب بتقدير الفاء والمبتدا أي وان أتاه خليل فهو يقول ولا غائب مالي لا عاملة عمل ليس وغائب اسمها ومالي خبرها وحرم مبتدأ حذف خبره أي ولا عندي حرمان وقال الدماميني غائب خبر مقدم ومالي مبتدأ مؤخر ولا حرم عطف على مالي على تأويله باسم المفعول أو على حذف مضاف أي لا مالي غائب ولا محروم أو لا ذو حرمان ويحتمل أن يكون خبرا عن مبتدا محذوف أي لا غائب مالي ولا هو محروم أو ذو حرمان والعطف على الاحتمالين من عطف الجمل أو المفردات ولا ينبغي جعل حرم خبرا عن المال أو معطوف على خبره مع بقائه على مصدريته مرادا به المبالغة من غير تأويل ولا حذف كما في قولنا وانما هي اقبال وادبار لان مقام المدح يأباه اذ لا يلزم من نفي الحرمان البليغ نفي مطلق الحرمان والمقصود الثاني اه شواهد واعترض على قوله اذ لا يلزم من نفي الحرمان البليغ الخ بانه اذا أبقي الحرم على مصدريته فالمراد نفي الحرمان من أصله لا الحرمان البليغ وقولهم يعبر بالمصدر مرادا به المبالغة المراد انما بالغنا في الذات حتى جعلناها نفس المصدر وليس المراد بالمبالغة الكثرة كما يوهمه كلام الشواهد (قوله على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه) أي الأولى عنده والا فهو يجوز ما قاله المبرد كما تقدم عن التصريح والجواب محذوف والتقدير أقوم ان قام زيد أقم (قوله والمبرد) أي والكوفيون يرون ان الفاء مقدرة مع مبتدا والجملة اسمية أي فأنا أقوم وترك الشارح قولا ثالثا وهو ما ذهب اليه بعضهم من انه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب أي في المضارع اه أشموني (قوله والثانية ان يتقدم الخ) أشار بهذا الى أن قول المصنف أو قسم ان سبقه الخ من افراد قوله أو نية وان كان ظاهر المتن خلافه (قوله توكيده الخ) لان جواب القسم يكون مؤكدا باللام وان أو منفيا بلا أو ان أو ما وجواب الشرط مقرون بالفاء ان لم يصلح ان يكون شرطا مجزوم لانطباق المضارع أو مخلا في الماضي اه ملخصا من الاشموني بايضاح (قوله ونحو قوله ولئن الخ) أي فان قوله ليولن مؤكد بالنون فهو جواب القسم (قوله ورفعه) أي والدليل على ان المذكور جواب القسم رفعه في قوله الخ فان قوله ثم لا ينصرون عطف على ليولن والمعطوف على الجواب جواب والحال ان ينصرون مرفوع بثبوت النون فيكون جوابا للقسم كما ان المعطوف عليه كذلك (قوله

على نية التقديم على اداة الشرط في مذهب سيبويه والاصل أقوم ان قام ويقول ان أتاه خليل والمبرد يرى انه هو الجواب وان الفاء مقدرة والثانية أن يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءني لأكرمنه فان قولك لأكرمنه جواب القسم فهو في نية التقديم الى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ويدلك على ان المذكور جواب القسم توكيده في نحو المثال ونحو قوله تعالى ولئن نصروهم ليولن الادبار ورفعه في قوله تعالى ثم لا ينصرون

ثم أشرت الى انه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم يجب العكس في نحو ان تقم والله أقم وانه اذا تقدم عليهما ما يطلب الخبر وجب مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان يقم أقم ثم قلت ﴿وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تال للشرط أو الجواب قوي ونصبه ضعيف ورفع تالي الجواب جائز﴾ وأقول ختمت باب الجوازم بمسئلتين أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه والثانية يجوز فيها وجهان وكلتاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو فأما مسئلة الثلاثة الأوجه فضابطها ان يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه الآية

ثم أشرت الى أنه كما وجب الخ) وحاصل ما ذكروه انه ان تقدم ذو خبر فالمذكور جواب الشرط تقدم أم لا وان لم يذكر ذو خبر فالمذكور جواب الشرط تقدم الشرط أو تأخر ان كان الشرط امتناعيا وان لم يكن امتناعيا فالمذكور جواب الشرط ان تقدم والا فجواب القسم فيكون المذكور جواب القسم في صورة واحدة وهو ما اذا تقدم القسم ولم يكن الشرط امتناعيا ولم يتقدم ذو خبر تأمل (قوله الى انه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم) وذهب الفراء الى انه يجعل المذكور جواب الشرط المتأخر والحال انه لم يكن ذو خبر متمسكا بقوله

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا

ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة وليست لام القسم اه أشموني (قوله يجب العكس) أي الاستغناء بجواب الشرط المتقدم عن جواب القسم فالمحذوف جواب القسم ﴿تنبيه﴾ اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما والثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه نحو ان تأتني ان تحسن الي أحسن اليك فقوله ان تحسن مقيد للأول كأنه قال ان تأتني محسنا الي أحسن اليك وان كان مع عطف فالجواب لهما معا ان كان العطف بالواو نحو ان تأتني وان تحسن الي أحسن اليك وان كان بأو فالجواب لأحدهما نحو ان جاء زيد أو جاءت هند فاكرمه أو فأكرمها ان كان بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الأول اه أشموني (قوله ثلاثة أوجه الخ) لان المتن جعل الجزم والنصب مشتركا بين المسئلتين وخص المسئلة الأولى بالرفع فيكون في الأولى ثلاثة وفي الثانية اثنان والنصب في المسئلة الثانية أمثل منه في المسئلة الأولى لان العطف فيها على فعل الشرط وغير الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهي ونحوه قاله الشاطبي اه تصريح (قوله وكلتاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو) قال في التصريح ونقل عن الكوفيين انهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون ان تأتني ثم تحدثني أكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة قتادة والحسن الجراح بنصب يدركه الموت من قوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وقد قرأ طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي بالرفع وقرأ السبعة بالجزم وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما لندورها اه تصريح ومفاده ان خلاف الكوفيين مخصوص بالمسئلة الثانية وهي مسئلة التوسط وهو كذلك كما يفيده الأشموني أيضا لكن الأشموني نسب قراءة ثم يدركه بالنصب للحسن وذكر ان بعضهم ألحق ثم بالفاء والواو (قوله كقوله تعالى ان تبدوا الخ) هذا مثال لما اذا ومثال أو قوله من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرأ أبو عمرو وعاصم ويذرهم بالرفع على الاستئناف مع الياء والباقون مع النون وقرأ الكسائي وحمزة بالجزم مع الياء عطفا على محل جملة فلا هادي له وقرئ في الشواذ بالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به اه تصريح ولم يبين هل القراءة الشاذة بالنون أو الياء واستظهر بعض الأشياخ

له بالياء (قوله قرئ فيغفر بالجزم) اى قرأنافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى بالعطف على لفظ يحاسبكم وقرأ عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع على الاستئناف (قوله وهى عن ابن عباس) قال فى التصريح وقرأ ابن عباس وأبو حيوة والاعرج فى غير السبعة بالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء اه (قوله ان تأتنى وتمش الى الخ) هو مثال الواو ومثال الفاء ان تبدل الواو بالفاء (قوله ومن يقترب الخ) هو من الطويل والرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة يقال هضمه اذا لم ينصفه ولم يوفه حقه وفى قوله ولا يخش الخ اقتباس من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والقرب الدنو والخضوع التواضع وثووه من الايواء وهو النزول بالشئ * الاعراب من اسم شرط جازم ويقترب مجزوم وفاعله مستتر فيه ويخضع منصوب بتقدير ان وثووه جواب الشرط ولا يخش مجزوم بحذف الالف عطفا على ثووه المجزوم بحذف الياء وظلما مفعول ما أقام أى مدة اقامته فما مصدرية ولا هضما عطف على ظلما والشاهد فى يخضع حيث نصب بتقدير ان والعطف على الشرط قبل الجواب

﴿باب فى عمل الفعل﴾

أى فى كيفية عمله من كونه رافعا وناصبا أو رافعا لا ناصبا لا فى بيان العمل وعدمه أى لا بيان ان هذا الفعل عامل وان هذا الفعل غير عامل لان كل الافعال ترفع أو ترفع وتنصب (قوله كل الافعال) أى ان الافعال قاصرها ومتعديها تامها وناقصها ترفع لانها أبدا مسندة فلا بد لها من مسند اليه لتوقف الاسناد على الطرفين فترفع اما الفاعل فيما بنى له أو نائبه فيما بنى له أو المشبه بالفاعل وهو مرفوع كان واخواتها فالضمير فى قوله المشبه به عائد على الفاعل لا على أقرب مذكور كما هو القاعدة وأنث قوله ترفع وتنصب مع عوده على كل لاكتساب كل التأنيث من المضاف اليه والشرط موجود وهو تأهل المضاف للحذف (قوله كل الافعال ترفع) أى اصالة فلا يرد الفعل المؤكد والافعال المكفوفة بحروطا ما وقصرما وكثرما وقلما ثم المراد بقوله كل الافعال على سبيل الاجمال لانه لا يحصيها الا الله ثم الفعل اما رافع وناصب أو رافع لا ناصب وعكسه لا وجود له وقوله كل الافعال ترفع اما الخ أى على البدلية أى بعضها يرفع الفاعل وبعضها نائبه وهكذا (قوله وتنصب الاسماء) أى ان كل الافعال تنصب الاسماء الا خمسة من الاسماء فلا تنصبها كل الافعال وأل فى الاسماء للاستغراق وقولنا الا تنصبها كل الافعال صادق بأن لا ينصبه فعل أصلا أو ينصبه بعض الافعال فالمشبه بالمفعول به لا ينصبه شئ من الافعال ولذا قال المصنف الا المشبه بالمفعول به مطلقا أى لا تنصبه مطلقا من التقييد ببعض الافعال والا لكان مفعولا به لا مشبها به وقوله الا الخبر فلا ينصبه كل الأفعال بل الناقص ومصدره ووصفه وقوله الا الخبر أعاد الا لان العامل الأول لا يكون فعلا بخلاف ما بعده فيدخله الأفعال والأسماء (قوله والتمييز) لا ينصبه شئ من الأفعال (قوله والمفعول المطلق) ينصبه

قرئ فيغفر بالجزم على العطف وفيغفر بالرفع على الاستئناف وفيغفر بالنصب باضمار أن وهو ضعيف وهى عن ابن عباس رضى الله عنهما * وأما مسئلة الوجهين فضابطها أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقولك ان تأتنى وتمش الى أكرمك فالوجه الجزم ويجوز النصب كقوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما

ثم قلت ﴿باب فى عمل الفعل﴾ كل الأفعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتنصب الاسماء الا المشبه بالمفعول به مطلقا والا الخبر والتمييز والمفعول المطلق فناصبها

بعض الأفعال وهو المتصرف التام ومصدره ووصفه فقوله فناصبها الخ راجع للثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب (قوله الوصف) أى الصفة المشبهة (قوله والناقص) وفى نسخة والناسخ وهى أولى (قوله والا المفعول به) أى فلا ينصبه كل الافعال فانها بالنسبة الخ (قوله والمبهم المعنى) أى العامل المبهم المعنى والمبهم النسبة فالعامل المبهم المعنى اسم والعامل المبهم النسبة مشتق مبهم النسبة سواء كان فعلا أو وصفا فقوله أو النسبة عطف على المعنى وأو للتنويع (قوله التام) هذا قول الفارسى بناء على أن الناقص لا يدل على الحدث والذى اختاره ابن مالك وتبعه المصنف فى أوضحه انه يدل على الحدث (قوله ووصفه) قال الشاطبى فى قول ابن مالك أو وصفه قضيته أن الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ينصبان المفعول المطلق ولا اعرف من قال هذا من النحاة (قوله بالنسبة اليه) أى للعمل فيه (قوله ما) أى فعل (قوله أصلا) هو مفعول مطلق صفة لمحذوف والعامل فيه عامل من معنى النفى على مذهب الجمهور أى ما انتفى عنه تعدى الفعل اليه انتفاء أصلا أى متأصلا أو حرف النفى على مذهب ابن الحاجب (قوله حسية) المراد انها تدرك بالحس ولو باعتبار آثارها (قوله أو عرض) المراد بالعرض هنا ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت لانه يزول ولم يتكلم عليه فى الشرح لاستغنائه عنه بالصفة الحسية (قوله كمرض وفرح) كذا فى بعض النسخ والصواب اسقاط فرح لما يأتى فى الشرح من انه احترز بقوله حسية عن فرح فانه يتعدى بالباء فلا يناسب ذكره فيما لا يتعدى أصلا وفى بعض النسخ عرج بدل فرح وهى ظاهرة وقوله مرض وأما قولك مرض زيد بالسخونة فالباء سببية فهو مفعول لاجله (قوله وكالمطاوع لا لفعل الخ) قال السبكى يقال علمته فاتعلم ولا يقال كسرته فما انكسر والفرق ان التعلم فى القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذى من المعلم فقط لعدم امكان فعل من الخالق يحصل به التعلم ولا بخلاف الكسر فان أثره الانكسار لا واسطة بينه وبين الانكسار قال ابن الحاجب ومن الغريب ان لم استعملت لنفى المنقطع والمتصل استمع لا واحد الى قوله تعالى وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم فنفى العلم عنهم منقطع وعن آبائهم متصل والمائدة فى ذكر المفعول وهو ما لم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الا ما لم يعلم التصريح بذكر حالة الجهل التى انقلبوا عنها فانه أوضح فى الامتنان (قوله اللذين وصفهما على فعيل) هذا شرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وهو مراد الشارح بقوله وقلب فى نحو دل اهـ فشى وقال بعضهم قوله فعيل أى فقط اما اذا كان له وصف آخر كعلم فهو عليم وعالم فانه تارة يتعدى كهذا المثال وتارة لا يتعدى كسلم فهو سالم وسليم (قوله فى نحو ذل وسمن) وفى نسخة زيادة نجل والصواب حذفه لما يأتى فى الشرح (قوله ما يتعدى لواحد) تحته أربعة أقسام من السبعة (قوله كغصب بالصاد المهملة المفتوحة (قوله كافعال الحواس) أى أن افعال الحواس التى مدلولاتها معان صادرة عن الحواس (قوله وما يتعدى له بنفسه الخ) هذا هو القسم الخامس (قوله

الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه والا المفعول به فانها بالنسبة اليه سبعة أقسام ما لا يتعدى اليه أصلا كالدال على حدوث ذات كحدث ونبت أو صفة حسية كطال وخلق أو عرض كمرض وفرح وكالمطاوع لا لفعل كانكسر أو فعل كظرف أو فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل فى نحو ذل وسمن وما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضب ومر أو دائما بنفسه كافعال الحواس أو تارة وتارة كشكر ونصح وقصد وما يتعدى لـ بنفسه تارة ولا يتعدى تارة أخرى كنقص

وثيما وما يتعدّى الى اثنين فاما ان يتعدّى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى كنقص وزاد أو يتعدى اليهما دائما فاما ثانيهما كمفعول شكر كأمر واستغفر واختار وصدق وزوّج وكنى وسمى ودعا بمعناه وكال ووزن أو أوفى اولاعل فى المعنى كأعطى وكسا أو أولهما وثانيهما مبتدأ أو خبر فى الاصل وهو افعال القلوب ظن لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى عرف ورأى لا من الرأى ووجد لا بمعنى حزن أو حقد وحجا لا بمعنى قصد وحسب وزعم وخال وجعل ودرى فى لغية وهب وتعلم بمعنى اعلم ويلزمان الامر وافعال التصيير كجعل وتخذ واتخذ ورد وترك ويجوز الغاء القلبية المتصرفة متوسطة او متأخرة ويجب تعليقها قبل لام الابتداء او القسم أو استفهام أو نفى بما مطلقا أو بلا أو ان فى جواب القسم أو لعل أو لو أو ان وكم الخبرية وما يتعدى الى ثلاثة

وثيما) بتخفيف الحاء المهملة (قوله وما يتعدى الى اثنين) هو السادس وأما السابع فهو ما يتعدى الى ثلاثة وسيأتى أن المتعدى الى اثنين تحته أربعة اقسام فان كان المتعدى لواحد كذلك لكن المصنف لم يعد المتعدى لاثنين أربعة والا كانت الاقسام عشرة لا سبعة تأمل (قوله كمفعول شكر) فى انه ليس خبرا فى الأصل ليخرج ثانى مفعولى ظن وفى انه يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى (قوله بمعناه) أى بمعنى دعا ليخرج دعوت الله فانه يتعدى لمفعول واحد (قوله وأولهما وثانيهما مبتدأ أو خبر) أى غالبا أو بحسب أكثر الأفعال فلا يرد نحو ظننت زيدا عمرا (قوله وهو أفعال القلوب) كان الأوفق ان يقدم ظن الخ ثم يقول القلبيات كما فعل فى القطر لانه ليس كل قلبي ينصب مفعولين بل بعضه ينصب مفعولين كظن وبعضه واحدا كعرف وفهم وبعضه لا ينصب كفكر وتفكر ويجاب بأن قوله ظن الخ بدل من قوله أفعال القلوب ومن نص على ان البدل يكون مخصصا الامام الشافعى رضى الله عنه وهو السابق لذلك وحينئذ يكون المقصود بالحكم انما هو البدل لتساوى عبارته هنا عبارة القطر اه فيشى وسميت افعال قلوب لان معناها قائم بالقلب (قوله ورأى) لا من الرأى وسكت عن نفى البصرية لان الكلام فى أفعال القلوب ولانه قدمها فى أفعال الحواس (قوله حزن أو حقد) بكسر العين فيهما (قوله وخال) نحو خلت الهلال لائحا (قوله فى لغية) اى لغة قليلة وهو راجع لدرى والا كثر فيها تعديها بالباء كما يأتى (قوله وأفعال التصيير) قضيته ان افعال التصيير تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ويشكل عليه جعلت الطين ابريقا ويجاب بأن مراده يكون أصلهما المبتدأ والخبر أى غالبا وسميت أفعال التصيير لانها تدل على التحول والانتقال من صفة الى أخرى (قوله ويجوز الغاء القلبية) قضيته ان الالغاء جائز وانه يطرد فى جميع الصور مع ان ثم صورة يجب فيها الاعمال وصورة يجب فيها الالغاء وصورة اختلف فيها ولتراجع الامثلة ويجاب عن الصورة الأولى بأن مراده بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بصورة الوجوب وعن الثانية بأن المراد بجواز الالغاء أى فيما كان صالحا لذلك (قوله ويجوز الغاء الخ) قضيته ان الالغاء والاعمال مستويان وليس كذلك لان الالغاء متوسطة مرجوح ومتأخرة راجح (قوله أو متأخرة) قضيته انه لا يجوز الغاؤها اذا تقدمت والحكم من خارج انها ان تقدمت على جميع المعمولات نحو ظننت زيدا قائما وجب اعمالها عند الجمهور وجاز الالغاء عند غيرهم ويجاب بأن المراد اذا تقدمت جاز الغاؤها فى الجملة وبعبارة وليس كذلك بدل قوله والحكم الخ اه فيشى (قوله أو القسم) عطف على الابتداء أى أو لام القسم (قوله أو استفهام) قضيته أن تعليقها قبل الاستفهام دائما ويرد عليه نحو علمت زيدا من هو فانه يجوز هنا رفع زيد على الالغاء ونصبه على الاعمال ويجاب بأن المراد وجوب التعليق قبل الاستفهام فى الجملة (قوله أو استفهام) أى مفيد الاستفهام كان اسما أو حرفا كان الاسم مبتدأ أو خبرا أو مضافا اليه أحدهما أو فضلة (قوله بما مطلقا) أى فى جواب قسم أو غيره (قوله أو لو) ظاهر

كلام ابن الشجري انه الحاق بعد علم وغيرها ونقل بعض المتأخرين عنه انه خاصة بعلم والعهدة عليه اهـ فيشي (قوله وسليم يجرى اجراء القول الخ) هذه الزيادة لم توجد في بعض النسخ ولذلك لم يشرحها الشارح هنا وسيأتي شرحها بعد هذه القولة ووجه ذكرها هنا انها مناسبة للباب لانها بمعنى ظن وتتعدى لمفعولين واذا عمل القول عمل الظن هل يبقى على معناه أو يضمن معنى الظن قولان (قوله فتقول الخ) سيأتي للمصنف في شرح القولة الآتية أن الشروط ثلاثة وسيأتي ما يتعلق به هناك (قوله بظرف) اقتصر هنا على الظرف وسيأتي في القولة الآتية ذكر المجرور أيضا فمراده بالظرف هنا ما يعمهما لما تقرر من انهما كالفقير والمسكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا (قوله أو معمول) هذا يقتضي انه لا يغتفر الجمع بين الظرف والمعمول فلا تقول أفي الدار جالسا تقول زيدا وقال بعضهم يغتفر لانه ضم جائز الى جائز وأقول فيه نظر لانه لا يلزم من اغتفار القليل اغتفار الكثير اهـ فيشي (قوله وهو أعلم وأرى الخ) مشى على مذهب الكوفيين فان سيبويه لم ينص الا على الحاق انبأ بأعلم وأرى والكوفيون وافقوه على ذلك وزادوا عليه نبأ الخ فلا يقال المصنف لفق من الطريقتين (قوله عقدت) أي جعلت (قوله قاصرها) وهو اللازم الذي لا يتعدى أصلا أو يتعدى بحرف جر (قوله ومتعديها) وهو ما يصل للمفعول بنفسه وقوله تامها وهو الذي يرفع فقط أو يرفع وينصب المفعول (قوله وناقصها) وهو الذي يكون له اسم وخبر (قوله فيرفع الاسم على الصحيح) خلافا للكوفيين (قوله واما تام آت الخ) هذا على القول بأن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو الصحيح وقيل كل منهما أصل برأسه (قوله تنصب الأسماء غير خمسة) أي فجميع الافعال تنصب كل الأسماء الغير المعمولة للحروف فيخرج اسم ان وخبر ما الحجازية ولات وان النافية ويخرج اسم لا والمستثنى فانه منصوب بالا على قول ويخرج الفعل المضارع فهذه خمسة فالباقي من المنصوبات عشرة المفاعيل الخمسة والتمييز وخبر الفعل الناسخ والشبيه بالمفعول والحال فهذه تسعة لكن الناسخ تحته اثنان كان وكاد فتمت العشرة فهي التي تنصبها الافعال وأخرج المصنف خمسة منها الا أن واحدا من الخمسة وهو خبر الناسخ شامل لقسمين وهما كاد وكان فهي في المعنى ستة فالباقي أربعة وهي المفعول لاجله كقمت اكراما له وضربته تأديبا والمفعول فيه كقمت أمامك وضربته امامك والمفعول معه كقمت وزيدا وضربته وزيدا والحال نحو قمت ضاحكا وضربته مكتوفا (قوله أحدها المشبه بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات) أي الصفة المشبهة واحترز بقوله عند الجمهور عن قول غيرهم من أنه ينصب بالفعل نفسه تقول حسن وجهه في حسن حسن وجهه فيه ضمير مستتر ووجهه شبيه بالمفعول اهـ من هامش ثم رأيت في التصريح في باب فعل التعجب أن بعضهم يقول في ما أحسن زيدا ان أحسن اسم وان زيدا اسم تفضيل (قوله وتصاريفه) أي وما تصرف منه وفي كلامه ادخال المصدر في التصاريف مع أن المصدر لا يتصرف من غيره بل غيره يتصرف منه فلعله أراد بالتصاريف ما اخذ من المادة والمصدر مأخوذ

وهو أعلم وأرى وما تضمن معناهما من أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث وأقول عقدت هذا الباب لبيان عمل الأفعال فذكرت أن الأفعال كلها قاصرها ومتعديها تامها وناقصها مشتركة في أمرين أحدهما انها تعمل الرفع وبيان ذلك أن الفعل اما ناقص فيرفع الاسم نحو كان زيد فاضلا واما تام آت على صيغته الأصلية فيرفع الفاعل نحو قام زيد واما تام آت على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل نحو قضي الأمر وقد تقدم شرح ذلك كله الثاني انها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع أحدها المشبه بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات نحو حسن وجهه والثاني الخبر فانما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو كان زيد قائما وعجبت من كونه قائما ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمييز فانما ينصبه الاسم المبهم المعنى كرطل زيتا أو الفعل المجهول النسبة كطاب زيد نفسا وكذلك تصاريفه

نحو هو طيب نفسا والرابع المفعول المطلق وانما ينصبه الفعل المتصرف التام والقاصر بنفسه نحو قم قياما وهو قائم قياما ويعتنع ما أحسنه احسانا وكنت قائما كونا والخامس المفعول به وانما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه كضربت زيدا وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا فذكرت انه سبعة أنواع أحدها مالا يطلب مفعولا به البتة وذكرت له علامات احداها أن يدل على حدوث ذات كقولك حدث أمر وعرض سفر ونبت الزرع وحصل الخصب وقوله اذا كان الشتاء فأدفئونى فان الشيخ يهرمه الشتاء فان قلت فانك تقول حدث لى أمر وعرض لى سفر فعندى أن هذا الظرف صفة للرفوع المتأخر تقدم عليه فصار حالا فتعلقه أولا وآخرا بمحذوف وهو الكون المطلق أو هو متعلق بالفعل المذكور على انه مفعول لأجله والكلام فى المفعول به الثانية أن يدل على حدوث صفة

من مادة الفعل (قوله هو طيب نفسا) طيب اسم فاعل (قوله ويمتنع ما أحسنه الخ) الاول فعل التعجب وهو جامد محترز المتصرف والثانى مثال الناقص فهو محترز التام (قوله وانما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه) وكذلك ينصبه المتعدى بالتضمين والمتعدى بالهمزة نحو أكرمت زيدا والمتعدى بالتضعيف نحو فرحت زيدا ففى الحصر نظر اه فيشى والجواب عنه انه أراد بالمتعدى بنفسه مالا يتعدى بالحرف سواء تعدى بواسطة تضعيف أو تضمين أم لا (قوله بديعا) أى على غير مثال سابق فهذا يقتضى انه ابتكره (قوله على حدوث ذات) المراد بالذات أمر زائد على مدلول الفعل سواء كان معنى أو ذاتا والامر والسفر والشتاء امر زائد على مدلول الفعل (قوله وحصل الخصب) بكسر الخاء وسكون الصاد المهملة ضد الجدب بالدال المهملة (قوله اذا كان الشتاء الخ) قاله الربيع وكان من أطول من كان قبل الاسلام عمرا عاش ثلاثمائة وأربعين سنة ولم يسلم وأول القصيدة

ألا ابلغ بنى بنى ربيع * فأشرار البنين لهم فداء
أنى قد كبرت وطال عمرى * فلا يشغلكم عنى النساء

وبعده

واذا ما حين يذهب كل قر * فسربال خفيف أو رداء
اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب المروءة والفتاء
فقد كلتها وضممت أخرى * اليها والدهور لها افناء

الشتاء زمن البرد والمعروف فيه التذكير فأدفئونى أى سخنونى والدفاء ممدود والدواء وهى السخونة قال ابن سيده دفى يومنا بالضم والكسر فأما الانسان اذا استدفأ فهو مكسور لا غير ولا يقال دفى بالتشديد وصغر شيخ على شييخ بضم الشين وكسرها ولا يقال شويخ وقوله يهدمه بالدال المهملة من هدم البناء ويروى يهذمه بالذال المعجمة بمعنى يقطعه بسرعة ويروى يهرمه بالراء المهملة والمعنى يصف كبر سنه وضعف قوته فيقول انى شيخ كبير وقد قل لحمى ورق عظمى فاذا دخل هذا الفصل فدثرونى فى الثياب فانى قد كبرت وضعفت وان لم تفعلوا هلكت والاعراب اذا ظرف وكان بمعنى حدث والشتاء فاعل والفاء فى جواب الشرط وأدفئونى فعل وفاعل ومفعول فان الشيخ الفاء للتعليل والشيخ اسمها يهدمه خبرها والشتاء فاعل والشاهد فى كان فانها تامة بمعنى حدث (قوله فان قلت فانك تقول الخ) وارد على قوله مالا يطلب مفعولا به البتة الذى هو معنى قول المتن مالا يتعدى اليه أصلا أى لا بنفسه ولا بحرف جر وقد تعدى هنا الى المفعول به بحرف الجر وقوله فانك الخ علة لمحذوف والتقدير فان قلت لا يصح ما ذكرته من ان حدث وعرض لا يطلب مفعولا به البتة لانك تقول حدث لى أمر وعرض لى سفر وقوله فعندى الخ هذا جواب قوله فان قلت فهو فى قوة قلت أن هذا الظرف الخ واراد بالظرف الجار والمجرور (قوله صفة للرفوع) فيه نظر لان الامر ليس له وانما له الحدوث الا أن يقال المعنى حدث امر منسوب لى (قوله فتعلقه أولا) أى عند تقدم لى وقوله آخرا أى عند تأخر لى عنه الذى

هو الأصل (قوله طال) أصله طول بضم الواو فتحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله وخلق) بضم اللام (قوله وتظف وطهر ونجس) بضم الوسط فى الثلاث كما فى التصريح وفى جعل طهر ونجس دالين على صفة حسية مع قول الفقهاء ان الطهارة صفة حكمية وكذا النجاسة نظر وكذا النظف فتأمل الا أن يقال انها حسية باعتبار أثرها تأمل (قوله أن الأول) وهو علم والثانى فهم والثالث فرح (قوله تقول علمت الخ) تمثيل للثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب (قوله على وزن فعل بالضم كظرف وشرف الخ) هذا يدل على سجية وطبيعة لازمة بخلاف طال النهار الخ فانه وان كان على وزن فعل بالضم فليس لازما (قوله احترازا من علم) هذا يفيد انها معتبرة أى لا تظهر عادة (قوله بالضم) أى بضم العين بطريق الاصالة فلا يرد نحو قلته وطلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقل حركة عينه الى فائه ليعلم أن عينه التى حذفت واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم فى نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع فى الفاء ابتداء لبيان اثبات الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصالة (قوله فضمنا معنى وسع وبلغ) لف ونشر مرتب لان وسع راجع لرحب و بلغ راجع لطلع (قوله انفعل نحو انكسر) يرد عليه كسوت زيدا جبة فانكساها والجواب أن قوله الموازن انفعل أى غير المطاوع للمتعدى لاثنين فهو متعد لواحد كما فى التصريح (قوله على وزن فعل وفعل) الأول مفتوح العين والثانى مكسورها (قوله وصفهما) أى اسم الفاعل منهما (قوله على أن ذل فعل) أى فأصله ذلل بفتح اللام فأدغمت اللام فى اللام كما قال ابن مالك

* أول مثلين محركين فى * كلمة أدغم (قوله يذل بالكسر) وأصله يذلل بكسر اللام وسكون الذال فنقلت حركة اللام الأولى الى الذال وأدغمت اللام فى اللام ولو كان ذل أصله ذلل بفتح اللام الأولى لقيل فى المضارع يذال كشرب يشرب (قوله وقلت فى نحو كذا) أى فى نحو ذل وسمن احترازا من بخل الخ أى فقوله فى نحو الخ قيد لقوله الذين وصفهما على فعيل كأنه قال بشرط كونهما نحو ذل الخ أى مما كان الوصف على فعيل ليس الا ليخرج بخل فان وصفه بخيل وباخل وليخرج علم فهو عليم وعالم وسلم فهو سليم وسالم (قوله فان قلت وكذا تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا) أى حال كونهما مثل ما تقدم فى التعدى بحرف الجر فيكونان مثل النوع الثانى هكذا أفاده لكن أنت خبير بأنه قال فى النوع الثانى يتعدى بالحرف دائما وسمن وذل لا يتعديان بالحرف فلا حسن أن يقدم هذا السؤال على النوع الثانى ويكون السؤال واردا على قوله ما لا يطلب مفعولا به البتة وذكر من جملة ذلك ذل وسمن فيرد عليه أن يقال سمن بكذا وذل بالضرب فقد طلب مفعولا بواسطة حرف الجر وحاصل الجواب ان المجرور بعد هما مفعول لاجله فان المفعول لاجله يجر باللام وبالباء السببية وعن وبالكاف التعليلية (قوله قلت المجرور ان مفعول لاجله) أى كل واحد منهما مفعول لاجله وبه اندفع ما يقال ان المجرور ان مثنى ومفعول مفرد فيلزم الاخبار بالمفرد عن

نحو طال الليل وقصر النهار وخلق الثوب ونظف وطهر ونجس واحترزت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ألا ترى أن الأول منها متعد لاثنين والثانى لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمت زيدا فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيد الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحبتكم الطاعة وطلع اليمن فضمنا معنى وسع وبلغ الرابعة أن يكون على وزن انفعل نحو انكسر وانصرف والخامسة أن يدل على عرض كمرض زيد وفرح واشر وبطر والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل الذين وصفهما على فعيل كذل فهو ذليل وسمن فهو سمين ويدل على أن ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت فى نحو ذل احترازا من نحو بخل فانه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا * والنوع الثانى ما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد ومررت به أو عليه فان قلت وكذلك تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا قلت المجرور ان مفعول لاجله لا مفعول به

الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائما كافعال الحواس نحو رأيت الهلال وشممت الطيب وذقت الطعام وسمعت الاذان ولمست المرأة وفى التنزيل ١٧٠ يوم يرون الملائكة يوم يسمعون الصيحة لا يذوقون فيها الموت أو لامستم النساء

الرابع ما يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وقصدته وقصدت له وقصدت اليه قال الله تعالى واشكروا نعمة الله أن اشكر لى ولوالديك ونصحت لكم الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو فغر بالفاء والغين المعجمة وشحا بالشين المعجمة والحاء المهملة تقول فغرفاه وشحاه بمعنى فتحه وفغرفوه وشحافوه بمعنى انفتح السادس ما يتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما ما يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا دينارا بالتخفيف فيهما قال الله تعالى ثم لم ينقصوكم شيأ أو أجاز بعضهم كون شيأ مفعولا مطلقا أى نقصا الثانى ما يتعدى اليهما دائما وقسمته ثلاثة أقسام احدها ما ثانى مفعوليه كمفعول شكر كأمر واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتى شرحه وما بعده الثانى ما أول مفعوليه فاعل فى المعنى نحو كسوته جبة وأعطيته دينارا فالمفعول الاول لابس وآخذ ففيه فاعلية معنوية الثالث ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر فى الأصل وهو افعال القلوب المذكورة قبل وافعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى وانى لأظنك يافرعون مثبورا

المتن وعلامة المفعول به أن تأخذ اسم مفعول وتحمله عليه فيصح الحمل ففى قولك مررت بزيد تقول زيد ممرور به أى وقع المرور عليه بخلاف المفعول لاجله فلا يصح الحمل ففى قولك تذلل بالضرب لا يصح كون الضرب مفعولا به أى وقع عليه الذل اهـ شيخنا دردير (قوله الحواس) وهى خمس البصر والشم والذوق واللمس والسمع (قوله رأيت الهلال) أى أبصرته (قوله وشممت) بكسر الميم الأولى من باب علم يعلم هذه هى اللغة الفصحى وجاء أيضا من باب نصر ينصر ولا عبرة بجعلها خطأ كما فى الأشمونى (قوله الرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالجار) اعلم انه اذا تعدى بنفسه كان متعديا واذا تعدى بحرف الجر كان لازما وقال السعد فى شرح تصريف العزى الحق انه متعد لان معناه مع اللام هو معناه بدونها فاللام زائدة على كلام السعد اهـ تصريح (قوله فغرفاه وشحاه) هذا متعد بنفسه وقوله وفغر فوه وشحا فوه مثال لغير المتعدى (قوله بالتخفيف فيهما) أى فى نقص اللازم والمتعدى واحترز به عن المشدد فانه متعد ليس الا (قوله وأجاز بعضهم الخ) وعليه فيكون نقص متعديا لمفعول واحد (قوله مفعولا مطلقا) أى نائبا عن المفعول المطلق (قوله وأعطيته) فى الصحاح أعطاه مالا يعطيه اعطاء والاسم العطاء وأصله عطوا بالواو لانه من عطوت الشئ باليد والمعاطاة المناولة وحينئذ فقوله أعطيته أصله أعطوته فقلبت الواو ياء لتجاوزها ثلاثة أحرف (قوله لابس وآخذ) لف ونشر مرتب (قوله فاعلية معنوية) نسبة للمعنى من نسبة الجزئى للكلى (قوله فى الأصل) أى قبل دخول هذا الفعل الناسخ عليهما (قوله قبل) أى فى كلام المتن ولو حذفه ما ضر (قوله وشاهد أفعال القلوب الخ) قال فى التصريح تنقسم أربعة أقسام أحدها ما يفيد فى الخبر يقينا وهو أربعة وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى الثانى ما يفيد الرجحان فى الخبر وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم ومثل شارحنا للقسم الاول بعد ومثاله

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى * ولكنما المولى شريكك فى العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعول أول وشريكك مفعول ثان والعدم بضم العين بمعنى الفقر والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الأول للرجحان والثانى لليقين والقسم الرابع ما يرد بهما والغالب الرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال مثال ظن لليقين يظنون انهم ملاقوا ربهم ومثال حسب حسبت زيدا قائما وقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومثال خال خلت الهلال لائحا خلتك لدى نافعا (قوله وانى لأظنك يافرعون مثبورا) فالكاف مفعول أول ومثبورا مفعول ثان والجملة خبر ان ويافرعون منادى ومعنى

مشهورا مصروفا عن الخير مطبوعا على الشر من قولهم ما نبرك عن هذا اى ما صرفك أوهالكا اهـ بيضاوى (قوله فان علمتموهن الخ) فهن مفعول أول ومؤمنات مفعول ثان وعلم فى الآية بمعنى ظن (قوله تجدوه عند الله الخ) فالهاء مفعول أول وخيرا مفعول ثان وهو ضمير فصل ووجد تدل على اليقين لان من وجد الشئ على حقيقته فقد علمه والحاصل ان وجد وتعلم وألفى ودرى تفيد اليقين قال تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (قوله وجعلوا الملائكة الخ) فالملائكة مفعول أول واناثا مفعول ثان والذين هم عباد الرحمن صفة للملائكة (قوله قد كنت أحجو الخ) قاله تميم بن أبى مقبل وهو من البسيط واحجو بمعنى أظن والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة وقد حرف تحقيق وكنت كان واسمها واحجو أبا عمرو فعل وفاعل ومفعول أول وأخا مفعول ثان منصوب بالألف وحتى حرف غاية وجر وألمت فعل ماض وملمات فاعل وبنا متعلق بألمت ويوما ظرف والشاهد فى أحجو ولم يذكر أحد من النحاة ان حجا يحجو يتعدى الى مفعولين غير ابن مالك (قوله زعمتنى شيخا الخ) قاله أوس الخثعمى من قصيدة من الخفيف قال ابن هشام فى شرح بانت سعاد الزعم قول يدعيه المدعى يحتمل الحق والباطل وغلب استعماله فى الباطل ومنه زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا فقالوا هذا لله بزعمهم ومن استعماله فى الحق قول أبى طالب يخاطب سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم

ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

وقول كثير عزة

وقد زعمت أنى تغيرت بعدها * ومن ذا الذى يا عز لا يتغير
تغير جسمى والخليقة كالتى * عهدت ولم يخبر بسرك مخبر

الاعراب زعمتنى فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية ومذهب الجمهور انما سميت نون وقاية لانها تقى الفعل من الكسر وقال ابن مالك انما سميت بذلك لانها تقى اللبس فى نحو أكرمنى فى الأمر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث وفعل الأمر أحق بها من غيره ثم حمل الماضى على المضارع وهو الأمر اهـ مرادى والياء مفعول أول وشيخا مفعول ثان ولست ليس واسمها وبشيخ خبرها والباء زائدة غير داة حصر والشيخ مبتدأ ومن موصولة ويدب صلة وهو خبر عن الشيخ ويدب بمعنى يدرج فى المشى ودبيبا منصوب على المصدرية ويدب بكسر الدال والشاهد فى زعمتنى (قوله ولا كثر تعدى زعم لذات أى مخففة من الثقيلة وان المشددة (قوله أن لن يبعثوا) ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لن يبعثوا خبرها [illegible] فى محل نصب مفعولى زعم (قوله وقد زعمت الخ) قاله كثير عزة وزعمت فعل ماض والتاء للتأنيث وأنى تغيرت [illegible] فى محل نصب مفعولى زعمت [illegible] وقيل [illegible] المفعول الثانى تقديره [illegible] ومن ذا اسم استفهام خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر

فان علمتموهن مؤمنات
تجدوه عند الله هو خيرا
لا تحسبوه شرا لكم وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا أى اعتقدوهم
وقول الشاعر
قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
حتى ألمت بنا يوما ملمات
وقول الآخر
زعمتنى شيخا ولست بشيخ
والاكثر تعدى زعم الى ان
أو أن وصلتهما نحو زعم
الذين كفروا ان لن يبعثوا
وقوله
وقد زعمت أنى تغيرت بعدها
وقال

بتغيير مسألة وقوله يا عز منادى مرخم وأصله يا عزة ولم يتكلم فى شواهد هذا الكتاب على هذا البيت (قوله دريت الوفى الخ) من بحر الطويل ودريت مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل وهو المفعول الأول والوفى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع فاعل وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعمرو منادى مرخم فاغتبط جواب شرط مقدر أى ان دريت فاغتبط من الغبطة وهى أن يتمنى مثل ما للمغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان حسدا والا كثر فى درى انه يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسه نحو ولا ادراكم به فضمير المخاطبين مفعوله الأول والمجرور بالباء مفعوله الثانى والفاء للتعليل وان اغتباطا حميدا ان واسمها وخبرها وبالوفاء متعلق بحميد (قوله فقلت أجرنى) من المتقارب والمعنى أجرنى يا أبا خالد وأغثنى وان لم تجرنى فظننى من الهالكين فقلت فعل وفاعل وأجرنى فعل وفاعل ومفعول وأبا خالد منادى مضاف وان حرف شرط وفعل الشرط محذوف أى وان لم تفعل والفاء رابطة وهب فعل أمر والياء مفعول أول وامرأ مفعوله الثانى وهالكا نعته والشاهد فى هب قال فى المغنى وقوع هب على ان وصلتها نادر كما فى المسئلة الجارية فى الفرائض هب ان أباها كان حمارا (قوله أى اعتقدنى) المناسب أى ظننى لان هب تدل على الرجحان (قوله تعلم شفاء النفس قهر الخ) قاله زياد بن يسار وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم فعل أمر وشفاء مفعول أول والنفس مضاف اليه وقهر مفعول ثان وعدوها مضاف ومضاف اليه وتمام البيت * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر * (قوله تعلم رسول الله انك) رسول منادى تعلم بمعنى اعلم وانك مدركى ان واسمها وخبرها والجملة مفعول لتعلم سدت مسد المفعولين (قوله فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء والهباء غبار يرى فى شعاع الشمس (قوله لو يردونكم الخ) فالكاف مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لأجله (قوله واتخذ الله الخ) ابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله وتركنا بعضهم) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج فى بعض مفعول ثان (قوله علم بمعنى عرف) وتأتى للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا (قوله ورأى من الرأى) وتأتى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى أبصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد كذا أى أشار به وبمعنى ضرب نحو رأيت الصيد أى ضربت رئته وتأتى رأى حلمية وتتعدى لمفعولين نحو أراهم رفقتى ومصدرها الرؤيا وتقع الرؤيا مصدرا للبصرية كقوله تعالى وما جعلنا الرؤيا التى اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هى رؤيا عين (قوله رأى حل كذا الخ) وقد يتعدى لمعولين نحو رأى أبو حنيفة الوتر واجبا ورأى الشافعى سنيته (قوله حجا بمعنى قصد) وبمعنى غلب فى المحاجة نحو حاج زيد عمرا اى غلبه فى المحاجة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل أى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أى كتمته أو حفظته وبمعنى أقام نحو حجا بمكة أى

اقام

دريت الوفى العهد يا عمرو فاغتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد والا كثر فى درى أن تتعدى الى واحد بالباء تقول دريت بكذا قال الله تعالى ولا أدراكم به وانما تعدت الى الكاف والميم بواسطة همزة النقل وقوله فقلت أجرنى أبا خالد والا فهبنى امرأ هالكا أى اعتقدنى وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها والا كثر فى تعلم أن تتعدى الى أن وصلتها كقوله تعلم رسول الله انك مدركى وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واتخذ الله ابراهيم خليلا لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واحترزت من ظن بمعنى اتهم فانها تتعدى لواحد نحو قولك عدم لى مال فظننت زيدا ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أى ما هو بمتهم على الغيب وأما من قرأ بالضاد فمعناه ما هو ببخيل وكذلك علم بمعنى عرف نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ ورأى من الرأى تقول رأى أبو حنيفة حل كذا او حرمته وحجا بمعنى قصد نحو حجوت بيت الله

أقام بها وبمعنى بخل يقال حجا عماله أى بخل به وبمعنى وقف كقولك حجار يد أى وقف (قوله ومن وجد الخ) أى واحترز به من وجد وتأتى بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أى اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أى استغنى ﴿تتمة﴾ تأتى عد بمعنى حسب نحو عددت المال أى حسبته أحسبه بضم السين فى المضارع وتأتى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أى كفلته ومنه قوله تعالى وأنا به زعيم وبمعنى رأس بالهمز وترك كقولهم زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أى رئيسهم وبمعنى قال وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى هزلت وسمنت وبمعنى طمع يقال زعم فى غير مطمع أى طمع فى غير مطمع وتأتى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتأتى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب زيد اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتأتى خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالمشالة يقال خال الفرس ظلع اى غمز فى مشيه (قوله بمعنى حزن الخ) الحاصل ان وجد بمعنى علم مصدرها الوجود كما قال السيرافى وقال الاخفش الوجدان وان كانت بمعنى اصاب تعدت لمفعول واحد ومصدرها الوجدان ونقل بعض ان مصدرها الوجود وان كانت بمعنى استغنى او حزن فهى لازمة ومصدرها وجدا بالفتح وان كانت بمعنى حقد فهى لازمة ايضا ومصدرها موجدة (قوله بل تقول حزنت الخ) المناسب ان يقول بل تقول وجدت على الميت ووجدت على المسىء لان الكلام فى وجد لا فى نفس حزن وحقد وقال فى التصريح تقول وجد زيد اذا حزن وحقد اهـ فأفاد انهما لا يتعديان بحرف الجر (قوله ان لأفعال القلوب ثلاث حالات) اى المجموع مختص بأفعال القلوب والا فالاعمال وهو الاصل واقع فى أفعال الباب تماما الجامد والمتصرف والقلبى والتصييرى واما الالغاء والتعليق فمختصان بأفعال القلوب (قوله وهو واجب اذا تقدمت عليهما الخ) اى ولم يتقدم عليها شئ فان تقدمها شئ نحو متى ظننت زيدا قائما فالاعمال راجح وقيل واجب وقوله وهو واجب اذا تقدمت ولا يجوز الغاء العامل المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش (قوله والالغاء مع التأخر أحسن) اى لضعف العامل بالتأخر وهذا متفق عليه وحينئذ فقوله فيما سبق وجائز اذا تأخرت اى بارجحية (قوله والاعمال مع التوسط احسن) لان العامل اللفظى اقوى من الابتداء وحينئذ فقوله فيما سبق وجائز اذا توسطت أى بمرجوحية (قوله وقيل هما سيان) أى الالغاء والاعمال سيان لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح ﴿تنبيه﴾ هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فيجوز عند البصرى ويجب عند الكوفى ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه فعل وشاهد لجواز قوله شجاك أظن ربع الظاعنين * يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه مفعولا أول وشجاك مفعول ثان وفيه ضمير يعود على الربع قاله فى المغنى وقال فى التصريح لابن هشام شجاك

ومن وجد بمعنى حزن أو حقد فانهما لا يتعديان بأنفسهما بل تقول حزنت على الميت وحقدت على المسىء * ثم اعلم ان لأفعال القلوب ثلاث حالات الاعمال والالغاء والتعليق فأما الاعمال فهو نصبها المفعولين وهو واجب اذا تقدمت عليهما ولم يأت بعدها معلق نحو ظننت زيدا عالما وجائز اذا توسطت بينهما نحو زيدا ظننت عالما أو تأخرت عنهما نحو زيدا عالما ظننت وأما الالغاء فهو ابطال عملها اذا توسطت أو تأخرت فتقول زيد ظننت عالم وزيد عالم ظننت والالغاء مع التأخر أحسن من الاعمال والاعمال مع التوسط أحسن من الالغاء وقيل هما سيان وأما التعليق فهو ابطال عملها فى اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها وهو واحد من امور عشرة أحدها لام الابتداء نحو علمت لزيد فاضل وقوله تعالى

فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ ورب خبره على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم ورب مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه اه (قوله ولقد علموا لمن اشتراه) من مبتدأ وهو موصول اسمى وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفى الآخرة متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله فى الآخرة من خلاق خبر من والرابط الضمير فى له وجملة من وخبره فى محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما يتخطاها فى باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان قال البيضاوى ولقد علموا أى اليهود لمن اشتراه أى استبدل ما تتلو الشياطين بكتاب الله (قوله من خلاق) أى نصيب اه ﴿تنبيه﴾ اذا وقع العامل بعد اللام فلا تعلقه نحو لزيدا ظننت قائما وقد احترز عنه المصنف بقوله قبل لام الابتداء لكن قضيته ان مجيئه بعد العامل يبطل العمل فى الجزأين سواء جاء المعلق قبل الجزأين أو قبل الثانى فقط وهو قول ضعيف قال الرضى اذا صدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالأولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التى بعد علمت كأنه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب فى نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما اه (قوله ولقد علمت الخ) قاله لبيد بن عامر من قصيدة من الكامل قالها فى وصف بقرة صادفتها الذئاب فغابت عن ولدها والمنية الموت والمنايا جمعها وطاش السهم عن الهدف اذا عدل والمعنى أن الموت لا تعدل سهامه عن أحد * الاعراب الواو للقسم واللام موطئة للقسم وقد للتحقيق وعلمت فعل وفاعل ولتأتين اللام لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة فى محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط لانها لا محل لها فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم فى المعلقات وفى الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسد اننا * لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقولن بفتح ان اه وفى المغنى ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نحو ولقد علمت لتأتين منيتى * اه فاخرج لام لتأتين عن كونها للقسم اه تصريح وتأتين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وفاعله منيتى وان المنايا لا تطيش سهامها ان واسمها وخبرها وسهامها فاعل تطيش بفتح التاء (قوله علمت أزيد فى الدار أم عمرو) أى علمت جواب هذا الاستفهام والعلم متعلق بالجواب والاستفهام متعلق بالسؤال فندفع ما يقال أن العلم يقتضى التحقق والاستفهام يقتضى الشك وهما متنافيان ومعنى علمت الخ انى لو سئلت بهذا الاستفهام لأجبت بهذا الجواب وهو ان أحدهما بعينه فى الدار (قوله وان أدرى أقريب الخ) فالهمزة للاستفهام وقريب خبر مقدم

لقد علموا لمن اشتراه ماله
الآخرة من خلاق الثانى
م جواب القسم نحو علمت
يقومن زيد أى علمت والله
يقومن زيد وقوله
لقد علمت لتأتين منيتى
المنايا لا تطيش سهامها
لثالث الاستفهام سواء
ان بالحرف كقولك علمت
زيد فى الدار أم عمرو وقوله
عالى وان أدرى أقريب
أم بعيد ما توعدون أو
بالاسم سواء كان الاسم
مبتدأ

وأم بعيد عطف عليه وما موصول اسمى فى محل رفع مبتدأ مؤخر وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدا وخبره فى موضع نصب بأدرى المعلق بالهمزة وان نافية أى ما أدرى ما توعدونه من الحشر كما قاله البيضاوى (قوله لنعلم أى الحزبين الخ) فأى اسم استفهام مبتدا وأحصى خبره وهو فعل ماض وهو الصحيح وقيل اسم تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله (قوله علمت متى السفر) متى خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله علمت أبو من زيد) فأبو مبتدأ ومن مضاف اليه وزيد خبر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام المضاف اليه أى علمت جواب هذا الاستفهام أى لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بأن زيدا أبو فلان (قوله علمت صبيحة أى يوم سفرك) فسفرك مبتدأ وصبيحة ظرف فى محل رفع خبر وأى مضاف ويوم مضاف اليه والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله فأى منصوب على المصدر) أى انه مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون أى انقلاب وجملة ينقلبون معلق عنها العامل وهو سيعلم فهى فى محل نصب لكن أنت خبير بأن سيعلم لو تسلط على الجملة لم يعمل الا فى محلها فما الفرق بين الاعمال والالغاء وأجاب بعض حواشى الاشمونى بأن المحل قبل التعليق لاجزاء الجملة لا لها وبعد التعليق لا محل للاجزاء بل لها تأمل (قوله أى انقلاب) أشار به الى ان منقلب بمعنى انقلاب والا كان المناسب أن يقول أى منقلب (قوله علمت ما زيد قائم) أى علمت عدم قيام زيد (قوله ما هؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبر والجملة الاسمية فى موضع نصب بعلمت وهى معلق عنها العامل فى اللفظ بما النافية ولولا النفى لكان كل جزء من الجملة فى محل نصب فالمحل قبل التعليق للاجزاء وبعده للجملة لا للاجزاء كما تقدم قريبا وقد ذكر المتن ان ما النافية معلقة سواء كانت فى جواب قسم أم لا فالآية جواب قسم مقدر ومثال الملفوظ علمت والله ما زيد قائم تأمل (قوله الخامس لا النافية فى جواب قسم) أى ملفوظ كما مثل أو مقدر كما فى قولك لقد علمت لا زيد قائم وكذا يقال فى ان النافية ومثل المصنف للمذكور ومثال المقدر لقد علمت ان زيد قائم فجملة الأمثلة أربعة والجملة فيها معلق عنها علم فهى فى محل نصب وما ذكره المصنف مذهب بعض النحاة والصحيح ان لا وان لهما الصدارة سواء كانا فى جواب قسم أم لا كما هو مذهب ابن مالك ولذا أطلق فى قوله قبل نفى ما وان ولا (قوله علمت والله لا زيد الخ) أى فلا الواقعة فى جواب القسم لها الصدارة ان قلت ينافى ذلك تقدم القسم على الجواب فكأنه هو والجواب شئ واحد اه من حواشى الأشمونى (قوله السابع لعل) أى لان الترجى كالاستفهام فى ان ما بعد كل منقطع عما قبله ويختص تعليق لعل بدرى اه يوسف الحفنى (قوله وان أدرى لعله الخ) لعل حرف ترج والهاء اسمها وفتنة خبرها والجملة فى محل نصب بأدرى وان نافية قال البيضاوى أى وما أدرى لعل تأخير جزائكم استدراج لكم وزيادة فى افتتانكم أو امتحان لينظر

نحو لنعلم أى الحزبين أحصى ولنعلمن أينا أشد عذابا أو خبرا نحو علمت متى السفر مضافا اليه المبتدا نحو علمت أبو من زيد أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى منصوب على المصدر بما بعده وتقديره أى ينقلبون أى انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولى استفهام الرابع ما النافية نحو علمت ما زيد قائم وقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون الخامس لا النافية فى جواب القسم نحو علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو السادس ان النافية فى جواب القسم نحو علمت والله ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم السابع لعل نحو وان أدرى لعله فتنة لكم ذكره أبو على فى التذكرة الثامن لو الشرطية كقول الشاعر

وقدعلم الأقوام لوأن حاتما
رادثراء المال كان لهوفر
لتاسع ان التى فى خبرها
للام نحو علمت ان زيدا لقائم
كرذلك جماعة من المغاربة
الظاهر ان المعلق انما هو
للام لا ان الا ان ابن الخباز
حكى فى بعض كتبه انه
يجوز علمت ان زيدا قائم
بالكسر مع عدم اللام وان
ذلك مذهب سيبويه فعلى
هذا المعلق ان العاشر كم
الخبرية نص على ذلك
بعضهم وحمل عليه قوله
تعالى ألم يروا كم أهلكنا
قبلهم من القرون انهم اليهم
لا يرجعون وقدركم خبرية
منصوبة بأهلكنا والجملة
سادة مسد مفعولى يروا
وانهم بتقدير بأنهم وكأنه
قيل أهلكناهم بالاستئصال
وهذا الاعراب والمعنى
صحيحان لكن لا يتعين
خبرية كم بل يجوز ان تكون
استفهامية ويؤيده قراءة
ابن مسعود

كيف آه لون له (قوله وقد علم الاقوام الخ) لم يدر قائله وحاتم هو الجواد المعروف والثراء ممدود كثرة المال والوفر بالفاء الساكنة من المال والنبات الكثير الواسع وقيل الوفر التام من كل شئ والجمع وفور ويقال وفرت عرضه أى لم أشتمه كأنه ابقاه كثيرا لم ينقصه بشتم ووفر الشئ أكمله ووفر الثوب قطعه والوفر السقاء اذا لم يقطع من أديمه شئ قاله صاحب المحكم * الاعراب الواو عاطفة وعلم فعل ماض والاقوام فاعله لو حرف شرط واختلف فى ان وصلتها بعد لو على ثلاثة مذاهب احدها انها فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت والدليل عليه ان فانها تقتضى الثبوت وهذا قول الكوفيين والزجاج والزمخشرى الثانى انه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما حذف بعد لولا نقله ابن هشام عن أكثر البصريين الثالث انه مبتدأ لا خبر له أصلا اكتفاء بجريان المسند والمسند اليه فى الذكر مع الطول نقله ابن عصفور عن البصريين وزعم انه لا يحفظ عنهم غيره وان حرف توكيد ونصب اسمها وخبرها اراد واراد فعل ماض وفاعله مستتر وثراء مفعول والمال مضاف اليه وكان فعل ماض ووفرا اسمها وله خبرها والشاهد فى لو فانها علقت علم عن العمل فيما بعدها (قوله التاسع ان التى فى خبرها اللام) والظاهر ان الاسم ومعمول الخبر اذا كان فيهما اللام كالخبر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة وعلمت ان زيدا لفى الدار قائم اه حفنى (قوله والظاهر ان المعلق الخ) فلذا أسقط المؤلف ان فى المتن وعدها تسعة (قوله الا ان ابن الخباز الخ) استدراك على ما توهم من كون المعلق اللام أن ان لا تعلق فأفاد انها تعلق على ما حكاه ابن الخباز عن سيبويه قال الفيشى قوله الا ان ابن الخباز الخ لم يذهب أحد الى ما قاله ابن الخباز وانما فى المسئلة قولان أحدهما ان المعلق هو اللام والآخر أن المعلق ان بشرط ان تكون اللام فى خبرها اه (قوله وحمل عليه قوله الخ) أى حمل ذلك البعض وقد رد ذلك البعض واعراب الآية الهمزة للاستفهام ولم حرف نفى وجزم وقلب ويروا مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون كم خبرية مفعول اهلكنا والمعنى ألم يروا أهلكنا كثيرا من القرون وجملة أهلكنا معلق عنها يروا بكم الخبرية (قوله بتقدير بأنهم) وهو متعلق بمحذوف أى حكمنا بانهم وقرر بعض ان الباء للملابسة أى أهلكناهم اهلاكا ملتبسا بعدم رجوعهم والمراد بعدم رجوعهم استئصالهم كأنه قال اهلاكا ملتبسا بالاستئصال أى باذهابهم بالكلية ولا بد من تقدير الباء كما علمت وفى قول الفيشى انما قدر الباء لانها تقوية لانه يتعدى بنفسه اه غير صحيح لان اهلكنا قد أخذ مفعوله وهو كم فلا يتعدى لقوله انهم لا بنفسه ولا بالباء واذا جعلنا الباء للملابسة فتأمل (قوله بل يجوز ان تكون استفهامية) وتكون داخلة فى الاستفهام فلا تعد قسما مستقلا بخلاف كم الخبرية والمعنى أى شئ من القرون اهلكنا وهى مفعول لاهلكنا وعلى كل حال جملة اهلكنا معلق عنها يروا لان كم لها الصدارة كانت خبرية أو استفهامية (قوله ويؤيده قراءة) أى يؤيد الاستفهامية قراءة الخ ورد بان من يحتمل ان تكون

موصولة فتؤيد كم الخبرية ويحتمل انها استفهامية فتؤيد كم الاستفهامية والجواب أن
قوله ويؤيده أى يؤيد جواز الاستفهامية فان من تحتمل الموصولة والاستفهامية
فهى مبطلة لتعين خبرية كم ويجوز فيها الوجهان (قوله من أهلكنا) فعلى ان من
استفهامية تكون الجملة معلقة وعلى ان من موصولة فلا تعليق (قوله وجوز الفراء
انتصاب كم بيروا) وجملة أهلكنا مفعول ثان (قوله وهو سهو الخ) فيه حذف أى وهو
سهو لاخراج كم عن صدريتها سواء الخ فحذف العلة والحاصل ان كم لها الصدارة
سواء جعلت خبرية أو استفهامية فلا يعمل ما قبلها فيها وأما جعلها معمولة لاهلكنا
فلا يخرجها من الصدارة لانه مقدم عليها عاملها وتكون الجملة بتمامها فى محل
نصب مفعول يروا (قوله وهو سهو) لا يقال ان هناك لغة تخرج كم الخبرية عن
الصدارة لانا نقول انها ضعيفة فلا يصح تخريج القرآن عليها كما فى المغنى (قوله بدل
من كم) أى بدل اشتمال أى ألم يروا اهلاكنا اهلاكا مشتملا على عدم الرجوع
(قوله لزمه ما أوردنا) أى من علة السهو المقدرة وهى قولنا الاخراج الخ (قوله لزم
تسلط اهلكنا) أى تسلط عامل مثل اهلكنا لان البدل على نية تكرار العامل (قوله
والذى يصح الخ) هذا جواب عن قوله وهذا مشكل (قوله بدل من كم) وما بعدها وهو
جملة أهلكنا العاملة فى كم أى انه بدل من الجملة والمعنى ألم يروا أهلكنا كثيرا من
القرون ألم يروا عدم رجوعهم هذا على ان كم خبرية ولا يصح ان تكون استفهامية
والا لاتى فى البدل بالاستفهام كما هو القاعدة (قوله فان يروا الخ) الظاهر ان الفاء
جواب شرط مقدر تقديره فاذا علمت ان مراده انها بدل من كم وما بعدها ظهر لك ان
يروا مسلطة الخ ولا يلزم من تسلطه على ان وصلتها تسلطه على كم لانها صارت كالجزء
من المجموع ولا يلزم من ذلك خروجها عن صدارتها لانها فى صدر جملتها وهى معمولة
لاهلكنا على حالها (قوله يجوز لك ان تعطف على محلها) يشترط فى المفرد المعطوف
على محل الجملة المعلق عنها العامل ان يكون فيه معنى الجملة لان مطلوب هذه
الأفعال هو مضمون الجمل فاذا كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح ان
تتعلق به والا فلا مثاله قولك علمت زيدا قائما وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت زيدا
قائما وعمرا اه تصريح (قوله وما كنت أدرى الخ) من بحر الطويل والبكا يمد
ويقصر فمن مده حمله على العويل ومن قصره حمله على البكا بالدموع قال ابن مرزوق
فى شرح البردة وترتيب البكاء ان تهيأ الرجل له قيل له اجهش فان امتلأت عينه
دموعا قيل اغرورقت فان سالت قيل دمعت وهمعت فان حكت دموعها المطر قيل
هطلت فان كان بسوط قيل نحيب وان صاح قيل عويل * الاعراب الواو للعطف وما
للنفى كنت كان واسمها وأدرى خبرها وقيل عزة متعلق به وما اسم استفهام مبتدأ
والبكاء خبره والجملة فى محل نصب سدت مسد المفعولين ولا نافية وموجعات عطف
على محل الجملة حتى حرف غاية وتولت فعل ماض وكسر التاء للقافية والشاهد فى
موجعات بالنصب بالكسرة عطفا على محل ما البكا الذى علق عنه أدرى بالاستفهام

من اهلكنا وجوز الفراء
انتصاب كم بيروا وهو سهو
سواء قدرت خبرية أو
استفهامية وقال سيبويه
أن ومعمولاها بدل من كم
وهذا مشكل لأنه ان قدر كم
معمولة ليروا لزم ما أوردناه
على الفراء من اخراج كم
عن صدريتها وان قدرها
معمولة لأهلكنا لزم تسلط
أهلكنا على انهم ولا يصح
أن يقال اهلكنا عدم
الرجوع والذى يصح قوله
عندى أن يكون مراده انها
بدل من كم وما بعدها فان
يروا مسلطة فى المعنى على
ان وصلتها فهذه جملة
المعلقات والجملة المعلق عنها
العامل فى موضع نصب
بذلك المعلق حتى انه يجوز
لك أن تعطف على محلها
بالنصب قال كثير
وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى
تولت

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ومن ثم سمى ذلك تعليقا لان العامل ملغى فى اللفظ وعامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقا أخذا من المرأة المعلقة التى لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد اهل هذه الصناعة فى وضع هذا اللقب لهذا المعنى ولنشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الافعال التى تتعدى الى مفعولين أولهما مصرح دائما أى مطلق من قيد حرف الجر والثانى تارة مصرح منه وتارة مقيد به وقد ذكرت منها فى المقدمة عشرة أفعال أحدها أمر قال الله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وقال الشاعر

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
فقد تركتك ذا مال وذا نشب

(قوله يروى بنصب الخ) قال فى المغنى هكذا استدل ابن عصفور ولك أن تدعى ان البكا مفعول وما زائدة والاصل ولا أدرى موجعات من عطف الجمل أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا أى وما كنت أدرى قبل عزة والحال انه لا موجعات القلب موجودة ما البكا اه قال فى التصريح فالمعنى على الأول وما كنت أدرى أى شئ البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدى معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبى وهو فى معنى قلبى له موجعات اه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل ان المعلق ملغى عامل فى اللفظ وعامل فى المحل (قوله أخذا من المرأة) أى نظيرا للمرأة فمراده بالأخذ النظير أى العامل شبيه بالمرأة التى فقدت زوجها فليست مزوجة ولا مطلقة فسمى العامل بالمعلق كما سميت المرأة المذكورة معلقة (قوله التى لا مزوجة) أى لعدم تمكنها من زوجها ولا مطلقة لعدم تمكنها من الزواج عندنا الا اذا شكت ضرر الوطء وخافت على نفسها الزنا ولو كان عندها النفقة فتطلق عليه وتمكن من الزواج بعد العدة بخلاف مذهب غير المالكية فلا تمكن من ذلك تأمل (قوله ولهذا قال الخ) أى لاجل الشبه بالمرأة قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل الفن الخ فقوله لهذا علة لقوله أجاد أى أتوا بأمر جيد من حيث ان التسمية لها علة وهو الشبه بالمرأة قرره بعض المشايخ (قوله فى وضع هذا اللقب) أى لاسم وهو لفظ تعليق (قوله لهذا المعنى) وهو الغاء العامل لفظا وعمله محلا (قوله أمرتك الخير الخ) هو لعمرو بن معدى كرب وقيل لاياس بن موسى وقيل لخفاف بن ندبة وقيل للعباس ابن مرداس يقال أمرتك بقصر الهمزة ومدها بمعنى واحد والمال عند العرب يقع على الصامت والناطق فالصامت الذهب والفضة والناطق الجمل والبقرة والشاة ومنهم من يطلقه على الابل فقط وذلك اشرفها عندهم وربما اوقعوه على المواشى كلها ومنهم من يطلقه على جميع ما يملكه الانسان وهو الظاهر لقوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم فلم يخص شيأ دون شئ وانما سمى المال مالا لانه مال بأهله عن الطاعات وقيل لانه يميل القلوب لشدة حبها الى شوقه وقوله نشب يروى بالمعجمة وبالمهملة والاولى هى المشهورة والمهملة رواه الجوهرى فى نوادره ومعناه بالمعجمة المال وقال المبرد المال الثابت خاصة كالدار والعقار وقال السيرافى العين والورق والمتاع واما بالمهملة فهو معروف قيل وهذه الرواية أحسن لانه اجتمع فيها الشرف والمال والمعنى انه يقول لمخاطبه امرتك بالاحسان والانعام فافعل ما أمرتك به ولا تبخل فانى قد تركتك متمولا فلا عذر لك فى البخل وترك البذل والاعراب امرتك فعل وفاعل ومفعول والخير مفعوله الثانى فافعل الفاء عاطفة وافعل فعل امر وما موصولة مفعوله امرت فعل ماض مبنى للنائب والتاء نائب فاعل وبه مفعوله الثانى فقد الفاء للتعليل وقد حرف تحقيق وتركتك فعل وفاعل ومفعول وذا مال مفعوله الثانى وذا نشب عطف عليه والشاهد فى امرتك الخير حيث عداه بنفسه وامرت به عداه بالباء وهذا معنى قول المصنف لجمع بين اللغتين أى تعديه

بنفسه وبالباء تأمل (قوله الثانى استغفر الخ) هو قول الاكثر قال فى المغنى وهو مردود لان استعمل تصيير المتعدى لواحد متعديا لاثنين واما قولهم استغفرت الله من الذنب فهو على تضمين استتبت اى طلبت التوبة من الذنب فليس من باب اختار هذا حاصل ما فى المغنى (قوله استغفر الخ) السين والتاء للطلب كانه قال اطلب من الله ستر ذنبي واستغفر مضارع واسم الجلالة منصوب على التعظيم وهو المفعول الاول والثانى من عددى ومن خطئى عطف عليه وذنبي بدل من عددى و كل مبتدأ وامرئ مضاف اليه لا شك مؤتزر لا نافية للجنس واسمها وخبرها والشاهد فى أستغفر حيث عداه للمفعول الثانى بحرف الجر والبيت من بحر البسيط (قوله أستغفر الخ) من بحر البسيط وذنبا مفعوله الثانى ولست محصيه صفة لذنب ورب صفة لله أو خبر لمحذوف اليه الوجه مبتدأ وخبر والعمل عطف على المبتدا والمراد بالوجه التوجه (قوله واختار موسى الخ) أى فقومه مفعول ثان وسبعين مفعول أول ولم يجر المفعول الثانى بحرف الجر وفى المغنى ان من محذوفة والتقدير من قومه (قوله وقالوا نأت الخ) من بحر الطويل والنأى البعد والغليل حر الجوف وقالوا فعل وفاعل ونأت فعل ماض والتاء للتأنيث فاختر فعل أمر وفاعل ومن الصبر مفعول ثان والأول محذوف أى أحدهما والبكا مبتدأ وأشفى فعل ماض خبر واذن حرف جواب مهمل ولغليلي متعلق باشفى والشاهد فى اختر فانه تعدى للمفعول الثانى بحرف الجر وروى

وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا * فقال بعض ان الواو من البكا بمعنى أو وقيل ان الصبر على حذف من أى من الصبر اه مغنى (قوله ويقال ايضا كنوته) اى انه يأتى بالواو كما يأتى بالياء (قوله هى الخمر الخ) هى مبتدأ خبره الخمر تكنى مضارع مبنى للنائب ونائب الفاعل المستتر مفعول أول والطلا مفعول ثان كما الكاف حرف جر وما كافة والذئب مبتدأ ويكنى خبره ونائب الفاعل مفعول أول وأبا جعدة مفعوله الثانى والشاهد فى تكنى فى الموضعين حيث تعديا للمفعول الثانى بنفسهما وقوله هى الخمر الخ قال ابن برى الصواب وقالوا هى الخمرة الخ فاسقط المصنف من البيت لفظ وقالوا فادى الى كسر الوزن وأنشده الجوهرى قالوا بدون واو ويكون دخله الخرم وهو قبيح اه حفيد (قوله وكتمانها الخ) لا يعلم قائله ولا تمامه والكناية لفظ أريد به لازم معناه وأم فلان كنية لمحبوبته وكتمانها مبتدأ ومضاف اليه واكنى بام فلان خبره واكنى بالبناء للمعلوم ونائب الفاعل مفعول أول وبام فلان مفعوله الثانى تعدى اليه بالباء وهو محل الشاهد وفى بعض النسخ وكتمانها تكنى بام فلان وضمير تكنى يعود على المرأة ويكون كتمانها مبتدأ بعده ويحتمل ان ضمير تكنى عائد على الكتمان واكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله وسميته يحيى الخ) سميته فعل وفاعل ومفعول أول ويحيي مفعوله الثانى وليحيى اللام حرف جر ويحيى منصوب بأن مضمرة والمصدر مجرور باللام فلم يكن جازم ومجزوم ويدا اسمها ومن زائدة ولامر خبر يكن وقضاه الله فعل وفاعل ومفعول وفى الناس متعلق به والجملة صفة لامر

فجمع بين المفعولين الثانى استغفر قال الشاعر

أستغفر الله من عمدى ومن خطئى
ذنبي وكل امرء لا شك مؤتزر

وقال الآخر

أستغفر الله ذنبا لست محصيه
رب العباد اليه الوجه والعمل

الثالث اختار قال الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا وقال الشاعر

وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكا
فقلت البكا أشفى اذن لغليلي

أى اختر من الصبر والبكا أحدهما الرابع كنى بتخفيف النون تقول كنيته أبا عبد الله وبأبي عبد الله ويقال أيضا كنوته قال

هى الخمر لا شك تكنى الطلا
كما الذئب يكنى أبا جعدة *

وقال

وكتمانها أكنى بأم فلان

الخامس سمى تقول سميته زيدا وسميته بزيد قال

وسميته يحيى ليحيا فلم يكن
لامر قضاه الله فى الناس من بد

السادس دعا بمعنى سمى تقول دعوته بزيد وقال الشاعر

* دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن * أخاها ولم أرضع لها بلبان * السابع صدق بتخفيف الدال نحو ولقد صدقكم الله وعده ثم صدقناهم الوعد وتقول صدقته في الوعد * الثامن زوج تقول زوجته هندا وبهند قال الله تعالى زوجناكها وقال وزوجناهم بحور عين * التاسع والعاشر كال ووزن تقول كلت لزيد طعامه وكلت زيدا طعامه ووزنت لزيد ماله ووزنت زيدا ماله قال الله تعالى وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون والمفعول الاول فيهما محذوف * السابع ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة أحدها أعلم المنقولة بالهمزة من علم المتعدية لاثنين تقول أعلمت زيدا عمرا فاضلا الثاني أرى المنقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنين نحو أريت زيدا عمرا فاضلا قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فالهاء والميم مفعول أول وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث والبواقي ماضمن معنى أعلم وأرى المذكورتين من أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث تقول أنبأت زيدا عمرا فاضلا بمعنى أعلمته وكذلك تفعل في البواقي وانما أصل هذه الخمسة أن تعدى لاثنين الى الأول بنفسها والى الثاني بالباء أو عن نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبأني بعلم ونبئهم عن ضيف ابراهيم وقد يحذف الحرف نحو من أنبأك هذا ثم قلت * ولا يجوز حذف مفعول في باب ظن وحذفهما

والشاهد في سميته حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه والمراد بالأمر الموت (قوله دعتني أخاها الخ) قاله عبد الرحمن بن الحكم يتغزل في أم أبان بنت عثمان بن عفان وكانت عند أخيه مروان بن الحكم وكان عبد الحكم هذا شاعرا مجيدا وكان كثير التغزل في نساء أخيه دعتني فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول اول وأخاها مفعول ثان ولم أكن أخاها جازم ومجزوم والضمير المستتر اسم أكن وأخاها خبرها ولها حال من لبان لانه كان نعتا له وبلبان متعلق بأرضع ولعل اللام في لها بمعنى مع ليناسب الأخوة المنفية والمعنى ولم أكن أخاها من النسب ولم أرضع معها بلبان فلا أكون أخاها من الرضاع واللبان واللبن يستعمل في الآدمي وغيره خلافا لمن قال لا يقال في بني آدم لبن ورد بقوله عليه الصلاة والسلام اللبن للفحل والشاهد في دعتني أخاها حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه (قوله ولقد صدقكم الله وعده) فالكاف مفعول أول ووعده مفعول ثان وكذا قوله صدقناهم الوعد (قوله صدقته في وعده) أي فتعدى للمفعول الثاني بحرف الجر (قوله زوجناكها) زوج فعل ماض ونا فاعل والكاف مفعول أول والهاء مفعول ثان فتعدى للثاني بنفسه (قوله وزوجناهم بحور عين) فتعدى للمفعول الثاني بحرف الجر (قوله كلت لزيد طعامه) فلزيد مفعول ثان كما قاله الحفيد وطعامه مفعول أول لان الذي يتعدى بالحرف تارة وتارة لا هو المفعول الثاني (قوله والمفعول الأول فيهما محذوف) تقديره وإذا كالوهم طعامهم أو حقهم أو وزنوهم مالهم وقال البيضاوي وإذا كالوا لهم فحذف الجار فاتصل الضمير أو ان الأصل كالوا مكيلهم فحذف المضاف انتهى (قوله كذلك يريهم الله الخ) فيري بضم الياء مضارع أرى والهاء مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو على أن الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قاله الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيري بصرية على هذا وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي أجاروه يمكن عندنا فانهم اذا أبصروها فقد علموها والذي نقوله نحو ممتنع عندهم اهـ وفي تمثيل المؤلف بهذه الآية رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول ويرد عليه أيضا بقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا فالكاف فيهما مفعول اول والهاء مفعول ثان وقليلا مفعول ثالث للاول وكثيرا مفعول ثالث للثاني وهذه الآية في رأى الحلمية فانها ملحقة بالعلمية (قوله ونبأ) بتشديد الباء وكذا خبر وحدث بتشديد الباء والدال (تنبيه) لا يجوز تعدى بقية اخوات هذه الافعال فلا تقول ظننت زيدا عمرا قائما (قوله نبأني بعلم) هذا والذي قبله تعدى للمفعول الثاني بالباء (قوله ونبئهم عن ضيف) تعدى بعن (قوله وقد يحذف الخ) اى فيتعدى بنفسه (قوله ولا يجوز حذف مفعول) المراد به الجنس فيصدق بحذف احدهما

وحذفهما معا كما يأتي في الشرح (قوله ولا غير الاول في باب الخ) قال في التوضيح وشرحه ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كأعلمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كأعلمت زيدا ولا تذكر ما اعلمته به لان الفائدة لا تعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبي العباس وابي بكر وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كما علم علم وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليه ومنع الاقتصار عليهما واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم وظن واما الاعلام فانه يخلو منه اه كلام ابن مالك اه تصريح والمصنف هنا مشى على ما قاله الشلوبين وقال الفيشي قوله ولا غير الاول اما الاول في باب اعلم فيجوز حذفه لانه فاعل في الاصل والفاعل يجوز حذفه اذا صار مفعولا واما الثاني والثالث فهما مبتدأ وخبر في الاصل وكذا معمولا باب ظن اه (قوله الا الدليل) ويسمى اختصارا والحذف لغير دليل يسمى اقتصارا (قوله وبنو سليم الخ) يوجد في بعض النسخ تأخيره الى هنا وفي بعضها ذكره بعد كم الخبرية قال في التصريح وسليم بالتصغير قبيلة من قيس بن عيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن اه (قوله يخصه) أي الجواز (قوله أو منفصل بظرف الخ) وأجاز بعضهم الفصل بالجميع لان الاصل في ضم الجائز الجواز اه حفني (قوله او معمول) المراد به ما يعم المفعولين نحو أزيدا قائما تقول ومعمول المعمول نحو أهندا تقول زيدا ضاربا أو المفعول الاول أو الثاني اه حفني (قوله لهذا الباب) أي باب ظن وأخواتها (قوله يجوز حذف المفعولين الخ) الحاصل ان حذف المفعولين لدليل جائز بالاجماع واما حذف احدهما الدليل فنعه ابو اسحاق بن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المعمول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزأي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل واجازه الجمهور اه تصريح فقول شارحنا يجوز حذف المفعولين اي اجماعا وقوله او احدهما أي عند الجمهور (قوله كذا قدروا) ومشى عليه المصنف في التوضيح قال في التصريح وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما اه فحينئذ يكون ما قدروه له وجه كما ان تقدير المصنف هنا له وجه والحاصل انه ان نظر لقاعدة الباب يرتكب ما قدروه وان نظر لاسلوب الآيات يرتكب ما قدره المصنف هنا لان الآيات يفسر بعضها بعضا فلكل وجه تأمل. (قوله ولا تحسبن الذين

ولا غير الاول في باب أعلم وأرى الا بدليل وبنو سليم يجيزون اجراء القول مجرى الظن وغيرهم يخصه بصيغة تقول بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو معمول أو مجرور ﴿ واقول ذكرت في هذا الموضع مسألتين مهمتين لهذا الباب احداهما انه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما الدليل ويمتنع ذلك لغير دليل مثال حذفهما للدليل قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمونهم شركاء كذا قدروا والاحسن عندي ان يقدر انهم شركاء وتكون ان وصلتها سادة مسدهما بدليل ظهور ذلك في قوله وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم

الخ) في قراءة من قرأ يحسبن بالياء المثناة تحت واما على قراءة من قرأ بالتاء الفوقية فالذين مفعوله والفاعل ضمير المخاطب فان قلت لا يصح الاخبار بقوله خيرا عن الذين فكيف يكون أصلهما المبتدا والخبر والجواب ان الكلام على حذف مضاف أي اي بخل للذين الخ (قوله أي بخلهم) وقال في التصريح ما يبخلون به والانسب هنا الان الخيرية وصف للفعل (قوله حذف المفعول الاول الخ) والفاعل الذين ويبخلون صلته وهو ضمير فصل لا محل له وخيرا مفعول ثان (قوله ولقد نزلت الخ) من بحر الكامل والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب قال الدميري في حياة الحيوان أهل الطب يجعلون العشق مرضا يتولد عن النظر والسماع ويجعلون له علاجا كسائر الامراض البدنية وهو مراتب ودرجات بعضها فوق بعض فاول مرتبة منه تسمى الاستحسان وهو المتولد عن النظر والسماع ثم تقوى هذه المرتبة بطول الفكر في محاسن المحبوب وصفاته الجميلة فتصير مودة وهي الميل اليه والتألف بشخصه ثم تتأكد المودة فتصير محبة والمحبة هي الائتلاف الروحاني فاذا قويت هذه المرتبة صارت خلة والخلة من الآدميين هي تمكن محبة أحدهما من قلب صاحبه حتى تسقط بينهما الاسرار فاذا قويت هذه المرتبة صارت هوى وهو ان المحب لا يخالطه في محبة محبوبه تغير ولا يداخله تلون ثم يزيد الحال فيصير عشقا وهو افراط المحبة حتى لا يخلو المعشوق من تخيل العاشق وفكره وذكره ولا يغيب لاشتغال النفس عن القوة الشهوانية ويمتنع من الذكر والفكر والتخيل والنوم لاستضرار الدماغ فاذا قوي العشق صار متيما في هذه الحالة لا يجد فضلا لغير صورة المعشوق ولا ترضى نفسه سواها فاذا تزايد الحال صار ولهانا ويصير متشوشا لا يدري ما يقول ولا اين يذهب فحينئذ يعجز عن مداواته وتقصر آراؤهم عن معالجته انتهى وجمع عن الحد الضابط ولقد اجاد القائل

يقول اناس لو نعت لنا الهوى ✱ ووالله ما ادري لهم كيف انعت
وليس لشيء منه حد أحده ✱ وليس لشيء منه وقت مؤقت
اذا اشتد ما بي كان آخر حيلتي ✱ له وضع كفي تحت خدي واصمت
وانضح وجه الارض طوعا بعبرتي ✱ واقرعها طورا بظفري وانكت
وقد زعم الواشون اني سلوتها ✱ فمالي اراها من بعيد فأبهت

اهـ (قوله المكرم) بفتح الراء ويروى الاكرم مكان المكرم والمعنى انت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعا ✱ الاعراب الواو للقسم واللام للتاكيد وقد للتحقيق ونزلت فعل وفاعل والفاء عاطفة ولا ناهية وتظني فعل مضارع مجزوم بحذف النون والجملة جواب القسم معترضة بين الجار ومتعلقه لان مني متعلق بنزلت وغيره مفعول أول والثاني محذوف اي واقعا وهو محل الشاهد (قوله ولا يجوز ان تقول علمت أو ظننت مقتصرا عليه من غير دليل على الاصح) قال في التوضيح وشرحه واما حذفهما اقتصارا أي لغير دليل فعن سيبويه فيما نقل ابن مالك عن الاخفش

أي بخلهم هو خيرا لهم
فحذف المفعول الاول وأبقى
ضمير الفصل والمفعول
الثاني وقال عنترة
ولقد نزلت فلا تظني غيره
مني بمنزلة المحب المكرم
أي فلا تظني غيره واقعا
أو كائنا فحذف المفعول
الثاني ولا يجوز لك أن تقول
علمت او ظننت مقتصرا
عليه من غير دليل على
الاصح ولا ان تقول علمت
زيدا ولا علمت قائما وتترك
المفعول الاول في هذا المثال
والمفعول الثاني في الذي
قبله من غير دليل عليهما

والجرمى وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء فى ذلك افعال الظن والعلم
واختاره ابن مالك وحجتهم فى ذلك ان العرب تجرى هذه الافعال مجرى القسم
فتلقاها كما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص والجواب لا يحذف فكذلك
ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الجواز مطلقا
لمجئ ذلك فى افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم انك الخ أعنده علم الغيب فهو يرى
والاصل والله يعلم الاشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا وفى أفعال الظن نحو وظننتم
ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع وقولهم فى المثل من يسمع يخل أى
يقع منه خيلة والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه
صادقا فقد جعله من الحذف والاقتصار وليس الكلام فيه وعن يوسف الاعلم فيه
تفصيل فقال يجوز فى افعال الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعن أبى
العلاء ادريس يجوز فى ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع فى الباقى ونسبه
لسيبويه اه (قوله اجمعوا على ذلك) أى على منع حذف أحد المفعولين لغير دليل
قال فى التصريح لان المفعولين اصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدأ دون
خبر ولا يجوز أن يؤتى بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده وانما اجمع
هنا واختلف فى حذفهما معا لان مضمونهما هو المفعول به فى الحقيقة اذ معناهما
الاحداث المضافة للذوات فحذف احدهما كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما اختلف
فى حذف أحدهما اختصارا لان الحذف اذ ذاك لقرينة فهو بمنزلة المذكور اه حفنى
(قوله مطلقا) أى من غير شرط من الشروط الآتية اه تصريح (قوله يوجب
الحكاية) اعلم ان الجملة الفعلية بعد القول تحكى عند جميع العرب وكذا الاسمية
عند بعضهم فلا يعمل القول فى جزئها شيأ كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من
جهة معناها فجزآها معه كالمعمولين فى باب اعطيت فصح ان ينصبهما واما القول
فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزأيها مفعولين لانه لا يقتضيها من
جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصبهما معمولا واحدا لان الجملة لا اعراب
لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (قوله الا بثلاثة شروط الخ) الشروط فى
الحقيقة خمسة والشرط الاول محرز لكونه مضارعا بمعنى الحال مبدوا بتاء الخطاب فهو
محرز لثلاثة شروط فخرج بالمضارع المصدر والوصف والماضى والامر فلا يعمل شئ
من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع فى هذا الباب وسوى به السيرافى قلت فى
الخطاب وسوى به الكوفى قل فيجوز على قولهما اعمال الماضى المسند لتاء المخاطب
وفعل الامر نحو قلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد لضمير المخاطب
وما قلنا من اشتراط كونه بمعنى الحال هو ما قاله فى التسهيل ورد بقوله * متى تقول
الدار تجمعنا * انشده سيبويه بنصب الدار على انه مفعول أول وتجمعنا مفعول ثان
قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحالية لانه لم يستفهمه عن ظنه فى الحال ان الدار
تجمعه وأحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه فى الحال اه وهو مبنى على ان

أجمعوا على ذلك المسئلة
الثانية ان العرب اختلفوا
فى اجراء القول مجرى
الظن فى نصب المفعولين
على لغتين فبنو سليم يجيزون
ذلك مطلقا فيجيزون ان
تقول قلت زيدا منطلقا
وغيرهم يوجب الحكاية
فيقول قلت زيد منطلق ولا
يجيز اجراء القول مجرى
الظن الا بثلاثة شروط
أحدها ان تكون الصيغة
تقول بتاء الخطاب الثانى
ان يكون مسبوقا باستفهام

متى ظرف أتقول فقال ابن هشام والحق ان متى ظرف لمجمعنا لا لتقول اه وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد واشترط بعضهم كونه لمخاطب واحد فقط على ما حكاه ابن الخباز فى شرح الجزولية وليس التفريع عليه قال السهيلى ويشترط أيضا فى المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من أفعال القلب وذكر انه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادى فى شرح التسهيل وأقره اه تصريح فعلمت من هذا ان كونه بمعنى الحال وكونه لمخاطب واحد وعدم التعدى باللام شروط مختلف فيها وكذا كونه مضارعا فلذا ترك المصنف ذلك واقتصر على ثلاثة شروط وان كان فى اشتراط الاتصال خلاف لكنه ضعيف فجملة الشروط سبعة تأمل قال فى التصريح هذه الشروط لجواز اجراء القول مجرى الظن وتجوز الحكاية مع وجود الشروط كقوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم الآية فى قراءة الاخوين وابن عامر وحفص بالتاء وكسر همزة ان (قوله الثالث ان يكون الخ) هذا الشرط قاله سيبويه والاخفش من البصريين وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب فى قولك أأنت تقول زيدا منطلقا ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجهه ان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر ذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بأن الحكم الظاهر للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما بعده لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح فى حواشى التسهيل ولم يتعقبه وبه يرد على قول المصنف فى توضيح الالفية فان قدرت الضمير وهو أنت فاعلا بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقا اه تصريح (قوله أو معمول القول) فيه قصور فالاحسن عبارة التوضيح أو معمول القول سواء كان مفعولا أو حالا او غيرهما كما فى التصريح (قوله متى تقول القلص الخ) قاله هدبة بن خشرم العذرى وكان هو وزيادة بن زيد قد اقبلا من الشام فى نفر من قومهما وكانوا يتعاقبون السوق بالابل وكان مع هدبة اخته فاطمة فنزل زيادة السوق باصحابه فارتجز فقال

عوجى علينا واربعى يا فاطما * من دون ان ترى البعير قائما

فغضب هدبة حين سمع زيادة يرتجز باخته فنزل فارتجز باخت زيادة وكانت تدعى فيما روى البرزيد أم حازم وقال آخرون أم قاسم وقال متى تقول القلص البيت فلما وصلا الى ديارهما جمع زيادة رهطا من أهل بيته وثب بيت هدبة فضربه على ساعده وشج اباه خشرما فلم يزل هدبة يتطلب زيادة حتى أصاب غرته فقتله وهرب والقلص جمع قلوص وهى الشابة من الابل بمنزلة الجارية من الاناسى وتجمع على قلائص وقلاص والرواسم جمع راسمة وهى التى ترسم الارض بأخفافها اى تؤثر من شدة وطئها ومعنى يدنين يقربن والمعنى متى تظن القلص دانية لنا من احبابنا أى متى تظن هذه الابل

الثالث ان يكون الاستفهام متصلا بالفعل أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو معمول القول مثال المتصل قولك أتقول زيدا منطلقا وقول الشاعر

متى تقول القلص الرواسما
يدنين أم قاسم وقاسما

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر

السائرة تقر بك من أحبابك لانهم كانوا يركبونها فتحملهم حيث ارادوا والاعراب متى اسم استفهام مبتدأ تقول بمعنى تظن مضارع ينصب مفعولين الاول القلص والثانى يحملن والرواسم صفة القلص وأم مفعول يدنين وقاسم مضاف اليه وقاسما عطف على أم والشاهد فى تقول بمعنى تظن (قوله أبعد بعد تقول الخ) هو من البسيط والهمزة للاستفهام وبعد الاول بفتح الباء ظرف زمان وبعد الثانى بضمها مضاف اليه وبينهما جناس محرف وتقول مضارع بمعنى تظن والدار مفعوله الاول وجامعة مفعوله الثانى وشملى مفعول جامعة أم تقول عطف على تقول والبعد مفعول أول ومحتوما ثان والشاهد فى تقول فى الموضعين والشمل الاجتماع يقال جمع الله شمله اذا دعا له بتألفه (قوله أجهالا تقول الخ) قاله كميت بن زيد الاسدى من قصيدة من الوافر يمدح بها مضر على أهل اليمن وبنو لؤى هم قريش والمتجاهل الذى يرى من نفسه الجهل وليس به والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أم متجاهلين حيث استعملوا اهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم * الاعراب الهمزة للاستفهام وجهالا مفعول ثان لتقول الذى بمعنى تظن وبنى لؤى مفعوله الاول واللام للابتداء وعمر أبيك مبتدأ ومضاف اليه وخبره محذوف وجوبا أى قسمى والجملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف والشاهد فى تقول بمعنى تظن ووصل بالمفعول الثانى

﴿ باب الاسماء التى تعمل عمل الفعل ﴾

الظاهر ان باب يقرأ بالاضافة بدليل قوله وهى عشرة وقوله الاسماء فيه تغليب لان الجار والمجرور ليس اسما وفى بعض النسخ باب الاسماء عشرة (قوله عشرة الخ) هذه طريقته وخالف فى القطر فعدها سبعة لان الظرف والجار والمجرور ليسا عاملين فى الحقيقة وانما العامل الفعل واما اسم المصدر فهو داخل فى المصدر وان عمله قليل والى قلته اشار ابن مالك بقوله * ولاسم مصدر عمل * قال ولده أى نوع من العمل فكلامه هنا مبنى على الظاهر (قوله اسم الحدث) من اضافة الدال للمدلول ثم الحدث اما قائم بالفاعل كفرح زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقعد قعودا أو مجازا كمرض مرضا او واقع على المفعول كمصدر ما لم يسم فاعله كزهوا وجنونا وقوله الجارى خرج اسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له وبيانا لنوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسة فمثل القارئية والعالمية ليس مصدرا ويحتمل ان المراد بالجريان الاشتمال على جميع حروفه (قوله الجارى) نعت لاسم لا للحدث (قوله ان لا يصغر) فلا يجوز أعجبنى ضريبك زيدا لان التصغير يبعده عن الفعل لانه من خصائص الاسماء (قوله ولا يحد) أى فلا يحد بالتاء لم يعمل نحو اعجبتنى ضربتك زيدا واما قوله

يحايى به الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب

فشاذ والملا مفعول الضربة المحدودة بالتاء وكفيه مضاف اليه من اضافة المصدر لفاعله والملا التراب وقوله يحايى أى يحيى والجلد القوى وهو فاعل يحيى وقوله به أى

أبعد بعد تقول الدار جامعة
شملى بهم أم تقول البعد محتوما
ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر
أجهالا تقول بنى لؤى
لعمر أبيك أم متجاهلينا
ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو أأنت تقول زيد منطلق ثم قلت ﴿ باب الاسماء التى تعمل عمل الفعل وهى عشرة أحدها المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل كضرب واكرام وشرطه ان لا يصغر

بالماء وتقمص مفعول ثان أي صير الرجل القوى قفصرا كب بسبب ضربة كفيه التراب وذلك ان رجلا اعطى الماء الذى يتوضأ به لمن هو عطشان وتيمم (قوله ولا يحد بالتاء) أى فقط كما فى الاشمونى والتصريح ومفاده التى خلاف ذلك ولذا قال شيخ الاسلام قوله ولا يحد أى بالتاء أو بتثنية أو جمع انتهى كضربتين وضربات (قوله نحو ضربة الخ) فضربة محدود بالتاء فلا يعمل فى المفعول قال القيشى قوله نحو ضربة الخ كذا فى بعض النسخ وهذه تمشى على جواب الشاطبي فليراجع اه قال فى النكت اشترط فى الكافية ان لا يكون مضمرا ولا محدودا بالتاء ولا مثنى ولا مجموعا فقال

واهمل المضمر والمحدود * ومصدر فارقه التوحيد

ولم يشترط الثالث فى التسهيل وأجاز اعماله مثنى ومجموعا وهو اختيار ابن عصفور واختار أبو حيان اشتراطه وخالف ابن هشام فقال القول بأن المصدر لا يعمل جمعا أبعد شئ لان عمله لحلوله محل الفعل فلا ينافيه جمعه رابعا أن يكون مكبرا قال الشاطبي والجواب عن المصنف أعني ابن مالك ان الشرط الذى ذكره يغني عن الاربعة لانه معها لا يدل على ان والفعل أو ما والفعل وعلى ان ضمير المصدر لا يسمى مصدرا حقيقة اه وبه تعلم ان جواب الشاطبي عن الالفية (قوله ولا يتبع الخ) يعلم منه بالاولى اشتراط عدم الفاصل بالاجنبي بينه وبين معموله ولذا لا يصح فى يوم من قوله انه على رجعه لقادر يوم تبلى ان يكون معمولا لرجع للفصل بالخبر وهو قادر بل معمول لمحذوف أى يرجعه يوم تبلى ويشترط أيضا ان لا يتقدم معموله فلا يجوز أعجبني زيدا ضرب عمرو قال الرضى لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوه وأنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة فلما بلغ معه السعي وهو كثير فى كلامهم وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ له حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف ونحوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى انتفى بحمد الله وبنعمته عنك الجنون انتهى كلام الرضى (قوله ولا يتبع) أى بواحد من التوابع الخمسة (قوله قبل العمل) وأما بعده كما فى قوله

* ان وجدى بك الشديد أراني * عاذرا فيك من عهدت عذولا

بمعموله وهو بك قال الاشمونى ومن الشروط ان يكون مفردا وأما قوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والفنعا

بالفاء والنون والعين المهملة أى الكرم فما زادت تجاربهم جمع تجربة وهو مضاف لفاعله وأبا قدامة مفعوله فقد عمل وهو جمع وانما اشترط افراده لان تثنيته وجمعه

وان يخلفه فعل مع ان أوما
وعمله منونا اقيس نحو أو
اطعام فى يوم ذى مسغبة
يتيما ومضافا للفاعل أكثر نحو
ولولا دفع الله الناس ومقرونا
بأل ومضافا للمفعول قليل
وأقول لما أنهيت حكم
الفعل بالنسبة الى الاعمال
أردفته بما يعمل عمل الفعل
من الاسماء وبدأت منها
بالمصدر لان الفعل مشتق
منه على الصحيح

زيد لان أصل صيغته التى هى أصل للفعل ومن الشروط أن يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح ولا محذوفا كما فى بسم الله الرحمن الرحيم وقال بعض ان عامل البسملة حذف بعد عمله ولم يعمل محذوفا (قوله ولا يجر بالباء) لم أر هذا الشرط فى شرح هذا الكتاب وقد ترك شيخ الاسلام شرحه ورأيت فى بعض النسخ ولا يحد بالتاء نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات وهى واضحة وليس فيها ولا يجر بالباء (قوله وان يخلفه الخ) خرج به المصدر المؤكد نحو ضربت ضربا والمبين للنوع نحو ضربت ضرب الأمير والمبين للعدد نحو ضربت ضربتين لان أن أو ما مع الفعل لا يحل محلهما بل يحل محل الفعل وحده والمصدر الذى هو بدل عن اللفظ بفعله فقيل يعمل وقيل لا (قوله أقيس) أى أجرى على القواعد النحوية وأما الأكثر فمعناه أن يجرى على لسان العرب كثيرا فلا منافاة (قوله أو اطعام الخ) فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل (قوله ومضافا) الحاصل ان أقسام المضاف أربعة لانه اما مضاف للفاعل وذكر المفعول أو حذف أو مضاف للمفعول وذكر الفاعل أو حذف ففى ثلاث صور يكثر وهى ما اذا أضيف للفاعل ذكر المفعول ام لا نحو ولولا دفع الله الناس كما يأتى وتقبل دعاء أى دعائى اياك وما اذا أضيف للمفعول وحذف الفاعل نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أى من دعائه الخير والصورة الرابعة وهى ما اذا أضيف للمفعول وذكر الفاعل ضعيفة كما يأتى الكلام عليها فقوله مضافا للفاعل سواء ذكر المفعول أم لا ومثله ما اذا أضيف للمفعول وحذف الفاعل كما يؤخذ من مفهوم قوله ومضافا للمفعول ذكر فاعله اه من التصريح بتصرف (قوله وعمله) مبتدأ واقيس خبر ومنونا حال (قوله ضعيف) وفى نسخة قليل وهى قلة نسبية أو حقيقية كما يأتى (قوله حكم الفعل بالنسبة الى الاعمال) أى لا بالنسبة لغيره فانه لم يستوفه لان الفعل منه ما هو جامد ومنه ما هو متصرف ومنه ما هو لازم ومنه ما هو متعد ومنه ما هو تام ومنه ما هو ناقص ومنه ما هو رباعى ومنه ما هو خماسى ومنه ما هو سداسى ومنه ما هو مجرد ومنه ما هو مزيد فيه وغير ذلك اه فيشى (قوله لان الفعل مشتق منه على الصحيح) وكذا الوصف مشتق من المصدر وهو مذهب جمهور البصريين وذهب بعض البصريين الى جعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى ان الفعل أصل لهما وزعم ابن طلحة الى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب جمهور البصريين لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث والزيادة اه اشمونى وعلى قول ابن طلحة فهل الوصف مشتق من المصدر او الفعل لم يعلم ذلك عن ابن طلحة فيحتمل انه موافق لجمهور البصريين فى أن الوصف من المصدر

واحترزت بقولى الجارى على الفعل من اسم المصدر فانه وان كان اسما دالا على الحدث لكنه لا يجرى على الفعل وذلك نحو قولك أعطيت عطاء فان الذى يجرى على أعطيت انما هو اعطاء لانه مستوف لحروفه وكذا اغتسلت غسلا بخلاف اغتسل اغتسالا وسيأتى شرح اسم المصدر بعد وأشرت بتمثيلى بضرب وإكرام الى مثالى مصدر الثلاثى وغيره ومثال ما يخلفه فعل مع ان قوله تعالى ولولا دفع الله الناس أى ولولا أن يدفع الله الناس او ان دفع الله الناس ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى تخافونهم كخيفتكم انفسكم اى كما تخافون انفسكم ومثال ما لا يخلفه فعل مع احد هذين الحرفين قولهم مررت فاذا له صوت صوت حمار اذ ليس المعنى على قولك فاذا له ان صوت أو ان يصوت أو ما يصوت لانك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون فى تأويل الفعل وانما أردت انك مررت به وهو فى حالة تصويت ولهذا قدروا المصوت الثانى ناصبا لم يجعلوا صوتا الأول عاملا فيه وانما كان عمل المنون اقيس لانه يشبه الفعل بقوه نكرة وانما كان اعمال المضاف للفاعل اكثر لان نسبة الحدث لمن اوجده اظهر من نسبته لمن اوقع عليه ولان الذى ظهر حينئذ انما هو عمله فى الفضلة ونظيره ان لام لما كانت ضعيفة عن العمل

ويحتمل غير ذلك فتأمل اهـ من تقرير بعض الاشياخ (قوله واحترزت بقولى الجارى على الفعل من اسم المصدر الخ) وهو مبنى على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على ان المراد الدلالة ولو بواسطة والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث اهـ يس على الفاكهى (قوله الى مصدر الثلاثى وغيره) وهو مصدر المزيد على الثلاثى (قوله ومثال ما يخلفه فعل مع ان) الحاصل انه اذا أريد المضى أو الاستقبال قدر ان والفعل وقولهم أن من خواص المستقبل الخ محله اذا دخلت على مضارع فان دخلت على ماض فهى للمضى واذا أريد الحال قدر ما والفعل لان ما صالحة للازمنة الثلاثة وانما اختصت بالحال مع انها صالحة للثلاثة لان ان أم الحروف المصدرية فحيث أمكن حلها لا يعدل الى غيرها وهى اذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول فلذا تعين حلها فعدل الى ما لانها لا تنافيه ولا غيره ومسئلة التأويل بما عزيزة قل من ذكرها من النحاة أفاده يس على الفاكهى وزاد فى التسهيل حلوله محل ان المخففة والفعل نحو علمت ضربك زيدا والتقدير علمت ان قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية لان علم متعد لمفعولين ولو اوّلته بأن المصدرية والفعل لصار مفردا فيكون متعديا لمفعول واحد وهذا المعمول لا يسد مسد المفعولين بخلاف ما لو قدر بأن والفعل فتكون الجملة سدّت مسد المفعولين اهـ من الاشمونى وحواشيه (قوله لانك لم ترد بالمصدر الحدوث) أى حتى يقدر بالفعل مع ان أو ما وانما المراد الاتصاف بالصوت (قوله ولهذا) اى ولاجل عدم حلول ان أو ما مع الفعل محله فلم يكن عاملا قدروا الخ (قوله لانه يشبه الخ) أى وبهذا الشبه يتقوى عمله عمل الفعل وهذا لا ينافى ان عمله عمل الفعل لا للمشابهة بل لكونه أصل الفعل وهذا موافق لقول يس على الفاكهى ان عمل المصدر ليس لمشابهته للفعل بل لكونه اشتق منه الفعل اهـ وذكر فى موضع آخر ما يخالف ذلك وان عمله للشبه فانه قال فى قوله لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمله مطلقا لشبهه الفعل فالاظهر ان يقال لان التنكير أنسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجبت من قراءة فى الحمام القرآن أى من ان اقرأ قال ابن مالك فى شرح العمدة وهذا غريب لان رفع مصدر المنون المستعمل كثير النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر على احدهما فالرفع أحق والا كثر الواقع ما ذكرت اهـ وقال المصنف فى حواشى الالفية اعمال المصدر المضاف فى الفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون وأما ذو أل فاعماله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول وتلخص ان عمل المصدر الرفع فى الفاعل ضعيف مطلقا اهـ كلام يس (قوله عمل المنون) اى لفظا أو تقديرا كقوله تعالى فانها من تقوى القلوب فان تقوى منون تقديرا على قراءة من رفع القلوب (قوله ولان الذى يظهر حينئذ) أى حين اذ أضيف الفاعل ونصب المفعول (قوله عمله فى الفضلة) أى وظهور العمل فى الفضلة يدل على

دوه

قوة العامل (قوله لم يظهروا عملها غالبا الا فى منصوبها) أى فقووها بظهور عملها فى المنصوب (قوله وانما كان اعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله الخ) ومع ضعفه هو كثير فى نفسه وقيل انه قليل فى نفسه (قوله لان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى العمدة) أى وهو عامل ضعيف وعمله فى العمدة يدل على ضعفه (قوله غلا بعضهم) أى جاوز الحد (قوله افنى تلادى وما جمعت من نشب الخ) قاله الاقيشر الاسدى واسمه المغيرة بن عبد الله والاقيشر لقب غلب عليه لانه كان أحمر اقشر والتلاد المال القديم من تراث وغيره والنشب اسم يقع على الضياع والمستغلات التى لا يقدر أن يرتحل بها قال الدمامينى التلاد بمثناة فوقية مكسورة وأصل التاء فيه واو والنشب بالشين المعجمة المال والعقار اه والقواقيز باثبات الياء وتركها وبقافين وزاى معجمة واحدها قاقوزة وهى اقداح يشرب بها الخمر وأما قازوزة بزايين معجمتين بينهما قاف فهى قاقزة وازير بمهملتين جمع قارورة والاباريق جمع ابريق فارسى معرب وهو اناء له عروة وأما التى لا عروة لها فهى كوب والمعنى هذا رجل مغرم بشرب الخمر وقد افنت ماله كله ما ورثه وما اكتسبه وكنى عن الشرب بقرع الاباريق والقواقيز لان ذلك يدل عليه والاعراب افنى فعل ماض تلادى مفعول مقدم وما موصولة محلها نصب معطوف على تلادى وجمعت صلة ومن نشب متعلق به وقرع فاعل مضاف للقواقيز من اضافة المصدر لمفعوله وأفواه فاعل المصدر جمع فم وأصله فوه فلذا ردت الواو فى الجمع وهو محل الشاهد وزعم بعضهم انه ضرورة ورد بأنه روى بنصب الافواه فيكون مما أضيف فيه المصدر لفاعله وذكر مفعوله وهو كثير وجمعت بتشديد الميم واذا روى البيت بالوجهين فلا يصح القول بأن البيت على الرواية الاولى ضرورة وهذا معنى قول الشارح فبرد على هذا القائل الخ وما رد به المصنف مبنى على ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لا على القول بأن الضرورة ما وقعت فى الشعر كما أفاده الحميد (قوله وقول النبى) بالرفع عطف على فاعل يرد اى يرد قول هذا القائل انه الخ ويرده قول النبى فيرده شيآن (قوله وقول النبى الخ) أى فى حديث بنى الاسلام على خمس الى ان قال وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يحل محله ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن موصولة فاعل أى وان يحج البيت المستطيع وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه اه تصريح وهو ميل لكلام أبى حيان حيث اعترض على ابن مالك فى الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النحوية باحتمال روايتها بالمعنى وقد رد عليه بأن الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوى الى ذلك بقوله قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب يتطرق منه الى عدم الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام الشرعية وهو مخالف للاجماع (قوله آية الحج) خبر لمحذوف أى وهى آية الحج أو بدل من قوله بالآية (قوله ليست من ذلك) اى مما اضيف فيه المصدر للمفعول وذكر الفاعل (قوله بل الموصول الخ) أى ان قوله من استطاع بدل من

لم يظهروا عملها غالبا الا فى منصوبها وانما كان اعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله ضعيفا لان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى العمدة ولقد غلا بعضهم فزعم فى المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك انه مختص بالشعر كقول الشاعر

افنى تلادى وما جمعت من نشب
قرع القواقيز أفواه الاباريق

فيمن روى الافواه بالرفع ويرد على هذا القائل انه روى أيضا بالنصب فلا ضرورة فى البيت وقول النبى صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فان قلت فهلا استدللت عليه بالآية الكريمة آية الحج قلت الصواب انها ليست من ذلك فى شئ بل الموصول فى موضع جر بدل بعض من الناس

الناس والرابط محذوف أى منهم ويجوز الفصل بين البدل والمبدل منه كما قاله بعض والمبدل منه فى نية الطرح والمعنى وحج البيت واجب لله على المستطيع وعلى هذا فلا يجوز الوقف على البيت بخلافه على الوجهين الآخرين (قوله أو فى موضع رفع بالابتداء الخ) أى ان من موصولة مبتدأ واستطاع صلته وخبره محذوف مقرون بالفاء تقديره فليحج وانما قدر مقرونا بالفاء لتضمن من الموصولة معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء فقوله ضمنت معنى الشرط أى ان الموصولة فى معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء (قوله أو شرطية) أى ويكون استطاع فعل الشرط فى محل جزم وجواب الشرط محذوف أى فليحج والمعنى على الشرطية والموصولة ان لله على الناس أن يكون البيت محجوجا أى كفاية وله على المستطيع أن يحج بنفسه أى عينا وينبغى ان يقدر الخبر المحذوف او الجواب المحذوف هكذا فعليه أن يباشر بنفسه كما أفاده يس (قوله ويؤيد الابتداء ومن كفر الخ) يحتمل ان المراد بالابتداء الشامل لجعلها موصولة وشرطية لان قوله ومن كفر صالح للشرطية والموصولية وكأنه قال ويؤيد الابتداء بدون البدل ويحتمل ان المراد بالابتداء حالة الموصولية فقط لان قوله ومن كفر الخ خاص بالموصولية لان جملة فان الله لا تصلح جوابا لان غنى الله عن العالمين لا يتسبب عن الكفر (قوله فمفسد للمعنى اذ التقدير الخ) قال التاج السبكى فى بعض مجاميعه وهو ممنوع وأى مانع من ذلك ويكون فى الحج شيآن فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم وان لم يحج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا احسن ويشهد له قول أصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة وللرافعى بحث ان الحج لا يتعين وانه يغنى عنه العمرة وفى هذا التقرير يرد عليه ورد عليه وجه آخر غير ان هنا مباحثة وهى انه اذا ثبت ان فى الفرض فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بأن يقوم به المستطيع وغيره ولو ارتكب غير المستطيع المشاق وحج اسقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج عن الغير لان الحج لا نيابة فيه عن المستطيع وبقى على المستطيع فرض العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما فى ذمته من فرض العين واذ علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوصا حج المستطيع لا عموم حج البيت اه يس قال بعض الفساد مبنى على ان ال فى الناس للاستغراق أما لو جعلت للعهد والمعهود المستطيع فلا فساد والمعنى حج البيت المستطيعون واجب لله على الناس أى هؤلاء الناس المذكورين فالناس وان تقدم لفظا فهو متأخر معنى (قوله ان يحج المستطيع) من موصولة فاعل المصدر وقوله المستطيع بيان لمعنى قولنا الذى استطاع . (قوله ومثال اعمال ذى الالف واللام) اختلف فيه على أربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفى لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسى على قبح وابن طلحة وان كانت فيه ال معاقبة للضمير كما فى البيت الآتى ومنع من الضرب زيد عمرا

او فى موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط او شرطية وحذف الخبر او الجواب أى من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غنى عن العالمين واما الحمل على البدلية فمفسد للمعنى اذ التقدير اذ ذاك ولله على الناس ان يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم ولو اضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك فى الكلام عند احد نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير ومثال اعمال ذى الالف واللام قول الشاعر يصف شخصا بضعف الرأى والجبن

ضعف النكاية أعداءه
يخال الفرار يراخى الاجل
ثم قلت ﴿ الثانى اسم
الفاعل وهو ما اشتق من
فعل لمن قام به على معنى
الحدوث كضارب ومكرم
فان صغر أو وصف لم يعمل
والا فان كان صلة لال

ووافقه أبو حيان ويرد عليهما قوله

عجبت من الرزق المسىء الهه * وللترك بعض الصالحين فقيرا

أى عجبت من أن رزق المسىء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا وعات ان المنون فيه خلاف وأما المضاف فهو متفق على اعماله وحكى بعضهم فيه الخلاف (قوله والجبن) بضم الجيم ضد الشجاعة (قوله ضعيف النكاية الخ) فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف النكاية أعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفى التنزيل قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وضعيف خبر مبتدا محذوف والنكاية مضاف اليه ويخال مضارع بمعنى يظن والفرار مفعول أول وجملة يراخى مفعوله الثانى والاجل مفعول يراخى (قوله ما) أى عامل حتى يصير حدثا ولا ينبغى ان يفسر بوصف لان الكلام مفروض فيما هو أعم منه وخرج بقوله اشتق المصدر والظرف والجار والمجرور واسم الفعل (قوله اشتق) الاشتقاق رد فرع لاصل لمناسبة بينهما (قوله من فعل) أى من مصدر فعل كما فى الشارح أو المراد بالفعل هنا المصدر فان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فان هذا التعريف لابن الحاجب وقد قال شراحه فيه ذلك فلا تجوز لكن شرح كلام المصنف بكلام فى الشرح أولى وهذا كله ليتمشى على المذهب الصحيح والا فيبقاؤه على ظاهره مذهب الكوفى (قوله لمن قام به) أى للدلالة على تعيين من قام به كما يؤخذ من الشرح والضمير فى قام عائد على الفعل وفى به عائد على من والمراد بالفعل الاول اللفظ فان الاشتقاق انما يكون من الالفاظ والمراد من الفعل الثانى الحدث لان الذى يقوم بالشخص انما هو الحدث ففيه استخدام (قوله كضارب) ومضروب ومدحرج ومحرنجم ومقعنس (قوله فان صغر أو وصف) قال الاشمونى من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائى فيهما لانهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية اه فيفيد ان هذين الشرطين فى المجرد وكلام المصنف فيما فيه ال وهو الظاهر أى فقول المصنف فان صغر أو وصف لم يعمل سواء كان فى المجرد من أل أو بال (قوله فان صغر) فلا تقول جاء لى ضويرب زيدا ولا يرد عليه قول بعضهم واظننى مرتحلا وسويرا فرسخا الان فرسخا ظرف يكتفى برائحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كما فى قوله * ترقرق فى الايدى كميت عصيرها * حيث رفع عصيرها بكميت وكميت مصغر كمت وهو الذى خالط حمرته سواد وكمت المكبر لم يسمع ورد بأن كلامنا فى عمل النصب لا الرفع (قوله أو وصف) فلا تقول جاءنى الضارب العالم زيدا ولا حجة للكسائى على اعمال الموصوف فى قوله

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى فى الخليط المزايل

اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين والمعنى امرأة فاقد خطباء أى وقعت فى الامر المهم فقدت فرخين أى ولدين قال فى شرح التسهيل

هـ ل مطلقا والاعمل ان كان حالا أو استقبالا واعتمد ولو تقديرا على نفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف (و) أقول قولى ما اشتق من فعل فيه تجوز وحقه ما اشتق من مصدر فعل وقولى لمن قام به مخرج لاسم المفعول وأنواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به ولاسم المفعول فانه اشتق من فعل لمن وقع عليه ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فانها اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به وذلك نحو المضرب بكسر الراء اسما لزمان الضرب أو مكانه وقولى على معنى الحدوث مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل كظريف وأفضل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث وأشرت بتمثيلى بضارب ومكرم الى انه ان كان من فعل ثلاثى جاء على زنة فاعل وان كان من غيره جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم ينقسم اسم الفاعل الى مقرون بأل الموصولة ومجرد عنها فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا أعنى ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا تقول هذا الضارب زيدا امس أو الآن أو غدا قال امرؤ القيس

القاتلين الملك الحلاحلا * خير معد حسبا ونائلا

وأعمل القاتلين مع كونه بمعنى الماضى لانه يريد بالملك الحلاحل أباه وفيه دليل أيضا على اعماله مجموعا والمجرد عنها انما يعمل بشرطين ولا

ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى اعمال الموصوف قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائى وباقى الكوفيين اجازة ذلك مطلقا اهـ أشمونى (قوله عمل مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد (قوله فيه تجوز) أى مجاز بالحذف (قوله المضرب بكسر الراء) اعلم انه يصاغ من الثلاثى مفعل فتفتح عينه مرادا به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو مرمى ومغزى ومرقى أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت فى المراد منه المصدر نحو مضرب وكسرت فى المراد منه الزمان أو المكان نحو مضرب وتكسر مطلقا عند غير طيئ فيما صحت لامه وفاؤه واو نحو مورد وموقف وموئل اهـ أشمونى (قوله لا على معنى الحدوث) الاضافة للبيان أى مفيد لمعنى هو الحدوث (قوله وكسر ما قبل آخره مطلقا) أى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (قوله فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا) لأن أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان أريد المضى أو يضرب ان أريد غيره والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله كما فى التسهيل وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالمضى خلافا للرمانى ومن وافقه ولا على سبيل التشبيه بالمفعول خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم والحاصل ان الاقوال أربعة المشهور انه يعمل مطلقا (قوله القاتلين الملك الحلاحلا الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة يذكر فيها القبيلتين اللذين قتلا أباه وقبل هذا البيت

والله لا يذهب شيخى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا

وحتى بمعنى الا الاستثنائية أو للغاية أى لا أترك الاخذ بثار شيخى الى ان اقتل هذين الحيين وأبير بالراء أو الدال المهملتين معناه اهلك ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد قتلا بامرئ القيس والحلاحل السيد والجمع الحلاحل بالفتح والاعراب القاتلين صفة لمالك وكاهل ويحتمل انه منصوب على الذم أى اذم القاتلين والملك مفعوله والحلاحل نعت الملك وكذا خير ومعد مضاف اليه وحسبا منصوبا على نزع الخافض ونائلا عطف عليه (قوله لانه يريد بالملك الحلاحل أباه) أى الذى قتل فيما مضى فصح كونه تعليلا لقوله بمعنى الماضى (قوله على اعماله مجموعا) أى كما يعمل مثنى ومفردا فان قلت لم تمتنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالاسماء قلت اما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم تطرق الخلل الى صيغة مفرده من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل تلحقه صورة علامتى التثنية والجمع فى الافعال الخمسة بخلاف الوصف اهـ يس (قوله انما يعمل بشرطين) أى مع الشرطين السابقين وهما أن لا يصغر

أحدهما أن يكون للحال أو الاستقبال لا للماضي خلافا للكسائي وهشام وابن مضاء استدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتأولها غيرهم في الثاني أن يكون معتمدا على واحد من أربعة وهي النفي كقوله

ماراع الخلان ذمة ناكث * بل من وفى يجد الخليل خليلا

الثاني الاستفهام كقوله

أناو رجالك قتل امرء * من العز في حبك اعتاض ذلا

الثالث اسم مخبر عنه باسم الفاعل كقوله تعالى ان الله بالغ أمره الرابع اسم موصوف باسم الفاعل كقولك مررت برجل ضارب زيدا وقولي ولو تقديرا اشارة الى مثل قوله

كناطح صخرة يوما ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وقوله

ولا يوصف كما علمته فجملة الشروط أربعة اثنان عدميان واثنان وجوديان (قوله خلافا للكسائي) أي في تجويزه عمله بمعنى الماضي واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب وقال المانعون لا حجة لهم في باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية والمعنى يبسط فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو في وكلبهم واو الحال ويحسن أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به وأما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا اه تصريح وحكى بعضهم عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد لانه لا يصح أن يكون صفة مشتقة لا فاعل لها ولا ضمير ومعنى حكاية الحال ان تفرض ما كان حاصلا فيما مضى حاصلا الآن لكونه أمرا عجيبا وبهذا ظهر قول الشارح وتأولها غيرهم وقوله وابن مضاء بفتح الميم والمد (قوله الثاني أن يكون معتمدا الخ) خلافا للكوفيين والاخفش حيث أجازوا عمله بدون اعتماد كما في قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت

وجوابه ان خبير خبر مقدم وبنو لهب مبتدأ مؤخر على حد والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله ماراع الخلان الخ) النكث الخلف والنقض وما نافية وراع اسم فاعل اعتمد على النفي ولذا رفع الخلان فاعلا له وراع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل والخلان فاعل سد مسد الخبر وذمة مفعول لاجله بل حرف عطف من موصولة مبتدأ وفى فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على من الموصولة الخليل مفعول اول وخليلا مفعول ثان (قوله أناو رجالك الخ) قاله حسان ابن ثابت رضي الله عنه الهمزة للاستفهام وناو اسم فاعل مبتدأ ورجالك فاعل أغنى عن الخبر وقتل مفعول وامرئ مضاف اليه ومن العز متعلق باعتاض وذلا مفعول وفي حبك حال من فاعل اعتاض والشاهد في ناو حيث اعتمد على الاستفهام فرفع رجالك ونصب قتل (قوله ان الله بالغ الخ) بتنوين بالغ وباضافته لأمره لانه اذا استوفى الشروط تجوز اضافته والشروط لجواز الاعمال لا لوجوبه (قوله وقولي ولو تقديرا الخ) أي فقوله ولو تقديرا راجع للوصوف والاستفهام وأراد بالموصوف ولو معنى ليعم الحال في قوله ضار بانه حال من ضمير رأيته المحذوف والظاهر انه راجع للمخبر عنه أيضا ولا يرجع للنفي تأمل مثال المخبر عنه ضارب زيد عمرا جوابا لمن قال أضارب زيد عمرا أي هو ضارب وبعد كتبي هذا رأيت المحشي قال ولا يتأتى تقدير النفي في هذا الباب الا انه يمكن أن يرد شذوذا (قوله كناطح صخرة) قاله الاعشى ميمون في قصيدة من البسيط والوعل بفتح الواو وفتح العين المهملة أو كسرها أو بضم الواو وكسر العين تيس الجبل ويقال له الآيل ومعنى يوهنها يزعزعها ويروى ليفلقها ويضرها من ضار ضيرا بمعنى ضر ضرا * الاعراب ناطح اسم فاعل اعتمد على موصوف

محذوف وفاعله مستتر وهو خبر لمحذوف أى أنت كوعل ويوما ظرف لناطح واللام للتعليل ويوهنها مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام العلة والفاعل مستتر والهاء مفعول والفاء عاطفة ولم يضرها جازم ومجزوم وأوهى عطف على ماقبله وقرنه مفعول والوعل فاعل والشاهد فى ناطح حيث اعتمد على موصوف مقدر ونصب صخرة والضمير فى قرنه يعود على الوعل (قوله ليت شعرى الخ) ليت حرف تمن وشعرى أى فطنتى من شعر اذا فطن اسمها ومقيم اسم فاعل أقام خبرها قاله فى الشواهد وقال غيره خبر ليت محذوف أى موجود وقوله مقيم مبتدأ وقومى فاعل سد مسد الخبر وهو معتمد على استفهام مقدر والعذر مفعول مقيم وقومى فاعله ولى متعلق بمقيم أم حرف عطف وهم مبتدأ وفى الحب متعلق به عاذلون ولى كذلك وعاذلون خبر المبتدأ والشاهد فى مقيم حيث اعتمد على استفهام مقدر فرفع القوم ونصب العذر (قوله الثالث المثال وهو ما حول للمبالغة) المثال جزئى مخصوص لكنه صار علما على هذه الامور الخمسة وبعضهم يعبر أمثلة المبالغة وبعضهم يعبر بالتحويل الى فعال الخ (قوله ما) أى وصف فالمحول الوصف والمحول عنه اسم الفاعل والمحول اليه الامثلة المعينة (قوله حول) أى اعتبر تحويله (قوله بكثرة) ظاهره أن الثلاثة مستوية فى الكثرة وليس كذلك فاكثرها فعال ومفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل قاله ابن مالك فى شرح الالفية (قوله بكثرة) ظاهره ان الكسرة فى التحويل وعبارته فى الشرح تقتضى أنها فى العمل ويؤول أى واعمال هذه الثلاثة بكثرة وكذا يقال فى قوله بقلة (قوله للمبالغة) عبر فى الشرح بقوله للمبالغة والتكثير كما عبر بهما فى التوضيح وليس ذكر التكثير ضروريا لان المبالغة كما فى الكيف او الكم فتشمل التكثير نعم عدم ذكره يوهم ولذا اعترض المصنف فى شرح اللمحة على اقتصار أبى حيان فيها على المبالغة كما وقع له هنا فى المتن وقال حقه ان يقول للمبالغة والتكثير فالاول نحو زيد عليم بهذه المسئلة والثانى نحو زيد نحار الجزور ولكن ظاهر كلامه فى شرح القطر قصر المبالغة على تكرار الفعل فانه قال وكلها تقتضى تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقى فقوله فى الشرح والتكثير تفسير للمبالغة كما يعلم مما فى القطر (قوله فعال) بفتح الفاء وتشديد العين (قوله اما العسل فأنا شراب) فالعسل مفعول شراب وهذا من المحلات التى يجوز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها (قوله أخا الحرب الخ) قاله القلاخ بضم [illegible] وبالخاء المعجمة من الطويل وأراد بالجلال ما يلبس فى الحرب من الدرع والولاج [illegible] مبالغة الوالج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال والخبرية [illegible] ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم فى الحرب وبينه وبينها مؤاخاة واذا قامت الحرب لايلج البيت ولا يستتر فيه بل يظهر ويحارب اهـ تصريح * الاعراب أخا الحرب ولباسا حالان وصاحب الحال الضمير فى فانى

ليت شعرى مقيم العذر قومى
لى أم هم فى الحب لى عاذلونا
وقولك ضارب عمرا أحوا با
لمن قال كيف رأيت زيدا
ألا ترى ان هذه عملت
لاعتمادها على مقدر اذ
الاصل كوعل ناطح وليت
شعرى أمقيم ورأيته ضاربا
ثم قلت ﴿الثالث المثال
وهو ما حول للمبالغة من
فاعل الى فعال أو مفعال أو
فعول بكثرة أو فعيل أو فعل
بقلة﴾ وأقول الثالث من
الاسماء العاملة عمل
الفعل أمثلة المبالغة وهى
عبارة عن الاوزان الخمسة
المذكورة محولة عن صيغة
فاعل لقصد افادة المبالغة
والتكثير وحكمها حكم اسم
الفاعل فتنقسم الى ماتقع
صلة لال فتعمل مطلقا
والى مجردة عنها فتعمل
بالشرطين المذكورين
ومثال اعمال فعال قولهم
أما العسل فأنا شراب وقول
الشاعر
أخا الحرب لباسا اليها جلالها
وليس بولاج الخوالف أعقلا

فيما قبله وهو

فان تك فاتتك السماء فانني * بأرفع ماحولى من الأرض أطولا

واليمامة علق بلباسا وجلالها مفعول لباسا وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير وولاج خبرها والباء زائدة والهاء الف مضاف اليه وأبعقلا خبر ثان لليس والشاهد فى لباسا فانه مبالغة فى لابس واعتمد على صاحب الحال فنصب جلالها (قوله مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء (قوله انه لمنحار بوائكها) قال فى التصريح وحكى سيبويه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق لمنحار بالحاء المهملة مبالغة فى ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان (قوله فعول) بفتح الفاء وضم العين (قوله قول أبى طالب) عم النبى صلى الله عليه وسلم وهو والد امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه من قصيدة من الطويل يرثى بها امية بن المغيرة بن عمرو بن مخزوم وكان ختنه فخرج تاجرا الى الشام فمات فى طريقه ونصل السيف حديدته وقيل شفرته وقد يسمى السيف كله نصلا وسوق جمع ساق ومنه قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والمراد وصف من رثاه بالكرم وانه كان يعرقب سوق سمان الابل للاضياف ويعقرها عند عدم الزاد وشدة الزمان وكانوا اذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها واراد عراقيب سوق سمانها لانها التى تضرب بالسيف وقال ضروب لدلالته على الكثرة وخص السمان لعزتها على اهلها فلا ينحرونها ولا يعقرونها وانما ينحرون الضامر وأما الممدوح فلا ينحر الا كرائم ابله وسمانها * الاعراب ضروب خبر مبتدا محذوف أى انت ضروب وبنصل متعلق به والسيف مضاف اليه سوق معمول ضروب سمانها مضاف اليه اذا ظرف مستقبل عدموا فعل وفاعل وزادا مفعول الفاء عاطفة انك ان واسمها وعاقر خبرها والشاهد فى البيت نصب سوق بضروب لاعتماده على مبتدا محذوف (قوله جميع البصريين) وحجتهم السماع والحمل على اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة اه سعيد وأما الكوفيون فلا يجيزون اعمال شئ من الخمسة لمخالفتها الاوزان المضارع ومعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ورد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب اه تصريح وهذا معنى قول الشارح واما الكوفيون الخ فهو مقابل البصريين وقوله بعده يفيد انهم لا يجيزون التقديم كما علمت (قوله اعمال فعيل) بفتح الفاء (قوله ان الله سميع دعاء الخ) فدعاء مفعول سميع واعتمد على المخبر عنه وهو اسم ان (قوله فعل) بفتح الفاء وكسر العين (قوله قول زيد الخيل) الذى سماه النبى صلى الله عليه وسلم زيد الخير وكانت له خمسة افراس مشهورة فاصيف اليها وهو من الوافر وتمامه * مجاش الكرملين لها فديد * ومزقون جمع مزق بفتح الميم وكسر الزاى وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نسبه وحسبه ويحامى عنه ومجاش جمع مجش بجيم ثم حاء مهملة آخره شين معجمة وهو الصغير من الحمر والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء فى جبل طى والفديد بالفاء

ومثال أعمال مفعال قولهم انه لمنحار بوائكها أى سمانها ومثال اعمال فعول قول أبى طالب

ضروب بنصل السيف سوق سمانها \
اذا عدموا زادا فانك عاقر

واعمال هذه الثلاثة كثير فلهذا اتفق عليه جميع البصريين ومثال اعمال فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه ومثال اعمال فعل قول زيد الخيل رضى الله عنه أتانى أنهم مزقون عرضى واعمالهما قليل

فلهذا خالف سيبويه فيهما قوم من البصريين ووافقهم آخرون ووافقه بعضهم في فعل لانه على وزن الفعل وخالفه في فعيل لانه على وزن الصفة المشبهة كظريف وذلك لا ينصب المفعول وأما الكوفيون فلا يجيزون اعمال شيء من الخمسة ومتى وجدوا شيأ منها قد وقع بعده منصوب اضمروا له فعلا وهو تعسف ثم قلت ﴿الرابع اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم﴾ وأقول الرابع من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم المفعول وفي قولي في حده ما اشتق من فعل من المجاز ما تقدم شرحه في حد اسم الفاعل وقولي لمن وقع عليه مخرج للافعال الثلاثة ولاسم الفاعل لاسمي الزمان والمكان وقد تبين شرح ذلك مما تقدم ومثلت بمضروب ومكرم لانبه على ان صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة كمخرج ومستخرج ثم قلت (وشرطهما كاسم الفاعل) وأقول أي شرط اعمال المثال واعمال اسم المفعول كشرط اعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة لال والمجرد منها وقد مضى ذلك ثم قلت

الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع الذي تصوت عنده الاعراب أتاني أي فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والمصدر المنسبك من انهم فاعل أي ومزقون خبر ان وعرضي معمول لمزقون وجحاش خبر مبتدا محذوف أي هم جحاش والكرملين مضاف اليه وجملة لها فديد من مبتدا وخبر صفة لجحاش والشاهد في مزقون حيث اعتمد على اسم ان ونصب عرضي (قوله فلهذا خالف سيبويه فيهما قوم) أي وهما اكثر البصريين اه حفيد (قوله ووافقه منهم) أي من البصريين آخرون (قوله ووافقه بعضهم في فعل) قال في التصريح وأجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن اه فقول المصنف بعضهم هو الجرمي ﴿تنبيه﴾ لا تبنى صيغ المبالغة من غير الثلاثي الا ما ندر كاخذ فعال ومفعال وفعيل وفعول من افعل نحو دراك وسآر من أدرك وأسأر اذا ابقى في الكاس بقية ومعطاء ومهوان من اعطى واهان ومعين ونذير من اعم وانذر وزهوق من ازهق اه اشموني ولقلة أخذه من غير الثلاثي وندوره لا يرد على المصنف في قوله ما حول من فاعل الذي هو اسم فاعل الثلاثي * (قوله الرابع اسم المفعول) قال الفيشي أي الاسم الدال على المفعول به فهو من باب الحذف والايصال كان بلفظ مفعول أم لا وليست الاضافة للبيان اه والظاهر ان اسم المفعول موضوع لما دل على حدث ومفعول به وليس القصد انه دل على المفعول به بل دل على اللفظ الموضوع لحدث ومفعول فتأمل فمدلول اسم المفعول هو مضروب ومأكول وهكذا وتلك الاشياء مدلولها ذات وقع عليها الحدث فتأمل وذكر ابن الحاجب ان اضافة اسم الى الصيغة الغالبة ففي اسم الفاعل اضيف اسم الى صيغة فاعل وهي الغالبة فيه وكذا هنا في اسم المفعول (قوله من فعل) أي من مصدره أو على مذهب سيبويه ان الفعل يطلق على المصدر تأمل (قوله لمن وقع عليها) أي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليها فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب اه يس ﴿تنبيه﴾ لم يذكر المصنف بمعنى الحدوث كما ذكره في اسم الفاعل لانه انما ذكره في اسم الفاعل لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل وقد خرجت هنا بقوله لما وقع عليه فان قلت جاء اسم التفضيل لمن وقع عليه كاعرف وأشهر وأشغل قلنا هو شاذ ويشكل على تعريف اسم المفعول مضروب من قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب لاجله الا أن يقال استعماله في ذلك خلاف الاصل بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول انتهى حفيد العصام (قوله كمضروب ومكرم) فتقول زيد مكرم عمرا ومضروب زيد الآن أو غدا (قوله المجاز) أي التجوز بحذف مضاف (قوله للافعال الثلاثة) أي الماضي والمضارع والأمر (قوله ولاسمي الزمان والمكان) فانهما للوقوع فيه لا للوقوع عليه (قوله ومثلت الخ) ولا يرد عليه نحو المحبوب من أحب والمضعوف من أضعف بمعنى ضاعف والمحزون من أحزن لانه شاذ انتهى حفيد (قوله وشرطهما ذلك) هو مفرد مضاف فيعم الشرطين في المجرد وأنت

خبير

خبير بأن الشرطين انما هما في المجرد وأما المقرون بأل فلا فقول شارحنا على التفصيل السابق في الواقع صلة لال الخ الأولى حذف الواقع صلة لال لانه لما اوله بمحل الفعل ليس فيه الشرطان * واعلم ان عمل اسم المفعول كعمل الفعل المبني للمجهول نحو جاء المعطى غلامه دينارا ونحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الآن أو غدا * (قوله الخامس الصفة المشبهة) أى باسم الفاعل المتعدى الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدى وكان أصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله والصفة المشبهة ما وضع لغير تفضيل لافادة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث (قوله وهى كل صفة) ادخال كل هنا غير صحيح لان كل للافراد والماصدقات والتعريف للحقيقة والماهية ولا عبرة بما أجيب به عن ابن الحاجب في مثل هذه العبارة انتهى فيشى قال الحفيد قوله كل صفة الخ لا يصدق على صفة من افراد الصفة المشبهة انها كل صفة فلو اراد لفظ كل يمنع من صحة الحمل وتصحيح الاتيان بها ان يقال انها مقحمة زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان الحد صادق على كل افراد المحدود فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيحصل تعريف جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه كذا قال بعض في نظير هذا المقام والقول بزيادة كل مبنى على القول بزيادة الاسماء ومنعه البصريون وعن المصنف انه التحقيق انتهى (قوله صح) أى لغة تحويل الخ خرج اسم الفاعل فلا يقال في زيد قائم أبوه زيد قائم الاب لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف واسم المفعول اذا أريد بهما الحدوث وأما اذا أريد بهما الثبوت فهما حينئذ صفة مشبهة وقال الحفيد قوله صح يعنى على وجه الاستحسان لان القبيح في حكم العدم فخرج ضارب أبوه فيمتنع التحويل لانه يوهم ان الموصوف مفعول ونحو زيد كاتب الأب فانه وان لم يمتنع لعدم اللبس لكنه لا يحسن لان من كتب أبوه لا يحسن نسبة الكتابة له * واعلم ان العلم بصحة تحويل الاسناد على وجه الاستحسان متوقف على النظر في معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة فلا دور في التعريف انتهى (قوله الى ضمير موصوفها) من باب وصف الكل بوصف الجزء وهو مجاز لان الشئ اذا وصف جزؤه حقيقة صح ان يوصف جميعه مجازا (قوله وتختص بالحال) أى بالماضى المتصل بالحال كما يؤخذ من الشارح أى الحال الدائم لا الماضى المنقطع ولا المستقبل كما قاله في التصريح * واعلم أن أهل المعانى صرحوا بأنه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت وقال النحاة ان الصفة المشبهة تدل على الدوام وجمع بين القولين بأن للاسمية دلالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمنفى في كلام أهل المعانى الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان

﴿الخامس الصفة المشبهة وهى كل صفة صح تحويل اسنادها الى ضمير موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السببى المؤخر وترفعه فاعلا

او بدلا أو تنصبه تشبيها او تمييزا ١٩٧ وتجره بالاضافة الا ان كانت بأل وهو عار منها) اما قول الشاعر من الاسعاد

العاملة عمل الصفة المشبهة وهى عبارة عما ذكرت ومثال ذلك قولك زيد حسن وجهه بالنصب او بالجر والاصل وجهه بالرفع لانه فاعل فى المعنى اذ الحسن فى الحقيقة انما هو للوجه ولكنك اردت المبالغة فحولت الاسناد الى ضمير زيد فجعلت زيدا نفسه حسنا واخرت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به لان العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى لانه معموله الاصلى ولا يصح ان ترفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستيفائه فاعله وهو الضمير فأشبه المفعول فى قولك زيد ضارب عمرا لان ضاربا طالب له ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية فنصب لذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير ثم لك بعد ذلك ان تخفضه بالاضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح من النصب لا من الرفع لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه اذ الصفة أبدا عين مرفوعها

وغير منصوب لما فهمه وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه أحدها انها لا تكون الا للحال بالاضافة

الامثل فى كل ثابت استقراره (قوله أو بدلا) أو تنويعية وهى مانعة خلو وكذا قوله أو تمييزا او قوله او بدلا أى والمبدل على نية تكرار العامل فلا يقال انها عملت فى شيئين (قوله الا ان كانت بأل وهو عار الخ) هذا يشمل الحسن وجه الاب فانها بأل والمعمول خال منها مع انها جائزة اذا قال فى الشرح وهو عار من أل والاضافة لما فيه أل لان به ال المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد فكان أل فى المضاف فلا يدخل فى قوله وهو عار منها (قوله لاستيفائه فاعله) أى والشئ الواحد لا يرفع فاعلين (قوله وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير) يعنى فى مبحث المنصوبات (قوله لان الخفض ناشئ على الاصح من النصب الخ) ومقابل الأصح انه ناشئ عن الرفع ولا يضر كون المرفوع عين الصفة لان اضافة الشئ الى نفسه جائزة عند الكوفى اذا اختلف اللفظ وهو الراجح عند العلماء وما ذكره الشارح مبنى على منع اضافة الشئ الى نفسه وهو مذهب البصرى (قوله لئلا يلزم اضافة الخ) قال فى التوضيح وشرحه لا تضاف الصفة لمرفوعها حتى يقدر تحويل الاسناد عنه الى ضمير موصوفها المستتر فى الصفة بدليلين أحدهما انه لو لم يقدر الأمر كذلك لزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها فى المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثانى انهم أنثوا الصفة بالتاء فى نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لما كرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور فلهذا التحويل حسن ان يقال فى زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وقبح ان يقال فى زيد كاتب أبوه كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد بخلاف من حسن وجهه فان الحسن يسرى من المضاف وهو الوجه الى المضاف اليه فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجه قرب الاول ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الآخر بخلاف الابوة والبنوة انتهى (قوله اذ الصفة أبدا عين مرفوعها) لان الوجه عين الحسن بفتح الحاء والسين لا بضم الحاء وسكون السين لانه عبارة عن كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغى وهذا قائم بالوجه لا عينه (قوله وتفارق الخ) الحاصل انها تشارك اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من أل وتفارقه فى أربعة أمور ذكرها المصنف وسكت عن أمور منها انها لا تصاغ الا من اللازم دون المتعدى الذى لم يرد بالوصف منه الثبوت بخلاف اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدى كضارب وقائم ومنها انه لا يراعى محلها بالعطف عليه ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها لا تؤنث بالألف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمرارى من غير تقلل كحسن الوجه أو مع التقلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها لفاعلها من غير ضعف ولا قلة فى الكلام ومنها انها يصح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها عدم الفصل بينها وبين معمولها بالظرف وعديله عند الجمهور ويجوز فى اسم الفاعل اتفاقا ومنها انها لا تتعرف

ماعني به الماضي المستقر الحال واسم الفاعل يكون للماضي والحال والاستقبال والثاني أن معمولها لا يكون الا سببيا وأعني به ماهو متصل بضمير الموصوف لفظا أو تقديرا واسم الفاعل يكون معموله سببيا وأجنبيا تقول في الصفة المشبهة زيد حسن وجهه وزيد حسن الوجه أي الوجه منه أو وجهه فهو اما على نيابة أل مناب الضمير المضاف اليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ولا تقول زيد حسن عمرا كما تقول زيد ضارب عمرا الثالث أن معمولها لا يكون الا مؤخرا عنها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول زيد وجهه حسن ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدما عليه تقول زيد غلامه ضارب الرابع أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل الا الرفع ثم بينت ان الخفض له وجه واحد وهو الاضافة وأن الرفع له وجهان أحدهما أن يكون فاعلا والثاني أن يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وأن النصب فيه تفصيل وذلك ان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان أحدهما ان يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به والثاني أن يكون تمييزا وان كان معرفة امتنع كونه تمييزا وتعين كونه مشبها بالمفعول به لان التمييز لا يكون الا نكرة ثم بينت أن جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بأل والمعمول مجردا منها ومن

بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها مشبه بالمفعول لا مفعول ومنها ان أل الداخلة عليها حرف تعريف (قوله ماعني به الماضي الخ) هذا اصطلاح لهم وهو ماقاله أبو حيان جامعا بين قول السيرافي انها للماضي أبدا وبين قول ابن السراج انها للحال أبدا فلا يريد السيرافي بقوله للماضي انها انقطعت واغا يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج بقوله للحال انها حدثت قبل الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين انتهى حفيد (قوله واسم الفاعل الخ) أي فتقول حاسن امس أو الآن أو غدا والحاصل انك اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره (قوله وأعني به ماهو) أي اسم ظاهر هو متصل الخ (قوله زيد حسن وجهه) فوجهه معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد وهذا المثال راجع لقوله لفظا (قوله وزيد حسن الوجه) راجع لقوله تقديرا اما على نيابة أل مناب الضمير وهو رأي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل في قول الشاعر * رحيب قطاب الجيب منها رقيقة * انتهى تصريح وقوله اما على نيابة أل راجع لقوله أو وجهه وقوله أو على حذف الضمير الخ راجع لقوله الوجه منه فهو لف ونشر مشوش وقوله أو على حذف الضمير وهو رأي البصريين (قوله الثالث ان معمولها الخ) قال ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح مبطل لقولهم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا ورد عليه بأن المراد بالمعمول المشترط فيه ذلك ماعملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الظرف وهو بك عملها فيه بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا اعمالها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها (قوله ان يكون بدلا) أي بدل بعض من كل قاله الفارسي ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وانه يجوز مررت برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا اه تصريح ووجه الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تأنيثه لان المسند اليه ضمير مؤنث اه حفيد (قوله وذلك ان المنصوب الخ) هذا مذهب للمصنف في هذا الكتاب وفي الجامع وشرح اللمحة قال بعضهم في المسألة ثلاثة أقوال الاول للكوفي وهو النصب على التمييز مطلقا الثاني على التشبيه بالمفعول به الثالث ان كان معرفة فشبيه بمفعول به أو نكرة فتمييز وهو رأي البصريين وجزم به ابن الحاجب وهو أرجح الأقوال اه كلام ذلك البعض وقد فاته مذهب المصنف في هذا الكتاب وغيره اه حفيد (قوله لان التمييز لا يكون الا نكرة) هذا مذهب البصري وأما الكوفي فيجوز وقوعه معرفة مستدلا بقوله وطبت النفس والبصري يجعل أل زائدة أو انه ضرورة (قوله وان جواز الخفض الخ) الحاصل ان

المعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور وفي كل اما أن تكون الصفة معرفة أو نكرة
فهي ستة وفي كل اما ان يكون المعمول بأل كالوجه أو مضافا لما فيه ال كوجه الاب
أو مضافا للضمير كوجهه أو مضافا لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجردا من ال كوجه أو
مضافا للمجرد كوجه اب فهذه ست وثلاثون والممتنع أربعة ان تكون الصفة بال
والمعمول مجردا من أل ومن الاضافة لما فيه أل وهو مخفوض كالحسن وجهه أو وجه
أبيه أو وجه أو وجه أب والباقي جائز وينقسم الى قبيح وحسن وضعيف فأما القبيح
فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع ال المجرد منها ومن الاضافة للضمير والمضاف الى
المجرد وذلك أربع وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه أب
ووجه القبح خلو الصفة من ضمير يعود الى الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة
استعمالا لوجود الضمير تقديرا وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف
بال والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو المضاف الى ضميره ووجه
الضعف انه من اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وجر الصفة المجردة من ال المضاف
الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن
وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه
أبيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه ضرورة وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح مع
جوازه فهو ضعيف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة
من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى
ضميره ونصب الصفة المجردة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال
والاضافة والمضاف للمجرد منها ورفع الصفة مع أل المعرف بال والمضاف الى المعرف
بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضمير الموصوف ونصب الصفة المعرفة
المعرف بال أو المضاف الى المعرف بأل أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره
المجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد وجر الصفة المعرفة المعرف بال والمضاف الى
المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن
وجهه وحسن وجه أبيه بالرفع في الاربع وحسن وجها وحسن وجه أب بالنصب فيهما
وحسن الوجه وحسن وجه أب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر في الاربع والحسن
الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه بالرفع في الاربع والحسن
الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجها والحسن وجه
الأب بالنصب في الست صور والحسن الوجه والحسن وجه الاب بالجر فيهما اه تصريح
(السادس اسم الفعل قوله وبه) أي وعليك به (قوله ولا يضاف) أي ولا يضاف اليه
أيضا وسكت عنه المصنف لانه معلوم من قولهم انه لا يتأثر بالعوامل (قوله ولا يتأخر
عن معموله) يعني ولا يتقدم معموله عليه كما قاله في القطر لانه لا يوصف الشيء بالتأخر الا
اذا زال عن مركزه وهاهنا العامل في مركزه وانما تقدم معموله عليه فعبارته في القطر
أولى ولا ينصب في جوابه بخلاف الجزم والفرق بين النصب والجزم ان النصب

الاضافة لتاليها وتضمن
ذلك امتناع الجر في زيد
الحسن وجهه والحسن وجه
أبيه والحسن وجها والحسن
وجه أب ثم قلت ﴿ السادس
اسم الفعل نحو بله زيدا
بمعنى دعه وعليكه وبه بمعنى
الزمه والصق ودونكه
بمعنى خذه ورويده وتيده
بمعنى أمهله وهيهات وشتان
بمعنى بعد وافترق واوه واف
بمعنى اتوجع واتضجر ولا
يضاف ولا يتأخر عن معموله
ولا ينصب في جوابه

وجودى والجزم عدمى والعدمى يكفى فيه ادنى رائحة واما الفعل فينصب فى جوابه والفرق بين الفعل واسم الفعل من وجوه منها ان الفعل أصل فى الطلب ومنها انه يعمل النصب كثيرا ومنها دلالته على الحدث والزمان بلا واسطة ومنها ان الفعل مبدأ الاشتقاق عند قوم ومنها توكيده باسمه وعدم توكيد اسمه على أن عمل الفعل النصب ليس الا بالاصالة أيضا واغاد خله ذلك حيث استعمل استعمال الحروف دالا على أمرا ونهى ولذا لا يعطون الافعال الخبرية هذا المعنى واسم الفعل لازم طريقة واحدة غير مختلف حاله فاشبه الحروف الاصلية الغير الدالة على ما تقدم مع اشتهار التعويل فى الفرق على خبر الواضع وان ابديت مناسبات مثل هذا اه فيشى (قوله ومانون الخ) اعلم ان اسم الفعل ثلاثة أقسام واجب التنكير وهما ويها بمعنى أعجب وواجب التعريف وهو نزال بالنون والزاى ونزال بالتاء والزاى وبابهما وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف كدراك وجائز التنكير نحو صه ومه وايه واف فما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة اذا علمت ذلك فقول المصنف وما نون أى وجوبا أو جوازا فنكرة وجوبا أو جوازا ومفهومه ان ما لم ينون منه وجوبا أو جوازا فهو معرفة وجوبا او جوازا فاشتمل على الاقسام الثلاثة التى ذكرها فى التوضيح التى قدمناها وذهب بعضهم الى أن اسماء الافعال كلها معارف مانون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية قال فى البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبنى على الصحيح وقال الفارسى وابن جنى انما كان منها ظرفا فحركته اعرابية وينبغى ان يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله اه تصريح (قوله اسم الفعل) اختلف هل هى اسماء لالفاظ الافعال أو لمعانيها من الاحداث والازمنة أو أسماء للمصادر النائبة عن الافعال أوهى أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثانى صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها أفعال حقيقة او اسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعانى الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو فى موضع نصب وهو قول المازنى وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع له من الاعراب اه تصريح (قوله هو الغالب) أى الكثير كما صرح به فى التوضيح (قوله بله) قال فى التوضيح وشرحه المنقول من المصدر قسمان قسم استعمل فعله وهو رويد وسيأتى الكلام عليه وقسم أهمل فعله وهو قولهم بله زيدا فانه فى الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة للمفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة للمفعول ثم قالوا به عند نقله وتسميته فعله به بله زيدا

وما نون منه فنكرة) هو اقول السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفعل وهو على ثلاثة انواع ما سمى به الامر وهو الغالب فلهذا بدأت به ومثلته بخمسة امثلة وهى بله بمعنى دع كقول الشاعر فى صفة السيوف

بنصب المفعول وبناءبله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نائب عن فعل الامر وبله هذا اسم فعل بدليل بنائه والدليل على بنائه عدم تنوينه لكن يرد عليه ان بله المرادفة لكيف تشاركها فى البناء وعدم التنوين يقال بله زيد بالرفع على الابتداء وبله خبر مقدم وبه يتم لبله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالثلاثة البيت الذى ذكره شارحنا اه تصريح (قوله تذر الجماجم الخ) قاله كعب بن مالك الشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحدا وجرح به بضعة عشر جرحا والجماجم جمع جمجمة وهى القبيلة التى تجمع البطون أوعظم الرأس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا ظاهرا وهاماتها جمع هامة وهى الرأس * الاعراب تذر فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على السيوف والجماجم مفعول وضاحيا حال من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا بله اسم فعل لامحل له من الاعراب والاكف ذكر الشرح اعرابه وكانهم لم تخلق كان واسمها ولم تخلق خبرها والشاهد فى بله الاكف (قوله وذلك فى رواية من نصب الاكف) قال الدماميني المعنى على رواية من نصب الاكف انها تترك الجماجم على تلك الحالة دع الاكف فامرها يسير واسهل والمعنى على رواية الجر انها تترك الجماجم ترك الاكف منفصلة عن محالها كانها لم تخلق متصلة وملصوقة بها والمعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك قبائل العرب الكثيرة بارزة الرؤس للابصار كانها لم تخلق فى محلها من تلك الاجسام أو تترك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة فكيف حال الايدى التى يوصل اليها بسهولة اه (قوله وعليكه) قال فى التوضيح وشرحه اسم الفعل مرتجل كشتان وصه ومنقول من ظرف نحو وراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت ومنقول من مصدر نحو بله ورويد ومنقول من جار ومجرور نحو عليك زيدا اه واعلم ان المنقول من ظرف أو جار ومجرور لايستعمل الا بضمير الخطاب قال فى الكافية وهذا النوع سماعى ونقل عن الكسائى انه قياسى مطلقا ونقل عنه أيضا انه قياسى فيما اذا كان على أكثر من حرفين بخلاف بك وعليك اه حفيد (قوله عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر وجوبا وأنفسكم مفعول به على حذف مضاف أى الزموا شأن أنفسكم (تنبيه) اختلف فى الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن باب شاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا فى موضعها من الاعراب فقال الكسائى نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان عليه قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره الموضح فى الحواشى فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فالكاف فى موضع خفض ورفع اه كلام التصريح وافاد ما قاله ان اسم الفعل هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف المصرح به هنا (قوله عليك به) كقول الاخطل

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانهم لم تخلق اى دع الاكف وذلك فى رواية من نصب الاكف اما من خفضها فبله مصدر بمنزلة قولك ترك الاكف واما من رفعها وهو شاذ فهى اسم استفهام بمنزلة كيف ومابعدها مبتدأ وهى خبره وعليكه بمعنى الزمه وقوله تعالى عليكم انفسكم أى الزموا شأن انفسكم ويقال ايضا عليك

فعليك بالحجاج لاتعدل به ❊ احدا اذا نزلت عليك أمور

(قوله فقيل الباء زائدة) ويكون عليك متعديا بنفسه فمعنى عليكه الزمه (قوله اسم لالصق) أى فهو متعد بالباء (قوله كقول صبية) أى بنت صغيرة من العرب (قوله دونكها) أى خذيها الا اطيقها والضمير المؤنث فى دونكها واطيقها عائد على مؤنث انظر ما هو اذا (قوله ورويده) هو منقول من مصدر مستعمل فعله لانهم قالوا أروده ارواد ابمعنى أمهله امهالا ثم صغر الارواد الذى هو مصدر ارود تصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف وأقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويدا فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر وزيدا مفعول به مجرور فى الاول منصوب فى الثانى وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد اوقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا على الحال عند سيبويه نحو ساروا رويدا أى مرودين أوحال كون السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثانى نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح دال رويد ونصب زيدا والدليل على ان رويدا اسم فعل بناؤه ودليل بنائه عدم تنوينه لانه لو كان مصدرا لكان معربا ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير أروادا تصغير ترخيم كما قاله البصرى مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود ابمعنى المهل والوقف من قولهم يمشى على رود اى على مهل كما قال الفراء كان قاصرا اه تصريح (قوله هيهات) حكى الصاغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهيهاه وايهاه فهذه ست من ضرب اثنين وهما كون الاول هاء أو همزة فى ثلاثة وهى كون الآخر هاء أو تاء أو نونا وفى كل من الست اما مضموم الآخر أو مفتوحه أو مكسوره فهذه ثمانية عشر وفى كل اما مع التنوين أو دونه فهذه ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وايهاك وايها وايهاء وهيها وهيهاء اه أشمونى وتصريح (قوله وشتان) بفتح النون وفى صحيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل فى غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه اه تصريح (قوله هيهات الخ) قاله جرير وهو من بحر الطويل والعقيق موضع معروف بالحجاز والخل بكسر الخاء المعجمة بمعنى الصديق ويحاوله من حاولت الشئ اذا أردته ❊ الاعراب هيهات اسم فعل لا محل له من الاعراب وهيهات الثانى تأكيد له والعقيق فاعل بالاول ومن موصولة عطف على العقيق وبه متعلق بمحذوف صلة أى استقر به وهيهات عطف على هيهات الاول وخل فاعل وبالعقيق فى محل رفع

به فقيل الباء زائدة وقيل اسم لالصق دون الزم ودونكه بمعنى خذه كقول صبية لامها

دونكها يا أم لا أطيقها

ورويده وتيده بمعنى امهله وما هى به الماضى وهو أكثر مما سمى به المضارع فلهذا اقدم عليه ومثلت له بمثالين هيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق قال

فهيهات هيهات العقيق ومن به
وهيهات خل بالعقيق نواصله

وقال

صفة ظل والباء بمعنى في ويجوز أن يكون حالا من الماء في نواحيه وجملة فواصله صفة ظل والشاهد في هيهات (قوله شتان هذا والعناق الخ) اسم الاشارة عائد على ما بعده من المشقة حال الفراق والعناق بكسر العين معانقة الحبيب وأما بالفتح فهو أنثى الجدي أى أنثى المعز والدوم شجر المقل يعني بين هذه المشقة وبين ما كان من الراحة بمعانقة الحبيبة والنوم معها وشرب الماء البارد في ظل الدوم تفاوت كثير ❊ الاعراب شتان اسم فعل بمعنى افترق وهذا فاعله والعناق عطف عليه والنوم والشرب كذلك والبارد صفته وفي ظل في محل نصب على الحال من الشرب والدوم مضاف اليه والشاهد في شتان (قوله شتان ما نومي الخ) قاله الاعشى والكور رحل الجمل والمعنى انا راكب على ناقة قوية ارحل لتعب من نفسي بركوبها ولكن تفاوت كثير بين نومي الذي في اسفاري بين النوم الذي كان عند حيان الذي هو أخو جابر فانى في البادية أجد تعب الجوع والعطش واليوم الذي كنت فيه عند حيان أجد تلذذا بأنواع الاطعمة قاله في الشواهد وقال يس على الفاكهي والمعنى افترق نومي على كور الابل ونوم الشخص المذكور اه فعلى كلام صاحب الشواهد فيوم بالياء المثناة تحت وهو موجود في بعض النسخ وعلى كلام يس نوم بالنون في الموضعين ❊ الاعراب شتان اسم فعل وما يحتمل انها زائدة ويحتمل انها موصولة بمعنى الذي وهو مبتدأ ونومي خبر مبتدأ محذوف أى هو نومي وعلى كورها حال من المبتدا المحذوف ونوم عطف على نوم الاول وحيان مضاف اليه واخي نعته وجابر مضاف اليه (قوله ولا يجوز عند الاصمعي الخ) لان بين انما تضاف لمتعدد بلا تفرق عند الفراء والتفرق عدم الاجتماع والجمهور على خلافه وانها تضاف مطلقا بدليل قوله تعالى لا نفرق بين أحد من رسله اه فيشي وقال يس على الفاكهي واعلم ان شبهة الاصمعي ان شتان سمع فيه الكسر فهو تثنية شتى لا اسم فعل بمعنى افترق لانه لو كان بمعناه لجاز أن يجيء الفاعل أكثر من اثنين بعطف أو دونه ولم يجز وحينئذ لو جاز شتان ما بين زيد وعمرو لزم الاخبار بالمثنى عن المفرد لان ما زائدة وبين مبتدأ وشتان خبر ويرد شبهته ان اللغة العليا فتح النون قال الرضي ينبغي ان لا يجوز الا ما قاله الاصمعي لا لما قاله بل لان ما اما زائدة فبين فاعل وفاعل شتان لا بد ان يتعدد وبين ليست كذلك واما ان تكون موصولة وهي الفاعل فليس هناك ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم ان يقال افترق الذي بين كذا وكذا وهو لا يستقيم لان من شرط بين ان تقع بين متساويين في النسبة كأن يقال بيني وبين زيد قرابة والغرض من قوله ❊ لشتان ما بين اليزيدين في الندا ❊ ان اليزيدين افترقا في صفتين أحدهما متصف بالبخل والاخر بالكرم فلا يصح دخول بين الا ان يكون شتان بمعنى بعد ولك ان تقول ليس المعنى ذلك بل ان أحدهما في غاية الكرم والآخر في أقل الدرجات فقد اشتركا في صفة الكرم فتأمل (قوله محتجا الخ) قال الفيشي احتج به باعتبار بدله وهو قوله يزيد سليم والأغر بن حاتم ❊ اه (قوله لشتان الخ) قاله ربيعة بن ثابت

شتان هذا والعناق والنوم
والمشرب البارد في ظل الدوم
والثر يادة ما قبل فاعل
شتان كقوله
شتان ما نومي على كورها
ونوم حيان اخي جابر
ولا يجوز عند الاصمعي شتان
ما بين زيد وعمرو وجوزه
غيره محتجا بقوله
لشتان ما بين اليزيدين
في الندا

وأماقول بعض المحدثين
جازيتمونى بالوصال قطيعة
شتان بين صنيعكم وصنيعى
فلم تستعمله العرب وقد
يخرج على اضمار ماموصولة
بين وذلك على قول
الكوفيين ان الموصول
يجوز حذفه وماضى به
المضارع نحو واته بمعنى
اتوجع واف بمعنى أتضجر

الأسدى وكان من خبره انه قصد يزيد بن حاتم فاحسن اليه وقصد قبله يزيد بن أسيد السلمى فقصر فى حقه فمدح المعطى وهجا المقصر * الاعراب اللام موطئة للقسم وشتان اسم فعل لا محل له من الاعراب ومازائدة وبين فاعله وفى الندا بفتح النون بمعنى الكرم حال من اليزيدين المضاف لبين ويزيد بدل وسليم مضاف اليه وفى نسخة القيسى ابن مرو الأغر عطف على يزيد وابن صفة وحاتم مضاف اليه والشاهد فى وقوع بين بعد شتان فهو يرد على الأصمعى الذى منع ذلك (قوله وأما قول بعض المحدثين الخ) جواب عما يقال هل قول بعض المولدين صحيح أم لا وحاصل الجواب انه غير صحيح ان نظر لظاهره لانه لم تستعمله العرب وصحيح ان خرج على تقدير ما سواء جعلت زائدة أو موصولة وعلى كل حال فليس فيه رد على الأصمعى هذا هو المناسب فى فهم العبارة وحينئذ فقوله وقد يخرج الخ أى فيكون صحيحا موافقا لاستعمال العرب من الجمع بين ما وبين ويحتمل أن يكون جوابا عما يقال هل كلام بعض المحدثين يرد على الأصمعى لانه قد وقع بين فاعلا لشتان وحاصل الجواب انه لا يصلح للرد عليه لانه لم تستعمله العرب (قوله جازيتمونى) فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول وبالوصال متعلق به وقطيعة حال من فاعل جازيتمونى وشتان اسم فعل بمعنى بعد لا محل له وبين فاعل وصنيعكم مضاف اليه وصنيعى عطف عليه والشاهد فى البيت فى اتيان شتان مقترنة ببين وهو لم تستعمل العرب فلا يصلح للرد على الاصمعى وقوله وقد يخرج الخ وعليه فيكون من استعمال العرب فيكون فيه رد على الاصمعى لكن انت خبير بانه قد سبق ان ما قبل بين اما زائدة أو موصولة فلا وجه للقصور على الموصولة وان معنى هذا الكلام ان العرب لم تستعمل بين بعد شتان الا مقرونة بما ومن هذا قد سبق ان منع الأصمعى لوقوع بين بعد شتان من غير نظر لوجود ما وعدمها (قوله موصولة بين) أى ما اسم موصول فاعل وبين صلته وهذا على أحد الوجهين فى ما الواقعة قبل بين فتأمل (قوله على قول الكوفيين) لا يختص بهم قال فى الهمع فى حذف الموصول الاسمى غير أل ثلاثة أقوال الجواز مطلقا وعليه الأخفش والكوفيون والبغداديون وابن مالك والجواز ان عطف على مثله والا منع والجواز فى الضرورة والمنع فى الاختيار وعليه البصريون سوى الاخفش قال الرضى يجوز شتان ما بينهما على ان ما كناية عن البون والمسافة أى بعد ما بينهما من المسافة أو البون ويجوز أن تكون ما زائدة ويكون بين فاعل شتان ولم يرفعه استكثار الاخراجه عن النصب المستقر له فى أغلب أحواله اهـ حفيد (قوله واف) ذكر فى الارتشاف انه اربعين لغة فيها وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة وان كانت مضمومة ففيها ثمان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد المجرد اما ان يكون آخره ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين أو عدمه فهذه اثنتا عشرة فى المحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت او المدفى كونها ساكنة

وبعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذه بتوجيهات ولا حجرت ومن احكام اسم الفعل انه لا يضاف كان
مسماه وهو الفعل كذلك
ومن ثم قالوا اذا قلت بله
زيد ورويد زيد بالخفض
كانا مصدرين والفتحة فيهما
فتحة اعراب واذا قلت بله
زيدا ورويد زيدا كانا اسمى
فعلين ومعلوم ان الفتحة
فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم
التنوين ومنها ان معمولها
لا يتقدم عليها لا تقول
زيدا عليك وخالف فى
ذلك الكسائى تمسكا بظاهر
قوله تعالى كتاب الله عليكم
وقول الراجز
يا أيها المائح دلوى دونكا
انى رأيت الناس يحمدونكا
ومنها ان المضارع لا ينصب
فى جواب الطلبى منه
لا تقول صه فاحدثك
بالنصب خلافا للكسائى
أيضا ثم يجزم فى جوابه
كقوله
مكانك تحمدى أو تستريحى
ومنها ان ما نون منها نكرة
وما لم ينون معرفة واذا قلت
صه فمعناه اسكت سكوتا ما
واذا قلت صه فمعناه اسكت
السكوت المعين ثم قلت
﴿والسابع والثامن الظرف
والجرور المعتمدان وعملهما
عمل استقر﴾ وأقول اذا
اعتمد الظرف والمجرور على
ما ذكرت فى باب اسم
الفاعل وهو النفى والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف
والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار فرفعا الفاعل المضمر أو الظاهر

فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كانت مسكنة فهى اما واو أو ياء أو ألف والفاء فيهن مشددة والالف اما محضة او بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع والحادية عشرة أفى بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة أفى بالامالة والسابعة أفاه بهاء السكت فهذه مكملة للاربعين اه تصريح (قوله وبعضهم اسقط هذا القسم) وهو اسم فعل المضارع ورد امثلته الى الماضى (قوله كان مسماه وهو الفعل) قضيته انه على القول بان مسماه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق فى الكلام على الكاف المتصلة بعليك ونحوه ويحتمل التزام انه لا يضاف اه يس على الفا كهى (قوله وخالف الكسائى فى ذلك) اى فى ذلك الحكم وهو منع التقديم للمعمول فاجاز تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله كتاب الله عليكم فان ظاهره ان كتاب معمول لقوله عليكم فيجاب عنه بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح فى شرح القطر اه تصريح (قوله وقول الراجز) أى الشخص الراجز وهى جارية من بنى مازن اه تصريح (قوله أيها المائح دلوى دونكا) فظاهره ان دلوى معمول لدونك اى خذ دلوى يا أيها المائح هكذا تمسك الكسائى بظاهر هذا البيت ويجاب بان دلوى مبتدأ ودونك خبر وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون دلوى منصوبا بدونك محذوفة مستدلا عليها بالملفوظة مستندا لقول سيبويه فى زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح فى متن القطر واما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوى منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق أى تناول دلوى وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة الذى ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها انتهى تصريح * واعرابه أيها منادى حذف منه حرف النداء والهاء للتنبيه والمائح نعت أى ان حرف توكيد والياء اسمها ورأيت فعل وفاعل والناس مفعول ويحمدونك فعل وفاعل ومفعول اه شواهد (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى وتحمدى مجزوم فى جوابه (قوله الظرف) صادق بظرف المكان والزمان وأمثلتهم فى المكان فقط وحرر (قوله والمجرور) فيه مسامحة بل المعتمد هو الجار والمجرور (قوله المعتمدان) هذا شرط فى صحة العمل لا فى وجوبه (قوله عمل استقر) أى مثل عمل استقر وهو رفع الفاعل فقط (قوله

تقول

كقول ماعندك الخ) هذا مثال للنفي (قوله وصار العمل لهما عند المحققين الخ) قال شيخ الاسلام ويرجح أن العمل لهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقول الشاعر

فان يك جثماني بأرض سواكم ✽ فان فؤادي عندك الدهر أجمع

حيث رفع أجمع الذي هو توكيد للضمير المستتر في الظرف ووجه الدلالة منه أن الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع استقر لان التوكيد والحذف متباينان ولا توكيدا للاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان طالب المحل قد زال لوجود الناسخ انتهى (قوله لسلامته من مجاز التقديم والتأخير) أي لغير نكتة وأما التقديم والتأخير لنكتة كالاهتمام أو افادة الحصر أو التخصيص فلا يتحاشى عنه ومراد الشارح بالمجاز خلاف الأصل لا المصطلح عليه فاضافة مجاز لما بعده للبيان كما قرره بعض الأشياخ (قوله وهكذا العمل الخ) أي يجوز الوجهان والأول أولى لسلامته الخ (قوله أفي الله شك) مثال للاستفهام وحكى لنا بعض المشايخ ان عالما كان له ابن جاهل فقال له ابنه اذا سألك أحد عن مسئلة فقل فيها قولان فكان كلما سئل عن مسئلة يقول فيها قولان فسأله شخص يريد كفره فقال له أفي الله شك فقال قولان فأجاب عنه ابنه بان المعنى في اعرابه قولان وقوله أفي الله شك أي في وجوده شك وهو استفهام انكاري (قوله زيد عندك أبوه) مثال للمخبر عنه وقوله جاء الذي الخ مثال للموصول وقوله مررت برجل مثال للموصوف (قوله فان قلت في أي مسئلة يعتمد الوصف على الموصول الخ) أنت خبير بان المصنف قال اذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر في باب اسم الفاعل وهو النفي أو الاستفهام أو الاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول فأفاد أن اسم الفاعل يعتمد على الاسم الموصول والظرف والمجرور كذلك فورد السؤال المذكور وقوله الوصف أي اسم الفاعل ولما كان اعتماد اسم الفاعل على الموصول فيه خفاء لكونه لم يسبق للشارح ان الامور التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليس من جملتها الموصول لان الاعتماد انما ذكره في المجرد صح ان يورد السؤال والجواب ✽ (قوله التاسع اسم المصدر والمراد به الخ) انما فسره بذلك لان اسم المصدر يعرف بانه الحدث الخالي عن حروف فعله لفظا أو تقديرا وهذا تعريف لاسم المصدر مطلقا وما ذكره المصنف تعريف للذي يعمل عمل فعله (قوله اسم الجنس) أراد به النكرة لا المصطلح عليه عند الاصوليين هكذا قيل والظاهر أن يقول الاسم المنقول الخ (قوله عن موضوعه) أي عن المعنى الذي وضع بازائه (قوله وانما يعمل الخ) أي بالشروط السابقة في المصدر قال الشنشوري وقضية كلام النحاة أن تجرى فيه الأقسام الثلاثة وهي اعماله منونا ومقرونا بأل لكن ما رأيتهم اعملوه الا مضافا (قوله والبغدادي) أي غير الكوفي (قوله وعكسه) أي لا يعمل اجماعا لمخالفته للمصدر في عدم قبوله أل والاضافة وعدم وقوعه موقع الفعل وعدم قصد الشياع انتهى شيخ الاسلام (قوله بميم زائدة) احترازا عن الاصلية

عندك مال وما استقر في الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين وقيل انما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك ويجوز لك أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا والوجه الاول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه نحو أفي الله شك وقولك زيد عندك أبوه وجاء الذي في الدار أخوه ومررت برجل فيه فضل فان قلت في أي مسئلة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجرور قلت اذا وقع بعد أل فانها موصولة والوصف صلة ولهذا حسن عطف الفعل عليه في قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ثم قلت ص التاسع اسم المصدر والمراد اسم الجنس المنقول عن موضوعه الى افادة الحدث كالكلام والثواب وانما يعمله الكوفي والبغدادي وأما نحو ان مصابك الكافر حسن فجائز اجماعا لانه مصدر وعكسه نحو فجار وحماد ش أقول التاسع اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة أمور أحدها ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة

كرم مكرم فلا يسمى ما بدئ بميم مصدرا ميميا (قوله لغير المفاعلة) حال من ما واحترز به عما بدئ بميم زائدة للمفاعلة كمقاصة ومقاتلة ومضاربة ومشاغة فلا يسمى مصدرا ميميا (قوله تجوزا) أى تسمحا (قوله قول الشاعر) وهو الحارث بن خالد المخزومى من قصيدة من الكامل ونسبه فى المغنى للعرجى نسبة للعرج بسكون الراء محل فى طريق مكة وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان كما قرره بعض الاشياخ على المغنى وقوله اهدى فى نسخة رد قال العينى ونسبته للعرجى ليست بصحيحة (قوله وظلوم اسم امرأة) وهى أم عمران المذكورة فى اول القصيدة (قوله ورجلا مفعولا بالمصدر) قال فى المغنى حكى عن اليزيدى أنه قال ان الصواب رجل بالرفع وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد فى البيت ولا يتحصل له معنى البتة انتهى قال الدمامينى بل له معنى صحيح بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها واهدى السلام تحية صفة لرجل وقوله ظلم خبر لمحذوف أى هذا ظلم والمعنى ان الذى أصبتموه بما فعلتم هو رجل أهدى سلامه اليكم تحية وتوددا فحقه اذن أن لا يكون مصابا الان من حيا بالتحية لا يصاب وهذا الذى فعلتموه معه ظلم ويمكن جعل ظلم صفة أخرى لرجل مبالغة كالدرهم ضرب الامير نعم دعوى اليزيدى أن هذا هو الصواب ليست بصحيحة اذ لا مانع من أن يكون المصاب مصدرا ورجلا منصوب به وظلم خبر ان انتهى (قوله وأهدى السلام جملة) فعل ماض وفاعله مستتر عائد على الرجل والسلام مفعوله (قوله وتحية مصدر) اعرابه فى المغنى حالا (قوله من باب قعدت جلوسا) فمن اشترط موافقة لفظه للفظ عامله قدر له عاملا اى وحيا تحية ومن لم يشترط ذلك جعله منصوبا باهدى (قوله ولهذا البيت حكاية الخ) قال فى المغنى وله حكاية مشهورة بين اهل الادب رووها عن ابى عثمان المازنى ان بعض اهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فاجاب بان الكتاب مشتمل على ثلاثمائة كذا وكذا آية من كتاب الله فلا ينبغى تمكين ذمى من قراءتها ثم اتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف من الحاضرين فى نصب رجل ورفعه واصرت الجارية على النصب وزعمت انها قرأته كذلك على ابى عثمان كذلك فأمر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وعلله بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجل مفعوله وظلم خبر وهذا لا يتم المعنى بدونه قال فأخذ اليزيدى فى معارضتى فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم أجازه له بألف دينار ورده مكرما فقال للمبرد كلا لله مائة دينار فعوضنا الله الفا انتهى بحروفه وقوله اليزيدى ليس المراد به الامام أبو محمد الذى كان يؤدب المأمون للرشيد فانه مات قبل الواثق بمكة وانما المراد باليزيدى احد اولاده وقال بعض المعارض هو يعقوب بن السكيت انتهى. فيه ورد لامعنى ١١٢ كذا آية أى من المعلوم ان كذا كذا كناية عن عدد مركب من احد عشر الى تسعة عشر وقوله اشخاصه أى باحضار أبى عثمان الذى هو المازنى وقوله مكرما من اكرم أى من كرم وكان الواثق مشغوفا

كغير المفاعلة كالمضروب والمقتل وذلك لانه مصدر فى الحقيقة ويسمى المصدر الميمى وانما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا ومن اعماله قول الشاعر

أظلوم ان مصابكم رجلا
أهدى السلام تحية ظلم

الهمزة للنداء وظلوم اسم امرأة منادى ومصابكم اسم ان وهو مصدر بمعنى اصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا ورجلا مفعول بالمصدر وأهدى السلام جملة فى موضع نصب على انها صفة لرجلا وتحية مصدر لاهدى السلام من باب قعدت جلوسا وظلم خبر ان ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الادب والثانى ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من أسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين

بحسب الذ..ا، ووصف له ان ا كل الاسد فيه تقوية لكن مات من ذلك لان لحم الاسد يف..ر انتهى تقرير شيخنا دردير على المغنى (قوله الفجرة) بسكون الجيم انتهى خالد أى الفجور (قوله والمحمدة) بكسر الميم الثانية وفتح الاولى انتهى خالد بمعنى الحمد (قوله العمال) جمع عامل كفجار جمع فاجر (قوله أ كفرا بعد رد الخ) قاله القطامى بفتح القاف واسمه عمير ولقب القطامى لقوله

يصكهن جانبا فجانبا * صك القطامى القطا القواربا

والبيت من قصيدة من الوافر يمدح بها زفر بن الحارث الكلابى وكانوا أسروه ليقتلوه فأنقذه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وأشار اليه بقوله وبعد عطائك المائة الرتاعا بكسر الراء وهى الابل التى ترتع والهمزة للاستفهام وكفرا منصوب بمحذوف وبعد متعلق بكفر الكونه مصدرا ورد مضاف والموت مضاف اليه وعنى متعلق برد وبعد عطف على بعد الاولى وعطائك مضاف اليه وهو اسم مصدر بمعنى الاعطاء والكاف فاعله والمائة مفعوله الثانى وحذف المفعول الاول أى اعطائك اياى المائة على حد يعطوا الجزية أى يعطوكم الجزية والرتاع نعت مائة (قوله لان ثواب الله الخ) لم أقف على قائله والفردوس اسم الجنة قال ابن حجر فى شرح البخارى الفردوس هو البستان الذى يجمع كل شئ وقيل هو الذى فيه العنب وقيل هو بالرومية وقيل هو بالقبطية وقيل بالسريانية وبه جزم الزجاج والاعرب لان ثواب الله ان واسمها وجنان خبرها وكل موحد مفعول لثواب وهو محل الشاهد وقال فى الشواهد ثواب فعل ماض من الاثابة وهى العطاء وفاعله مستتر فيه عائد على ما قبله وثواب مفعوله وهو اسم مصدر بمعنى الاثابة واسم الجلالة مضاف اليه وكل مفعول وموحد مضاف اليه وجنانا مفعول ثواب ومن الفردوس متعلق بمحذوف صفة جنان وفيها مخلد مبتدأ وخبر والجملة صفة لجنان أيضا والشاهد فى ثواب بمعنى الاثابة (قوله قالوا كلامك هندا الخ) قد تقدم مستوفى وقوله يشفيك بفتح الياء على المشهور قال تعالى ويشف صدور قوم مؤمنين (قوله ومنع ذلك البصريون الخ) وأورد على تقديرهم العامل فى كلامك هندا تكليمك أو كلمت أو تكلم ان المصدر لا يعمل محذوفا وانه ليس المراد انه كلمها فيما مضى أو يكلمها فى المستقبل ويجاب بان هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب (قوله العاشر اسم التفضيل) قال المصنف فى حواشى التسهيل الاحسن الترجمة بأفعل الزيادة لانه قد يبنى لما لا تفضيل فيه نحو أبخل وأجهل أى فاق الجهل والبخل دلالته على الذم لا على الفضل ويمكن أن يجاب بان هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما دالا على الزيادة اه يس أى ان قولهم اسم التفضيل معناه اسم الزيادة ولو من غير الفضل قال الفيشى اسم التفضيل من اضافة الدال للمدلول أى الاسم الدال على التفضيل أى المفاضلة لان التفضيل وصف الفاعل والمفاضلة وصف المفعول وهو لا يدل على وصف الفاعل بل على وصف المفعول وهى المشاركة وزيادة وقوله اسم التفضيل ولو بحسب الاصل فيدخل خير وشر اه (قوله وفاعل

للفجرة والمحمدة والثالث ما اختلف فى اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فانه فى الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والثواب فانه فى الاصل اسم لما يثاب به العمال ثم نقل الى معنى الاثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز أعماله تمسكا بما ورد من نحو قوله

أ كفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله

لان ثواب الله كل موحد * جنان من الفردوس فيها مخلد

وقوله

قالوا كلامك هندا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

ومنع ذلك البصريون فاضمروا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها ثم قلت

ص (العاشر اسم التفضيل كأفضل وأعلم ويعمل فى تمييز وظرف وحال وفاعل

[illegible] الا في مسئلة

الكحل)* وأقول انما أخرت هذا عن الظرف والمجرور وان كان مأخوذا من لفظ الفعل لأن عمله في المرفوع الظاهر ليس مطردا كما تراه الآن وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم الى انه يبنى من القاصر والمتعدى ومثال اعماله في التمييز أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا هم أحسن اثاثا ورئيا ومثال اعماله في الحال زيد أحسن الناس متبسما وهذا بسرا أطيب منه رطبا ومثال اعماله في الظرف قول الشاعر

فانا وجدنا العرض أحوج ساعة
الى الصون من ريط يمان مسهم

ومثال اعماله في الفاعل المستتر جميع ما ذكرنا ولا يعمل في مصدر لا تقول زيد أحسن الناس حسنا ولا مفعول به لا تقول زيد أشرب الناس عسلا وانما تعديه اليه باللام فتقول أشرب الناس للعسل ولا في فاعل ملفوظ به لا تقول مررت برجل أحسن منه أبوه الا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه واتفقت العرب على جواز ذلك في مسئلة الكحل وضابطها أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي والفاعل مفضلا على نفسه باعتبارين وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول العرب

يتصل

مبتني) كذا في بعض النسخ وهي مكررة مع مفهوم قوله ملفوظ به اهـ فيشي (قوله مطلقا) أي سواء سبق بنفي ام لا وقال بعض أي في جميع الصور سواء عمل في تمييز أو ظرف أو حال (قوله لا في مصدر) أي في مفعول مطلق وقوله ومفعول له فلا تقول زيد أحسن الناس التأديب او تأديبا وقوله او معه فلا تقول انا اسير الناس والنيل وترك الشارح هذين المثالين (قوله ملفوظ به) مراده بالملفوظ به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل (قوله في الاعرف) كذا في بعض النسخ ولا حاجة له قاله الفيشي وقد يقال اراد به اللغة المشهورة (قوله يبنى من القاصر والمتعدى) راجع لافضل وأعلم على طريق اللف والنشر المرتب (قوله هم أحسن اثاثا) اى متاعا واموالا ولباسا ورئيا اى منظرا (قوله وهذا بسرا اطيب منه رطبا) فبسرا حال من ضمير اطيب ورطبا حال من ضمير منه (قوله فانا وجدنا الخ) قاله اوس بن حجر والعرض بكسر العين جانب الرجل الذى منه يمدح ويذم والريط الملاءة وهي القطعة ومسهم مخطط فيه وقال بعض ريط جمع ريطة وهي الملاءة من ملابس اليمن فيها خطوط كالسهام والفاء عاطفة وانا ان واسمها واصله اننا وجدنا العرض فعل وفاعل ومفعول وأحوج اسم تفضيل وساعة منصوب على الظرفية والناصب له أفعل التفضيل الى الصون متعلق باحوج من ريط محله جر صفة للصون ويمان صفة للريط ومسهم صفة ثانية والشاهد في البيت في قوله أحوج فانه عمل في ساعة (قوله مررت برجل أحسن منه ابوه) بخفض أحسن بالفتحة على أنه صفة لرجل وبرفع الأب على انه فاعل احسن على معنى فاقه في الحسن ابوه وأكثر العرب يوجبون رفع احسن على انه خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وفاعل أحسن ضمير مستتر فيه يعود على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ومثل مررت برجل أحسن الخ مررت برجل أحسن منه أنت على معنى فاقه في الحسن أنت ويجرى فيه ما تقدم افاده التصريح (قوله مسبوق بنفي) قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بافعل الا بعد نفي) ولا بأس باستعماله بعد نهي واستفهام كقوله * لا يكن غيرك أحب اليه الخير منه اليك * وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن اهـ أشموني وقال في التصريح ولم يرد به السماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب اهـ (قوله والفاعل) أى الاجنبي مفضل على نفسه باعتبارين أى باعتبار وقوعه في محلين اى باعتبار وقوعه في أحد المحلين وذلك أن المفضل والمفضل عليه هو الكحل وهو واحد بالذات متعدد باعتبار المحل وهو العين أى فالكحل في عين زيد افضل من نفسه في عين غيره انتهى تقرير شيخنا دردير على الاشموني (قوله ما من أيام احب الى الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة) فاحب افعل تفضيل وهو خبر عن أيام ان كانت ما تميمية وخبرها ان كانت حجازية ومرفوع احب وهو الصوم اجنبي من الموصوف وهو الايام أى لم

يتصل بضميره والصوم مفضل على نفسه باعتبار محلين فباعتبار كونه فى عشر ذى الحجة فاضل و باعتبار كونه فى غيرها مفضول ففضل الصوم على نفسه باعتبار محلين عشر ذى الحجة وغيرها واختار رفع الظاهر ولم يجعل مبتدأ لئلا يلزم الفصل بين أفعل ومن بالاجنبي وهو الصوم (قوله فيها) حال من الصوم والضمير عائد على الايام وقوله منه ظرف لغو متعلق باحب والضمير للصوم وقوله فى عشر حال من الضمير فى منه اه فيشى (قوله ارأيت رجلا الخ) فاحسن افعل تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو اجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه فى عين زيد فاضل و باعتبار كونه فى عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل فى عين زيد احسن من نفسه فى عين غيره من الرجال هذا هو المراد عرفا وان كانت العبارة تصدق بالمساواة (قوله ما رأيت امرأ أحب اليه الخ) البذل العطاء وابن سنان هو هرم بن سنان الجواد المعروف وما نافية ورأيت فعل وفاعل وامرأ مفعول واحب صفة امرأ واليه متعلق به والبذل نائب فاعل ومنه متعلق باحب ويا ابن سنان منادى مضاف والمعنى ان العطاء بالنسبة اليك أشد محبوبية من نفسه بالنسبة الى غيرك فمحبوبية البذل فاضلة باعتبار قيامها بك ومفضولة باعتبار قيامها بغيرك (قوله ولم يقع هذا التركيب) اى مسئلة الكحل (قوله بالعكس) اى ملتبس بالعكس (قوله واعلم ان مرفوع احب فى الحديث والبيت نائب عن الفاعل لانه مبنى من فعل المفعول) اعترض عليه بما سيأتى له من ان افعل التفضيل وصيغتى التعجب لا تصاغ من فعل مبنى للمفعول فلعل هذا عنده الشاذ كما يأتى والحكمة فى أخذه من المبنى للمفعول ان الصوم ليس فاعل أحب وكذا البذل وقال بعض محل اشتراط أخذه من المبنى للفاعل ما لم يؤمن اللبس فى أخذه من المفعول كما هنا (قوله بالعكس) أى بالمخالفة أى انه فى المثال فاعل فهو مخالف لمرفوع الحديث والبيت فانه نائب فاعل (قوله على العكس) أى للفاعل (قوله من فعل المفعول) أى أحب المبنى للمفعول (قوله طبق الخ) قال أبو سعيد فى كفاية المستوفى ما ملخصه ولا يستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والاظارف والشرفى والظرفى كما قيل ذلك فى الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاماجد والاكارم ولم يسمع الكرمى والمجدى اه تصريح (قوله استطردت فى ذكرى الخ) ضمنه معنى شرعت فعداه بفى والاستطراد ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة وهنا كذلك لان المحل للعمل وهذه الاحكام مناسبة لافعل التفضيل (قوله والزيدون الافضلون) أو الافاضل (قوله أو الفضل) بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة كالكبر (قوله بل يكون مفردا مذكرا على كل حال) اى سواء كان موصوفه مثنى أو مجموعا مؤنثا أو مذكرا وقول أبى نواس يصف الخمرة

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * حصباء در على أرض من الذهب

ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وبهذا المثال لقبت المسئلة مسئلة الكحل وقوله

ما رأيت امرأ أحب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان

ولم يقع هذا التركيب فى التنزيل * واعلم أن مرفوع أحب فى الحديث والبيت نائب الفاعل لانه مبنى من فعل المفعول لا من فعل الفاعل ومرفوع أحسن فى المثال بالعكس لان بناءه على العكس ثم قلت (واذا كان بأل طابق أو مجردا أو مضافا لنكرة أفرد وذكر أو لمعرفة فالوجهان) وأقول استطردت فى أحكام اسم التفضيل فذكرت انه على ثلاثة أقسام أحدها ما يجب فيه أن يكون طبق من هو له وهو ما كان بالالف واللام تقول زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات او الفضل الثانى ما يجب فيه ان لا يطابق بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وهو نوعان أحدهما المجرد من أل والاضافة تقول زيد أو هند

لمن حيث أنت صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول كأن أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى والفواقع بفتح الفاء والواو وبعد الالف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة النفاخات التى تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بأبى نواس بنون مضمومة بعدها واو لا همزة لانه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه اهـ تصريح (قوله أفضل من عمرو) قال فى التوضيح وشرحه ومن جارة للمفضول وهى عند المبرد وسيبويه الابتداء الارتفاع فى نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط فى نحو شر منه واعترضه ابن مالك بأنه لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا فى الفضل واعترضه فى المغنى بأنها لو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن ودفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف مع مجرورها للعلم بهما نحو والآخرة خير وأبقى أى من الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف فى قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك وأكثر حذفهما اذا كان أفعل خبرا كما فى الآية ويقل اذا كان حالا نحو قوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا ❊ فظل فؤادى فى هواك مضللا

أى دنوت أجمل من البدر وقوله خلناك مثله اهـ (قوله وتجب المطابقة فى تلك النكرة) أى تجب مطابقة النكرة لموصوف أفعل التفضيل فى التثنية والجمع والافراد والتذكير والتأنيث (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به الخ) جواب عما يرد على قوله وتجب المطابقة فى تلك النكرة فان النكرة فى الآية وهى كافر مفردة فلا تطابق ضمير الجمع وهو الواو فى تكونوا وأجاب المبرد بأنه على حذف الموصوف والتقدير أول فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه فى معنى الفعل أى أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكى فى كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خفضت بالاضافة فاشبه مائة رجل وقد أجاز واقياسا ان تثنى وان تجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اهـ والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة فى الاضافة للنكرة اهـ تصريح وأجاز ابن مالك فى النكرة المشتقة الافراد مع جمع ما قبل المضاف فلا ترد الآية وانما جاز الوجهان مع المشتق لانه مقترن بالفعل والتقدير أول من كفر به ومن المعنى بها جمع يجوز فى ضميره الافراد والجمع ويرد على وجوب المطابقة أيضا ثم رددناه أسفل سافلين وأجيب بأن الانسان عام وأل فيه للجنس فعاد الضمير فى رددناه باعتبار لفظه وجمع سافلين باعتبار معناه اهـ يس على الفاكهى (قوله فاجلدوهم الخ) أى اجلدوا كل واحد من الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فهو مثل ما قبله فى ان المقصود كل واحد على

أفضل من عمرو والزيدان أو الهندان أفضل من عمرو والزيدون أو الهندات أفضل من عمرو والثانى المضاف الى نكرة تقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة وتجب المطابقة فى تلك النكرة كما مثلنا وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقيل أول كافرين أو التقدير ولا يكن كل منكم أول كافر مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة

انفراده وليس المراد ان الذين يرمون بقامهم يجلدون ثمانين (قوله مايجوز فيه الوجهان وهوا لمضاف لمعرفة) أى اذا قصدت المفاضلة على ما أضيف اليه فان لم تقصد مفاضلة أصلا أو قصد مفاضلة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف كقولهم الناقص والأشج اعدلا بنى مروان فيحتمل ان يؤول بـالا تفضيل فيه أى عادلاهم لانهما لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل ويحتمل ان يريد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم وهو عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لقب بذلك لانه بجبينه أثر شجة من دابة ضربته اهـ تصريح (قوله وترك المطابقة أولى) فى التوضيح وشرحه وترك المطابقة هو الغالب فى الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل فيه افعل كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده أكابر مجرميها (قوله ولتجدنهم أحرص الناس) فاحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى بالياء (قوله ومية أحسن الثقلين الخ) الثقلان الانس والجن سميا بذلك لثقلهما بالتكليف أو بالذنوب أو لرزانة رأيهم بالعقل والتكليف والجيد العنق والسالفة خصلة من الشعر ترسل على الخد وأصل السالفة صفحة العنق فسميت خصلة الشعر سالفة لاتصالها بصفحة العنق والقذال من مؤخر الرأس ومية مبتدأ واحسن خبر والثقلين مضاف اليه وجيدا منصوب على نزع الخافض أو تمييز وسالفة عطف على جيدا وأحسنهم عطف على احسن وقذالا تمييز (قوله ولم يقل حسنى) بضم الحاء وسكون السين قال تعالى فله جزاء الحسنى (قوله ورد بقوله الخ) لان أراذل جمع ارذل وهو اسم تفضيل مضاف لمعرفة وهو الضمير وقد جمع اسم التفضيل لمطابقة الموصوف وهو هم ولو ترك المطابقة لقال أرذلنا والجواب انه لم يقصد المفاضلة فتجب المطابقة كما قدمناه (قوله وكذلك جعلنا الخ) فأكابر مفعول أول لجعلنا وفى كل قرية مفعول ثان ومجرميها مضاف لأكابر وهو من اضافة الصفة للموصوف أى مجرميها الأكابر وقد طابق ولو لم يطابق لقال أكبر مجرميها وابن السراج يجيب عن الآية بأن أكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول فتلزم المطابقة لان افعل مجرد من أل والاضافة أو أنه مضاف ولم تقصد المفاضلة تأمل (قوله ولا فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به وفعل) هكذا فى أكثر النسخ وفى بعضها وأفعال التعجب وهى ما افعله وافعل به وفعل والأولى أولى لان النسخة الثانية تقتضى ان فعل تختص بالتعجب مع انه يستعمل أيضا للذم والمدح بخلاف الأولى فانها لا تقتضى ذلك لان قوله وفعل عطف على الضمير المستتر فى يبنى أى لا يبنى فعل أعم من ان يكون فعل تعجب أم لا وقد يجاب عن النسخة الثانية بأن المراد بعده من افعال التعجب انه منها اذا استعمل دالا على التعجب * واعلم أن التعجب استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع عليه وبخفى سببها الامور الظاهرة الاسباب

الثالث ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة تقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندان والهندات أفضل النساء وان شئت قلت الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلو القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء وترك المطابقة أولى قال الله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ولم يقل احرصى الناس وقال الشاعر
ومية أحسن الثقلين جيدا
وسالفة وأحسنهم قذالا
ولم يقل حسنى الثقلين ولا حسناهم وعن ابن السراج ايجاب ترك المطابقة ورد بقوله سبحانه وتعالى الا الذين هم أراذلنا وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها ثم قال ﴿ولا يبنى ولا ينقاس هو ولا افعال التعجب وهى ما أفعله وأفعل به وفعل

فلا يتعجب فى شئ منها لتوهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره فى الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (قوله ما أفعله الخ) وله عبارات كثيرة منها كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا ومنها ما فى حديث أبى هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب لله دره فارسا وهذه الصيغ لا تدل على التعجب بالوضع ولذا لم يبوب لها والمبوب له فى النحو صيغتان ما أفعله وأفعل به واعلم أن ما فى الصيغة الاولى اسم بالاجماع بدليل عود الضمير عليها فى قولك ما أحسن زيدا وهى أى ما مبتدأ قال سيبويه وجمهور البصريين هى نكرة تامة بمعنى شئ وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع وقال الاخفش ما معرفة ناقصة أى موصولة بمعنى الذى وما بعدها صلة فلا موضع لها من الاعراب أو نكرة ناقصة أى نكرة موصوفة بمعنى شئ وما بعدها صفة لها فمحله رفع وعلى قولى الاخفش وهما التعريف والتنكير الناقصين فالخبر أى خبر المبتدا الذى هو ما التعجبية محذوف وجوبا أى الذى أو شئ أحسن زيدا شئ عظيم ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثانى التزام حذف الخبر دون شئ يسد مسده وروى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى أن ما استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه وأصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بأن المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلى وسبب الاختصاص بها خفى فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك أن الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقى وهو ما مقتضيا للابهام وأما افعل بفتح العين فقال البصريون والكسائى وهشام فعل ماض للزومه مع المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرنى الى رحمة الله ففتحة آخره بناء كالفتحة فى ضرب والاسم المنصوب بعده مفعول به وقال الكوفيون غير الكسائى وهشام افعل اسم لقولهم ما احيسنه وما أميلحه بالتصغير ولم يصغر من غيرهما والتصغير من خواص الاسماء ففتحة آخره اعراب كالفتحة فى زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا مقتضية للنصب عندهم بخلاف ما اذا كان الخبر عين المبتدا فى المعنى كالله ربنا أو مشبها به نحو وأزواجه أمهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه والناصب عندهم معنوى وهو معنى المخالفة ولا يحتاج الى شئ يتعلق به الخبر وأحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك نصب زيد عندهم مشبها بالمفعول به لان ناصبه وصف قاصر فأشبه نصب الوجه فى قولك زيد حسن الوجه وأجيب بأن التصغير فى افعل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه الاسماء عموما بالجمود اه تصريح (قوله وأفعل به)

الا من فعل ثلاثي مجرد لفظا وتقديرا تام

بكسر العين نحو أحسن بزيد فهو فعل بالاجماع ثم اختلفوا في حقيقته فقال البصريون أي جمهورهم لفظه الامر ومعناه الخبر فلوله ومدلول أحسن فيما أحسن زيدا واحد وهو في الاصل فعل ماض على صيغة افعل وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن كاغد البعير أي صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامرية فصار أحسن زيد بالرفع فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك القبح التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح بخلاف زيادة الباء في فاعل كفى في نحو كفى بالله شهيدا وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه بأحسن كانه قيل أحسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال في التأنيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لان افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه أحدها انه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع انه لو كان أمرا لوجب له من الاعلام ما وجب للامر ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله * وأحبب الينا أن تكون المقدما * أي بأن تكون دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به أن عن أن ونظيره عسى ان يقوم قاله الموضح في الحواشي . اه تصريح (قوله وفعل) قال في التصريح وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بدون ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنك وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به بمعنى واحد اه تصريح (قوله الا من فعل ثلاثي الخ) ذكر سبعة شروط بعد قوله لفظا أو تقديرا

شرطين كما ستقف وسكت عن شرطين الاول أن يكون متصرفا لان التصرف فيها على وجهين أحدهما أن يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثانى أن يستغنى عن ماضيه ما كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضى يترك فلا يبنيان من نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وأنعم به وأبئس به وشذ ما أعساه وأعس به الشرط الثانى أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضدى قام فانهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفى عد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه قالت العرب هو أنوم من فهد اهـ تصريح (قوله متفاوت المعنى) أى قابل للتفاضل فى الصفات الاضافية التى تختلف بها أحوال الناس سواء كانت لشخص واحد فى حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الاربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل فلا يبنيان من نحو فنى ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه (قوله غير منفى) فلا يبنيان من فعل منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج زيد بالدواء أى ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفى قاله ابن مالك واعترض بأنه قد جاء فى الاثبات فى قوله

ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه ❊ ولا مشربا أروى به فأعيج

أى انتفع به وأما ماج يميج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا أو كان غير ملازم للنفى كما قام زيد وما عاج أى مال فلا يقال ما أقومه ولا ما أعوجه لئلا يلبس المنفى بالمثبت اهـ تصريح وقال الفيشى غير منفى أى لزوما أو جوازا خلافا لابن مالك فى تجويزه صوغه مما كان منفيا لزوما (قوله ولا مبنى للمفعول) أى لزوما أو جوازا خلافا لابن مالك فى تجويزه صوغه مما كان مبنيا للمفعول تحويلا أو تأصيلا فلا يبنيان من ضرب زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذى وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما أخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول وبعضهم يستثنى من الفعل المبنى للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم أوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا بمعنى تكبر فيجوز التعجب منه لعدم اللبس فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على أن علة المنع خوف الالتباس بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما الاكسب للمفعول فيه فينبغى أن لا يستثنى شىء ويؤول ما ورد من ذلك على أن التعجب فيه من فعل مفعول فى معنى فعل فاعل لم ينطق به اهـ تصريح (قوله جلف) بكسر الجيم وسكون اللام وهو فى الاصل الدن الفارغ وفى القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافى وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اهـ وأثبت له فعلا فيبنى من فعله اهـ تصريح (قوله وحمار)

متفاوت المعنى غير منفى ولا مبنى للمفعول) وأفعل لا يبنى افعل التفضيل ولا ما أفعله وافعل به وفعل فى التعجب من نحو جلف وكلب وحمار لانها غير افعال

وقولهم ما أحمقه وأحمره وأكلبه خطأ ولا من نحو دحرج لانه رباعى ولا من نحو انطلق واستخرج لانه وان كان ثلاثيا لكنه مزيد فيه ولا من نحو هيف وغيد وحول وسود وعور وعرج لانها وان كانت ثلاثية مجردة فى اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير اذ أصل حول أحول وعور أعور وغيد أغيد والدليل على ذلك أن عيناتها لم تقلب ألفا مع تحركها وانفتاح ماقبلها فلولا أن ماقبل عيناتها ساكن فى التقدير لوجب فيها القلب المذكور ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها غير تامة ولا من نحو ضرب لانه مبنى للمفعول ولا من نحو ماقام وماعاج بالدواء لانه منفى وما سمع مخالفا لشئ مما ذكرنا لم يقس عليه فمن ذلك قولهم هو ألص من فلان وأقمن منه فبنوه من غير فعل بل من قولهم هو لص وقمن بكذا وقولهم ما أتقاه من اتقى وما أختصر هذا الكلام من اختصر وهما ذوا زيادة والثانى مبنى للمفعول

بكسر الحاء هو الحيوان المعروف اهـ تصريح (قوله وقولهم) أى قول بعض الناس لا قول بعض العرب لانه لو وقع من العرب لكان يحفظ ولا يقاس عليه وليس خطأ نظير ما يأتى فى قوله هو ألص من فلان فانه يحفظ الاخطأ (قوله ما أحمقه) أى ما أحمقاه وقد تقدم عن القاموس ما يفيد صحة ذلك (قوله وأحمره) أى أبلده (قوله خطأ) وأما قولهم ما أذرع المرأة أى ما أخف يدها فى الغزل به ومن قولهم امرأة ذراع بفتح أوله كسحاب أى خفيفة اليدين بالغزل وبكسر واقتصر فى الضياء على الفتح فقال ابن القطاع فى الافعال ذرعت المرأة خفت يدها فى العمل فهى ذراع وعلى هذا لا شذوذ فى قولهم ما أذرع المرأة (قوله ولا من نحو دحرج الخ) لان البناء من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الأصول ولا خفاء فى اخلاله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى انك لو بنيت أفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (قوله ولا من نحو هيف الخ) الهيف بالتحريك ضمور البطن والخاصرة والاغيد الوسنان المائل العنق (قوله ولا من هيف الخ) وعلة المنع ان أصلها أكثر من ثلاثة أحرف كما يشير له المصنف فى الشرح قال فى التصريح واختلف فى المنع فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثى المحض وأكثر افعال الالوان والخلق انما تجيء على افعل نحو اخضر فلم يبن فى الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الأكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء فى عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف فى هذا النوع على فعل لم يبن منه أفعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صيغتا التعجب لجريانهما مجرى واحد فى أمور كثيرة (قوله ولا من نحو كان وظل الخ) لانهن نواقص فلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما أكون زيدا لاخيك دون ما أكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبنى على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع اهـ تصريح (قوله هو ألص من فلان الخ) قال فى التوضيح وشرحه وشذ بناء اسم التفضيل من اسم عين نحو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما أى أشدهما أكلا ومن وصف لا فعل له كهو أقمن به أى احق به بنوه من قولهم هو قمن أى حقيق وهو ألص من شظاظ بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أى سارق وشظاظ بكسر الشين وبظائين معجمات اسم لص مشهور معروف من بنى ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا أخذ المال خفية وعلى هذا فلا شذوذ اهـ تصريح (قوله من اتقى) بتشديد التاء (قوله وما أختصر هذا الكلام الخ) أى ففيه شذوذان أخذه من غير الثلاثى ومن المبنى للمجهول كما أشار

ثم الضحك وشاهد المبنى للمفعول هو أزهى من كذا من زهى بمعنى تكبر وحكى ابن دريد زهى يزهو أى تكبر وعليه فلا شذوذ ومنه هو أشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحى بكسر النون زق السمن وذات النحيين امرأة من بنى تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصارى قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا مملوا فقال امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر فقال امسكيه فلما أشغل يديها ساورها حتى قضى حاجته وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضى الله عنه (قوله وفى التنزيل الخ) بيان لكون أقوم وأقسط من جملة المحفوظ لانه قياس وهو قول المازنى ومن وافقه ثم أشار لمذهب سيبويه بقوله وسيبويه الخ (قوله وسيبويه يقيس الخ) الحاصل ان افعل يجوز بناء التعجب والتفضيل منه سواء كانت الهمزة للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره فى التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شئ فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازنى والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان وهذا المكان أقفر من غيره ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبى ولم يقل به أحد من النحاة ويكفى فى رده مخالفة الاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع اه تصريح (قوله وفهم من قولى) أى فى الشرح حيث قال وما سمع مخالفا لشئ مما ذكر لم يقس عليه والأولى حذف قوله وفهم من قولى الخ لانه علم مما سبق من قوله لم يقس عليه فى ذلك الخ تأمل

وفى التنزيل ذلكم اقسط عند الله وأقوم للشهادة وهما من أقسط اذا عدل ومن أقام الشهادة وسيبويه يقيس ذلك اذا كان المزيد فيه افعل وفهم من قولى ولا يقاس انه قد يبنى من غير ذلك بالسماع دون القياس كما بينته ثم قلت ﴿باب﴾ * واذا تنازع من الفعل

﴿باب التنازع﴾

(قوله واذا تنازع الخ) الواو للاستئناف وفى قوله تنازع استعارة تبعية لان التنازع انما يكون من العقلاء أو ان هذه تسمية اصطلاحية خالية عن معنى وقوله واذا تنازع أى توجه عاملان الى معمول وتهيأ للعمل فيه والا فاذا اعملت احدهما فلا تنازع (قوله من الفعل) ظاهره متصرفا كان او جامدا وليس كذلك لانه لا تنازع فى فعل التعجب ولا فى نعم وبئس على الصحيح ولا فى حبذا باتفاق اه فيشى قال فى التوضيح وشرحه ولا يقع تنازع بين عاملين جامدين فعلين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال أحمد بن الخباز فى النهاية فاذا قلت سرنى اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرو بالثانى لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه ولا يقع التنازع أيضا بين جامد وغيره من فعل أو اسم متصرف وعن المبرد فى كتابه المدخل اجازته فى فعلى التعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضى أو بلفظ الأمر فالاول نحو ما أحسن وأجمل زيدا فاعمل الثانى فى الاسم الظاهر المنصوب وتعمل الاول فى ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل وهو لا يحذف عنده لانه بصرى ويحذف على القول بان المجرور فى محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا أعمل الاول

أرشد عاملان فأكثر ما
من معمول فالبصري يختار
اعمال المجاور فيضمر

واذا لم يصح اعمال الأول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما اهـ تصريح (قوله أو شبهه) يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل اهـ فيشي (قوله عاملان) اى لفظان متصفان بالعمل اى بالصلاحية للعمل لا عاملان بالفعل لانه لا يؤثر عاملان فى معمول واحد فخرج الفعل المؤكد فانه ليس متصفا بصفة العمل اهـ فيشي قال فى التصريح ولا يقع التنازع فى نحو قول جرير

فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

خلافا للفارسي والجرجانى لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما هيهات الثانى فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتأكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا ولذا قال الشاعر * اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثانى لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول وأتوك اتاك على اعمال الثانى وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفردا فى المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع فى البيت فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها آخرها (قوله فأكثر) قال أبو حيان ولم يسمع التنازع فى أكثر من ثلاثة (قوله من معمول) بيان لما وقضية اطلاقه كان المعمول مفعولا به أو غيره وقال أبو حيان ولم يعدلوا التنازع فى حال ولا تمييز ولا مصدر ومراده بالمصدر المفعول المطلق والجواب ان المراد بقوله من معمول أى صالح لان يكون معمولا لكل منهما على الوجه الآتى من الاظهار والاضمار فخرج الحال والتمييز والمصدر فانه لا يتأتى فيها الاضمار وكلام أبى حيان يشكل على اعراب المصنف تدعون الخ ولعله يسلم فى الحال والتمييز دون المصدر اهـ فيشي وفى النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان أعملت الثانى ويشترط فى المعمول ان لا يقع بعد الا على الاصح فلا تنازع فى قوله

ماصاب قلبى وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم فى نحو ما قام وقعد الا أنا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادى وحمله فى التسهيل على الحذف على تأويل ما قام أحد وقعد الا أنا فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده بدلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور اهـ تصريح (قوله فالبصرى الخ) تفريع على محذوف كأنه قال اختلف فى الاولى بالاعمال فالبصرى الخ (قوله يختار الخ) عبارة محررة لان الخلاف فى المختار لا فى الجواز اهـ فيشي (قوله فيضمر) رد به على الفراء القائل بحذفه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر اهـ فيشي قال فى التصريح والفراء يقول ان استوى العاملان فى طلب المرفوع وكان العطف بالواو كان المعنى فالعمل لهما الا نحو

لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد أخواك فأخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضى ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو ان يأتى بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اه وان اختلف العاملان فى طلب المعمول فان كان اولهما يطلب مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا كضربنى وضربت زيدا هو اه فعلى ماقاله الفراء فهو فاعل ضربنى وانما أخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثانى اه تصريح (قوله فى غيره) رد به على الفارسى القائل بأنه يضمر مؤخرا اه فيشى (قوله ويحذف منصوبه) فيه قصور أى ويحذف غيره منصوبا كان أو مجرورا (قوله ان استغنى عنه) بأن لا يوقع حذفه فى لبس وان لا يكون عامله ناسخا لكن ان كان من باب كان فواضح وان كان من باب ظن فيشترط أن يكون الحذف اقتصارا اه فيشى قال فى التصريح وشرحه فان أوقع حذف المنصوب فى لبس ظاهرا ولم يوقع فى لبس وكان العامل من باب كان او باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه فى المسائل الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان على زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثانى يطلبه فاعلا له لانه استوفى المجرور بعلى فأعملنا الثانى واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والثانية كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فأعملنا الثانى فيه وأعملنا الاول فى ضميره مؤخرا والثالثة نحو ظننى وظننت زيدا قائما اياه فظننى يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فأعملنا الثانى ونصبنا زيدا قائما وبقى الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فأضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثانى مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب فى المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة فى الاصل لانه خبر مبتدا وقيل فى باب ظن يضمر مقدما لانه مرفوع فى الاصل فيقال ظننى اياه وظننت زيدا قائما وقيل يظهر فيقال ظننى قائما وظننت زيدا قائما وقيل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه ولا داعى للاضمار قبل الذكر ولا للفصل بين العامل والمعمول والحذف اختصارا فى باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه تصريح (قوله والكوفى الاسبق) أى والكوفى الاسبق أى والكوفى يختار اعمال الاسبق ففيه العطف على معمولى عاملين مختلفين وفى جوازه خلاف وذلك ان الكوفى عطف على البصرى والعامل الابتداء والاسبق عطف على الاول والعامل المضاف وهو اعمال قوله وباب الاعمال بكسر الهمزة وهو الاسم عند الكوفيين انتهى تصريح (قوله بحكمها فى التنازع) من ظرفية المجمل فى المفصل (قوله من جنس الفعل) الاضافة للبيان (قوله بين الحروف)

فى غيره مرفوعه ويحذف منصوبه ان استغنى عنه والا أخره والكوفى الاسبق فيضمر فى غيره ما يحتاجه وأقول لما فرغت من ذكر العوامل أردفتها بحكمها فى التنازع ويسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال والحاصل انه يتأتى تنازع عاملين وأكثر فى معمول واحد وأكثر وان ذلك بشرطين أحدهما أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء فلا تنازع بين الحروف

لانها لادلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بأن ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى وكذا أجازه في قوله

حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن

انتهى تصريح (قوله ولا بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد أن يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بأن منصوب عسى لا يحذف اه تصريح (قوله وجوز ذلك) أى التنازع بعضهم فيهما أى في المعمول المتقدم والمتوسط والحاصل انه قد اجاز بعض المغاربة التنازع في المتقدم مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قاله الرضى وعبارته قد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت وتعقبه البدر الدماميني بأنه يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بأن الجمهور قد ارتكبوه في نحو أفلم يسيروا فجعلوا الهمزة في الأصل واقعة بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا واجاب بأن هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى وأن الفارسى قد أجاز التنازع في المتوسط فأجازه في قوله * متى تصب افقا من بارق تشم *

ومفعول تصب ضمير محذوف عائد على بارق ومال المرادى في شرح التسهيل الى التنازع في المتوسط والمتقدم اه تصريح (قوله آتونى أفرغ الخ) فآتونى يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على انه مفعول وليس له مفعول سواه وأعمل الثاني وهو أفرغ في قطرا وأعمل آتونى في ضميره وحذفه لانه فضلة والأصل آتونيه ولو أعمل الأول لقيل افرغه وهذه الآية تشهد للبصرى في اختيار اعمال الثاني ومعنى الآية آتونى قطرا أى نحاسا مذابا افرغ عليه قطرا اه بيضاوى (قوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا الخ) الافعال الثلاثة المضارعية تنازعت لفظ الجلالة وهو محل الشاهد ومبتغيا حال من فاعل ادعو وعفوا وعافية مفعول لمبتغيا وفي الروح صفة لعافية قال بعضهم جعل العوامل تنازعت لفظ الجلالة دون مبتغيا ترجيح بلا مرجح فحينئذ فالبيت من قبيل تنازع اكثر من عاملين في اكثر من معمول وقد تقدم ان الحال لا يتأتى فيها التنازع فجعل التنازع في لفظ الجلالة فقط هو الصواب (قوله قدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق) اى لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والأصل يسبحون الله فيه اياه ويحمدون الله فيه اياه وماذكره من جواز اعمال الأول والثاني والثالث مجمع عليه قال ابن خروف استقريت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه

ولا بين الحرف وغيره والثاني أن لا يكون المعمول متقدما ولا متوسطا بل متأخرا فلا تنازع في نحو زيدا ضربت وأكرمت لتقدمه ولا في نحو ضربت زيدا وأكرمت لتوسطه وجوز ذلك بعضهم فيهما مثال تنازع العاملين معمولا قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا فآتونى وأفرغ عاملان طالبان لقطرا ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضربت وأهنت زيدا يوم الخميس ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا قول الشاعر

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا
عفوا وعافية في الروح والجسد

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا ومثال تنازع الاسمين

واعترض بأنه سمع من كلامهم اعمال الأول من الثلاثة فى قول ابى الاسود

كساك ولم تستكسه فاشكرن له ✱ اخ لك يعطيك الجزيل وناصر

قال المرادى فدل على ان استقراءه ناقص ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثانى اه تصريح (قوله وقول الشاعر ✱ وعزة الخ) قاله كثير عزة وهو من بحر الطويل ومعنى اسم مفعول من التعنية وهو الاسر ومطول من المطل وهو التسويف والشاهد ان عزة مبتدأ وممنى ومطول خبران لها وغريمها تنازعه ممنى ومطول فهو تنازع فى اسمين (قوله فى احد القولين) والقول الآخر يقول لا تنازع اصلا وحينئذ فعزة مبتدأ أول وغريمها مبتدأ ثان مؤخر عن خبره ومطول وممنى خبران لغريمها خبر بعد خبر او مطول خبر وحده وممنى صفة له لان الوصف لا يجوز وصفه على الاصح وجملة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط الضمير المضاف الى غريم ✱ واعلم ان الشاطبى منع التنازع فى السببى مطلقا أعنى منصوبا او مرفوعا وعلله أى الشاطبى بأنك لو أعملت الاول او الثانى فلابد من ضمير يعود على السببى وضمير السببى لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا غير مقبول اليه دليل على امتناع التنازع فى السببى مطلقا او بعضهم منع التنازع فى السببى المرفوع فقط ومشى عليه فى التوضيح لانه لو حصل تنازع فى السببى المرفوع لاسند أحدهما الى السببى والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قال المرادى وفيه نظر لان هذا يتأتى لو كان السببى منصوبا نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل فى السببى والآخر يعمل فى ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا انتهى تصريح وقال الاشمونى اكثر النحاة على جواز التنازع فى البيت اذا علمت ذلك فتكون الاقوال ثلاثة الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كان السببى منصوبا والمنع ان كان مرفوعا فلا يتم قول شارحنا فى أحد القولين والجواب ان القول بالتفصيل يوافق من منع مطلقا على ان البيت لا تنازع فيه فرجع القولان باعتبار البيت الى قول واحد ويكون القول الثانى الجواز مطلقا أو ان الشاطبى القائل بالمنع مطلقا متأخر عن المصنف وحينئذ فالموجود للنحاة قديما المنع فى المرفوع والجواز مطلقا فصح قوله على أحد القولين (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) هاء اسم فعل بمعنى خذوا والميم للجمع واقرؤا فعل أمر وقد تنازع كتابيه فاعمل الثانى لقربه وهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والهاء للسكت وحذف من الأول ضمير المفعول والاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم أبدل من الكاف الواو ثم ابدلت الواو همزة وقال الحوفى ان هاؤم فى تفسير الآية بمعنى تعالوا وحينئذ فهو قاصر ولا تنازع فى الآية وحينئذ يخرج عن الاستدلال به اه تصريح باختصار ويقال هاء يا زيد وهاء يا هند وهاء يا زيدان ويا هندان وهاؤم

وقول الشاعر وقضى كل ذى دين فوفى غريمه

وعزة ممطول معنى غريمها

فى أحد القولين ومثال تنازع الفعل والاسم هاؤم اقرؤا كتابيه واتفق الفريقان على جواز اعمال أى العاملين شئت ثم اختلفوا فى المختار

يا رجال وهاؤن يا نسوة (قوله فاختار الكوفيون الخ) وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الأول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط قول يلتحق بالأول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الأول أو يستوى الامران لم أر في ذلك نقلا انتهى تصريح واستظهر بعض ان اعماله خلاف الأولى (قوله وهو الصواب في القياس) أى لان الأصل انه لا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي (قوله وهذا اجماع من البصريين) أى اضمار المرفوع اجماع الخ قال في التوضيح وشرحه فالبصريون يضمرون المرفوع ولا يحذفونه لامتناع حذف العمد عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر ففيه عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في باب رب ونعم نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي هذا الباب أيضا في قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فاحترز بقوله اجماع من البصريين من قول الكسائي وهشام والسهيلي من الكوفيين بوجوب الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر وتمسكوا بقوله

تعفق بالارطى لها وارادها * رجال فبذت نبلهم وكليب

لم يقل وتعفقوا على اعمال الأول وعكس الجواب بأنه لم يقل وتعفقوا بضمير الجمع لانه يجوز أن ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أى استتر والارطى شجر وبذت أى غلبت وهو بتشديد الدال المعجمة ونبلهم بمعنى سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد اه تصريح (قوله ولا يجوز أن تضمره الخ) هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز اضماره قبل الذكر كما في قول الشاعر اذا كنت ترضيه الخ * ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى (قوله اذا كنت الخ) وبعده

والغ أحاديث الوشاة فقلما * يحاول واش غير هجران ذى ود

روى افساد بدل هجران وعهدى بدل ود وهما من بحر الطويل وجهارا عيانا والود بضم الواو المحبة والوشاة جمع واش كقضاة جمع قاض من وشى يشى وشاية اذا نم عليه سمى بذلك لانه يزخرف أقواله بأنواع من الكذب وقل فعل ماض دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولة الواشى غير افساد ذى عهد يقال حاولت الشئ اذا أردته وأراد بذى العهد ما عليه المتحابان من المحبة والقيام بموجباتها * الاعراب اذا ظرف وكنت كان واسمها وجملة ترضيه خبر كان ويرضيك مبنى للفاعل والكاف مفعول وصاحب فاعل وجهارا منصوب على نزع الخافض وكن جواب اذا واحفظ خبر كن وفى الغيب حال من صاحب والغ أمر من الالغاء وأحاديث الوشاة مفعول ومضاف اليه فقلما جواب الامر وقل فعل ماض وما كافة له عن طلب الفاعل ويحاول مضارع وواش فاعله وتنوينه عوض عن الياء المحذوفة وغير مفعول وافساد مصدر مضاف لما بعده من اضافة المصدر لمعموله تأمل فان فى كلام صاحب الشواهد هنا

فاختار الكوفيون اعمال الأول لتقدمه والبصريون اعمال المتأخر لمجاورته المعمول وهو الصواب في القياس والأكثر في السماع فاذا أعمل الثاني نظرت فان احتاج الأول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه نحو قاما وقعد أخواك قاموا وقعد اخوتك وقمن وقعد نسوتك وهذا اجماع من البصريين وان احتاج المنصوب فلا يخلو اما أن يصح الاستغناء عنه أولا فان صح الاستغناء عنه وجب حذفه نحو ضربت وضربنى زيد ولا يجوز ان تضمره فتقول ضربته وضربنى زيد الا فى ضرورة الشعر قال الشاعر

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهارا فكن فى الغيب احفظ للود

خلافا للشاهد فى توضيحه حيث أضمر فيه المنصوب وكان القياس حذفه فذكر ضرورة عند الجمهور (قوله رغبت الخ) معناه ان الزيدين رغبا فى وأنا راغب عنهما أى انهما يحباننى وأنا لا أحبهما فلو حذف عنهما لفسد المعنى لانه يفيد انه يحبهما (قوله اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا الخ) لم يقل فى جانب المنصوب باتفاق لان السيرافى أجاز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذى يفهم من التسهيل كقول الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ الخ فاعملت الاول وهو يعشى بدليل انها رفعت شعاعه ولو أعملت الثانى لنصبت شعاعه واعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وقال الجمهور لا يجوز الحذف لان فيه تهيئة العامل وهو لمحوا العمل فى شعاعه وقطعه عنه برفعه بيعشى وهذا البيت ضرورة عند الجمهور اه تصريح (قوله بعكاظ الخ) من مجزوء الكامل وفيه الاضمار والترفيل وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف و بالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا فى الجاهلية و يعشى مضارع اعشى بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا وقيل بالمعجمة من الغشيان وهو المخالطة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف يعود للسلاح فيما قبله «الاعراب» بعكاظ متعلق بجمع فيما قبله و يعشى مضارع وشعاعه فاعله والناظرين مفعوله واذا للمفاجأة وهم مبتدأ ولمحوا خبر والشاهد فى حذف الضمير من الثانى المنصوب وهو ضرورة عند الجمهور (قوله ومن ثم قلنا) أى من أجل ان حذف منصوب العامل الثانى ضرورة قلنا فى غير هذا الكتاب فى قوله الخ وبقولنا فى غير هذا الكتاب اندفع ما يقال انه لم يقل ذلك فى هذا الكتاب فى هذا الباب (قوله فى بقية آى التنزيل) كقوله هاؤم اقرؤا كتابيه

(باب الاشتغال)

(قوله واذ أشغل) وفى بعض النسخ واذا شغل ففى النسخ هنا اختلاف (قوله فعلا) أى متصرفا (قوله أو وصفا) خرج اسم الفعل والمصدر ويشترط فى الوصف أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والمستوفى للشروط اسم الفاعل نحو زيدا أنا ضاربه واسم المفعول نحو الدرهم أنت معطاه وامثلة المبالغة نحو العسل أنا شرابه والنعم أنت منحارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه والمقدر أنت حذره الآن أو غدا فى الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بمحذوف أى أنا ضارب زيدا وأنت معطى الدرهم وأنت شراب العسل وأنت منحار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر المقدر بخلاف زيدا عليكه وزيدا ضربا اياه فلا يجوز نصب زيد فيهما لان المصدر واسم الفعل لا يعملان فيما قبلهما فلا يفسران عاملا والكسائى الذى يجوز تقديم معمول اسم الفعل يجوز الاشتغال فيه وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى كضربا النائب عن فعله الطلبى أجاز الاشتغال فيه اه تصريح (قوله ضمير اسم) لبيان الواقع قال بعضهم لا يكون الاشتغال فى أكثر من اسم وجوز الرضى ذلك فالتنوين فى اسم

وان لم يهمل وجب تأخيره نحو رغبت ورغب فى الزيدان عنهما واذا أعمل الاول أضمر فى الثانى ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور فتقول قام وقعدا أخواك قام وضربتهما أخواك قام ومررت بهما أخواك ولا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا الا فى ضرورة الشعر كقول الشاعر

بعكاظ يعشى الناظرين اذاهم لمحوا شعاعه

ومن ثم قلنا فى قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا انه أعمل الثانى لانه لو أعمل الاول لوجب أن يقال آتونى أفرغه عليه قطرا وكذا فى بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب ثم قلت

«باب» واذا أشغل فعلا أو وصفا ضمير اسم سابق أو ملابس لضميره

للوحدة على قول البعض وللجنس على كلام الرضى كما لو تقدم مفاعيل ظننت أو علمت
أو أعلمت عليها (قوله عن نصبه) يؤخذ منه ان العامل موجه الاسم السابق فخرج
الجامد كفعل التعجب ومالا يتقدم منصوبه عليه كالصفة المشبهة واسم الفاعل
والمحلى بال (قوله وجب نصبه) جواب اذا ووجوب النصب بالقيد الآتى وهو قوله ان
تلا الخ (قوله بفعل محذوف) أى وجوبا وكان المناسب أن ينص عليه (قوله
مماثل) لفظا ومعنى أو معنى فقط فالاول نحو زيدا ضربته والثانى نحو زيدا مررت به
أى جاوزت زيدا وفى نحو زيدا ضربت غلامه أى أهنت زيدا لان من ضرب غلامك
فقد أهانك ولو قدرت ضربت مرادا به لازم معناه وهو الاهانة لم يمتنع فيما يظهر وقال
الفيشى المماثلة لغة الموافقة ولو من بعض الوجوه كما هو مذهب الماتريدية وهو المراد
هنا ومذهب الاشاعرة ان المماثلة الموافقة من جميع الوجوه وبهذا تدفع اعتراض
بعضهم بأنه كان المناسب أن يقول موافق بدل قوله مماثل لان المماثلة الموافقة فى
جميع الوجوه لان اعتراضه مبنى على مذهب الاشعرى لا الماتريدى الذى هو الصحيح
(قوله وان تلا ما يختص بالفعل) لانه لو رفع للزم عليه خروج المختص بشئ عما اختص
به وظاهر قوله بالفعل سواء كان ماضيا أو مضارعا خلافا لمن خصه بالماضى وقال
لا يكون مضارعا الا فى ضرورة الشعر (قوله كان الشرطية) نحو ان زيدا لقيته
فأكرمه بخلاف غير الشرطية كالنافية والزائدة (قوله وهلا) وكذا بقية أدوات
التحضيض (قوله ومتى) شرطية أو استفهامية نحو متى زيدا تلقاه فأكرمه ونحو متى
زيدا تلقاه وبقية أدوات الاستفهام كذلك الا الهمزة فلا يجب النصب بل يترجح كما
يأتى (قوله ان تلا ما الفعل الخ) أى تلا أداة الفعل أولى بها أى وقوع الفعل
بعدها أولى من وقوع الاسم (قوله أو عاطف) المراد بالعاطف الواو وثم والفاء
وأو قاله الشاطبى وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته
وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وانما قلنا
كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فهذه
الاحرف منزلة منزلة العاطف اه تصريح (قوله غير مفصول باما) أما لو فصل بها نحو
ضربت زيدا وأما عمرا فأهنته فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم
الواقع بعد أما فى الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع فى ابتداء الكلام لان أما تقطع
ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التى يبتدأ بها الكلام (قوله طلبا) وهو الامر
والدعاء بخير أو شر ولو كان الدعاء بلفظ الخبر نحو زيدا اضربه واللهم عبدك ارحمه
وزيدا غفر الله له أى اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له فالعامل فى
الثالث موافق فى المعنى لان غفر يتعدى بحرف الجر وانما ترجح النصب فى ذلك لان
الطلب انما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى ولان فى الرفع الاخبار بالطلب
وحق الخبر احتمال الصدق ومما يترجح فيه النصب أن يكون الفعل المشتغل
مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه أو نفيا بمعنى الطلب

من نصبه وجب نصبه
بمحذوف مماثل للمذكور
ان تلا ما يختص بالفعل
كان الشرطية وهلا
ومتى وترجح ان تلا ما الفعل
به أولى كالهمزة وما النافية
أو عاطفا على فعلية غير
مفصول باما نحو أبشرا منا
واحدا نتبعه والانعام
خلقها لكم أو كان المشغول
طلبا ووجب رفعه بالابتداء
ان تلا ما يختص به كاذا
الفجائية أو تلا ما له الصدر
كزيد هل رأيته

وهذا خارج عن أصل هذا الباب ومثل وكل شئ فعلوه فى الزبر بما لا يحسن فيه نصب ونحو زيد ضرب به راسته ويا فى نحو زيد قام وعمرا أكرمته (واقول) هذا الباب المسمى بباب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه بنصبه لضميره لفظا كزيدا ضربته أو محلا كزيدا مررت به أو لملابس ضميره ٢٢٦ نحو زيدا ضربت غلامه أو مررت بغلامه والاسم فى هذه الامثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان أحدهما أن يرفع على الابتداء فالجملة بعده فى محل رفع على الخبرية والثانى ان ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة بعده لانها مفسرة وفهم من قولى فعل أو وصف ان العامل ان لم يكن أحدهما لم تكن المسئلة من باب الاشتغال وذلك نحو زيد انه فاضل وعمرو كأنه أسد وذلك لان الحرف لا يعمل فيما قبله وكذلك نحو زيد دراكه وعمرو عليكه لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال فى نحو وكل شئ فعلوه فى الزبر وقولك زيد ما احسنه لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل فى الموصوف وفعل التعجب جامد فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسيما وبينهما ما التعجبية ولها الصدر وكذلك زيد أنا الضاربه لان أل موصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها

الاسم الذى تقدم وبعده فعل او وصف وكل منهما ناصب لضميره محذوف

أو لسببيه ينقسم خمسة أقسام أحدها ما يترجح نصبه وذلك فى ثلاث مسائل أحداها أن يكون الفعل المشغول طلبا نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه الثانية ان يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل نحو ابشرا منا واحدا نتبعه الثالثة أن يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدأ كقوله تعالى خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين

نحو زيدا ليعذبه الله لانه بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة فان قلت ان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت أجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهى بلا مجرى النفى بها انتهى تصريح (قوله وهذا خارج عن الباب) لان من جملة ضابط الباب أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما معها اه تصريح (قوله ومثله وكل شئ الخ) أى مثله فى وجوب الرفع وامتناع النصب لان ما قبله تلاها يختص بالابتداء وكل شئ الخ ليس كذلك بل منع من النصب مانع وهو ان الصفة لا تعمل فى الموصوف فلا تفسر عاملا قال فى التصريح ولا يصح نصب كل شئ لان تقدير تسليط الفعل عليه انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شئ فى الزبر حتى يصح تسلط فعلوا على كل وانما المعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت فى الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشئ وفى الزبر خبر كل اه تصريح (قوله لفظا) المراد به ما يصل اليه العامل بنفسه والمراد بالمحل ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر والا فالضمير على كل حال لا ينصب لفظه بل محله (قوله بفعل محذوف وجوبا) أى لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وأما قوله تعالى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر (قوله فلا موضع للجملة بعده لانها مفسرة) اى والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال فى المغنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه تصريح ومقابل الاصح ما قاله الشلوبين انها تابعة لما قبلها ففى زيدا ضربته لا محل لها وفى زيد الخبز يأكله فى محل رفع اه حفنى على الاشمونى وانت خبير بأن المفسر هو الفعل لا الجملة ففى عبارة شارحنا تسامح (قوله كأنه اسد) بتشديد النون من كأن (قوله ومن ثم) اى اجل قولنا ما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ان يكون الفعل المشغول طلبا) وانما وجب الرفع فى نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء فى محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال فى شئ وكذا ان قلنا ان الضمير فى محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا انتهى تصريح (قوله ابشرا منا واحدا نتبعه) فيترجح نصب بشرا بفعل

والانعام خلقها الثانى ما يترجح رفعه بالابتداء وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب
الفعل وجوبا او رجحانا
نحو زيد ضربته وذلك لان
النصب محوج الى التقدير
ولا طالب له والرفع غنى
عنه فكان أولى لان التقدير
خلاف الأصل ومن ثم منعه
بعض النحويين ويرده انه
قرئ جنات عدن يدخلونها
سورة أنزلناها بنصب
جنات وسورة الثالث
ما يجب نصبه وذلك فيما
تقدم عليه ما يطلب الفعل
على سبيل الوجوب نحو
ان زيدا رأيته فأكرمه
والرابع ما يجب رفعه وذلك
اذا تقدم عليه ما يختص
بالجمل الاسمية كاذا الفجائية
نحو خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو واجازة أكثر
النحويين النصب بعدها
سهو أو حال بين الاسم
والفعل شئ من أدوات
التصدير نحو زيد هل رأيته
وعمرو ما لقيته والخامس
[illegible]
وذلك اذا وقع الاسم بعد
عاطف مسبوق بجملة
فعلية مبنية على مبتدا نحو
زيد قام وعمرا أكرمته
وذلك لان الجملة السابقة
اسمية الصدر فعلية العجز
فان راعيت صدرها رفعت
وان راعيت عجزها نصبت
والمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فلذلك جاز الوجهان على السواء وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن
علم القرآن الآيات الرحمن مبتدأ وعلم القرآن جملة فعلية خبره والمجموع جملة اسمية ذات وجهين

محذوف يفسره المذكور لان الغالب فى الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب
دخولها على الافعال كباقى اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون فى امهات الابواب
ما لم يتوسعوا فى غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو
أانت زيد اتضربه لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان
جعلت انت مبتدا كما هو رأى سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل محذوف مقدر
وانفصل بعد حذفه كما هو رأى الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة فى
التقدير على الفعل فان فصل بظرف نحو أكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان
الفصل بالظرف وهو كل يوم كلا فصل انتهى تصريح (قوله والانعام خلقها الخ) انما
ترجح نصب المشتغل عنه لان المتكلم به عطف جملة فعلية على فعلية وتشاكل الجملتين
أولى من تخالفهما بخلاف الرفع فان فيه عطف اسمية على فعلية ولا تشاكل بينهما
كذا يؤخذ من شرح الكافية (قوله سورة أنزلناها) تمثيلهم بهذه الآية يدل على انه
لا يشترط فى الاسم المشتغل عنه ان يكون صالحا للابتداء واشترطه بعضهم (قوله
كاذا الفجائية) فانها مختصة بالابتداء على الأصح وفى المسئلة أقوال ثلاثة أصحها هذا
وهو اختصاصها بالابتداء مطلقا والثانى دخولها على الفعلية مطلقا والثالث
التفرقة بين أن يقرن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لم يقرن فيمتنع حكاه فى المغنى
وعلى الأصح فيجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على
الثانى ويمتنع على الثالث لفقد قد انتهى تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف
هنا واجازة اكثر النحويين النصب بعدها سهو لا يناسب التعبير بالسهو مع كونه قولا
بل المناسب ان يقول خلاف الأصح لانه متى وجد قول فى المسئلة لا يقال لمرتكبه انه
سها بل مشى على قول مرجوح (قوله او حال بين الاسم الخ) اعترض ذلك بان جعل
الاداة بين الاسم والفعل يخرجها عن التصدير واجيب بان المراد ما له الصدر ولو رتبة
فلا ينافى ذلك تقدم شئ عليه او يقال ان لها الصدارة على الجملة التى فى حيزها وهنا
الاسم ليس فى حيزها (قوله مبنية على مبتدا) أى مخبر بها عن مبتدا قال فى التوضيح
وشرحه ويستويان فيما اذا بنى الفعل السابق على اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة
الثانية المعطوفة ضميره أو كانت معطوفة بالفاء نحو زيد قام وعمروا أكرمته لاجله أو
فعمروا أكرمته فيجوز فى عمرو الرفع وكنت عطفت جملة اسمية على مثلها ويجوز النصب
وكنت عطفت فعلية على فعلية محلها رفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة
الضمير فى لاجله العائد على صدر الجملة الاولى او الفاء فالمناسبة على كلا التقديرين
فاستوى الوجهان وما قيل من ان الارجح النصب لان الحمل على الصغرى أقرب وهم
يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب فيعارض بأن الرفع يرجح بعدم الاضمار
فلكل منهما مرجح فاستويا بخلاف ما اذا بنى على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا
اكرمته عنده فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية لان فعل التعجب جرى مجرى الاسماء

في جوفه ولذا استغرف كانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول اولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حده في زيدا اضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي والفارسي وجماعة يجيزون النصب وقال هشام الواو كالفاء في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بأن الواو انما تكون للجميع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع الحروف يحصل بها الربط اه تصريح اذا علمت ذلك تعلم ان ما مشى عليه شارحنا هنا مبني على ما قاله هشام وابن خروف فانه لم يذكر في مثاله رابطا (قوله فالجملتان) وهما قوله خلق الانسان علمه البيان ليس فيهما عاطف ولذا قال البيضاوي واخلاء الجمل الثلاث التي هي أخبار مترادفة للرحمن عن العاطف لمجيئها على نهج التعدد واجاب العيني بان قوله معطوفتان اي بحذف العاطف فاستقامت عبارته وانت خبير بانه اذا كان محل الشاهد في قوله والسماء الخ فلا داعي لجعل الجملتين معطوفتين بحذف العاطف فالانسب ما قاله البيضاوي وايضا حذف العاطف قيل انه ضرورة فلا يخرج عليه التنزيل وان كان الصحيح انه غير مختص بالضرورة (قوله وهي محل الاستشهاد) فالسماء مفعول لمحذوف وهي عطف على علم القرآن ولو قرئ بالرفع لكان عطفا على الرحمن علم الخ فالنصب في الآية اقتصار على أحد الوجهين السابقين

﴿باب التوابع﴾

(قوله في الاعراب) اي ان كان له اعراب والا فالحروف واسماء الافعال تؤكد ان ولا اعراب لهما والمراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا (قوله أحدها التوكيد) فيه لغات ثلاثة أفصحها الواو كما قال تعالى بعد توكيدها والثانية الهمزة بدل الواو والثالثة قلب الهمزة ألفا وكان ينبغي للمصنف أن يقدم النعت لانه مبين لحقيقة المنعوت ولذلك اذا اجتمعت التوابع يقدم النعت اه فيشي قال بعض انما قدم التوكيد على النعت لان التوكيد يدل على المؤكد من غير شيء آخر والنعت يدل على المنعوت وعلى صفة من صفاته فكانه غيره فناسب تأخيره والتوكيد لغة احكام الشيء (قوله تابع) جنس وقوله يقرر الخ [illegible] بقية التوابع ما عدا التوكيد وهذا تعريف للتوكيد المعنوي لا اللفظي (قوله يقرر) اي المتكلم به أو ان هذا حقيقة عرفية أي انهم تعارفوا انه يقرر وان كان انما يقرره غيره (قوله أمر) اراد به الحال والشأن اي حال المتبوع وشأنه (قوله في النسبة) اللائق ان يأتي بعن بدل في وعلى ثبوتها فيراد بالامر غير النسبة والشمول وفيه تكلف ويجاب بانه من ظرفية المجمل في المفصل ويراد بالامر النسبة والشمول واو في قوله او الشمول للتنويع فلا يرد شيء على اخذها في التعريف (قوله

الجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر جاتا الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان معترضتان والسماء رفعها عطف على الخبر أيضا وهي محل الاستشهاد ثم قلت ﴿باب تبع ما قبله في الاعراب خمسة أحدها التوكيد وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول فالاول

نحو جاء زيد والزيدان الخ) اكتفى بالمفرد المذكر ومثناه عن المفرد المؤنث ومثناه وأتى بالجمع فى الموضعين لئلا يغفل عن المؤنث بالمرة (قوله ولا تؤكد نكرة مطلقا) أى توكيدا معنويا ومعنى مطلقا أفادت أم لا (قوله نحو دكا دكا) راجع للتوكيد باللفظ وهو مبنى على قول والذى مشى عليه المصنف فى غير هذا الكتاب واختاره فى الاوضح وهو الصحيح انه ليس توكيدا لانه أريد بالثانى غير ما أريد بالاول أى دكا بعد دك (قوله فجاجا سبلا) جمع فج وهو الطريق والسبل جمع سبيل وهو الطريق ولذا كان من التوكيد بالمرادف (قوله ضمير متصل) اما المنفصل فيعاد بدون ما اتصل به مثال المتصل نحو جعلت جعلت وأكرمك أكرمك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل (قوله ولا حرف غير جوابى الخ) قال فى التوضيح وشرحه وان كان المؤكد حرفا غير جوابى وجب ان يفصل بينهما وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه نحو قوله تعالى أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصل بأن الاولى وهو الكاف والميم ووجب ان يعاد هو أى لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى وأعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى وأعيد الضمير معها وهو أولى من اعادة الظاهر وبه جاء القرآن قال تعالى ففى رحمة الله هم فيها خالدون وشذ اتصال الحرفين نحو قوله

ان ان الكريم يحلم مالم * يرين من أجاره قد ضيما

فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما وأجازه الزمخشرى اختيارا اه تصريح (قوله غير جوابى) اما الجوابى ومثله الفعل فيكرر الفعل والحرف بدون شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقول الشاعر

لا لا أبوح بحب بثنة انها * أخذت على مواثقا وعهودا

فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة اسم محبوبته اه تصريح (قوله والتوابع) جمع تابع والتابع اصطلاحا كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج الخبر فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ وحال المنصوب نحو رأيت زيدا ضاحكا فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد ولا يتبع سابقه اذ ازال عامل النصب وخلفه عامل الرفع او الجر اه ازهريه (قوله خمسة الخ) ودليل الحصر فى الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أولا الاول عطف النسق والثانى اما ان يكون على نية تكرار العامل أولا الاول البدل والثانى اما أن يكون بألفاظ مخصوصة أولا الاول التوكيد والثانى اما ان يكون بمشتق اولا الاول النعت والثانى عطف البيان واذا اجتمعت بديء بالنعت

نحو جاء فى زيد نفسه والزيدان والهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن والعين كالنفس والثانى نحو جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما واشتريت العبد كله والعبيد كلهم والامة كلها والاماء كلهن ولا تؤكد نكرة مطلقا وتؤكد باعادة اللفظ أو مرادفه نحو دكا دكا وفجاجا سبلا ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف غير جوابى الامع ما اتصل به) ❊ وأقول اذا استوفت العوامل معمولاتها فلا سبيل لها الى غيرها الا بالتبعية والتوابع خمسة نعت وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف نسق وقيل أربعة فادرج هذا القائل عطفى البيان والنسق تحت قوله والعطف وقال آخر ستة فجعل التأكيد اللفظى بابا وحده والتأكيد المعنوى كذلك ومثال المقرر لامر المتبوع فى النسبة

جاء زيد نفسه فانه لولا قولك
نفسه لجوز السامع كون
الجائى خبره أو كتابه بدليل
قوله تعالى وجاء ربك أى
أمره ومثال المقرر لامره
فى الشمول قوله عز وجل
فسجد الملائكة كلهم
أجمعون اذ لولا التأكيد
لجوز السامع كون الساجد
أكثرهم ويجب فى المؤكد
كونه معرفة وشذ قول عائشة
رضى الله عنها ما صام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم شهرا كله الا رمضان
وقول الشاعر
ياليت عدة حول كله رجب
وانشده ابن مالك وغيره
ياليت عدة شهر وهو
تحريف

ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق قاله فى التسهيل فتقول جاء الرجل الفاضل
ابو بكر نفسه اخوك وزيد واختلف فى عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان
فقال الجمهور العامل فيها هو العامل فى المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل
فيها تبعيتها وهو قول الخليل والأخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول
الجمهور وقيل عامله المذكور واما عطف النسق فقيل عامله عامل متبوعه بواسطة
الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف اه تصريح (قوله جاء زيد نفسه) أى أو عينه
أو هما معا لكن تقدم النفس على العين ومحل كون العين توكيدا اذا أريد منها
الذات لا الدم وكذا اذا أريد بالعين الذات لا الجارحة والا كان بدل بعض تأمل فلا
تقول جاء زيد كله لان المجئ لا يتعلق بالبعض بخلاف اشتريت العبد كله ويجوز
جر النفس والعين بباء زائدة (قوله لجوز السامع كون الجائى الخ) فالتوكيد لرفع
المجاز بحذف مضاف وقيل لرفع المجاز العقلى فى النسبة وهذا ظاهر اذا كان المسند
فعلا وما فى معناه أما لو كان غير ذلك فلا يتأتى المجاز العقلى الا ان يقال القائل بذلك
لا يشترط كون المسند فعلا وما فى معناه وقيل المجاز لغوى وهو ظاهر اذ المركب المؤكد
علما (قوله المقرر لامره فى الشمول) أى لدفع احتمال تقدير بعض مضاف للمتبوع
فتقول جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء أحد
الزيدين او احدى المرأتين نظير قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان أى من
أحدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار اللؤلؤ والمرجان صغاره وامتنع ان يقال اختصم
الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع تقدير المضاف لان الاختصام لا يكون
الا بين اثنين كما لا يجوز جاء زيد كله بالاجماع لعدم الفائدة وذهب الجمهور الى جواز
اختصم الزيدان كلاهما لان العرب تأتى بالتوكيد حيث لا اضمار نحو جاء القوم كلهم
أجمعون (قوله ويجب فى المؤكد) بفتح الكاف كونه معرفة وأما النكرة فان لم يفد
توكيدها لم يجز لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفى شرح التسهيل لابن
مالك ان بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقا وان افاد جاز عند الاخفش
والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا وتحصل
الفائدة بان يكون المنكر المؤكد زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء
وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول وبكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة والشمول
كقوله * قد صرت البكرة يوما اجمعا * وكقوله كلمت اسبوعا كله وقوله
* ياليت عدة حول كله رجب * ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة
ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة اه تصريح فقول
شارحنا وشذ الخ مبنى على مذهب البصريين وقد علمت الخلاف فى ذلك (قوله ياليت
عدة الخ) صدره * لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * وهو من بحر البسيط والشوق نزاع
النفس الى الشئ وقيل سفر القلب الى المحبوب (قوله وانشده الخ) أى ان الناظم
وابنه أنشده شهر مكان حول وهو تحريف أى تغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر

وبجب في التأكيد كونه مضافا الى ضمير عائد على المؤكد مطابق له كما مثلنا ويستثنى من ذلك أجمع وما تصرف منه فلا يضفن لضمير تقول اشتريت العبد كله أجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع ويجب في النفس والعين اذا أكد بهما ان يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد نفسه عينه وجاءت هند نفسها عينها مجموعين مع الجمع نحو جاء الزيدان أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن وأما اذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات افصحها الجمع فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه الجارية في قولك قطعت رؤس الكبشين ﴿مسئلة﴾ قال بعض العلماء في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم ان الساجد البعض وفائدة ذكر أجمعون رفع وهم من يتوهم انهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين والاول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لأغوينهم أجمعين لان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد فدل على أن أجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كمعنى كل سواء

يمنى أن يكون المحول من أوله الى آخره رجب لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح أن يمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يمنى أن يكون كله رجب اه تصريح ويمكن الجواب بان يراد بالشهر جنس الشهر المتحقق في اثنى عشر شهرا ورجب ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن الرجب كما قاله الشنواني (قوله ويجب في التوكيد الخ) وقد يستغنى بالاضافة الى مثل الظاهر عن الضمير كما في قوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * (قوله ويجب في التوكيد كونه مضافا الخ) أي سواء كان بالنفس أو العين أو كل أو جميع فليس من التوكيد خلق لكم ما في الأرض جميعا لعدم الضمير خلافا لابن عقيل حيث قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق لانه لو كان كذلك لقيل جميعه بل جميع حال من ما الموصولة وليس من التوكيد أنا كلا فيها بل كل بدل من اسم ان أو حال من الضمير المستتر في قوله فيها انتهى تصريح (قوله ويستثنى من ذلك أجمع) قيل ان أجمع وأخواته معرفة بنية الاضافة وقيل بالعلمية وأما بقية أدوات التوكيد فهي معرفة بالاضافة للضمير لفظا ﴿فائدة﴾ ولا يجوز قطع ألفاظ التوكيد الى الرفع أو النصب اه اشموني (قوله وأجمع وما تصرف منه) وهو جمعاء وأجمعون وجمع ويستغنى عن تثنية أجمع وجمعاء بكلا وكلتا كما استغنوا بتثنية سي عن تثنية سواء فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان الا نادرا وأجاز الاخفش والكوفيون تثنية أجمع وجمعاء فتقول جاء الزيدان أجمعان وجاءت الهندان جمعاوان وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع وكتعاء اه تصريح (قوله تقول اشتريت العبد كله أجمع) مثل المصنف لما اذا كان التوكيد بأجمع وأخواته تابع لكل وأخواته وأشار به الى انه اذا أكد بهما تقدم كل أو أحد أخواته على أجمع وأخواتها ويجوز التوكيد بأجمع وأخواته بدون كل وأخواته فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال تعالى لأغوينهم أجمعين ان جهنم لموعدهم أجمعين (قوله مجموعين) أي على وزن أفعل بضم العين ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد (قوله أفصحها الجمع) أي جمع قلة على افعل بضم العين وانما كان الجمع أفصح لان التثنية جمع في المعنى وعدل عن التثنية لئلا يتوالى تثنيتان ولهذا كان الافراد أفصح من التثنية وانما قال أفصحها ولم يقل فصحاها لان افعل التفضيل اذا أضيف لمعرفة جاز فيه وجهان المطابقة وعدمها (قوله ودونها) أي اللغة الفصحى ولو قال ودونه أي دون الجمع كان أولى (قوله قطعت رؤس الكبشين) ويجوز ان تقول قطعت رأسا الكبشين ورأس الكبشين ورؤس الكبش ففيه الأوجه الثلاث والا فصح الجمع ثم الافراد ثم التثنية وكذا في كل لفظ أضيف لما تضمنه وكان المتضمن بكسر الميم مثنى فان الكبشين متضمن للرأس وكذا قبلت يد الشخصين ومنه قوله تعالى فقد صغت قلوبكما (قوله والثاني باطل الخ) لا يتم بطلانه الا اذا أراد الفراء كما صرح به يس ان جميع لاتحاد الوقت في كل موضع اما لو أريد أنه للاتحاد الوقت اذا جمعت مع كل فلا يكون باطلا اه

وهو قول جمهور النحويين واعاذ كرفى الآية تأكيدا على تأكيد كما قال تعالى فمهل الكافرين أمهلهم رويدا ثم قلت ﴿الثانى النعت وهو تابع مشتق أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده او الترحم عليه

فيشى (قوله وهو قول جمهور الخ) ومقابل قول الجمهور ما قاله الفراء ان أجمعين تفيد اتحاد الوقت كما ذكره الاشمونى ثم يحتمل أن قول شارحنا قال بعض العلماء فى قوله الخ أراد به الفراء ويحتمل انه أراد به بعض المفسرين والاظهر الاول ثم رأيت الشيخ يس صرح بانه الفراء (قوله أمهلهم) توكيد لمهل ورويدا بمعنى امهالا فهو توكيد ثان كما أفاده الفيشى (قوله الثانى النعت) ويرادفه الوصف والصفة وقيل الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضده والنعت لا يطلق الا على ما يتغير وعلى هذا يقال صفات الله لا نعوت الله وقال المصنف فى شرح اللمحة النعت والصفة واحد وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة بالفعل كالضارب وعليه فيقال للولى موصوف لا منعوت اه يس على الفاكهى (قوله مشتق) وهو فى الاصل ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد هنا معنى مجازى من اطلاق العام على الخاص وهو ما دل على حدث وصاحبه كضارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول وأمثلة المبالغة كضراب وحسن صفة مشبهة واسم التفضيل (قوله أو مؤول به) كاسم الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعها واسماء النسب تقول مررت بزيد هذا أى الحاضر ومررت برجل ذى مال ومررت برجل دمشقى بفتح الميم أى منسوب الى دمشق وفى معنى اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وفى معنى ذى الصاحبية ذو الطائية وفروعها وفى معنى المنسوب تامر وتمار وعرفى المنسوب للتمر وأما الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا أوهنالك أوثم فمتعلقة بمحذوف صفة لانها ظروف وليست صفات انتهى تصريح (قوله يقتضى تخصيص متبوعه) قال التفتازانى فى مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف وقال السيد فى حواشى المطول الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوى لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل عالم فلا تكون جارية فى قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوى واللفظى ويجعل جارية مخصصة لانها قللت الاشتراك اللفظى وعينت معنى واحدا ولم يبق فى عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى (قوله تخصيص الخ) وقد يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى او للابهام نحو تصدق بصدقة كثيرة أو قليلة ففى كلام المصنف قصور قال السيد فى حواشى المطول وقد يكون الوصف جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التى لها محل يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب فى تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب أن يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصافه ...

مضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها لتعرف المخاطب الموصوف وتميزه عنده مولما كان من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة أو صلة انما يكون بتقدير القول نحو * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط (قوله ويتبعه في واحد الخ) فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعنى غير مدلول عليه بحسب تعينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي (قوله وأمر الخ) الحاصل ان موافقته له في اثنين من خمسة عام للنعت الحقيقي والسببي ويختص الحقيقي بالموافقة في اثنين من الخمسة الباقية فيكمل له أربعة من عشرة وأما السببي فلا يشترط أن تكمل له أربعة من عشرة قال في التصريح وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها سواء جرى على من هو له كجاءتني امرأة كريمة ورجلان كريمان ورجال كرام أو جرى على غير من هو له بان يحوّل الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف نحو جاءتني امرأة كريمة الأب أو كريمة أبا ورجلان كريما الأب أو كريمان أبا وجاءني رجال كرام الآباء أو كرام آباء فالوصف في ذلك كله رافع لضمير مستتر ويستثنى من ذلك اسم التفضيل اذا استعمل بمن أو أضيف لنكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولا يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذا مررت برجل أفضل شخص وبرجلين افضل شخصين ويستثنى أيضا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل وان رفع الوصف اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا أعطى الوصف حكم الفعل ولم يراع حال الموصوف فتقول مررت برجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها كما تقول قامت أمه وقام أبوها ومررت برجلين قائم أبواهما كما تقول قام أبواهما وهي لغة اكلوني البراغيث نحو مررت برجلين قائمين أبواهما ومررت برجال قائمين آباؤهم كما تقول قام آباؤهم ومن قال قاموا آباؤهم قال قائمين آباؤهم بجمع السلامة هذا اذا رفع اسما ظاهرا وتقول في الرافع للبارز جاءني غلام امرأة ضاربته هي وأمة رجل ضاربها هو كما تقول ضربت هي وضربها هو وجاء غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم اهـ تصريح وبهذا يتضح كلام شارحنا وبه تعلم ان قول المحشي وأمر الخ مراده النعت السببي لا الحقيقي غير صحيح كما اتضح لك (قوله ويجوز قطعه الخ) اعلم انه اذا لم يتكرر النعت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير أو جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في

ويتبعه في واحد من أوجه الاعراب ومن التعريف والتنكير ولا يكون أخص منه فنحو بالرجل صاحبك بدل ونحو بالرجل الفاضل وبزيد الفاضل نعت وأمر في الافراد والتذكير واضدادهما كالفعل ولكن يترجح نحو جاءني رجل قعود غلمانه على قاعد وأما قاعدون فضعيف ويجوز قطعه ان علم متبوعه بدونه بالرفع أو بالنصب (وأقول مثال المشتق مررت برجل ضارب أو مضروب أو حسن الوجه أو خير من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل

أسد أى شجاع ومثال
ما يفيد تخصيص المتبوع
قوله تعالى فتحرير رقبة
مؤمنة ومثال ما يفيد مدحه
الحمد لله رب العالمين ومثال
ما يفيد ذمه أعوذ بالله من
الشيطان الرجيم ومثال
ما يفيد الترحم عليه اللهم
انا عبدك المسكين ومثال
ما يفيد التوكيد نفخة
واحدة وعشرة كاملة ولا
تتخذوا الهين اثنين وزعم
قوم من أهل البيان ان
اثنين عطف بيان ويحتاج
شرح ذلك الى بسط طويل
وقد لهج المعربون بأن
النعت يتبع المنعوت فى
أربعة من عشرة والتحقيق
ان الامر على النصف فى
العددين

فى بعضها واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها
كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع على المقطوع وان لم يتعين
مسماه الا بمجموعها وجب اتباعها كلها نحو مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا
كان يشاركه فى اسمه ثلاثة وكل واحد اتصف بصفة من الثلاثة فقط وان تعين ببعضها
جاز فيما عداه الاوجه الثلاثة واذا كان المنعوت نكرة تعين فى الاول من نعوته
الاتباع وجاز فى الباقى القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أم لا اه تصريح
(قوله أسد) أى شجاع بناء على ان الشجاعة ليست بخاصة بالعقلاء أما لو قلنا انها
خاصة فيفسر الاسد بجرئ تأمل (قوله من الشيطان) من شاط اذا احترق أو شطن
اذا بعد والرجيم بمعنى المرحوم قال يس يجعل الوصف فى ذلك تخصيصا يندفع سؤال
مشهور وهو أن ابن عرفة قال يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو أن الاستعاذة
استجارة وهى ابعاد وهو من باب النفى وقد تعلقت بالأخص لان الشيطان الرجيم
أخص من مطلق الشيطان ونفى الاخص لا يستلزم نفى الاعم فلا يلزم من الاستعاذة
من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص وأجاب بأن
النعت قسمان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم اه وقال أيضا وكون الوصف للذم بناء
على أن رجيم بمعنى مرجوم بالشهب أما لو أريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة
فالنعت للتوكيد لان كل شيطان كذلك اه وعلى هذا يندفع السؤال واعلم ان كون
النعت لغير الايضاح والتخصيص مجاز اه يس على الفاكهى (قوله ولا تتخذوا
الهين اثنين وزعم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى
بسط طويل) اعلم أن بعضهم منع البيان فى النكرات وعليه فلا يصح أن يكون اثنين
عطف بيان وبعضهم أجازه فى النكرات بشرط كونه أجلى وعليه فلا يصح أن يكون
اثنين بيانا لانه ليس أجلى من الهين وجوز بعضهم اتيان عطف البيان للتوكيد كما
فى يس على الفاكهى وعليه فيصح كون اثنين عطف بيان على الهين للتوكيد
والصحيح جوازه فى النكرات ولا يشترط أن يكون أوضح لاحتمال أن يحصل الايضاح
باجتماعهما وقد يكون عطف البيان باسم غير مختص بالمبين كما فى المؤمن العائذات
الطير فان الطير عطف بيان وليس مختصا بالعائذات وعليه فاثنين عطف بيان على
الهين ولم يختص به وسيأتى فى باب عطف البيان فى بابه نصرنصرا خلاف هل هو
من التوكيد اللفظى أو من باب عطف البيان فمن قال انه توكيد لفظى يقول لا يصح
أن يكون بيانا لان الشئ لا يبين نفسه ومن قال انه عطف بيان لم يصرح بانه عطف
بيان للتأكيد تأمل ولعل هذا هو الذى أشار له المصنف بقوله ويحتاج شرح ذلك الخ
وله تطاول فى المغنى فى الفرق بين البدل وعطف البيان (قوله لهج المعربون) هو
من باب تعب اولع به اه صحاح وقال بعض الاشياخ أى أكثروا الكلام بذلك (قوله
والتحقيق أن الامر على النصف من العددين) أى العشرة والاربعة أى أن اللازم
اثنان من خمسة وأما الاثنان من الخمسة الأخرى فتارة يوجدان كما فى الرافع للضمير

وانه انما يتبع فى اثنين من خمسة وهما واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التى هى الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير فلا تنعت نكرة بمعرفة ولا العكس لا تقول مررت برجل الفاضل ولا بزيد فاضل كما انه لا يتبع المرفوع بمنصوب ولا مجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جماهيره ٢ ٤ النحويين كون الموصوف اما أعرف من الصفة أو مساويا لها فلا يجوز أن يكون دونها فالاول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف باللام والثانى نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان باللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لا نعت لان المضاف للضمير فى رتبة الضمير أو رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام واما الافراد وضداه وهما التثنية والجمع والتذكير وضده وهو التأنيث فان النعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذى يحل محله من ذلك الكلام فتقول مررت بامرأة حسن أبوها بالتذكير كما تقول حسن أبوها وفى التنزيل ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وبرجل حسنة أمه بالتأنيث كما تقول حسنت أمه وتقول برجل حسن أبواه وبرجل حسن آباؤه ولا تقول حسنين ولا حسنين الا على لغة من قال أكلونى البراغيث وعلى ذلك فقس الا ان العرب اجروا جمع التكسير مجرى الواحد فأجازوا فصيحا مررت برجل قعود غلمانه كما تقول قاعد غلمانه وقوم يجرونه على الافراد واليه اذهب وأما جمع التصحيح ففى لغة قوله من يقول أكلونى البراغيث واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بامرئ القيس الشاعر جاز لك فيه ثلاثة أوجه الاتباع فيخفض والقطع بالرفع باضمار هو وبالنصب باضمار فعل ويجب ان يكون ذلك الفعل أخص أو أعنى

المستتر وتارة لا يوجدان كما فى الرافع للظاهر والضمير البارز ولا تتوهم من المصنف ان النعت الحقيقى له اثنان من خمسة فقط وبهذا تعلم ان كلام المعربين قاصر على الرافع للضمير المستتر وانما اعترض المصنف عليهم لكون كلامهم يوهم العموم تأمل (قوله وانه انما يتبع الخ) توضيح لقوله ان الأمر على النصف الخ (قوله فلا تنعت نكرة بمعرفة) ولا يرد عليه قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى الخ لانه وصف النكرة وهى كل همزة بالمعرفة وهى الذى وذلك لان الذى بدل لا نعت وأما قوله مالك يوم الدين فمالك معرفة لان المراد به الاستمرار فى جميع الأزمنة فاضافته محضة اه يس (قوله ولا العكس) وجوزه بعضهم فى قوله * وفى أنيابها السم ناقع * فجعل ناقع صفة للسم وخرجه غيره على البدل (قوله ويجب عند جماهير النحويين الخ) وصحح ابن مالك جواز النعت بالأخص ويؤيده قول ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما قال توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل اه يس (قوله أو فى رتبة العلم) أو لحكاية الخلاف ومذهب المصنف انه فى رتبة العلم (قوله الا أن العرب اجروا جمع التكسير الخ) الحاصل ان سيبويه والمبرد وابا موسى قالوا ان جمع التكسير فى الوصف افصح من الافراد وقال الابدى والشلوبين وطائفة افراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع نحو مررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح وان كان تابعا لمفرد أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد أفصح من جمع السلامة اه تصريح (قوله اجروا) أى تذكيرا وافرادا بدون ترجيح (قوله وقوم) أى من النحاة فهذا ليس مقابلا لما قبله ومقابله ما عداه من الاقوال فى المسئلة (قوله والقطع الخ) واعلم ان النعت المقطوع ان كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدا أو الفعل وان كان لغير المدح أو الذم أو الترحم جاز ذكر العامل وهو المبتدا أو الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة وتقول هو التاجر أو أعنى التاجر على تقدير سؤال سائل يقول من هو ومن تعنى قال الشاطبى وجملة النعت المقطوع مستأنفة لان الاصح فيها تقدير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب ووجه وجوب حذف العامل فى الذم والمدح والترحم انهم لما قصدوا انشاء المدح او الترحم او الذم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا فى النداء اذ لو أظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله لخفى معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا اه تصريح (قوله ويجب الخ) وجوز بعضهم تقدير اعنى فى الجميع

(قوله فى صفة التوضيح) ومثله التخصيص (قوله وامرأته حمالة الحطب) امرأته مرفوع عطف على فاعل يصلى المستتر فيه اه تصريح (قوله الثالث عطف البيان) العطف فى الاصل مصدر عطفت الشئ اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه والمراد به المعطوف اوانه صار حقيقة فى المعطوف اه يس على الفاكهى (قوله يوضح متبوعه) أى باتفاق البصريين والكوفيين (قوله أو يخصصه) لنفاه جمهور البصريين منهم الفارسى وابن جنى وجوزوا ان يكون من عطف البيان النكرة نحو أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يبين غير الاخص اه تصريح وظاهر قول المصنف يوضحه أو يخصصه انه لا يأتى لمدح أو ذم ولا لغيره لكن الزمخشرى قد اعرب البيت الحرام عطف بيان أتى به للمدح فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فيحمل كلام المصنف على الغالب (قوله ويتبعه فى اربعة من عشرة) اى المعلومة من باب النعت ولم يقل فى فى الاربعة من عشرة لقرب العهد بالنعت (قوله ويجوز اعرابه الخ) اى كل ما جاز اعرابه عطف بيان من حيث انه موضح او مخصص جاز اعرابه بدل كل من كل من حيث انه المقصود بالحكم لا انه يجوز اعرابه بدل كل من الجهة التى اعرب بها بيانا فان هذا لا يمكن لان البيان موضح لمتبوعه او مخصص له فهو متمم له والحكم مع متبوعه والبدل هو المقصود بالحكم اى الذى انحصر القصد فيه (فائدة) يفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها ان البدل هو المقصود دون ما قبله وسيلة ومنها انه ليس فى نية احلاله محل الاول بخلاف البدل فى الجميع اه تصريح (قوله اولم يمتنع) كذا فى بعض النسخ باو وفى بعضها ولم يمتنع عطف على يجب وفى بعضها وان لم يمتنع وهو عطف على ان لم يجب وقوله ولم يمتنع احلاله محل الاول عبارته احسن من عبارة ابن مالك فى الفيته لان ابن مالك اعاد ذكر صورتين والمصنف اتى بقاعدة كلية تشتمل على جميع الصور وتلك القاعدة كل ما وجب كونه عطف بيان جاز اعرابه بدل كل ان صح احلال الثانى محل الاول ولم يجب ذكره (قوله نحو يا زيد الحارث) مثال لما يمتنع احلاله محل الاول لان الحارث لو اعرب بدلا من زيد لزم دخول يا على الاسم المحلى بأل لان البدل على نية تكرار العامل فتعين اعرابه بيانا واعترض بان العلة المانعة من جعله بدلا تأتى فى جعله بيانا لانا ان قلنا ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فيا عاملة فى الحارث على كل تقدير فيمتنع اعرابه بيانا ايضا وكذا ان قلنا ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا فى البدل لا فرق وان قلنا ان العامل هو التبعية فلا يمتنع

فى صفة التوضيح والمدح فى صفة المدح والذم فى صفة الذم فالاول كما فى المثال المذكور والثانى كما فى قول بعض العرب الحمد لله أهل الحمد بالنصب والثالث كما فى قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب يقرأ فى السبع حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم وبالرفع اما على اتباع أو باضمار هى ثم قلت (ص) الثالث عطف البيان وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه نحو اقسم بالله أبو حفص عمر * ونحو أو كفارة طعام مساكين ويتبعه فى أربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كرنه قام زيد أخوها أو لم يمتنع احلاله محل الأول نحو يا زيد الحارث و * أنا ابن التارك البكرى بشر * ونحو يا نصر نصر نصرا

ويمتنع في نحو مقام ابراهيم وفي نحو يا سعيد كرز وقرأ قالون عيسى ﴿واقول﴾ قولي تابع جنس يشمل التوابع كلها وقولي غير صفة مخرج للصفة فانها توافق عطف البيان في افادة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فلا بد من اخراجها والا دخلت في حد البيان وقولي يوضح متبوعه أو يخصصه مخرج لما عدا عطف البيان ومثال الموضح قوله

اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر

والمراد بعمر ابن الخطاب رضي الله عنه ومثال العطف المخصص قوله تعالى أو كفارة طعام مساكين فيمن نون الكفارة ورفع الطعام وحكم المعطوف انه يتبع المعطوف عليه في اربعة من عشرة وهي واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شيء جاز اعرابه عطف بيان جاز اعرابه بدلا اعني بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كهند قام زيد اخوها الا ترى ان الجملة الفعلية خبر عن هند واخواه الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير في قوله اخوها الذي هو تابع لزيد فلو ... لم يصح الكلام فوجب ان يعرب بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل

كونه بدلا كما لم يمتنع كونه بيانا فما الفرق بينهما وهذا الاشكال وارد على بقية الامثلة اه فيشي الا ان يقال يغتفر في التابع (قوله ويمتنع في نحو مقام ابراهيم) اي ويمتنع كونه بيانا في نحو الخ لان مقام معرفة لاضافته الى ابراهيم فلو جعل عطف بيان على آيات في قوله تعالى آيات بينات لزم كون عطف البيان معرفة تابعة لنكرة وقد مر وجوب المتابعة اه فيشي وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات مخالف لاجماع البصريين والكوفيين على ان النكرة لا تبين بمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لانهم نصوا على أن المبدل منه ان كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدا اه تصريح وذكر بعض انه بدل بعض على تقدير الرابط أي مقام ابراهيم منها أو انه بدل كل بجعل المقام لعظمه كأنه عين الآيات فتأمل اه من يس على الفاكهي (قوله وقرأ قالون عيسى) يمتنع البيان لان قالون اوضح من عيسى قال في التصريح وقول الزمخشري والجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذي الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة ويخالف القياس أيضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قال الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي اه تصريح (قوله مخرج للصفة) أراد بها النعت سواء كان مشتقا أو مؤولا به وليس المراد بها المشتق كما توهم الفيشي بل أراد بالصفة المرادفة للنعت لان النعت والصفة والوصف بمعنى واحد (قوله اقسم بالله الخ) قال ابن يعيش قاله رؤبة قال العيني وهذا خطأ لان وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ولم يدرك عمر ولا عد أحد من التابعين وانما قاله اعرابي جاء لعمر بن الخطاب وقال له ان أهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره وسار في البطحاء يرتجز

اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم ان كان فجر

اي حنث في يمينه وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال فاغفر الخ يقول صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وكساه اه شنواني فعمر عطف بيان على ابي حفص ذكر لايضاحه لاشتهاره بهذا الاسم اكثر من اشتهاره بالكنية اه حلبي والنقب رقة خف البعير يقال نقب ينقب كعلم يعلم والدبر مرض في سنامه (قوله لان البدل على نية تكرار العامل) قال السيوطي والاكثر على ان العامل في البدل يقدر بلفظ الاول فهو من جملة ثانية لا من الاولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن

آمن منهم ومن الخذل من طلعوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم لن يكفر بالرحمن
لبيوتهم وقيل هو عامل الاول وعليه المبرد وابن مالك (قوله فكأنه من جملة) هكذا في
بعض النسخ وفي بعضها فكأنه من جملة أخرى والمراد بكان التحقيق لانه من جملة
أخرى عند اعرابه بدلا (قوله فتقبلوا الجملة المخبر بها عن رابط) ولا يعقل هنا قولهم يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله لان الضمير) هنا اعطاء من الاول والرابط
في مثاله الضمير المضاف اليه اخ الذى هو تابع لزيد (قوله امثلة كثيرة منها الخ) ومنها
يا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فقوله عبد شمس ونوفلا يتعين كونهما معطوفين عطف بيان
على أخوينا ويمتنع كونهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل اخوينا
فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف
عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى
لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب ومنها ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع
بقسميه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس
لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء
وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل بعض ما يضاف اليه الزيادة على ما أضيف له يشترط فيه أن
يكون منه ومن ثم خطئ من قال أنا أفضل الانس والجن ومنها أن تتبع صفة أي بمضاف
نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع
لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أي ومنها ان يتبع مجرور أي
بمفصل نحو بأي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه
وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا
كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن او عطف على اي مثلها
نحو اي واياك فارس الاحزاب * ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخويك
زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم
اضافة كلا الى مفرد وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ * كلا اخي وخليلي
قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لا بد أن
يكون صالحا للاحلال محل الأول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون
في الاوائل ومن ثم وافق انك أنت كون أنت توكيدا او كونه بدلا مع انه لا يجوز انك
أنت وقال أبو سعيد على بن مسعود أولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيد بدل من
الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وقال الفخر وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه
في حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مهدرا
بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت
تهدر الاول لم يصح كلامك اه تصريح (قوله أنا ابن التارك الخ) قاله المرار الاسدى
وهو من الوافر وبشر هو بشر بن عمرو وكان قد جرح ولم يعلم جارحه والمعنى أنا ابن الذى
ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه اذا مات وذلك لانها لا تتناوله ما دام به روح

فكأنه من جملة اخرى فقبلوا الجملة المخبر بها عن رابط والا اذا امتنع احلاله محل المتبوع ولذلك امثلة كثيرة منها قولك يا زيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل في نية الاحلال محل المبدل منه اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وأل لا يجتمعان هنا ومنها قول الشاعر
أنا ابن التارك البكري بشر ... عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان على البكري وليس بدلا لامتناع أنا ابن التارك بشر اذ لا يضاف ما فيه الألف واللام الى المجرد منهما الا ان كان المضاف صفة مثناة او مجموعة جمع المذكر السالم نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا يجوز الضارب زيد

خلافا للفراء ومنها قول الراجز وهو ذو الرمة * انى وأسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا

لان نصر الثانى مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين لانه لا يجوز يا نصر بالرفع ولا يا نصرا بالنصب قالوا وانما نصر الأول عطف بيان على اللفظ والثانى عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن الطراوة لان الشئ لا يبين نفسه قال وانما هذا من باب التوكيد اللفظى وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومعطى فان قلت يا سعيد كرز بضم كرز وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيانا لان البدل فى باب النداء معطى حكم المنادى المستقل وكرز اذا نودى ضم من غير تنوين وأما البيان المفرد التابع لمبنى فيجوز رفعه ونصبه ويمتنع ضمه من غير تنوين ومثله فى ذلك النعت والتوكيد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تميم أجمعون وأجمعين وكذ[illegible] يمتنع البيان فى قوله قرأ قالون عيسى ونحوهما الأول فيه أوضح من الثانى وانما قال العلماء فى قوله تعالى آمنا برب العالمين رب موسى وهرون انه بيان لأن [illegible] ادعى الربوبية ولو اقتصروا على قولهم برب العالمين [illegible] يا رب الحق [illegible]

* الرابع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو اما بدل [illegible] نحو صراط الذين او بعض نحو من استطاع

الاعراب انا مبتدأ ابن خبر التارك مضاف اليه والبكرى مضاف اليه وبشر عطف بيان على البكرى وليس ببدل لانه فى حكم تنحية المبدل منه فيكون التارك داخلا على بشر ولا يجوز التارك بشر وهو محل الشاهد والطير مبتدأ وترقبه خبره والجملة حال من البكرى وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أى ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه (قوله خلافا للفراء) فانه جوز البدلية لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف وليس مذهبه بمرضى (قوله وهو ذو الرمة) بضم الراء وكسرها قطعة حبل بالية (قوله انى واسطار الخ) قال الامام العينى عزاه سيبويه الى رؤبة وقال الصاغانى ليس له ومع ذلك مصحف والرواية يا نصر نصرا نصرا بالضاد المعجمة فنصر الاول هو نصر بن يسار رئيس خراسان والثانى بالضاد المعجمة هو حاجب نصر والثالث مصدر وقوله واسطار جمع سطر بفتح الطاء وهو الخط مثل سبب وأسباب وأصل السطر الصف من الشئ * الاعراب انى ان واسمها ياء المتكلم محله النصب واسطار الواو للقسم أى وحق اسطار أو ورب اسطار واسطار مجرور بها وسطرن فعل وفاعل وسطرا مفعول مطلق وفى بعض النسخ رفع اسطار على أنه مبتدأ خبره سطرن ولقائل خبر ان ويا حرف نداء ونصر منادى مبنى على الضم وتتمة الاعراب فى الشرح (قوله لان الشئ لا يبين نفسه) قال فى المغنى وفيه نظر من وجوه أحدها أنه يقتضى أن البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا امتنع سيبويه بى المسكين وبك المسكين لان المعرف بال أدنى من الضمير فلا يكون فيه بيان الضمير فلا يصح أن يكون بدلا لان البدل مبين والثانى أن اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا للاول لما فيه من زيادة الفائدة نحو يا زيد زيد اليعملات والثالث أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك فى مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانه لما تذكر الاول يتوهم كل منهما أنه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد اهـ بتصريف (قوله قالوا) تبرأ منه لان فيه تكلفا (قوله من التوكيد اللفظى) فيكون الاول منهما تابعا على اللفظ وان كانت حركة المنادى حركة بناء لان اطرادها فى باب النداء اشبهت حركة الاعراب والثانى على المحل (قوله من باب التوكيد اللفظى) قال فى المغنى التوكيد اللفظى فيهما وفى الاول فقط فانه فى اما مصدر دعائى نحو سقيا لك أو مفعول به بتقدير عليك على أن المراد اغراء نصر بن يسار بحاجبه اهـ نصر على ما نقل ابو عبيدة وقيل لو قدر أحدهما توكيدا لضم بغير تنوين كالثانى كذا اهـ مغنى (قوله المحمدان) [illegible] ناظم الالفية ومحمد ابنه وهو بدر الدين كما صرح به فى المغنى وفى بعض النسخ المحمدان ابنا مالك ومعطى (قوله فان قلت) بيان لما يجب فيه كونه بدلا لا بيانا [illegible] بضم كرز) اى بدون التنوين ولو كان بيانا لنون وكان معربا تابعا [illegible] فيرفع (قوله البدل)

قتال فيه أو اضراب نحو ما كتبه نصفها ثلثها ربعها أو نسيان أو غلط نحو جاء زيد عمرو وهذا زيد حمار والأحسن عطف هذه الثلاثة ببل ويوافق متبوعه ويخالفه في الاظهار والتعريف وضديهما لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر الا بدل بعض أو اشتمال مطلقا أو بدل كل ان أفاد الاحاطة وأقول البدل في اللغة العوض وفي التنزيل عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها وفي الاصطلاح ما ذكر والتابع جنس يشمل التوابع والمقصود بالحكم فصل تخرج النعت والبيان والتأكيد فانهن متمات للمقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ونحو جاء القوم لا زيد فان زيدا منفي عنه الحكم فلا يصح ان يقال انه المقصود بالحكم ونحو عمرو في جاء زيد وعمرو أو فعمرو أو ثم عمرو أو القوم حتى عمرو فانه مقصود بالحكم مع الأول فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وبلا واسطة تخرج المعطوف عطف النسق في نحو جاء زيد بل عمرو فانه وان كان

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير (قوله والأحسن الخ) انما كان أحسن لانه يتوهم في بعض الصور انه صفة كما اذا قلت رأيت رجلا حمارا فانه يحتمل البدل ويحتمل انه صفة بان يريد بحمار أنه جاهل فاذا عطف ببل زال ذلك اه تصريح (قوله ويوافق متبوعه) أي وجوبا في ثلاثة من ثمانية واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التذكير وضده وواحد من الافراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض (قوله ويخالفه) أي جوازا في الاظهار والتعريف وضديهما وهما الاضمار والتنكير (قوله والمقصود بالحكم) أي وحده مخرج للنعت والبيان والتوكيد كما قال المؤلف وعطف النسق ثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم أصلا وهو المعطوف بلا بعد ايجاب أو نهي وببل ولكن بعد النفي والنهي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو وأما المعطوف بلا فلان الحكم السابق وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا وأما المعطوف ببل ولكن بعد النفي فالحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه هو المقصود به وحده وهو المعطوف بالفاء وثم والواو وحتى وأم والمعطوف بالواو اثباتا أو نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو والنوع الثاني خارج بقولنا وحده والاول خارج بما خرج به النعت والتوكيد والبيان والنوع الثالث ما هو المقصود بالحكم دون ما قبله وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو وهذا النوع خارج بقوله بلا واسطة والمراد بالواسطة حرف العطف والا فقد يكون بين البدل والمبدل منه واسطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا اه تصريح مع زيادة قولنا والمراد بالواسطة الخ فقول المؤلف ونحو جاء القوم لا زيد هو المعطوف بلا بعد ايجاب ومثله المعطوف ببل ولكن بعد النفي وقوله تخرج للمعطوف عطف نسق في نحو جاء زيد بل عمرو ومثله جاء زيد لكن عمرو فقوله في نحو قيد في قوله للمعطوف (قوله وأقسامه ستة) وزاد بعضهم قسما سابعا وهو بدل الكل من البعض نحو جئتك غدا يوم الجمعة فيوم الجمعة بدل من غدا بدل كل من بعض واستدل له بقوله

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

وطلحة الطلحات هو رجل من بني خزاعة تزوج مائة رجل من عشيرته مائة بكر من أهله وتحمل مهورهن من ماله فولدت كل بكر منهن غلاما فسمته طلحة فلما كثر عددهم قال طلحة الطلحات منسوب اليه أي اليهم فطلحة الطلحات بدل من أعظما بدل كل من بعض ورد بانه أطلق الاعظم على الكل من باب اطلاق البعض على الكل مجازا فهو بدل كل من كل واستدل أيضا بقوله

لياء في شفتيها حوة لعس * وفي اللثات وفي انيابها شنب

المقصود بالحكم لكنه انما ثبت بواسطة حرف العطف أو المسبوقة

والعس السواد ورد هذا البيت بانه مصنوع ولا يعرف قائله قال يس فالعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه والعس سواد مشرب بحمرة ورد بانه من باب التقديم والتأخير والتقدير فى شفتيها حوة وفى اللثات لعس وفى انيابها شنب اه واختار السيوطى اثبات هذا القسم واستدل له بقوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن فجنات عدن بدل من الجنة بدل كل من بعض لان الجنات جمع جنة وهى مفرد ورد بانه يجوز أن تكون أل للجنس أو الاستغراق فهو بدل كل من كل (تنبيه) هذه الاقسام الستة تجرى فى الفعل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هى لقى الآثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان على الله أن تبايعا ＊ تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك اه كلام الشاطبى وسبقه لذلك المرادى (قوله بدل كل) وسماه ابن مالك البدل المطابق وهو أولى لان من أقسامه أن يكون فى الله نحو صراط العزيز الحميد الله فانه بدل فى قراءة الجر والله منزه عن الوصف بالكلية والجزئية اه تصريح بتصرف (قوله وبدل اشتمال) ويحتاج هو وبدل البعض الى الضمير بخلاف بدل الكل فلا يحتاج لضمير ＊ واعلم انه اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقال الرمانى هو الاول واختاره فى التسهيل وعلله الجزولى بأن الثانى اما صفة للاول كأعجبنى الجارية حسنها أو مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثانى كونه مالكا ورد بانه يلزم عليه جواز ضربت زيدا على الاشتمال وهم منعوا ذلك وقال الفارسى المشتمل هو الثانى بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى أن الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به و يكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول فصح عند السيرافى وأبى العباس وهذا لا يجوز ضربت زيدا عبده على الاشتمال لا كتفاء المسند بالاول وقيل ان هذا المذهب هو التحقيق ولذا اختاره الموضح فقال بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال أى يكون دالا عليه اجمالا و متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكره أعم من أن يكون اشتمال الظرف على المظروف أولا فقولهم كاشتمال الظرف على المظروف قيد للادخال فان الشهر ظرف للقتال اه تصريح بزيادة (قوله وبدل نسيان وبدل غلط) فالمتعلق باللسان غلط وبالقلب نسيان والاضراب محلها القلب واللسان معا لان الاول والثانى مقصودان قصدا صحيحا مستمرا (قوله ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر) فثلثها وما بعده بدل انتقال لا اضراب ابطال من نصفها

بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتمال وبدل اضراب وبدل نسيان وبدل غلط فبدل الكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فالصراط الثانى هو نفس الصراط الاول وبدل البعض نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن فى موضع خفض على انها بدل من الناس والمستطيع بعض الناس لا كلهم وبدل الاشتمال نحو ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل من الشهر وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه وبدل الاضراب كقوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلى الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر وضابطه أن يكون

البدل والمبدل منه مقصودين قصدا صحيحا لتعيينهما فالاول كما في بدل الكل لأنه كالبيان وكذا في بدل البعض والاشتمال وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت انما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا وبدل الغلط كقولك هذا زيد حمار والاصل انك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك الى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار ٢٤٢ وسماه النحويون بدل الغلط على معنى بدل الاسم الذى هو غلط الا ترى أن الحمار بدل من زيد وان زيدا انما ذكر غلطا ويصح أن يمثل هذه الابدال الثلاثة بقولك جاءني زيد عمرو لان الأول والثانى ان كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل اضراب وان كان المقصود انما هو الثانى فبدل غلط وان كان الأول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان * ثم اعلم ان البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الاظهار والاضمار أربعة أقسام وذلك لانهما يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وذلك على وجهين فابدال الظاهر من الظاهر نحو جاءني زيد أخوك وابدال المضمر من المضمر نحو ضربته اياه فاياه بدل أو توكيد واوجب ابن مالك الثانى وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيدا لا ابدالا وابدال المضمر من الظاهر نحو ضربت زيدا اياه وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضا من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع نحو قال وهو لا عرب توكيد لا بدلا وفيما ذكره نظر لانه لا يؤكد القوى بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاصل وجوز النحويون في هو أن يكون بدلا وان يكون مبتدأ وأن يكون فصلا وابدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل وذلك ان الظاهر ان كان بدلا من ضمير غيبة جاز مطلقا كقوله تعالى وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره

وهذا يسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير ابطال الاول (قوله البدل والمبدل منه مقصودين) ان قلت قصدهما معا ينافي ما تقدم من أن المقصود البدل وحده والجواب ان المراد انه لم يتبين فساد الاول والمراد بدفع الايراد اه دردير (قوله وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت الخ) المناسب أن يقول اذا كنت قصدت زيدا ثم ظهر فساده فقلت عمرو (قوله على معنى الخ) فالبدل ليس نفسه غلطا بل مزيل للغلط الحاصل بالمبدل منه (قوله وذلك على وجهين) أى المختلفان على وجهين الاول أن يكون المبدل منه مضمرا والبدل ظاهرا والثانى بالعكس (قوله فابدال الظاهر الخ) توضيح للاقسام الاربعة وقوله نحو جاءني خبره قوله فابدال (قوله واوجب ابن مالك الثانى الخ) الحاصل ان قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت توكيد بالاتفاق من البصرى والكوفى ورأيتك اياك توكيد عند الكوفى وابن مالك لا بدل خلافا للبصريين قال ابن مالك فى شرح التسهيل وقول الكوفيين عندى أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد بالاجماع فليكن المنصوب توكيدا والفرق بينهما تحكم قال الشاطبى والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت واذا أرادت البدلية وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك اياك ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى المرفوع ويختلف فى غيره هكذا نقل عن سيبويه وتلقاه عنه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون فهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بأن قال ان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر مقالة ابن مالك السابقة اه تصريح (قوله ولو قلت ضربته هو الخ) لانه لا يبدل ضمير رفع من ضمير نصب لما تقدم انهما يتوافقان فى الاعراب بخلاف التوكيد فان ضمير الرفع المنفصل يؤكد كل ضمير اتصل تأمل (قوله وابدال المضمر من الظاهر الخ) هذا ثالث الأقسام الأربعة (قوله وابدال الظاهر من المضمر الخ) هذا رابع الاقسام وهو مبتدأ وقوله وفيه تفصيل خبره والمناسب حذف الواو الا أن يقال فى العبارة حذف أى ومنها ابدال الخ (قوله جاز مطلقا) أى فى جميع أنواع البدل سواء كان كلا أو بعضا أو اشتمالا أو اضرابا بأقسامه الثلاث وترك الشارح مثال البعض

نحو زيد قلعته عينه ومثال الاضراب ضربته عمرا اوالضمير لزيد (قوله فأن أذكره) في تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله ونرثه مايقول) فمايقول في تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله على حالة الخ) من بحر الطويل وقائله الفرزدق وعلى حالة متعلق بجاد في بيت قبله وان مفتوحة على الفاعلية أى لو ثبت ان في القوم حاتما وفي القوم خبران وعلى جوده متعلق بضن وكذا الماء وحاتم بالجر بدل من الهاء في جوده وهو محل الشاهد لان القافية مجرورة والبدل على نية تكرار العامل ولو رفع على انه فاعل لضن لجاز ويكون في البيت اقواء وهو من عيوب الشعر وهو اختلاف حركة الروى اه (قوله الا ان هذا الخ) لما كان قوله وقول الشاعر عطفا على ماقبله وهو قوله لقوله تعالى الخ فيتوهم أن البيت من بدل الاشتمال كالذى قبله استدرك عليه بقوله الا أن هذا الخ (قوله وان كان ضميرحاضر) وهو ضمير المخاطب والمتكلم ومثل للمخاطب بمثالين بدل البعض وبدل الاشتمال ومثل للمتكلم بمثالين كذلك فجملة الامثلة أربعة الاولان للمخاطب والاخيران للمتكلم (قوله نحو اعجبتنى وجهك) بفتح التاء للمخاطب أو بكسرها للمخاطبة ووجهك بدل من التاء بدل بعض وكذا يقال في قوله أعجبتني علمك الاان علمك بدل اشتمال (قوله أوعدنى بالسجن الخ) من بحر الرجز والاداهم جمع أدهم وهو القيد وشثنة بالشين المعجمة ثم ثاء مثلثة ساكنة ونون بمعنى غليظة والمناسم جمع المنسم بفتح الميم وكسر السين وهو خف البعير واستعير للانسان والاعراب أوعد فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول وبالسجن متعلق بأوعد والاداهم معطوف عليه ورجلى بدل من الياء في أوعدنى وهو محل الشاهد فرجلى مبتدأ وشثنة المناسم خبره (قوله ذرينى الخ) من قصيدة من الوافر أى اتركينى والخطاب للمرأة والفيتنى أى وجدتنى وذرينى فعل أمر والياء مفعول وان حرف توكيد ونصب وأمرك اسمها ومضاف اليه ولن يطاعا ناصب ومنصوب والالف للاطلاق وما الفيتنى فعل وفاعل ومفعول وحلمى بدل اشتمال من الياء ومضاعا مفعول الفيتنى (قوله تكون لنا عيدا لاولنا الخ) فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيد اللام مع البدل وناشامل للاول والآخر (قوله وان كان غير ذلك) أى البدل لم يدل على الاحاطة (قوله بكم قريش الخ) [illegible] قريش من فهر [illegible] قريش [illegible] قريش تصغير قرش والقرش حوت في البحر لا يمر بشىء من الغث والسمين الا أكله فهي تأكل ولا تؤكل [illegible] وقيل قريش أولاد النضر دون من فوقه من أبناء كنانة وسمى ولد النضر قريشا لان النضر كان يقرش عن خلة الناس وحاجتهم [illegible] عن حاجة أهل الموسم [illegible] وكفينا أى وقينا وكل معضلة من أعضل الامر اذا اشتد وهي بكسر الضاد المعجمة وأم بمعنى قصد [illegible] نهج الطريق والصلا بكسر الصاد وتشديد اللام بمعنى [illegible] والاعراب بكم جار ومجرور متعلق بكفينا [illegible] بدل من الكاف في بكم وكفينا [illegible] فعل ومفعول [illegible]

فأن أذكره بدل من الهاء في أنسانيه بدل اشتمال ومثله ونرثه مايقول وقول الشاعر

على حالة لوأن في القوم حاتما
على جوده لضن بالماء حاتم

الاان هذا بدل كل من كل وان كان ضمير حاضر فان كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز نحو أعجبتنى وجهك وأعجبتنى علمك وقوله

أوعدنى بالسجن والاداهم
رجلى فرجلى شثنة المناسم

فرجلى بدل بعض من ياء أوعدنى وقوله

ذرينى ان أمرك لن يطاعا
وما ألفيتنى حلمى مضاعا

فحلمى بدل اشتمال من ياء ألفيتنى وان كان بدل كل فاما ان يدل على احاطة أولا ان دل عليها جاز نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا وان كان غير ذلك امتنع نحو قمت زيد ورأيتك زيدا وجوز ذلك الاخفش والكوفيون تمسكا بقوله

بكم قريش كفينا كل معضلة
وأم نهج الهدى من كان ضليلا

وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير الى معرفتين نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ونكرتين نحو ان للمتقين مفازا

مفعول والهدى مضاف اليه ومن موصولة فاعل أم وكان فعل ماض واسمها مستتر وضليلا خبرها وجملة كان واسمها وخبرها صلة من والشاهد فى البيت ان قريشا بدل من ضمير الحاضر وهو الكاف فى بكم ولم يدل على الاحاطة (قوله حدائق) جمع حديقة وهى البستان وهو بدل من مفازا (قوله صراط الله) بدل من صراط (قوله ناصية) بدل من الناصية (قوله ان مع اليوم الخ) أنشده المازنى وأوله * لا تعلواها وأدلوا ها دلوا * وغدوا بدل من أخاه والضمير فى أخاه عائد على اليوم وهذا بدل كل فلا يحتاج لعائد كأنه قال ان مع اليوم غدوا وفى هذا اعادة لام غدو واعرابه عليها والا فهى قد حذفت اعتباطا فى غير هذا واعرابه على الدال فتقول هذا وقال فى الشواهد ان غدوا بدل من اليوم ولا صحة له لان غدوا منصوب واليوم مجرور فلو قال انه بدل من قوله مع اليوم كان صحيحا اه ﴿ (قوله الخامس عطف النسق) ﴾ وسماه سيبويه باب الشركة والعطف فى اللغة الرجوع والنسق بفتح السين اسم مصدر وهو بالسكون يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض قاله الفاكهى وقال العيشى يحتمل ان عطف بمعنى معطوف لان الكلام فى التوابع فأطلق المصدر على اسم المفعول ويحتمل انه على حذف مضاف أى ذو عطف النسق وهو المعطوف ويحتمل انه صار فى الاصطلاح علما على المعطوف اه فيشى واذا أول عطف بمعطوف والنسق بالمنسوق كانت الاضافة للبيان وكذا اذا قدر ذو عطف لان صاحب العطف هو المنسوق وأما لو جعل المضاف والمضاف اليه علما فالامر ظاهر تأمل وعطف النسق فى الاصطلاح تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الاحرف الآتى ذكرها فخرج ما بعد أى التفسيرية فى نحو قولك مررت بغضنفر أى أسد فأسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو أى وليس من الاحرف الآتى ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان يتوسطه حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان أى عاطفة (قوله لمطلق الجمع) عدل عن تعبير ابن الحاجب بالجمع المطلق لئلا يتوهم تقييد الجمع بالاطلاق والحق ان مؤدى العبارتين واحد لانه ليس المراد هنا تقييد الجمع بقيد فى مقابلة اطلاق وانما نشأ هذا لمن توهم فرقا بين العبارتين من مغايرة الفقهاء بين الماء المطلق ومطلق الماء وما ذكره من انها للجمع هو الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين فى زعمهم انها تفيد الترتيب ومجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بارجحية وللتأخر برجحان وللتقدم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله والترتيب) وهو معنوى وذكرى فالمعنوى أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك والذكرى أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا الا ان معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة واعترض على

حدائق ومنها ومنه
فاما أن يكون البدل معرفة
والمبدل منه نكرة نحو الى
صراط مستقيم صراط الله
أو يكونا بالعكس نحو لنسفعا
بالناصية ناصية كاذبة وقول
الشاعر
* ان مع اليوم أخاه غدوا *
ثم قلت ﴿ (الخامس عطف
النسق وهو بالواو لمطلق
الجمع وبالفاء للجمع والترتيب
والتعقيب وبثم للجمع
بالترتيب والمهلة

الترتيب المعنوى بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فان الاهلاك متأخر عن مجئ البأس فى المعنى وهو متقدم فى التلاوة وذلك ينافى الترتيب قاله الفراء والجواب ان المعنى أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا فمجئ البأس مترتب على الارادة والقائل بالترتيب هو الجمهور مطلقا ومنعه الفراء مطلقا وقال الجرمى لا تفيد الترتيب فى البقاع ولا فى الامصار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا بمكان كذا فمكان كذا اذا كان موضع المطر فيهما فى وقت واحد اه تصريح وأجاب بعض عن الآية بأن فيها القلب مبالغة فى تحقق الاهلاك بهم حتى كأنهم اهلكوا قبل مجئ البأس أى العذاب والتعقيب معناه كون ما بعد الفاء واقعا عقب ما قبلها من غير مهلة وتراخ واعترض على التعقيب بقوله تعالى الذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أى يابسا أسود وأجيب بأن الفاء نابت من ثم كما جاء عكسه فى قوله جرى فى الانابيب ثم اضطرب * وما قيل من ان جملة فجعله غثاء عطف على جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء فهو معترض بأن مضى المدة لا يعقب اخراج المرعى فيجئ الاشكال فى الفاء الداخلة على قوله فمضت وان صح الجواب باعتبار الفاء الداخلة على قوله فجعله غثاء فتأمل وأجاب يس بأنه يكفى ان أول اجزاء المضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل اه قال العلماء والتعقيب فى كل شئ بحسبه نحو دخلت البصرة فبغداد اذا كان بينهما يومان ودخلت بعدهما بخلاف ما اذا دخلتها بعد ثلاثة أيام قاله يس وهذا يصلح جوابا عن قوله فجعله غثاء واستعمالها فى التعقيب فى كل شئ بحسبه معنى حقيقى كما يؤخذ من المغنى وقيل ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الاول انما هو بطريق المجاز اه يس وأما قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فيحتمل ان الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار فى وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا فى السوس الاقصى نزول المطر بعد قحط فأصبحت تلك الارض الرملة التى نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف (قوله والترتيب والمهلة) بفتح الميم بمعنى التراخى وأما بضم الميم فهى عكار الزيت وفى حواشى السعد ان المهلة بفتح الميم التراخى وأما بضمها فمشترك بين التراخى وردئ الزيت وذهب بعض الى ان ثم لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فى سورة الزمر وأجيب بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو فى الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخى بدليل قولك أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم فى الترتيب الاخبارى ولا تراخى بين الاخبارين وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله * كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب * اذ الهز يجرى فى انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قال فى المغنى وقال بعض الظاهر ان الاضطراب والجرى فى زمن واحد الا أن يقال ان الترتيب يحصل

فى خطابات لطيفة والردينى منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين من القصب اه تصريح (قوله وبحتى) والعطف بها قليل عند البصرى وانكره الكوفى بالكلية ويحمل نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل ويشترط فى العطف بحتى أربعة أمور الاول كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهى لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقف نفسى خادما له وبخل على زيد بكل شئ حتى منعنى دانقا واجازه ابن السيد والثانى كونه ظاهرا لا مضمرا كما انه شرط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى أنا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوى وقال فى المغنى ولم أقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما حقيقيا بان يكون جزأ من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبنى التمر حتى البرنى واما بعضا بالتأويل نحو قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

فى رواية من نصب نعله فان قوله ألقى الصحيفة فى قوة ألقى كل ما يثقل ونعله بعض ما يثقل فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل انه مفعول لمحذوف يفسره ألقاها وأما من رفع نعله فهى ابتدائية والقاها خبره ومن جر نعله فهى جارة أو شبيها بالبعض فى شدة الاتصال كقولك أعجبتنى الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها انتهى تصريح والرابع كونه غاية لما قبلها كما سيأتى الكلام عليه فى الشرح (قوله وأم المتصلة الخ) فهى منحصرة فى نوعين وسميت فى هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليهما نفسها الا الى أمر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق واطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها [illegible] خارج عنه ورجح بان الوجه الثانى انما يتأتى فى المسبوقة بهمزة [illegible] فيرجح الاول لشموله للنوعين وعليه اقتصر فى المغنى [illegible] لمعادلة الهمزة فى افادة التسوية فى النوع الاول [illegible] النوع الثانى ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا تكونان معها الا فى تأويل المفردين كما مر وليست تلك كذلك اهـ تصريح (قوله بل) يعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب أو أمر أو نفى او نهى وهى بعد الايجاب والامر

ويعنى للجمع والغاية وأم المتصلة وهى المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة يطلب بها وبأم التعيين وهى فى غير ذلك منقطعة بالجمل ومرادفة لبل ويعنى بل وقد تقتضى مع ذلك معنى الهمزة وبأو بعد الطلب للتخيير أو الاباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم وببل بعد النفى أو النهى لتقرير متلوها واثبات نقيضه لتاليها

لسلب

كلكن وبعد الاثبات والامر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها و لا للنفي ولا يعطف غالبا على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس أو بالعين الا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض الا باعادة الخافض ﴿و﴾ أقول معنى كون الواو لمطلق الجمع أنها لا تقتضي ترتيبا ولا عكسه ولا معية بل هي صالحة بوضعها لذلك كله فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو وعيسى وأيوب كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك أعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم اقنتي لربك واسجدي واركعي ومثال استعمالها في المصاحبة فأنجيناه ومن معه في الفلك ونحو فأغرقناه وجنوده ونحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ومثال افادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيب والمهلة قوله تعالى أماته فأقبره ثم اذا شاء أنشره وعطف الاقبار على الاماتة بالفاء والانشار على الاقبار بثم لان الاقبار يعقب الاماتة والانشار يتراخى عن ذلك ومعنى حتى الغاية وغاية الشيء نهايته والمراد أنها لعطف ما هو غاية لما قبلها في زيادة أو القلة والزيادة اما في المقدار الحسي كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الالوف الكثيرة أو في المقدار المعنوي كقولك مات الناس حتى الأنبياء وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي كقولك الله سبحانه وتعالى

لسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها ومعناها بعد الاخيرين وهما النهي والنفي تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها وهذا معنى قول المصنف لتقرير متلوها أي حكم متلوها واثبات نقيضه أي المتلو أي حكمه لما بعدها وقوله وبعد الاثبات أي وبل بعد الاثبات والامر الخ (قوله كلكن الخ) الحاصل انها عاطفة خلافا ليونس وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي عند البصريين وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فان وليها جملة فهي حرف ابتداء جيء به لمجرد الاستدراك وليست عاطفة كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره   لكن وقائعه في الحرب تنتظر

فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن حرف ابتداء والبوادر جمع بادرة وهي الحدة أو تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء أيضا نحو ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب عطفا بالواو على أبا احد من عطف المفردات خلافا ليونس حيث جعل لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب أو سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي أو النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك (قوله غالبا) راجع الى جميع ما بعده من القيود الثلاث خلافا لما يوهمه الشرح من انه قيد في الاولى وترك شرح المسألة الثانية التي هي قوله ولا يؤكد أي ضمير الرفع المتصل بالنفس أو العين الا بعد توكيده بمنفصل الخ نحو أكرمته نفسي أو عيني لفصل المفعول ونحو كن أنت نفسك وعمم الفصل بالمنفصل وغير العائب فمن نفسك وعينك كذا أفاده شيخ الاسلام (قوله على ضمير رفع متصل) احترز به عن الظاهر وعن الضمير المنفصل مرفوعا كان أو منصوبا والضمير المنصوب المتصل فانه يعطف بدون شرط كقام زيد وعمرو ونحو أنا وأنت فان وايالك والاسد وجمعنا كم والاولين وسيأتي الضمير المخفوض وفي مفهوم رفع تفصيل افاده المحشي والتصريح وقوله ضمير رفع متصل سواء كان مستترا او بارزا (قوله وعيسى وأيوب) فان يونس قبل عيسى (قوله لقد ارسلنا نوحا وابراهيم) فيه نظر لان ابراهيم متأخر عن نوح فهي للترتيب لا لعكسه (قوله والى الذين من قبلك) والذين عطف على الكاف من اليك باعادة الخافض لانه عطف على الضمير المخفوض (قوله واسجدي واركعي) فان الركوع قبل السجود (قوله ومن معه) فمن عطف على الهاء وهي للمصاحبة (قوله وجنوده) عطف على الهاء وهي للمصاحبة (قوله واسماعيل) عطف على ابراهيم وهي للمصاحبة (قوله حتى الالوف) فان الالوف غاية لما قبلها في الزيادة الحسية انتهى تصريح (قوله حتى الانبياء) فان الانبياء غاية لما قبلها في زيادة

المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة اه تصريح (قوله مثاقيل) جمع مثقال وهو ما يوزن به الشيء والذرة النملة الصغيرة والاضافة للبيان كما قاله بعضهم فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي (قوله حتى الحجامون) فانهم في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالحجامة قال في المطول المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الأخر نحو مات كل أب لي حتى آدم وفي أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم (قوله على قسمين) وقد ترد زائدة كقوله أفلا تبصرون أم أنا خير أي أنا خير فهي زائدة (قوله التعيين) أي لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت ففي قوله أزيد في الدار أم عمرو يقال في الجواب زيد أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (قوله وهي المسبوقة بهمزة التسوية) وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوفة فعليتين كما مثل المؤلف أم اسميتين نحو قوله

ولست أبالي بعد فقدي مالكا * أموتي ناء أم هو الآن واقع

قال الدماميني والذي يظهر لي ان الجملة بعد أبالي في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكترث به اه فهو فعل متعد بنفسه وبقريب من معنى الفعل القلبي لان معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به واستعمله المصنف في المغني متعديا بالباء حيث قال وما أبالي بقياسك وعدمه وهو صحيح مسموع خلافا لمن أنكره (قوله وسميت متصلة الخ) تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله ما عدا ذلك) أي ما عدا المذكور في المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (قوله وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة) وهو الاستفهام الحقيقي وهو طلب الفهم نحو قول العرب انها الابل أم شاء فالهمزة داخلة على جملة أي بل هي شاء لان بل المنقطعة لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة أو الاستفهام الانكاري كما مثل المصنف (قوله مقطوعة للاستفهام) أي همزة الوصل حذفت (قوله وهو محال) اي الاتخاذ محال واما اثبات الاتخاذ فقد وقع لانه محال (قوله والثاني) اي عدم تضمنها الاستفهام لا الحقيقي ولا الانكاري اما لكونها داخلة على استفهام ولا يدخل استفهام على مثله كما في مثال المصنف واما لكون المعنى لا يصح على الاستفهام كما في قول الشاعر

فليت سليمى في المنام ضجيعتي * هنالك أم في جنة أم جهنم

أي بل في جهنم ولا يقدر بل أفي جهنم لانه لا معنى للاستفهام ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان أم ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا ان الكوفيين خالفوهم في ذلك اه والآية المذكورة في المصنف وهذا البيت يشهدان للكوفيين وقد تأتي أم لمجرد الاستفهام كقوله

حتى الحجامون وأم على قسمين متصلة ومنقطعة وتسمى أيضا منفصلة فالمتصلة هي المسبوقة اما بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ألا ترى انه يصح أن يقال سواء عليهم الانذار وعدمه أو بهمزة يطلب بها وبأم التعيين نحو أزيد في الدار أم عمرو وسميت أم في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر والمنقطعة ما عدا ذلك وهي بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة وقد لا تتضمنه فالاول نحو أم اتخذ مما يخلق بنات أي بل أاتخذ بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الانكاري ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور والا لزم اثبات الاتخاذ المذكور وهو محال والثاني كقوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي وذلك لان أم قد اقترنت بهل فلا حاجة الى تقديرها بالهمزة وأولها

كأنك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (قوله أربعة معان) ترك خامسا وهو التقسيم وذكره فى المتن على ما هو فى بعض النسخ نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف (قوله التخيير) الفرق بينه وبين الاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين فى التخيير وجوازه فى الاباحة (قوله فكفارته الخ) فلا يجوز الجمع بين أنواع الكفارة على انه كفارة كما قاله بعض والآية تؤول بالطلب والتقدير كفروا بالاطعام او الكسوة او تحرير رقبة (قوله ليس عليكم جناح الخ) فى قوة الطلب اى كلوا من بيوتكم الخ (قوله لبثنا يوما الخ) فلبثنا كلام خبرى واو للشك من القائلين (قوله او التشكيك) اى تشكيك المتكلم المخاطب (قوله نحو وانا أو اياكم الخ) فانا أو اياكم لعلى هدى كلام خبرى أو فى ضلال مبين للابهام فالشاهد فى الثانية وقال فى المغنى الشاهد فى الاولى والثانية والمعنى ان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الأمرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره [illegible] فهو فى ضلال مبين اه دماميني وتصرف ولا يخفى ان جعل الشاهد فى الاولى أو فيهما معترض بأن الاولى لم تقع بعد الخبر بل بعد جزء الخبر (قوله وأما بل الخ) وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفى والنهى لما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا واستعمال العرب على خلافه ومذهب الجمهور انها بعد الخبر والامر فقط (قوله ما جاءنى زيد بل عمرو) اى فالمجئ ثابت لعمرو منفى عن زيد (قوله ولا تضرب زيدا بل عمرا) [illegible] القيام ثابت لعمرو منفى عن زيد (قوله بعد الاثبات) نحو جاء زيد بل عمرو وبعد الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا (قوله ومعناها كمعنى بل) اى فهى تقرر حكم ما قبلها من نفى او نهى وتجعل ضده لما بعدها نحو لا يقم زيد لكن عمرو وما جاءنى زيد لكن عمرو (قوله الا الخ) ويعطف بها بشروط [illegible] ان يكون معطوفها [illegible] [illegible] تقول زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا زاد سيبويه أو [illegible] [illegible] فى معناه [illegible] [illegible] [illegible] العرب نحو [illegible] [illegible] [illegible] على الآخر نص عليه [illegible] فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد بخلاف جاءنى رجل لا امرأة لان الرجل لا يصدق على المرأة قاله الدماميني وما ذكره [illegible] مبنى على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر فى الاصول انه غير معتبر على الصحيح وأن بعض المتأخرين استشكل منع نحو قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد فى صحة التركيب فان منع قام رجل وزيد ففى غاية البعد لانك ان أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشئ على نفسه ولا [illegible] منه اذا قصد الاطناب وان أريد بالرجل غير زيد فهو كعطف الشئ على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد فى صحة التركيب وان كان معنيا ممتنعا [illegible] ولا [illegible] اه كلام الدماميني (قوله فلذلك

أربعة معان أحدها التخيير نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة الثانى الاباحة كقوله تعالى ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم وهذان المعنيان هما اذا وقعت بعد الطلب والثالث الشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم والرابع التشكيك وهو الذى يعبر عنه بالابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين وهذان المعنيان هما اذا وقعت بعد الخبر وأما بل فيعطف بها بعد النفى أو النهى ومعناها حينئذ تقرير ما قبلها بحاله واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو وبعد الاثبات أو الامر ومعناها حينئذ نقل الحكم الذى قبلها للاسم الذى بعدها وجعل الاول كالمسكوت عنه وأما لكن فلا يعطف بها الا بعد النفى أو النهى ومعناها كمعنى بل وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الاثبات قياسا على بل وأباه غيرهم لانه لم يسمع وأما لا فتنفى الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها فلذلك

الاثبات وذلك كقولك جاءني زيد لا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ومثاله بعد الفصل يدخلونها ومن صلح فمن عطف على الواو من يدخلونها وجاز ذلك للفصل بينهما بالضمير المعمول ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر فعلت وأبو بكر وعمر وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر عائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد اعادة الخافض فقال لها وللارض قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب وعليها وعلى الفلك تحملون ولا يجب ذلك خلافا لاكثر البصريين بدليل قراءة حمزة رحمه الله واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه ثم قلت ﴿فصل واذا تبع المنادى ببدل او نسق مجرد من أل فهو كالمنادى المستقل مطلقا وتابع المنادى المبنى

لا يعطف بها الا بعد الاثبات) أي فلأجل انه النفي الحكم الثابت لا يعطف الخ (قوله وآباؤكم) عطف على التاء في كنتم وفصل بالضمير المنفصل وهو أنتم (قوله كنت وأبو بكر وعمر) الذي يظهر أن خبر كان مقدر والحديث في البخاري ولفظه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال اني لواقف في قوم فدعوا الله لعمر بن الخطاب وقد وضع على سريره اذا رجل من خلفي قد وضع مرفقه على منكبي يقول رحمك الله اني كنت لارجو أن يجعلك الله مع صاحبيك لاني كثيرا ما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر فاني كنت لارجو أن يجعلك الله معهما فالتفت فاذا هو علي بن أبي طالب اهـ بحروفه (قوله فقال لها وللارض) فللارض عطف على الهاء وأعاد الخافض وهو اللام وكقوله نعبد الهك واله آبائك فآبائك عطف على الكاف من الهك وأعيد المضاف وهو اله اهـ تصريح (قوله ولا يجب ذلك) أي بل كثير ولذا قلنا ان قول المتن خالبا راجع للثلاث مسائل ومن غير الغالب ما أشار له بقوله بدليل قراءة الخ وانما كثر اعادة الخافض لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (قوله خلافا لاكثر البصريين) أي ووفقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم ابن مالك (قوله قراءة حمزة) أي وابن عباس والحسن البصري (قوله بخفض الارحام) عطفا على الهاء المخفوضة بالباء (قوله وفرسه) بالجر عطف على الهاء المخفوضة باضافة غير اهـ تصريح

﴿فصل في تابع المنادى﴾ اعلم ان المنادى اما معرب أو مبني والتابع اما بدل أو نسق مجرد من أل أو نسق بأل أو بيان أو توكيد أو نعت فاذا كان التابع بدلا أو نسقا مجردا فهو كالمنادى المستقل سواء كان المنادى معربا أو مبنيا فهذه أربع صور وفي كل اما أن يكون التابع معربا أو مبنيا فهذه ثمان صور فينصب ذلك التابع ان كان غير مفرد ويبنى على الضم ان كان مفردا وقد مثل المصنف للتابع المبني بصوره الاربع وترك أمثلة التابع المعرب وهي يا زيد زين العابدين ويا عبد الله زين العابدين ويا زيد وزين العابدين ويا عبد الله وزين العابدين فدخلت الثمانية المشار لها بقول المصنف فهو كالمنادى المستقل مطلقا أي سواء كان المنادى معربا أو مبنيا واذا كان التابع غير بدل وغير نسق مجرد فاما أن يكون بيانا أو توكيدا أو نسقا بأل مضافة أو غير مضافة فهذه ستة أو نعتا بأل مضافا أو غير مضاف أو نعتا مضافا بدون أل فهذه تسع صور وفي كل منها اما أن يكون المنادى مبنيا أي أو معربا فهذه ثماني عشرة صورة وتابع أي تحته صورتان نعت وبيان على الخلاف فتكون الصور عشرين تضم للثمانية السابقة فالجملة ثمانية وعشرون قد تقدم بيان ثمانية وأشار بقوله وتابع المنادى المبني غير هما يرفع أو ينصب الى ست صور وهي ما اذا كان المنادى مبنيا والتابع نعتا أو توكيدا أو بيانا أو نسقا مقرونا بأل اذا كانت الاربعة غير مضافة أو النعت بأل مضافا أو النسق بأل مضافا فيجوز الوجهان الرفع اتباعا للفظ والنصب

غير مما يرفع او ينصب الا التابع أى غير رفع والا التابع المضاف المجرد من أل فينصب كتابع المعرب) ﴿ وأقول لتوابع المنادى أحكام تخصها فلهذا أفردتها بفصل والحاصل أن التابع اذا كان بدلا أو نسقا مجردا من أل فانه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى تقول فى البدل يا زيد كرز بالضم كما تقول يا كرز وكذلك يا عبد الله كرز وفى النسق يا زيد وخالد بالضم كما تقول يا خالد وكذلك يا عبد الله وخالد لا فرق فى البابين المذكورين بين كون المنادى معربا أو مبنيا وان كان التابع غير بدل ونسق مجرد من أل فان كان المنادى مبنيا فالتابع له ثلاثة أقسام ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يجوز فيه الوجهان فالواجب رفعه نعت أى نحو يا أيها الانسان يا أيها الناس وعن المازنى اجازة نصبه وانه قرئ قل يا أيها الكافرين وهذا ان ثبت فهو من الشذوذ بمكان والواجب نصبه التابع المضاف مثاله فى النعت نحو يا زيد صاحب عمرو ومثاله فى التوكيد يا تميم كلهم أو كلكم ومثاله فى البيان يا زيد أبا عبد الله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا سعيد كرز وكرزا قال ذو الرمة * لقائل يا نصر نصر نصرا * وان كان المنادى معربا تعين نصب التابع نحو يا عبد الله صاحب عمرو ويا بني تميم كلهم ويا عبد الله أبا زيد

اتباعا للمحل وقد مثل الشارح لثلاثة أمثلة وترك النسق المقرون بأل غير المضاف ومثاله قوله تعالى يا جبال أوبي معه والطير قرئ برفع الطير ونصبه وترك أيضا النعت المضاف المقرون بأل نحو يا زيد الحسن الوجه والنسق المضاف المقرون بأل نحو يا زيد والحسن الوجه فالوجهان فى صورتين كما فى يس على الفاكهى وأما عطف البيان والتوكيد فلا يعقل فيهما أن يكونا مضافين مقرونين بأل كما فى يس أيضا (قوله غيرهما) لفظ غير يجوز رفعه ونصبه على الحال لان غير لا تتعرف بالاضافة (قوله الا تابع أى) وفى اعرابه ثلاثة أقوال قيل بدل وقيل عطف بيان وقيل نعت والذى اختاره ابن الناظم انه ان كان مشتقا كان نعتا والا كان بدلا أو بيانا وسبق الكلام على نعت أى وقوله فيرفع أى لفظا أو محلا ان جوزنا نعتها باسم الاشارة أو بالاسم الموصول كيا أيهذا ويا أيها الذى فعل كذا والجمهور على أن نعت أى لا يكون الا بأل (قوله والا التابع المضاف المجرد من أل) سواء كان نعتا أو توكيدا أو بيانا اه شيخ الاسلام ولا يدخل النسق المجرد لانه قد تقدم ولا يدخل فى ذلك ما اذا كان التابع المضاف نسقا مقرونا بأل نحو يا زيد والحسن الوجه فيجوز الوجهان أو نعتا مقرونا بأل فالوجهان نحو يا زيد الحسن الوجه فالنعت المضاف المقرون بأل وكذا النسق داخلان فى الوجهين فيما بقى لقوله الا التابع الخ الا التوكيد والبيان والنعت المجرد وقد مثل المؤلف للثلاثة فى الشرح (قوله كتابع المعرب) أى كتابع المنادى المعرب المضاف أو شبهه سواء كان التابع نعتا أو توكيدا أو عطف بيان أو نسقا مقرونا بأل فهذه أربع سواء كانت مضافة أم لا وقد مثل المؤلف للنعت والتوكيد والبيان مضافة ومثالها غير مضافة يا عبد الله الفاضل ويا بنى تميم أجمعين ويا عبد الله كرزا ومثال النسق مضافا يا عبد الله والحسن الوجه وغير مضاف يا عبد الله والحارث وتمت الصور الثمانية وبقى صورة تاسعة وهى النعت المضاف المقرون بأل نحو يا عبد الله الحسن الوجه فتحصل ان البيان والتوكيد والنعت والنسق بأل اذا كانت مضافة نصبت سواء كان المنادى مبنيا أو معربا ما عدا النسق بأل المضاف التابع لمبنى وما عدا النعت المضاف المقرون بأل ففيهما وجهان وان كانت الاربعة غير مضافة فيجوز الوجهان ان تبعت مبنيا غير أى وتنصب ان تبعت معربا وترفع ان تبعت أيا (قوله فهو من الشذوذ بمكان) أى فهو بمكان من الشذوذ أى متمكن من الشذوذ كما قرره بعض الاشياخ (قوله ويا تميم كلهم أو كلكم) قال فى التصريح وان كان مع تابع المنادى ضمير جىء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم ومنع الاخفش مراعاة الحال وقال قوله يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف أى كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف أى كلكم دعوت اه (قوله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد الخ) ومثله فى جواز الوجهين النعت المضاف المقرون بأل والنسق المضاف المقرون بأل أو غير مضاف نحو يا زيد الحسن

الوجه وبالزيد والحسن الوجه (قوله واذا وجب الخ) فى قوة العلة للنصب فى الامثلة الثلاثة المشار لها بقوله وان كان المنادى معربا تعين الخ (قوله سيبويه) هو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح والاضافة فى لغة العجم مقلوبة قيل كانت امه ترقصه به فى صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل سمى بذلك للطافته لان التفاح من ألطف الفواكه وقيل لانه كان أبيض مشربا بحمرة كان خدوده التفاح لونا قاله فى التصريح (قوله قال الله تعالى) مثال للتابع لمبنى وانما اتى به بعد ما تقدم لكونه من القرآن ولاجل ان يذكر خلاف سيبويه

﴿باب موانع صرف الاسم﴾

الصرف تنوين مبين لمعنى يكون به الاسم امكن اى زائدا فى التمكن وذلك المعنى هو بقاؤه على أصله اى لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وقيل الصرف الجر والتنوين معا وقيل الجر بالكسر فقط وكان ينبغى للمصنف ان يعرف الصرف أولا ثم يذكر موانعه لان الحكم على الشئ فرع عن تصوره وبعبارة لان مانع الشئ وسببه يتوقف تعقلهما على تعقل ذلك الشئ (قوله صرف الاسم) التصريح بالاسم لبيان الواقع (قوله يجمعها) أى تسعة من تلك الموانع اجمالا لا تفصيلا (قوله يجمعها قوله) أى قول بهاء الدين ابن النحاس كما يوجد فى بعض نسخ الشرح فيما يأتى وقبل هذا البيت

موانع الصرف تسع ان أردت بها * عونا لتبلغ فى اعرابك الأملا

اجمع الخ (قوله اجمع وزن الخ) اعلم ان هذه التسعة يخرج منها الجمع لاستقلاله بمنع الصرف ويخرج منها بعض التأنيث وهو ما كان بالالف فالباقى سبعة وبعض التأنيث فاحداهما ثمانية أخرج منها العلمية والوصف فالباقى ستة وهى الوزن والعدل والتأنيث والتركيب والعجمة والزيادة فتخذ العلمية مع الست وتخذ الوصف مع ثلاثة من الست وهى الوزن والعدل والزيادة فهذا حاصل ما ذكره فتنبه لذلك عليه وعلمت منه ان الوزن والعدل والزيادة تمنع الصرف مع العلمية ومع الوصف وان التركيب والعجمة والتأنيث خاصة بالعلمية تأمل (قوله اجمع) ظاهره ان الجمع يمنع مطلقا كان جمع تصحيح أو تكسير لمذكر أو لمؤنث وليس كذلك فان الجمع المانع انما هو المتناهى الذى لا نظير له فى الآحاد العربية (قوله وزن) سيأتى ان الوزن قسمان قسم يمنع مع العلمية ولا يشترط فيه أن يكون على افعل وقسم مانع مع الوصفية وشرطه أن يكون على افعل وشرط الوزن اختصاصه بالفعل أو بكونه أولى كما يأتى ايضاحه من شراح الالفية (قوله عادلا) العدل قسمان تحقيقى وتقديرى والتحقيقى خاص بالوصفية والتقديرى خاص بالعلمية (قوله انث) التأنيث على قسمين معنوى ولفظى واللفظى بالألف والتاء وشرط المعنوى الزيادة على ثلاثة أحرف أو حركة الوسط أو العجمة أو النقل من المذكر الى المؤنث كما يأتى (قوله بمعرفة) ظاهره أى معرفة كانت وليس كذلك فان

واذا وجب نصب المضاف التابع للمبنى فنصبه تابعا للمعرب أحق قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والأرض ففاطر صفة لاسم الله سبحانه وزعم سيبويه انه نداء ثان حذف منه حرف النداء لان المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل الا فى النداء ثم قلت

﴿باب﴾ موانع الصرف تسعة يجمعها قوله

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة

ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

فالتأنيث بالألف كبهمى وصحراء والجمع المماثل لمساجد ومصابيح كل منهما يستقل بالمنع والبواقى منها مالا يمنع الامع العلمية وهو التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب ويجوز فى نحو هند ودعد وجهان بخلاف نحو سقر وبلخ وزيد لامرأة والتركيب المزجى كمعديكرب والعجمة كابراهيم وما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة وهو العدل كعمر وزفر وكمثنى وثلاث وأخر مقابل آخرين والوزن كأحمد وأحمر والزيادة كعثمان وغضبان وشرط تأثير الصفة اصالتها وعدم قبول التاء فأرنب وصفوان بمعنى ذليل وقاس ويعمل وندمان من المنادمة منصرفة وشرط العجمة كون علميتها فى العجمية والزيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين أو أن تلحقه زيادة هى بالفعل أولى كأحمر وكل ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخلته أل صار متصرفا أى منونة تنوين التمكين

المراد بالمعرفة العلمية خاصة وتمنع مع ستة كما تقدم وتختص عن الوصف بثلاثة وتشترك مع الوصف فى ثلاثة (قوله ركب) ظاهره أى تركيب كان وليس كذلك فان المراد بالتركيب التركيب المزجى الذى لم يختم بويه (قوله وزد) ظاهره أى زيادة كانت وليس كذلك فان المراد بالزيادة زيادة الالف والنون خاصة وتمنع مع العلمية ومع الوصفية لكن على فعلان خاصة مع الوصفية كما يأتى (قوله عجمة) وشرطها كون علميتها فى اللغة العجمية والزيادة على الثلاث (قوله فالوصف) وشرطه اصالته وعدم قبوله التاء وهذه الامور لا ترد على المصنف لان قوله جمعوا أى اجمالا لا تفصيلا (قوله فالتأنيث بالالف) ظاهره ان المانع هو التأنيث بالالف وظاهر عبارة من عبر بألف التأنيث ان المانع ألف التأنيث لا التأنيث بها (قوله والجمع) ظاهره ان المانع الجمع وظاهر عبارة من قال صيغة منتهى الجموع ان المانع الصيغة لا الجمع (قوله المماثل) اى فى الصيغة لا فى الوزن فالمعتبر مقابلة صيغة بصيغة فلا تعتبر الحروف الزوائد والاصول والحركات والسكنات أى فلا تعتبر مقابلة الحرف الزائد بالحرف الزائد ولا مقابلة الحرف الاصلى بالحرف الاصلى ولا مقابلة الحركة بالحركة والسكون بالسكون فيدخل فى مفاعل فواعل وأفاعل وفعائل وفى مفاعيل أفاعيل وتفاعيل وفعاليل نحو مساجد ودواب وأماجد وسفارج ومصابيح وأقاويل وتماثيل وتماسيح وقناديل (قوله والبواقى) جمع باق بمعنى مانع باق أو جمع باقية بمعنى علة باقية (قوله المزجى) خرج الاضافى والاسنادى والعددى والتوصيفى والعددى وما ركب من الاحوال والظروف وهو واضح من الباب باب الاعراب وقدمها المصنف فى المبنيات (قوله والعجمة) المراد بها ما قابل لسان العرب فيعم الفارسية والعبرانية (قوله وهو العدل) اى مطلق العدل والا فالمانع مع العلمية التقديرى ومع الصفة التحقيقى (قوله وأخر) جمع أخرى بمعنى مغايرة أنثى آخر بمعنى مغاير اغناه عن هذا التطويل قوله مقابل آخرين فان المراد بالمقابلة هنا مقابلة التضاد وأخر لا يكون مقابلا لآخرين بالفتح الا اذا كان بمعنى مغاير ووجه التضاد ان الموصوف بأخر مؤنث وموصوف آخرين مذكر والمؤنث يضاد المذكر وهذا القيد اعنى قوله مقابل آخرين خلا عنه الالفية والكافية ولا بد منه (قوله والوزن) أى وزن الفعل (قوله وشرط تأثير الصفة) أى شرط كون الصفة مؤثرة فى منع الصرف (قوله وارمل) كذا فى بعض النسخ وهى محمولة على ما اذا كان وصفا للرجل وهو الذى فيه ترمل وقولهم عام ارمل لانه مؤنثه بالتاء والعام الارمل والسنة الارملة ... وفى بعض النسخ ارنب بدل ارمل (قوله ويعمل) بفتح الميم كذلك فيهما ... وهو ... بضم الميم ... العدل ... (قوله العجمية) أى فى ... العجمية (قوله ... المراد بالاصل ... لا يعدل عنه الا بدليل (قوله متصرفا) ... وهو ... من ...

والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف وقيل من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت فى الآخر وقيل من الانصراف وهو الرجوع وكأن الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه وضرب انصرف عنه وقيل من الانصراف الى جهات الحركات وقيل من الصرف الذى هو القلب أقوال خمسة اه تصريح (قوله وانما تخرج عن الاصل الخ) اعلم ان الاسم ان أشبه الحرف فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال بنى وهو غير متمكن لعدم تمكنه فى باب الاسمية وقد مر فى باب المبنيات وان لم يشبه الحرف أعرب ثم المعرب ان لم يشبه الفعل صرف وهو أمكن لشدة تمكنه فى باب الاسمية وان أشبه الفعل فى علتين فرعيتين من علل تسع احداهما ترجع للفظ والاخرى للمعنى أو فى واحدة تقوم مقامهما وذلك لان فى الفعل فرعية عن الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر عند البصرى وتركب مدلوله عند الكوفى وفرعية فى المعنى وهو احتياجه الى الاسم فى الاسناد لان المحتاج فرع المحتاج اليه فقول الشارح وانما تخرج عن الاصل اذا وجد الخ لا يسلم الحصر بل تخرج عن الاصل بشبه الحرف فتأمل (قوله بجمع العلل) اعترض تعبيره هنا بالعلل وتعبيره فى المتن بموانع بأن اطلاق المانع والعلة على كل واحدة من التسعة مجاز لانها جزء مانع وجزء علة لان المانع والعلة اثنان من تسع أو واحدة تقوم مقام اثنتين لكن الاعتراض على التعبير بالمانع أقوى لان العلة تكون تامة وناقصة فيجوز أن يراد هنا الناقصة والمانع لا يكون تاما وناقصا والجواب ان الموانع والعلل صارت علم جنس على هذه التسعة فى الاصطلاح ولا مشاحة فيه وبهذا تعلم ما فى عبارة الفيشى من الخلل فانه كتب على قول المصنف موانع وقال وعبر غيره بالعلل فيفيد ان المصنف لم يعبر فى الشرح بذلك مع انه عبر كما ترى وقال أيضا الاعتراض على التعبير بالعلل أقوى وجوابه ما قلناه فتأمل (قوله اما بصريح الخ) فالصريح ثلاثة المعرفة والعجمة والوصف وغير الصريح ستة وهى أجمع ووزن عادلا أنث وركب وزد هذا هو الصواب وما فى الفيشى فيه خلل (قوله التأنيث بالالف) اعلم ان الالف على ثلاثة أقسام ألف التأنيث وهى تمنع مطلقا وألف التكسير كقبعثرى ومن أدخلها ألف الالحاق فقد سها اذ ليس فى أصول الاسم سداسى فتلحق به والقبعثرى الجمل العظيم قال الأشمونى نقلا عن بعضهم ان ألف التكسير كألف الالحاق الممدودة تمنع من الصرف مع العلمية وقال فى التصريح وفى الفيشى هى لا تمنع مطلقا وألف الالحاق وهى تمنع ان كانت مقصورة كعلقى اسم نبت فانها نظيرته سكرى وحكم على علقى بالالحاق دون سكرى لان سكرى له مذكر دل على تأنيثه بخلاف علقى لا مذكر له يدل على تأنيثه فجعل ملحقا بسكرى وأصله علق فزيدت الالف ليعطى حكم سكرى من منع الصرف ولا تمنع الف الالحاق ان كانت ممدودة كعلباء فانها ملحقة بقرطاس وألفها منقلبة عن ياء بخلاف همزة التأنيث فمنقلبة عن ألف فلما كان منقلبا عن مانع منع وما لا فلا وقرباء فاذا سميت شخصا بعلباء أو قرباء صرفته والالحاق جعل مثال على وزن مثال

وانما تخرج عن الاصل اذا وجد فيها علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما والبيت المنظوم لبعض النحويين وهو يجمع العلل المذكورة اما بصريح اسمها أو بالاشتقاق والذى يقوم مقام علتين شيآن التأنيث بالالف مقصورة كانت

كيهبى أو ممدودة كصحراء والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد
أى لا مفرد على وزنه وهو مفاعل كمساجد ومفاعيل كمصابيح ودنانير واغاصلت للمقصورة بيهبى دون حبلى والممدودة بصحراء دون حمراء لئلا يتوهم ان المانع الصفة وألف التأنيث كما توهم بعضهم وماعداها من العلة فلا يؤثر الا بانضمام علة أخرى له ولكن يشترط فى التأنيث والتركيب والعجمة ان تكون العلة الثانية الجامعة لكل منهن العلمية ولهذا صرفت صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهى العجمة فى صنجة والصفة فى قائمة وما ذلك الا لان التأنيث والعجمة لا يمنعان الاسم الا مع العلمية وكذلك أذربيجان اسم لبلدة فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة قيل وعلة خامسة وهى التأنيث لان البلدة مؤنثة وليس بشئ لانا لا نعلم هل لاحظوا فيه البقعة أو المكان ولو قدر خلوه من العلمية وجب صرفه لان التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا والألف والنون اذا لم تكن فى صفة كسكران فلا تمنع الاسم الا مع العلمية كسلمان ولا وصفية فى اذربيجان فتعينت العلمية ولا علمية اذا نكرته فوجب صرفه ومثلت لتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لأبين انه على ثلاثة أقسام لفظى ومعنوى ولفظى لا معنوى ومعنوى لا لفظى وأما بقية العلل فانها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة مثال العدل مع العلمية عمر وزفر وزحل

آخر ليعامل معاملته (قوله كيهبى) اسم لنبت يكون بساحل البحر المالح وصحراء اسم لبرية * واعلم ان ألف التأنيث فيها فرعية لفظية من جهة التأنيث ومعنوية من جهة لزومها علامة فاللزوم كأنه علة وليس من العلل التسع (قوله والجمع الذى الخ) وضابطه ما كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن فيشمل دواب فان أصله دوابب فكان هذا الجمع فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف (قوله دون حمراء) بالمد وأصله عند سيبويه حمرا بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الأولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعض الى أن الألف الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان وضعف بأنه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا وذهب بعض الى أن الألفين معا للتأنيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (قوله كما توهم بعض) وهو أبو على كما سيأتى له آخر العبارة (قوله الا بانضمام علة أخرى) اى فلا بد من علتين أحدهما ترجع للمعنى وهى العلمية أو الوصف والاخرى ترجع للفظ وهى الستة الباقية فوزن الفعل فرع وزن الاسم لان وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد وزن الفعل فى الاسم كان فرع وزنه والعدل فرع المعدول عنه والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتركيب فرع الافراد وزيادة الالف والنون فرع المزيد عليه والعجمة فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والوصف فرع الموصوف (قوله صنجة) اسم لما يوزن به ويقال لها سنجة بالسين وصنجة بفتح الصاد لا كسرها (قوله وكذلك اذربيجان) تشبيه فى اجتماع العلل واذربيجان ضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة بعدها ياء تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون وضبطه فى المصباح بفتح الهمزة والراء وسكون الذال بينهما وهو اقليم من بلاد العجم ومنهم من يقول آذربيجان بمد الهمزة وضم الذال وسكون الراء اه مصباح وبعبارة آذربيجان بفتح الهمزة الممدودة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون اه كذا ضبطه القسطلانى فى لطائف الآثار اسم للاقليم ولعل المناسب فى الشرح الضبط الاول لانه قال اسم لبلدة وأما المصباح فجعله اسم اقليم فهو مخالف للمصنف فى المدلول فليخالفه فى ضبط اللفظ تأمل (قوله والتركيب) فاذر كلمة وبيجان كلمة ولينظر معنى هاتين الكلمتين قبل التركيب (قوله وليس بشئ الخ) أى فلما لم يتحقق ما لاحظوه فلا يصح الحكم بانها مؤنثة بل الحال محتمل ويمكن الجواب عن هذا القائل لان قوله بان البلدة مؤنثة أى على احتمال لا قطعا تأمل (قوله عمر) اسم

وجمع وذلف فانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامع وذالف وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم بمنع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فانها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة قال الله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث ممنوعة لانها [illegible] ممنوعة الصرف لانها معدولة عما ذكرنا ولو كان خففها بالتهمة لم يظهر ذلك فى مثنى لانه مقصور ويظهر فى ثلاث ورباع لانهما [illegible] الآخر ومن ذلك اخر فى قوله تعالى فعدة من أيام أخر فأخر صفة لايام وهى معدولة عن آخر بفتح الهمزة والظاهر بمد الالف

لسيدنا عمر بن الخطاب وزفر اسم عالم مشهور حنفى وزحل اسم كوكب معلوم (قوله وجمع) الظاهر انه اسم فرس وجور (قوله وذلف) اسم رجل وهو بالذال المعجمة كما فى نسخة مصححة ورأيته فى التصريح بالدال المهملة وجور (قوله أحاد وموحد الخ) اقتصر على ذلك لانه المتفق عليه قال فى التصريح وهى من الواحد الى الاربعة باتفاق وفى الباقى الى العشرة على الاصح وقيل فى العشرة والخمسة فدونهما سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين وقيل يقاس على فعال خاصة لانه أكثر والصحيح السماع فى الالفاظ العشرة كما حكاه الشيبانى ولا يعارض بقول أبى عبيدة والبخارى فى صحيحه ان العرب لاتجاوز الاربعة لان غيرهما علم مالم يعلما اه تصريح وقوله أحاد بضم الهمزة وكذا نظائره وموحد بفتح الميم والحاء وكذا يقال فى نظائره (قوله لانها [illegible]) قال فى التصريح ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو أولى أجنحة الآية أو أحوالا نحو فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فهى احوال من النساء أو أخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى (قوله وهى معدولة عن آخر) [illegible] معدولة عن الآخر لانه وصف النكرة ولا يكون معدولا عن معرفة [illegible] أخرى مؤنث آخر بالفتح بمعنى مغاير وآخر [illegible] والا ثنيا ومفردا [illegible] أخوه أحب الى أبينا [illegible] الى قوله أحب اليكم من الله ورسوله ونحوه [illegible] آخر [illegible] نساء [illegible] رجال آخر [illegible] أخرى [illegible] أخر فى [illegible] تعالى [illegible] الآخر [illegible] آخر [illegible] آخران يقومان واغا خص النحاة [illegible] الهمزة [illegible] وهى [illegible] آخرون وآخران [illegible] وما آخر [illegible] المؤنث [illegible] الصرف [illegible] هكذا أفاده [illegible] قال [illegible] باب التفضيل [illegible] لايدل على [illegible] زيادة [illegible] الصواب ان آخر مشابه لا فعل من جهات ثلاثة أحدها الوصف والثانية الزيادة [illegible] الاثنين معاير ومغاير كما ان أفضل انما يقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما شابهه فى تلك الجهات استحق أحكامه فى جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغى أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع أل والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقته بمعنى المشابهة [illegible] تصريح اذا [illegible] فيمكن حمل شارحنا على ما فى الموشى [illegible] مذكورة معدولة عن آخر أى الذى هو [illegible] لا اصل لانا من

خر اداسم التفضيل فتأمل (قوله لانها جمع اخ) علة لقوله معدولة عن آخر أى
فلما كانت أخر معدولة لانها جمع أخرى وهو مؤنث افعل التفضيل وقياس مؤنث
افعل التفضيل أن لا يستعمل الا مع أل أو مضافا فالماقيه أل وأخر جمع أخرى خال
عن ذلك فثبت انها معدولة وقوله وقياس فعلى افعل أى وقياس مؤنث افعل
التفضيل الخ وقوله فأما اخر الخ مقابل لمحذوف والتقدير فضل فى الامثلة غير
معدولة وأما أخر فهو معدول (قوله فان كانت أخر جمع أخرى انثى آخر بكسر الخاء)
وهى المقابلة للاولى نحو قالت أخراهم لاولاهم وقالت أولاهم لاخراهم والمذكر وهو
آخر مقابل للاول فليست أخرى من باب اسم التفضيل والفرق بين أخرى مؤنث
آخر بالفتح وأخرى مؤنث آخر بالكسر ان أخرى المفتوح لا تدل على انتهاء كما
لا يدل عليها مذكرها ولا يعطف عليها وما قبلها من جنس واحد نحو عندى رجل
وآخر وآخر وعندى امرأة أخرى وأخرى وان انثى المكسور تدل على انتهاء ولا يعطف
عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك اه تصريح (قوله فهى
مصروفة) أى أخر وقوله فأول وأخر بضم الهمزة فى أول وأخر وفتح الثانى منهما وتنوين
اللام من أول والراء من أخر تأمل (قوله ومثال الوزن مع العلمية الخ) قد قدم الشارح
الكلام على العلمية مع الثلاثة المختصة بها وهى التركيب والعجمة والتأنيث فى أول
السوادة ثم ذكر العدل المشترك وههنا تكلم على الوزن والزيادة وهى مشتركة بين
الوصف والعلمية (قوله ويشكر) علم على سيدنا نوح عليه السلام ولقب بنوح لكثرة
نياحته على قومه (قوله سلمان وعمران وعثمان) هذه الثلاثة أعلام لمذكر من
العقلاء الاول مفتوح والثانى مكسور والثالث مضموم وسلمان من السلامة
وعمران من العمر وهو الحياة وعثمان من العثم وقوله واصبهان علم لغير العقلاء وهو
بكسر الهمزة وفتح الباء علم بلدة وسميت بذلك لان أول من نزلها أصبهان بن فلوج بن
لطى بن يافث فهذه عشرة من الصرف اتفاقا لان الالف والنون زيدتا معا فلوا حتملا
الزيادة والاصالة جاز الصرف وعدمه نحو رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان
اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من
الرمن والحسن بالنون والدهقنة والتشيطن صرفتها وان تمحضت لجهة الاصالة صرفتها
كما اذا سميت بطحان وسمان وبنان من الطحن والسمن والتبن اه تصريح وذكر
بعض ان أصبهان بكسر الهمزة وفتحها و بالباء والفاء ففيها أربع لغات (قوله ومثالها
مع الصفة سكران وغضبان) فان مؤنثهما سكرى وغضبى وهذا متفق على منع صرفه
واما ما نقل عن بنى أسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فهو منكر لا يؤخذ به
أما ان كان لا مؤنث له أصلا كلحيان لكثير شعر اللحية ففيه خلاف اه تصريح (قوله
الا فى فعلان) بفتح الفاء وسكون العين اه تصريح (قوله صفوان بمعنى قاس) وهو
فى الاصل الحجر الاملس (قوله ارنب) بمعنى ذليل وهو فى الأصل اسم للحيوان المعلوم
(قوله والثانى عدم قبولها التاء) هذا الشرط شامل للصفتين الزيادة وذات الوزن

لانها جمع أخرى وأخرى
انثى آخر بالفتح وقياس
فعلى افعل أن لا تستعمل
الا مضافة الى معرفة أو
مقرونة بلام التعريف
فأما بالا اضافة فقيه ولا لام
فقياسه أفعل كأفضل
تقول هند أفضل والهندات
أفضل ولا تقول فضلى ولا
فضل فأما اخر فصفة معدولة
فلهذا اخفضت بالفتحة فان
كانت أخر جمع أخرى انثى
آخر بكسر الخاء فهى
مصروفة تقول مررت بأول
وآخر بالصرف اذ لا عدل
هنا ومثال الوزن مع العلمية
أحمد ويزيد ويشكر ومع
الصفة أحمر وأفضل ولا يكون
الوزن المانع مع الصفة الا
فى أفعل بخلاف الوزن
المانع مع العلمية ومثال
الزيادة مع العلمية سلمان
وعمران وعثمان واصبهان
ومثالها مع الصفة سكران
وغضبان ولا تكون الزيادة
المانعة مع الصفة الا فى
فعلان بخلاف الزيادة
المانعة مع العلمية ويشترط
لتأثير الصفة أمران أحدهما
كونها أصلية فيجب الصرف
فى نحو قولك هذا عبد
صفوان بمعنى قاس وهذا
رجل أرنب بمعنى ذليل
أى ضعيف والثانى عدم
قبولها التاء

فتقول أما الصفة ذات الزيادة فشرطها ان لاتقبل التاء اما لان مؤنثه على فعلى كسكرى
أولا مؤنث له كلحيان كما تقدم فان كان يقبل التاء نحو مصان للئيم وسيفان للطويل
الممشوق الضامر البطن وأليان لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة
وهى المكالمة لامن الندم على مافات فان مؤنثاتها فعلانة فلا تمنع الصرف وأما الصفة
ذات الوزن فيشترط ان لاتقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر وحمراء أو فعلى بضم
الفاء كافضل وفضلى أو لكونه لامؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهى
الحشفة وآدر لعظيم الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف ووزن افعل
فانه وزن به أولى لان أوله يدل على معنى فى الفعل دون الاسم اه تصريح (قوله
ولهذا انصرف) أى ولاجل الشرط الثانى انصرف الخ لفقد ذلك الشرط منه (قوله
وأرمل) هو الفقير وصرف لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لاتلحق
المضارع اه تصريح وقال بعض الارمل التى لازوج لها (قوله كقولهم ندمانة
وأرملة) هكذا فى نسخ والظاهر ان الكاف بمعنى اللام كقوله تعالى واذكروه كما
هداكم أى لاجل هدايته اياكم والمعنى ولهذا انصرف نحو ندمان الخ لاجل ندمانة
وأرملة أى لاجل ان المؤنث بالتاء فقد الشرط منه تأمل وقد جمع ابن مالك ماجاء على
وزن فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله من بحر الهزج * أجز فعلى لفعلانا * اذا
استثنيت حبلانا * ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وضحيانا * وصوجانا وعلانا * وقشوانا
ومصانا * وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا وزاد المرادى لفظين فقال * وزدفيهن
خمصانا * على لغة وأليانا * الحبلان كبير البطن والدخنان اليوم المظلم والسخنان
اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والضحيان اليوم الذى لاغيم فيه والصوجان
البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان
الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد والندمان المنادم والنصران واحد
النصارى اه أشمونى (قوله وندمان يزيد الخ) الندمان هنا النديم على الشراب
والكاس مهموز مؤنث قال تعالى بكأس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابى لايسمى
الكاس كأسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم بالغين غربت * الاعراب وندمان
مخفوض بواو رب ويزيد مضارع وفاعله مستتر والكاس مفعول أول وطيبا مفعول
ثان وسقيت فعل وفاعل قال الدمامينى يجوز ان يكون اذا بمعنى الماضى أو بمعنى
المستقبل وسقيت دليل جواب اذا والتقدير اذا تغورت النجوم سقيت والشاهد فى
البيت فى صرف ندمان لانه من المنادمة وأما اذا كان من الندم فممنوع لان مؤنثه
ندمى (قوله لجام) اسم للحديدة المعلومة وكذا فيروز اسم لقطعة من الأرض وقيل اسم
لما يفرز الاشياء أى يميزها وصارا اسما لواحد من الصحابة فاذا استعملا فى لغتنا
نكرتين أو علمى مذكر صرفا وان استعملا فى لغتنا علمى مؤنث منعا من الصرف
للعلمية والتأنيث كما أفاده شيخ الاسلام (قوله ولوط) سمى بذلك لان حبه لاط بقلب
سيدنا ابراهيم واسم أبى لوط مهران وهو أخو سيدنا ابراهيم (قوله وجها واحدا)

ولهذا انصرف نحو ندمان
وأرمل لقولهم ندمانة
وأرملة قال الشاعر
وندمان يزيد الكاس طيبا
سقيت اذا تغورت النجوم
ويشترط لتأثير العجمة
امران أحدهما ان تكون
علميتها فى اللغة العجمية نحو
لجام وفيروز علمين لا كرين
مصروف والثانى الزيادة
على الثلاثة فنوح ولوط
وهود ونحوهن مصروفة
وجها واحدا هذا هو
الصحيح قال الله تعالى كذبت
قوم نوح المرسلين وقال الله
تعالى وقوم لوط وأصحاب
مدين وقال الله تعالى ألا
بعدا لعاد قوم هود

هذا هو الصحيح ومقابله ما يأتى من جواز الوجهين فليست العجمة مؤثرة فى الثلاثى بخلاف التأنيث (قوله وليس هو مما نحن فيه لانه عربى) وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة الثانى خروجه عن أوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى كخشكاتوم بجاة وقسطاس وحروف الذلاقة ستة يجمعها مر بنفل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان وهو الكوز التى يلعب بها الصبيان والكاف والجيم نحو اسكرجه وتبعية الراء النون أول الكلمة نحو نرجس أو الزاى بعد الدال نحو مهندز اه تصريح (قوله وليس فى أسماء الانبياء عربى الخ) فحاصله ان أسماء الانبياء كلها عجمية الا أربعة هود وصالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم فهذه الاربعة مصروفة لانها عربية وينضم لها نوح ولوط وشيث فجملة المصروف من الانبياء سبعة يجمعها من شمله فالصاد لصالح والنون لنوح والشين لشعيب وشيث والميم لمحمد واللام للوط والهاء لهود وأسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف الا أربعة منكر ونكير ورضوان ومالك (قوله عيسى بن عمر) أى الثقفى البصرى شيخ الخليل وسيبويه وما فى بعض النسخ وعيسى وابن عمر خطأ كما يؤخذ من التصريح (قوله ان فى نوح ونحوه) أى مما كان ثلاثيا ساكن الوسط (قوله اما مختصا بالفعل) وهو أربعة أنواع الاول الماضى المبدوء بالتاء التى للمطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق أو كان على وزن فعل النوع الثانى المضارع غير افعل وانفعل وتفعل ويفعل وذلك الغير نحو انطلق واستخرج ويستخرج وينطلق والاحتراز بقولنا غير افعل الخ لان الاربعة من قبيل الاولى بالفعل لا المختص النوع الثالث الفعل المبنى للمجهول سواء كان مضارعا أو ماضيا سالما من التغيير النوع الرابع فعل الامر غير المأخوذ من فاعل ومن الثلاثى نحو انطلق ودحرج فاذا سمى بواحد من الاوزان المختصة بالفعل مجردة عن الضمير أعربت اعراب ما لا ينصرف بالحركات الظاهرة واحترزنا بقولنا ماضيا سالما من التغيير من رد وقيل وبيع فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصار رد بمنزلة قفل وقيل وبيع بمنزلة ديك واحترزنا بقولنا غير المأخوذ من فاعل من المصوغ من فاعل كضارب من ضارب فانه كثير فى الاسماء وبقولنا من الثلاثى من المصوغ من الثلاثى كاضرب واسمع واكتب فانه من الغالب بالفعل لا المختص والمراد بالمختص ما لا يوجد فى غير فعل الا فى نادر أو علم أو أعجمى واحترز بالنادر من نحو دئل لدويبة وينجلب اسم لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من نحو خضم لرجل وشمر علم لفرس وبالأعجمى من بقم اسم لضبغ فلا يمنع وجدان هذه اختصاص أوزانها بالفعل لان الأعجمى لا كلام لنا فيه والنادر لا حكم له والعلم منقول من الفعل فالاختصاص باق اه أشمونى بتصرف (قوله أو كونه بالفعل أولى) وهو نوعان النوع الاول أن يكون أولى بالفعل لكثرته فيه كاثمد بكسر الهمزة

وليس هو مما نحن فيه لانه عربى وليس فى أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام عربى غير هود وشعيب وصالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجانى والزمخشرى أن فى نوح ونحوه وجهين وهو مردود لانه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ وشرط الوزن كونه اما مختصا بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم فالاول نحو

للقسم للرعدة فان هذا الوزن وان كان يوجد في الاسماء والافعال كثيرا ولكنه في الافعال أولى منه في الاسماء لانه في الافعال يدل على التكلم كاذهب وانطلق وفي الاسماء لا يدل على معنى والدال أصل لغير الدال واعلم ان المؤنث ان كان تأنيثه بالالف كبهمى وصحراء امتنع صرفه ولم يحتج لعلة أخرى وقد مضى ذلك وقول أبي علي ان صحراء امتنع صرفه للصفة والف التأنيث منتقض بمنع صرف صحراء وان كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية سواء كان لمذكر كطلحة وحمزة أو لمؤنث كفاطمة وعائشة وقول الجوهري ان هاوية من قوله تعالى فأمه هاوية اسم من أسماء النار معرفة بغير الالف واللام خطأ لان ذلك يوجب منع صرفه وان كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبا ان كان زائدا على ثلاثة كسعاد وزينب أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر ولظى قال الله تعالى ما سلككم في سقر كلا انها لظى نزاعة للشوى أو ساكن الوسط أعجميا كماه وجور وحمص وبلخ اسماء بلاد أو عربيا ولكنه منقول من المذكر الى المؤنث نحو زيد وبكر وعمر وأسماء نسوة هذا قول سيبويه وذهب عيسى بن عمر الى انه يجوز فيه الوجهان وان لم اعلام يكن منقولا من المذكر الى المؤنث فالوجهان كهند ودعد وجمل

والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل وأما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع وكاصبع وابلم وهو سعف المقل فان موازنها تقل في الاسم وتكثر في الفعل كامر الثلاثي نحو اضرب واكتب واسمع والنوع الثاني أن يكون أولى بالفعل لكونه في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم نحو افكل واكلب جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى في الاسم وتدل على معنى في الفعل نحو اذهب واكتب فالهمزة فيهما دالة على التكلم اه تصريح واشموني ﴿تنبيه﴾ اشترط في التصريح وغيره أن يكون الوزن لازما ولم يغير الى وزن يختص بالاسم وقد تركه المصنف هنا فخرج باللازم امرؤ فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يكن وزنا لازما في الاحوال الثلاثة وهذا يخرج بقوله اختصاصه بالفعل وخرج بقوله ولم يغير ابخ نحو قيل وبيع ورد وهذا يمكن اخراجه بقوله وضرب بان يراد به المبني للمجهول من فعل صحيح فتأمل (قوله شمر وضرب علمين) أي فهذان الوزنان لا يمنعان الصرف الا مع العلمية لا مع الصفة وتقدم ان شمر علم لفرس وشمر بتشديد الميم على صيغة المعلوم وضرب على صيغة المجهول (قوله وجدي) قاله جميل بن عبد الله بن معمر العذري وجدي مبتدأ أو يا حجاج منادى وفارس خبر وشمر مضاف اليه والشاهد في شمر بفتح الميم المشددة علم لفرس وهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (قوله وافكل) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الكاف (قوله للرعدة) بكسر الراء وسكون العين (قوله منتقض بمنع صرف صحراء) فان صحراء ليس فيه صفة فالمانع انما هو الألف وتقدم ان صحراء اسم للبرية فليس وصفا (قوله وان كان بالتاء) الحاصل ان العلم المؤنث بالتاء يمنع صرفه مطلقا سواء كان مؤنثا معنويا أو لا سواء زاد على الثلاثة أو لا أعجميا أم لا وأما المؤنث المعنوي فيجب منع صرفه بزيادته على الثلاثة أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من مذكر وان العجمة لما انضمت للتأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف بل تحتمه وينزل تحرك الوسط منزلة حرف رابع والنقل من المؤنث أوجب ثقلا في اللفظ (قوله وذهب عيسى بن عمر الى انه) أي المنقول من المذكر كما صرح به في التصريح (قوله معرفة بغير الف ولام) أي بل معرفة بالعلمية (قوله لان ذلك يوجب منع صرفه) أي أن هاوية لو كان علما لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث مع ان هاوية مصروف فهي صفة (قوله سقر) هي ولظى اسمان لطبقتين من طبقات النار (قوله للشوى) جمع شواة وهي جلدة الرأس (قوله وجور) بضم الجيم وبلخ بسكون اللام وبالخاء المعجمة وحمص بكسر الحاء وسكون الميم (قوله وان لم يكن منقولا الخ) أي لم يكن منقولا كما انه ليس زائدا على الثلاث وليس محرك الوسط وليس اعجميا (قوله كهند ودعد وجمل) الثلاث

أعلام نسوة (قوله ومنع الصرف أولى) أى نظر الوجود الشيئين فى الجملة وهما العلمية والتأنيث وأما صرفه فباعتبار خفة اللفظ المقاومة لاحد الشيئين فكأنه زال سبب وبقى سبب واحد (قوله لم تتلفع الخ) هذا البيت لجرير وهو من بحر المنسرح ووزنه مستفعلن مفعولات مستفعلن وقد دخلها الطى وهو حذف الرابع ونصف البيت مئزرها ولم يتعرض له فى الشواهد والعلب قال فى الشواهد جمع علبة وهو اناء يصنع من جلود الابل اه وقيل اقداح الخشب والمعنى ان دعد نشأت فى الرفاهية والنعمة وانها تشرب فى اناء من الفضة والذهب ولم تكن من البدويات اللواتى يتلفعن بالمآزر ويشربن الالبان فى العلب والاعراب لم تتلفع جازم ومجزوم بفضل متعلق به ومئزرها مضاف اليه ودعد فاعل ولم تسق دعد جازم ومجزوم وفاعل وفى العلب متعلق بتسق والشاهد فى دعد فانه صرفه أولا ومنعه من الصرف ثانيا ودليلها الرواية عن الشاعر والا فالوزن يستقيم بمنع صرف دعد فى الموضعين هذا ما ظهر فى المقام

﴿باب العدد﴾

بالاضافة وقوله الواحد مبتدأ خبره يذكرن الخ (قوله وما وازن فاعلا) مفردا كثالث ومركبا كثالث عشر ورابع عشر وثالث وعشرين (قوله والعشرة) عطف على الواحد ومركبة حال من العشرة (قوله يذكرن مع المذكر) فتقول الجزء الثالث عشر والجزء الخامس والعشرون ويؤنثن مع المؤنث فتقول المقالة الخامسة عشر والمقالة الخامسة والعشرون (قوله والثلاثة) مبتدأ والعشرة عطف عليه ومفردة حال من العشرة وبالعكس خبر أى يذكرن مع المؤنث ويؤنثن مع المذكر وقوله مطلقا أى ركبت أم لا (قوله وما فوقها) وهو الالف وتثنيته وتثنية المائة (قوله الا المائة) مستثنى من تمييز ما دون العشرة نحو ثلاثمائة وتسعمائة فانه تمييز لما دون العشرة وهو مفرد مخفوض ولا يضيفون العشرة الى المائة فلا يقولون عشر مائة استغناء بالالف وحكى الفراء أن بعض العرب يقول عشر مائة وان أهل هذه اللغة هم الذين يقولون عشر مئين وعليه يصح عود الاستثناء الى العشرة وما دونها اه شيخ الاسلام (قوله وحكم الخبرية كالعشرة والمائة) هذا يفيد قياس كم على العشرة فى جمع التمييز وقياس كم على المائة فى افراد التمييز وقد اعترض المصنف على ابن مالك فى ذلك القياس واجاب بان القصد التشبيه فى الجمع والافراد وليس قصده القياس وانما شبه كم بذلك لان كم كناية عن العدد فشبهت بالصريح (قوله وكم الخبرية كالعشرة) أى فى أن تمييز كل يكون مجموعا مخفوضا ويحتمل ان المعنى وتمييز كم الخبرية كتمييز العشرة فى كونه مخفوضا مجموعا فيكون فى عبارة المصنف حذف مضاف والاول أحسن وان مشى شيخ الاسلام على الثانى وقوله كالعشرة أى مفردة لا مركبة وقوله والمائة أى فى كونه مفردا مخفوصا وكذا يقال فى قوله والاستفهامية المجرورة كالاحد عشر من احتمال الوجهين والمعنى وكم الاستفهامية المجرورة كالاحد عشر فى أن تمييز كل مفرد منصوب او تمييز كم

ومنع الصرف أولى واوجبه الزجاج وقد اجتمع الوجهان فى قوله لم تتلفع بفضل مئزرها

دعد ولم تسق دعد فى العلب

ثم قال ﴿باب العدد﴾ الواحد والاثنان وما وازن فاعلا كثالث والعشرة مركبة يذكرن مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث والثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقا والعشرة مفردة بالعكس وتمييز المائة وما فوقها مفرد مخفوض والعشرة مفردة وما دونها مجموع مخفوض الا المائة فمفردة وكم الخبرية كالعشرة والمائة والاستفهامية المجرورة كالاحد عشر والمائة

والمقبوط بمعنى المقبوض والمنقوض والمقبوط بدليل لم يلبثوا في الارض عدد سنين والمراد به هنا الالفاظ التي

تعديها الاشياء والكلام عليها في موضعين أحدهما في حكمها في التذكير والتأنيث والثاني في حكمها بالنسبة الى التمييز فأما الاول فنقول انه على ثلاثة أقسام * القسم الاول ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائما كما هو القياس وذلك الواحد والاثنان تقول في المذكر واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان قال الله تعالى والهكم اله واحد هو الذي خلقكم من نفس واحدة حين الوصية اثنان ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث ورابع وثالثة ورابعة الى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث قال الله تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم أي هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة والخامسة ان غضب الله عليها أي والشهادة الخامسة القسم الثاني ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء كانت مركبة مع العشرة أو لا تقول في غير المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى تسعة رجال قال الله تعالى آيتك الا تكلم الناس ثلاثة ايام المفردة وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيتك الا تكلم الناس ثلاث ليال وتقول في المركبة ثلاثة عشر أي رجلا

الاستفهامية كتمييز أحد عشر في انه مفرد منصوب وقوله والمائة عطف على الاحد عشر أي وكم الاستفهامية المجرورة كالمائة في أن التمييز مفرد مخفوض تأمل واحترز بالمجرورة من غير المجرورة فيتعين نصب التمييز نحو كم عبدا ملكت ولما كانت كم الخبرية والاستفهامية كنايتين عن العدد اذ معنى الخبرية عدد كثير ومعنى الاستفهامية أي عدد ذكر تمييزهما في باب العدد (قوله ولا يميز الواحد والاثنان) فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما وفي معنى الاثنين الاثنان والثنتان اه شيخ الاسلام والتصريح لكن بحث فيه بأن التمييز يأتي للتأكيد وصرح ابن مالك بجواز اضافة أحد المؤكدين الى الآخر فالظاهر هنا الجواز (قوله العدد بفتحتين في أصل اللغة الخ) وفي اصطلاح الحساب هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيتيه السفلى واحد والعليا ثلاثة فالجملة أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والاربعة اذا أخذت حاشيتها العليا وهو ستة والسفلى اثنان والجملة ثمانية ونصفها أربعة وعرف ابن الحاجب العدد بقوله ما وضع لكمية آحاد الاشياء فالواحد عدد فاصطلاح النحاة ان الواحد عدد هو المناسب لقول المصنف الواحد والاثنان الخ (قوله كالقبض الخ) الثلاثة بالتحريك وقوله بمعنى المقبوض الخ لف ونشر مرتب (قوله بدليل الخ) لان السنين معدود لا عدد فاضافة عدد الى سنين للبيان (قوله والمراد به هنا الالفاظ) أي لا المعنى اللغوي ولا الاصطلاحي وقوله والمراد الخ فقول المتن باب العدد أي باب الالفاظ التي يعد بها الاشياء وفي العبارة حذف مضاف أي باب حكم الالفاظ من تذكير وتأنيث وتمييز (قوله والكلام عليها في موضعين) أي والكلام على حكمها محصور في أمرين أمر يرجع اليها وأمر يرجع لتمييزها (قوله أحدهما في حكمها في التذكير الخ) من ظرفية المجمل في المفصل واضافة حكم للتذكير والتأنيث للبيان (قوله والثاني في حكمها) يقال في الظرفية ما سبق (قوله فأما الاول فانها الخ) أي فاما الموضع الاول فانه يقال في بيانه انها فيه على ثلاثة الخ (قوله القسم الثاني ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث) قال بعضهم وهذا القسم من المواضع التي لبس فيها الرجال براقع النساء ولبس فيها النساء عمائم الرجال ولذا قال بعض اين تلبس الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال فان المذكر أخذ علامة المؤنث وحكمة ذلك ان ما زاد على الثلاثة فيه معنى الجماعة مؤنث فاحتاج الى علامة والمذكر سابق على المؤنث فأخذ العلامة فلو أنث لزم اللبس فاجتنبوه وأبقوه على التذكير (قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما) اعلم ان الثلاثة والتسعة وما بينهما والعشرة

المفردة لها ثلاثة أحوال الاول أن يقصد بها العدد المطلق والثاني أن يقصد بها معدود ولا يذكر الثالث أن يقصد بها معدود يذكر ففي القسم الاول كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة وفي الثاني الفصيح أن يكون بالتاء للمذكر ويحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود تقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز حذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه ستا من شوال وفي القسم الثالث يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر وهو الذي ذكره المصنف هنا وذلك أنه اذا قصد بها معدود وذكر فلا استفاد العدد والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدد دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت العدد والجنس جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث اه تصريح (قوله بالتاء في ثلاثة) وأما عشر فهو بحذف التاء واعلم ان عشرة المركبة في حالة التأنيث يجوز فتح شينها او كسرها او سكونها والسكون لغة أهل الحجاز والكسر لغة تميم ويفتحون أيضا كبني أسد وقيس (قوله أي ملكا أو خازنا) فالتمييز محذوف (قوله والقسم الثالث ما فيه الخ) وذلك ان عشرة اسم لجماعة كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن يكون في غير التركيب بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق ولان المذكر خفيف فلحقته التاء والمؤنث ثقيل فحذفت منه التاء هذا في غير التركيب كما تقدم وأما في التركيب فعشرة تطابق فلا تسأل عنها (قوله فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة) وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف أي عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من المضاف اليه التأنيث اه شيخ الاسلام (قوله والثاني وهو التمييز) أي والحكم الثاني وهو حكم التمييز فيقال فيه انه اقسام على خمسة الخ (قوله وأما قوله فيه ثنتا الخ) أي قول جندل بن المثنى وصدره

كأن خصييه من التدلدل * ظرف عجوز فيه الخ والخصية بضم الخاء كما قال يعقوب عن أبي زيد الكسر وهما البيضتان والتدلدل تحرك الشيء المتعلق واضطرابه والبيت يحتمل المدح لان البطل يوصف بطول الخصى ويحتمل الذم وهو الظاهر وقوله ظرف عجوز الظرف جراب خلق شبه جلدة الانثيين بحنظلتين في جراب وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ما تتزين به ولكنها تدخل الحنظل ونحوه في الادوية واعرابه كأن حرف تشبيه وخصييه اسمها ومن التدلدل حال منهما وظرف خبرها وعجوز مضاف اليه وفيه ثنتا حنظل مبتدأ وخبر ومضاف اليه وهو التمييز وفي البيت ضرورة من جهتين من جهة تمييز الاثنين ومن جهة عدم مطابقته اذ لو طابق لقال ثنتا حنظلتين كما قاله شيخ الاسلام والله اعلم (قوله الثاني ما يحتاج الخ) الحاصل ان الثلاثة والعشرة وما بينهما تضاف لمميز وحق ما تضاف اليه أن يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد المعدود لفظا ومن أبنية القلة ليطابقه معنى نحو ثلاثة افلس واربعة اعبد وسبعة ابحر وعشرة أرغفة وقد تتخلف هذه الامور

بالتاء في ثلاثة وثلاث عشر امرأة بحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر اي ملكا أو خازنا القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر وان كانت مركبة جرت على القياس فذكرت مع المذكر وأنثت مع المؤنث قال الله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وتقول عندي احدى عشرة امرأة واحد عشر رجلا * واما الثاني وهو التمييز فانه على اقسام خمسة احدها ما لا يحتاج لتمييز اصلا وهو الواحد والاثنان لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين واما قوله فيه ثنتان حنظل فضرورة والثاني ما يحتاج الى تمييز مجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول عندي ثلاثة رجال وعشر نسوة وكذا ما بينهما

ويستثنى من ذلك ان يكون
التميز كلة المائة فانها يجب
افرادها تقول عندى ثلثمائة
ولا يجوز ثلاث مئات ولا ثلاث
مئين الا فى ضرورة والثالث
ما يحتاج الى تمييز مفرد
منصوب وهو الاحد عشر
والتسعة والتسعون وما
بينهما قال الله تعالى انى رايت احد عشر
كوكبا وبعثنا منهم اثنى عشر
نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة واتممناها بعشر فتم
ميقات ربه اربعين ليلة ان
هذا اخى له تسع وتسعون
نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم
اثنتى عشرة اسباطا فليس
اسباطا تمييزا

الثلاثة وهى الجمع والتكسير والقلة فتضاف للفرد اذا كان اسم جمع نحو تسعة
رهط وخمس ذود واذا كان مائة نحو ثلثمائة وتسع مائة لان المائة وان افردت لفظا
فهى جمع معنى لانها عشر عشرات وتضاف لجمع التصحيح فى اربع مسائل
احداها ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات
فان صلاة وبقرة وسماء لم يسمع لها جمع تكسير فاضيفت الى جمع التصحيح وهو
جمع قلة والثانية ان يجاور ما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه كسر على سنابل
لمجاورته بقرات المهمل تكسيره والثالثة ان يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو
ثلاث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو
مبنى على ان فعائل انما يطرد فى المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز
يحفظ ولا يقاس عليه والرابعة ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو
تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لى فان تكسير آى على آى جائز لكنه ليس
بالفاشى وجعله ابن مالك مما اهمل تكسيره ويضاف لبناء الكثرة فى مسئلتين
احداهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية
ورجل ودرهم لم يستعمل لها جمع قلة واما رجلة فجمع رجل والثانية ان يكون بناء
القلة شاذا قياسا او سماعا فينزل منزلة المعدوم نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح
على اقراء شاذ ونحو ثلاث شسوع فان اشساعا قياس لان مفرده شسع احد سيور
النعل لكنه قليل الاستعمال فهو شاذ سماعا وبهذا تعلم ان قوله مجموع مخفوض
اى جمع تكسير على ابنية القلة هذا هو الاصل وما عداه خلاف الاصل اه تصريح
وذكر فيه ان التمييز اذا كان اسم جنس او اسم جمع خفض بمن تقول ثلاثة من
الشجر غرستها وخمسة من التمر اكلتها وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط
صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير واما خفضه باضافة العدد اليه ففيه ثلاثة
اقوال احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح والثانى الاختصار على ما سمع
والثالث التفصيل فى اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو بقر ورجال
جاز فان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز اه (قوله ويستثنى
من ذلك) اى من تمييز ما دون العشرة على ما تقدم الكلام عليه فى المصنف (قوله
ولا فى ثلاث مئين الا فى الضرورة) كقول الشاعر

ثلاث مئين للملوك وفى بها * ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم

ووجه كونه شاذا ان المائة اذا جمعت كان اقل مفهوماتها ثلاثمائة وهى مما يفيد
الكثرة فلا يناسب اضافة الثلاثة اليه لما تقدم ان العشرة وما دونها حقها ان تضاف
الى جمع قلة مكسر (قوله فليس اسباطا تمييزا) قاله الشلوبين وابن ابى الربيع
وغيرهما فلو كان اسباطا تمييزا عن اثنتى عشرة لقيل اثنى عشر بتذكيرهما
وتجريدهما من علامة المؤنث لان السبط مفرد اسباط مذكر وزعم ابن مالك فى
شرح الكافية انه لا يحذف وان اسباطا تمييز وان اعتبار تانيث اسباط لكونه

وصف بأنها جمع أمة والقول بأنه تمييز يشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد وأسباطا جمع وقال الحوفي يجوز أن يكون أسباطا نعت لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأمما نعتا للأسباط وأنث العدد وهو واقع على الأسباط لانه بمعنى فرقة وامة كقولك ثلاثة أنفس يعني رجالا اه فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز التمييز بالجمع وظاهر الآية يشهد له اه تصريح (قوله بل بدل من اثنتي عشرة) وهو مشكل لقولهم المبدل منه في نية الطرح غالبا وحمله على غير الغالب لايحسن تخريج القرآن عليه اه تصريح (قوله الرابع مايحتاج الى تمييز الخ) الحاصل ان مائة والفا تمييزهما مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل ومائتا رجل وألفا رجل وثلاثمائة رجل وثلاث ألف رجل وذلك ان مائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهو يميز بمفرد مخفوض فعومل الألف معاملة ما عوض عنه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين باضافة مائة الى سنين وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع بن ضبيع الفزاري

اذا عاش الفتى مائتين عاما ٭ فقد ذهب المسرة والفتاء

فعاما تمييز منصوب بعد مائتين وهو لغوي اجازه ابن كيسان نحو الألف درهما والمائة دينارا بنصب التمييز اه تصريح (قوله ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز كم الاستفهامية) وهي بمعنى أي عدد ولا يكون تمييزها الا مفردا هذا في كم غير المجرورة وهذا هو الذي تركه في المقدمة وذكره في باب التمييز كما سيأتي ينبه على ذلك في قوله ولم أذكر في المقدمة ان تمييز كم الاستفهامية الخ واما ما يأتي في قوله الخامس مايحتاج الخ فهو في تمييز كم الاستفهامية المجرورة فافهم (قوله ولا يجوز كم غلمانا) خلافا للكوفيين فانهم يجوزون جمع تمييز الاستفهامية نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الأخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا أردت أصنافا من الغلمان (قوله تمييز كم الخبرية الخ) انما لم يجعل قسما سادسا باعتبار انه مفرد أو مجموع لكونه مجرورا على كل حال بخلاف تمييز الاستفهامية المجرورة فانه تارة مجرور ومنصوب فجعله على قسمين تأمل (قوله تمييز كم الخبرية) وهو مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ماهي مشابهة له من العدد [illegible] الفرا على اضمار من لان من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمار [illegible] عليها اه تصريح (قوله والافتخار) أي افتخار المتكلم وقوله [illegible] وأثر التعظيم [illegible] العظمة (قوله ثم تارة يكون كتمييز الثلاثة والعشرة) أي جمعا وقوله كتمييز المائة أي مفردا وهو الاكثر في الاستعمال اه تصريح (قوله لا بالاضافة) يحتمل ان المراد نفي الاضافة ان كان الزجاج يقول بأن جر المضاف اليه بالاضافة ويحتمل ان المراد

بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة الرابع مايحتاج الى تمييز مفرد مخفوض وهو المائة والالف تقول عندي مائة رجل والف رجل ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز كم الاستفهامية وهي بمعنى أي عدد ولا يكون تمييزها الا مفردا تقول كم غلاما عندك ولا يجوز كم غلمانا خلافا للكوفيين ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزه تمييز كم الخبرية وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا انما يستعمل غالبا في مقام الافتخار والتعظ[illegible] ويفتقر الى تمييز يبين جنس المراد به ولكنه لا يكون الا مخفوضا [illegible] يكون مجموعا [illegible] والعشرة وأخواتهما وتارة يكون مفردا كتمييز المائة والألف ومافوقهما والخامس مايحتاج الى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة نحو بكم درهم اشتريت فالنصب على الأصل والجر بمن مضمرة لا بالاضافة

خلافا للزجاج وانما لم أذكر
فى المقدمة ان تمييز كم
الاستفهامية وتمييز
الاحد عشر والتسعة
والتسعين وما بينهما منصوب
لانى قد ذكرته فى باب
التمييز فلذلك اختصرت
اعادته فى هذا الموضع من
المقدمة والحمد لله على احسانه
وقد أتيت على ما أردت
ايراده فى شرح هذه المقدمة
ولله سبحانه وتعالى الحمد
والمنة واياه أسأل أن يجعل
ذلك لوجهه الكريم خالصا
مصروفا وعلى النفع به
موقوفا وأن يغفر لى خطيئتى
يوم الدين وان يدخلنى
جنته فى عباده الصالحين
بمنه وكرمه آمين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين
والحمد لله رب العالمين

الشاف أن يكون [illegible] (قوله خلافا للزجاج) قال فى
التصريح وذهب الزجاج الى أن تمييز كم الاستفهامية كم الخبرية وبأن كم بمنزلة عدد
مركب وهو لا يفصل الجزء فى هذا أما كونه بمنزلته فقاله ابن خروف اهـ تصريح
(قوله ولذا لم أذكره فى المقدمة) اى تمييز كم الاستفهامية أى اذا كانت غير
مجرورة كما قيد به وقوله والاحد عشر أى ولكن لم يصرح بتمييز الاحد عشر
وأخواته وغاية ما وقع من المصنف انه أحال تمييز كم الاستفهامية المجرور على الاحد
عشر فتأمل (قوله فلذا اختصرت اعادته فى هذا الموضع) يحتمل ان المراد فلذا تركت
اعادته ويحتمل أن اعادته مفعول لمحذوف أى تاركا اعادته أو اعادته منصوب على
نزع الخافض وفى العبارة حذف مضاف أى باعادته أى بسبب ترك اعادته وهذا
آخر ما يسر الله جمعه على هذا الشرح والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى
بعده * وعلى آله وصحبه وسلم

اللهم غدفروك أكف الابتهال فى تحمل حمدك على ما أسديت من شذور النعم وننصب
صوب فضلك تراح الآمال فى رفع شكرك على ما حبيت عما خص من أولهم ونصلى
ونسلم على سيدنا محمد نبيك المبعوث ببيان موصول الأفعال من مخفوضها وعلى آله
وصحبه القائمين بعده باعلاء كلمة الدين وتأييدها (أما بعد) فقد تم بعون من فتح لمن أراد
به الخير أبواب السعاده حاشية العلامة الشيخ محمد عباده على شرح شذور الذهب
وقطب رحا لغة العرب للعلامة الذى لم يلحق شأوه مجارى الامام ابن هشام الأنصارى
ولعمر البلاغة انها الحاشية عزيزة المنال بديعة المنوال قد احتوت على ما حواه
غيرها من حواشى الكتاب وأبدت من غريب معانيه العجب العجاب وأذعنت
بفضلها أفاضل الفحول وعولت على ما حررته أرباب الدراية وثواقب العقول فهى
جديرة بأن يتنافس فى اقتنائها المتنافسون ويتسابق فى تحصيلها المتسابقون
وحرية بأن يكرر طبعها فى كل زمن وأن تدار راح كاسات سلسبيلها
لزوال الاحن وكان طبعها الفائق ووضعها الرائق بالمطبعة
العامرة العثمانيه ذات الأدوات الكاملة والآلات
البهيه التى مركزها فى مصر حارة الفراخة بباب
الشعريه وفاح مسك الختام وبدر بدر التمام فى
أواخر أول الربيعين من عام ألف وثلاثمائة
وثلاثة من هجرة سيد الكونين
صلى الله وسلم عليه وعلى آله
وكل تابع له وناهج
على منواله
آمين
تم